حسن چلبی علی المطول
في المعاني

وحسبك قول الناس فيما ملكته لقد كان هذا مرة لفلان

من متملكات افقر عباد الله الملك المعين
فيض الله بن محمد امين بن
صدر الدين قدس الله
نفسهم ونور رمسهم
آمين

من كتب الفقير الى الله سبحانه
السيد محمد بن عبد الباقي عبد الرحمن
ابن عبد الله عفى الله
عنهم آمين

T. C.
MİLLİ E[illegible] BAKANLIĞI
RAGIP P[illegible] KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1074

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده

١٢٤١

RAGIP P.
Ka. N.
1230

راغب پاشا
عدد ١٢٣٢

الحمد لله رب العالمين ● والصلوة على محمد وآله اجمعين ●

الحمد حقايق المعانى ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام فى هذا المقام
معناه اللغوى وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفى اعنى القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة
فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعانى مسايل الفن الاول بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسايله
وعد الموضوع والمبادى جزءا منه مسامحة فالاضافة بيانية وجمع الحقايق اشعار بكثرة المسايل
وبدقايق البيان مسايل الفن الثانى من دق الشئ صار دقيقا اى غامضا واصله الدقة ضد الغلظ
وفى الكلام اشارة الى ان العلم هو المعانى والبيان لا علم المعانى وعلم البيان الا ان يحمل على حذف
ما هو المضاف فى الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق
بالبيان ما سيأتى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى وانه منه بمنزلة
المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكر الفنين
الآخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد به لكونه خارجا عن افادة البلاغة
على انه سيجئ ان بعضهم يسمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة
اليهما معا واتيان الدقايق بالنسبة اليه اما بحسب التغليب او لما ذكره الشارح فى اول الفن
الثالث من ان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويحتمل ان يراد بحقايق المعانى الامور الثابتة
او المثبتة التى هى الصور الذهنية مطلقا من حق الشئ او حققته وبالبيان ما به يظهر تلك الصور

اعنى المنطق المعرب عما فى الضمير فان البيان فى الاصل مصدر بان الشئ اى ظهر ولهذا افرد مع ان
اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق
المعانى اشارة الى استفاضته من الله والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين فيناسب فتح
التأليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص ح الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح
الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هى
وان جاز هو ايضا وذلك واضح وخصصنا ببدايع الايادى وروايع الاحسان الاصل
فى لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعنى ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشايع فى الاستعمال
ادخالها على المقصور اعنى الخاصة كما فى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا بناء على تضمين
معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف والفرق بينهما ان اللفظ
لم يرد به الا المعنى الواحد واما فى صورة التضمين فهو مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الآخر مراد
بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل
المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه
بلفظ محذوف لم يكن فى ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة
المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره كانه جاء فى ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة
والايادى جمع الايدى جمع اليد وهى الجارحة المخصوصة تستعمل فى النعمة ... من قبيل
اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول كما سيجئ فى البيان وما قيل ان اليد
بمعنى الجارحة تجمع على الايدى وبمعنى النعمة على الايادى يرد عليه ان اصل يد يدى وما كان على
وزن فعل لم تجمع على افاعل ثم ان الشايع استعمال الايادى فى النعم والايدى فى الاعضاء وبه قطع ابو عمرو
العلا وقال الاخفش قد يراد العكس والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعنى
الشئ اى اعجبنى او من الريع وهو النماء والزيادة فكانه مبنى على تأويل الاحسان بالعطية او الاحسانات

واما جمع دابغ اجراءٌ له مجرى الاسماء على انه قد ذكر فى ايضاح المفصل وشرح الحاشية للامام المرزوقى
ان فاعلا صفة اذا كان فى غير ذوى العقول تجمع على فواعل والاضافة فى الموضعين بيانية بمعنى من
كما فى جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير
اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هى عليه
فى نفس الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام فى الاصل ما ينظم به اللؤلؤ
والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اى لها لبن قدر
كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشأن او الحاضر من الزمان واللام فيه يغنى غناء الاضافة
اى حال العالم او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعنى اتقن بحكمته اما استيناف
جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعانى وتوجيه الجواب انه اتقن
نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضى الهام حقايق المعانى ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا
بدل الاشتمال ولا يلزم كون الجملة الاولى فى حكم السقوط كما سيأتى فترك العطف على الاول لكونها
كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثانى لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى
العاطف لاقتضائه المغايرة المفتقرة الى الربط ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف
لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعنى كون كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال كل ذلك سيأتى
ان شاء الله تعالى واورد برافته فرق الانام الايراد الادخال يقال اورده فورد اى ادخله فدخل وفى
القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخل والرأفة الرحمة والفرق جمع فرقة
وهى الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسى والافضال الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من
قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء او لامية تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق
والصلوة على نبيه محمد سلك طريق الاجمال ثم التوضيح ولم يقدم اسم الذات كما فى الحمدلة رمزا الى ان كماله الحقيقى
الذاتى مخصوص به تعالى والنبى فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر يقال نبأ وانبأ ونبّأ اى اخبر وجمعه
نبآء كما فى قوله يا خاتم النبآء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء او بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع

وقوله محمد عطف بيان للنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب
الكشاف فى سورة الملائكة فى قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز فى حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا
فتجويز نعت الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح
هو ايضا بامتناع كل من الامرين فى مفصله وايضا صرح فى اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف
واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره فى تفسير سورة ص حيث قال فى توجيه قراءة نصب تخاصم
من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هو مجرد قياس
بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما يرفعه ذو اللام مع ان الرضى وغيره
صرحوا بان الاليق بالحكم ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذى
يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على المعرف باللام والموصول
الملحق به بشهادة النقل والاستعمال لانه مع صلته بمعناه فالقياس مع الفارق على ان فيما ذكره الفصل
بالاجنبى بين اسم الاشارة وصفته وقد صرحوا بامتناعه لخصوصه لما بين صفة المبهم معه من
شدة الاتصال وشبه الاتحاد واما البدلية وان جوزوها فى قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن
الاظهر ان المقصود الاولى ههنا ايضاح الصفة الثانية وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعى
العكس خير من نبع صفة لمحمد لا للنبيه والا لقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين
المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلث فى عين المضارع نبوعا اى خرج والينبوع عين
الماء والضئضئ الاصل وكذا الضؤضؤ والبؤبؤ وعن بعضهم ضيضئ على وزن قنديل ذكره فى
كتاب الهمزة مع الضاد من الفائق والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور
والدوحة الشجرة العظيمة من اى شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر
فهو لسن كذا فى الصحاح وفى شرح المقامات لابن الانبارى اللسن الفصاحة فى الشر ولا يقال
ذلك فى الخير والله اعلم ثم الاضافة فى ضئضئ الكرم ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضافين آدم او ابرهيم

وعلى آله واصحابه الذين بهم تبهجت غرة الحق واشرق وجه الدين والتحقيق في الباطل ولعل نور المتقين
وبعد فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بجلاين العلوم والمعارف والتصدي
للاحاطة بما في اثنايها من النكت واللطايف

اواسمعيل عليهم السلام بيانيته ان قصد المبالغة تلالأ اى لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة
الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد
طابقه الواقع والصدق على ذلك ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق
بهذا الاعتبار ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشئ بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت
ذلك الشئ بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة
المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار
الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشئ على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار
بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب
وآرائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه
دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلايم
معناها الحقيقي اعني التلألؤ والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سايق لذوي العقول باختيارهم
المحمود الى الخير بالذات والانحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف
الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها
واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطايف
المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه
اما وجعل الواو مكانه رعاية للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده او الفاء على توهم اما
واحق بمعنى اليق والاستيجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات
والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسايط او العطف تفسيري والتصدي
التعرض للشئ بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعها اعني تحصيلها والاتصاف
بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاحجام الا ان ادعاء كونه
اسبق الفضايل في استيجاب التعظيم مع ان المراد الاسبق بالشرف بعيد جدا الا ان يحمل على المبالغة

فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها
على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق الفضايل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين
خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان
القصد في الظاهر لامن الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح
الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد
في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق
للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار
بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس
الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه فلا بحث بالمرة والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون
المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وبقولنا
ويكون المقصود منه ذلك العمل يظهر ان اطلاقها على علم التفسير بحسب الحقيقة لا يخلو عن تكلف
لان المراد منه الاطلاع على مراد الله تعالى فقط كما لا يخفى وان اشتمل على الاحكام العملية فتامل وقد يقال
كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له سواء كان حصوله بمزاولة العمل ام لا والنكت
جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها
بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا ويقال لها اللطيفة
اذا كان تاثيرها في النفس بحيث تورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان لا لنفي الجنس وسي
مثل وزنا ومعنى واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا مجرور على انه مضاف اليه
وما زايدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اى لا مثل شئ علم البيان
او مرفوع خبر مبتداء محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى
من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني
او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب

على انه مفعول في اكثر اهل ... ساعلى
ذات سي لعقل وهي باونه وعلى ...
فتحة هي اعراب لانه مضاف

حالة تعين الاضافة والنصب
مثلها في الارجل

اذا كان معرفة وبهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود بين العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خبر لا ويلزم قطع بي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعدها للحال وعدم مجي الواو قبلها اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سيأتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل رايق معجب وهو صفة لكشاف وكونه خبرا بعد خبر بعيد اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله والتأويل صرف اللفظ الى ماله وقيل التأويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالدراية ولهذا اضاف اليه الدقايق والثاني بالرواية وفي المظهر قيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا مثاله قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي معناه يخرج الانسان من النطفة ويخرج النطفة من الانسان وقيل يخرج الطير من البيض ويخرج البيض من الطير هذا هو التفسير لان معنى الحي ذو الانسان والطير ومعنى الميت في النطفة والبيض ظاهر وقيل معناه يخرج المؤمن من الكافر ويخرج الكافر من المؤمن هذا هو التأويل فوجه اضافة الدقايق الى التأويل على هذا اظهر فايق عال تبيان مصدر بني على الشذوذ اذ القياس

واما الجواب باحتمال ان تكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى

تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة • ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة • تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله وعضله • تقريب للغوص على زوايد فوايده ومقاصده

فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا التبيان والتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القراين لمجيئها على نهج التعديد والمراد بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز بيان النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وامثاله ولعل المراد بآثار الفصاحة الاطناب والمساواة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرت منه ما يحتاج اليه وهذا التفسير احب كذا في الراموز فلو قال تبيان لغوامضه لكان اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما في امثاله من خيار الخيار وعيون العيون والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلني فلان اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والفوايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقايق باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولا يخلو لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك قواعده كافية تأكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءته يتعدى ولا يتعدى وقوله الى انوار التأويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التأدي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل اذ جوز حذف الموصول

المصباح في الاصل السراج والمراد بهنا القوة العاقلة وحركات الفكرية تشبيه المصباح

مع بعض الصلة كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التأويل مظلما محتاجا الى مصباح مضئ
يهتدى به اليها مناسب لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع المورد والى الماء
والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد والكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار
متعلق بالالتهاب بتضمينه معنى الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شئ وصفى اى كثر وتم
والالطاف آثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعانى الوضعية فقط كما ظن وهى فى الاصل
بقايا من رسم الشئ وكثرتها بهذا العلم بالنظر الينا عذب اى طاب العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه
واساليب التنزيل انواعه كالظاهر والنص والخفى والمشكل وغيرها وبحار الاساليب كلجين الماء والعشا
بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف فى الفقرتين اضافى بالقياس الى ساير العلوم لا يدرك
الواصف المطرى آه البيت اعتذار عن الاقتصار فى مدح الفن على هذا القدر والمطرى اسم فاعل من الاطراء
وهو المبالغة فى المدح والخصايص جمع خصيصة وهى الفضيلة والسبق التقدم وما فى ما وصفا مقدار
وما زعم السهيلى من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول اعجبنى ما تفعل ولا تقول اعجبنى ما تخرج غلط
يشهد له قوله تعالى وتقدس عزيز عليه ما عنتم وضاقت عليكم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم ليجزيك
اجر ما سقيت لنا الى غير ذلك او موصولة بتقدير به ولا تقدير فى الاول لان ما المصدرية حرف لا يجوز
ان يعود اليها ضمير كما صرح به فى كتب النحو ولهذا غلط ابن هشام الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى واتبع
الذين ظلموا ما اترفوا فيه حيث قال جوز مصدرية ما مع انها قد عاد اليها الضمير اذ لا وجه لبنائه على مذهب
الاخفش وابى بكر من اسمية ما المصدرية مع اتفاق النحاة على خلافه على ان ابن خروف ادعى الاجماع
على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا وان كان الصواب خلافه بل الجواب انه لم يقع فى الكشاف
تصريح بان الضمير المجرور يبقى عايدا الى ما مع القول بمصدريتها فيجوز ان يكون عايدا الى الظلم المفهوم من ظلموا
وفى للمصاحبة مثل فخرج على قومه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف للاشباع
والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله وان كان مترقيا عن كل وصف الى آخر ما وان وصفه
الى غير النهاية ثم لا يخفى ما فى هذه القراين من المحسنات البديعية من التجنيس والطباق والايهام وغيرها

ثم انه قد وقع معطوف على قوله فانه كشف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعنى وقوع هذا الفن
فى ايدى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما فى قوله تعالى
ثم انشأناه خلقا آخر وذكر الايدى تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير كالعظماء جمع
عظيم من الاسار وهو القد سمى الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا
فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقده ثم استعمل فى معنى بكله الظهور
المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة والتعاطى
التناول فهو مناسب لقوله فى ايدى جماعة وفيه تأكيد لما تقدم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق
للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسراء التقليد
ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما فى قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية على رأى
يحومون اى يدورون ترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة لجماعة او تأكيد لما سبق او استيناف
كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البيانى لا يلزم ان يكون جواب سؤال
عن العلة كما سيتضح فى بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد
الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف بناء على ان سائلا لو سأل لم يحفظ
من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان
المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفى الحديث نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا
عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اى كثرة الكلام ومعنى دورانهم
حول القيل والقال تعلمهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاح من اهل
هذا الفن وكان هذه الجماعة لا يعدون عن تلك الاصطلاحات فهم يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم والله
اعلم بما يكتمون والترتبة على ما فى شرح المفتاح للشريف وبعض حواشى هذا الكتاب جعل فيه عدة عرى

وفيه نظر لان المذكور فى الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة
من العروة وفى الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور
فهو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء استعارة مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له
ربقة يقيد بها بهيمته يسرح اى يرعى وتفسير السرح هنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغى بل الاولى
تفسيره بالسوم فى الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اى رعت واسمتها انا اى اخرجتها الى الرعى نعم قد
يجئ السرح متعديا لكن الاظهران المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهى موضع فيه البقل
والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح
وجعلها مكنية وتخييلية لا يخلو عن بعد والاحداق جمع حدقة وهى السواد الاعظم للعين قيل فى اسناد السوم
الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى
تعقل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة فى الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل
فى ضماير هم آب عنه الان يرتكب التمحل اذ لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب
واخذ بلغ الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقايق علم اليقين
كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل فى الذم مما ذكره ذلك القايل فتامل والغشاوة الغطاء
والتعصب من العصبية وعصبة الرجل بنوه وقرابته لابيه سموا بها لانهم عصبوا به اى احاطوا وغشاوة
التعصب كربقة التقليد فى الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الراس شبهها
بالمرايا او بالبصاير حال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير
فى الاصل ما يخفيه الرجل فى نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طايفة من
مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادى فى الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة فى الصحاح
عانده معاندة وعنادا عارضه وبخل الشئ معظمه والصناعة الحرفة وقيل هى اخص من الحرفة لانها تحتاج فى
حصولها الى المزاولة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغى فهيهات اذا كان حالهم ذكر
بعد تنبههم وهو اسم فعل يجوز فى آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما

قوله فهيهات هيهات العقيق واهله ❁ وهيهات خل بالعقيق نواصل ❁ وما نقله صاحب الوصل
عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم
قد ينبو والغرة فى الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والان الامر والحال والتفطن
التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية
عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف فى آخر حم السجدة فى قوله تعالى ونأى بجانبه
ان مكان الشئ وجهته قد ينزل منزلة نفسه ومنه قول الكتاب حضرة فلان ومجلسه وكتبت الى جهته والى
جانبه العزيز ثم ايثار او على الواو فى قوله والتفطن ليفيد عموم النفى كما ذكر فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
وانى بعد ما قضيت شروع فى سبب تصنيف الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة
بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة
وهى الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش
ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لما سلف من فضايل الفن لاشعاره بان تمامها بهذا الفن
او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذى سهام فاثبتها له والاجالة
كناية وتخييلا وترشيحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهى فى الاصل من هممت
الشئ اهم هما اذا قصدته وفى الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهى المذهب والمسلك شبه الكمال
بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والوطر التى وزعن الجد والشعف من شعفه الحب اى احرق قلبه
اورده صاحب الديوان فى باب فعل يفعل بفتح العين قيل هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون
العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء اشار اليه صاحب الرموز
لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحال الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم
فى الاصل مملكة والجرجانية بلدة فيها يقال لها اركنج كانت فى الاوايل مقر السلطنة وهى التى قد اشتهرت
الان بخوارزم والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهى مسكن الرجل وما يستصحبه
من الاثاث ولا يخفى ما فى الترحال والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة يقال خيم

بالمكان اقام به والبوائق جمع بائقة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة
في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتحرز عنها فيه
اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار
كما يتوهم ولهذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليها فشمرت معطوف على مقدر اي نزلت هناك فشمرت
يقال شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد في الامور تقول منه جد في الامر يجد ويجد واجد مثله وساق الجد
مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت
بتضمينه معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء او ملتفتا مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه
بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها
الى العلوم بيانية والافتلاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان وانسان العين هو المثال الذي يرى في سواده
واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس صرفت اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عمري
اي بعض تعقد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا في الكلام كذا في الراموز وفي ما جمع اشارة الى ان
الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين
السغناقي وبهاء الدين الخلوائي والحوز الجمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم والمضمار الميدان
وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في آخر الميدان فمن اخذها بعدو فرسه يعد
سابقا وكان له الفضل والنقل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق
وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب على الظرف وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشان
والجملة خبرها او على المصدر اي تخالج حينا كثيرا او مخالجة كثيرة ويخالج مفاعلة بمعنى الفعل كما قرئ من خلجه
خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح بتقصيره بحيث لا يقدر على امساك
نفسه او باق على معناه الظاهر اي ينازع كان ما ذكر تحركه وما عانا من شدائد الزمان يثبطه في الراموز خالج
قلبي امر اي نازعني فيه فكر فعلى هذين الوجهين ان الشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وتفسير الاسناد المخالجة
بالتحرك والاضطراب ثم الحكم بان قلبي فاعل وان الشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اعتراف بانتفاء نفسه

في اواخر احوال الاسناد الخبري من تجويز حذف في عن الظرف المجازي خصوصا اذا كان في حكم المؤقت
نعم لو قيل قلبي مفعول يخالج على ما قرره بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا لم يرد ما ذكر ونظير هذا
ما اورد ابن هشام على تجويز صاحب الكشاف في قوله تعالى فاستبقوا الصراط وفي سنعيدها سيرتها الاولى
كون المنصوبين ظرفين من ان الصواب ان النصب على اسقاط الجار توسعا لا على ما ذكر من
الظرفية لانه انما يصح اذا كانا مبهمين وليسا كذلك فالمبهم معرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية
وجهة وامثالها والمنسوب صفة الكتاب وصفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في
الراموز والقاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا
للمتقين اماما تمحل لا ضرورة اليه وايمة والاصل أأممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة
بضم القاف وكسرها من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح
الميم وسكون الشين قصبة الشام والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر والغفران والمغفرة التغطية
والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه وحفظه عنه والفراديس جمع فردوس
وهي الحديقة والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب يسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلائل
على ان الاصل ما يبتنى عليه الشيء وبالقواعد المسائل والترادف تتابع حاويا جامعا والعوائد جمع عائدة وهي
المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء
مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف
متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخائل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به الامارات والسحر الاخذة
وكل ما لطف ودق مأخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك صدر الدين يحكي حديقة مكللة الاطراف
باللطف والبر والرياض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المط والعقد بالكسر القلادة
والدرر جمع الدرة وهي اللؤلؤ وقد تجمع على درر ودرات وكان يعوقني معطوف على كان يخالج والعوق المنع
وذلك اشارة الى ان الشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو
الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بها العلماء او المدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر

من القدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلّون والمتعلّمون ومراسم الشيء محال
آثاره عفت اى اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار اشفقت اى اشرفت وقربت
وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة
وخفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشيء اذا تحسّر والاندراس
الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي من الذكاء وهو حدة الفؤاد وهكذا يذهب الزمان
يريد ان ما ذكر من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر
بل مترقب ودروس الاثر امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى
وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهي
اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر بيد ان المنقول من فضلاء العوانه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق
قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة مطلعها • ابعدت
من يومك الفرار فما • جاوزت حيث انتهى بك القدر • وما قبل هذا البيت • يرحمك الله من اخي ثقة
ليس في صفوودّه كدر • فهكذا يذهب الزمان ويفنى • العلم فيه ويدرس الاثر • فالظاهر ان الشارح
قصد التضمين لكن لما رايته استدراك ما سبق لا شعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه
انه مناف لما سبق من تعطيل المساعد والمعاضد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان
والتوفر التمام والتكثر والرغبة على الشيء ارادته المقارنة للرضا من رغب فيه بالكسر وارتغب اراده
لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى بملاحظة معنى الاستعلاء والامتداد
الاعناق تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه
الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة وهي من الاجمال الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان
افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها خرموا على البناء للمفعول اى منعوا
والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي
يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية النكات المنطوية فيه اذلم تقع علّة الزمان والخرايد جمع خريدة وهي

الحيية من النساء وفي الاساس انها العذراء ولؤلؤ خريدة لم تثقب شبه بها المسائل المشكلة
في الاستتار والتركيب في احتماله للوجهين مثل قول المص فيما بعد عن وجوه الاعجاز استتارا وسيجيء
من الش رح بيانه تترى استيناف وجمع الفعل المستند الى ضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى
كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته
طرايقه الاظهر ان يقول طرقه في الاموز الطريق السبيل يذكر ويؤنث والجمع اطرقة وطرق وتخفف واطرق
ثم طرقات واما الطرايق فهي جمع طريقة وطريقة القوم خيارهم وطريقة الرجل مذهبه وما زال على طريقة واحدة
اى على حالة واحدة والطريقة اطول ما يكون من النخل بلغة اليمامة ولا يخفى ان هذه المعاني مناسبة هٰهنا
الا ان يكون طريق وطريقة على حد تمر وتمرة وبالجملة المراد بطرايقه الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وكونها
خفيا والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من
قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اخلست استلبت
جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه وثني الجبل والوادي منعطفهما وتقول انفذت هذا ثني
كتابي اى في طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في التجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا
وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل اى ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى بعنبر في كل
منها التدريج وفي المصادر التجرع فروخوردن خشم وآنچه بدان ماند والغصص جمع غصة وهي الشجى اعني
كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر والاقتحام الدخول والنشر الانتق وهو ضد النوم وموارد النهر مواضع
ينبغي ان يسحم الطالب فيها ليفوز بالمقصود وجمة الماء بالضم معظمه وتجلى الافكار ركلجين الماء والالتقاط اخذ
الملقى من الارض وفرايد الفكر نتايجه الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور
رادف الفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقول
الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع الواحدة بنانة والممارسة
المزاولة والمعالجة وفي المصادر الممارسة والمراس باكسى يا با چيزي والكوشيدن واللام في لقد تامينية

موطئة للقسم والتناسی البلوغ الی النهایة تجرد ههنا بالجزء معناه اعنی البلوغ مجاز بقرینة غایة الوسع

اذ الکلام من باب التصریح بجزء المعنی لزیادة التاکید کما فی قولهم ابصرته بعینی واصغیت الیه اذنی

وامثالها والتصفح النظر فی الصفحات والغایة مدی الشیء والجمع غای والطاقة الوسع ثم جمعت عطف

علی اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الی فراغ البال ای الفراغ عن اختلاس الفرص

وتجرع الغصص ویجوز ان یکون للتراخی بالنظر الی تمام الجمع کما جاز فی مثله الفاء نظرا الی تعقب اول

اجزائه کقوله تعالی الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار یبتدئ بعد

نزول المطر لکنه یتم فی مدة فبالنظر الی الابتداء یصح الفاء وبالنظر الی الانتهاء یصح ثم یذلل

ای یلین من الذل بالکسر وهو اللین والصعاب جمع صعب وهو نقیض الذلول والعویصات جمع

عویصة وهی ما یصعب والابیة فعیلة من الاباء بمعنی ممتنعة ولقد بالغ فی وصف کتاب التلخیص بالصعوبة

واضافة ذخایر کنوزه بیانیة والکنز المال المدفون فالخفیة صفة کاشفة والمراد بذخایر کنوزه معانیه

کما ان المراد بطریق الوصول الالفاظ وشیء نفیس ای یرغب فیه ونفس نفاسة ونفسا صار مرغوبا فیه

وبابه ظرف والتوشیح فی الاصل الباس الوشاح وهو شیء ینسج من ادیم عریضا ویرصع بالجواهر تجعله المرأة

بین عاتقها وکشحها یستعمل فی التزیین مطلقا سمح جاد والغرر جمع غرة بالکسر وهی خرزات النظم المترتبة

المتصلة بها الضلوع من الجانبین وهی ایضا حلی یصاغ علی هیئة خرزات النظم وتطلق علی اجود بیت

فی القصیدة واجود قرینة فی الخطب تشبیها لها بفقرة الظهر فی حسن الانتظام وعین التحقیق ای من

نفس التحقیق لا من الظن والتخمین او من خیار التحقیق ومخه او من ینبوعه وهو خاطره الوقاد او من ذهب

التحقیق تمسکت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وکذا الانصاف وحقیقة الانصاف کانه التسویة واعطاء

النصف والتجنب التباعد ومفعوله مذهب والبغی التعدی والاعتساف المشی علی غیر الطریق والایماء الاشارة

الخفیة واصله الاشارة بالشفة والحاجب ذل فی الطین ای زلق الآخذین ای الشارعین والتالی الاقتداء

خطؤا علی بناء المفعول ای منعوا وتحقیق الواجبات من قبیل الحذف والایصال ای من تحقیقها

او علی البناء للفاعل ای حرموا تحقیق الواجبات علی انفسهم والسنة الطریقة والمضاف محذوف ای سلوک سنتهم

والمراد من عدم فرض سلوک سنتهم علی نفسه تخریبه بتهادتما العرف کما فی قولک فلان لا یحب فلانا ای

یبغضه ولا اعلم من فلان ای هو اعلم من الکل ثم فی الجمع بین الرفض والسنة والجماعة والرفض واللفظ

والحفظ صنعة مراعاة النظیر مع الایهام وحین ظرف مضاف الی ما بعده عامله زمانی والجملة عطف

علی جمعت فان قلت این العاید الی حین فی الجملة المضاف الیها قلت هی لا تحتاج الی الرابط

لکونها ماولة بالمصدر صرح به فی شرح الرضی واما قوله مضت سنة لعام ولدت فیه

وعشر بعد ذاک وحجتان فنادر وهذا الحکم خفی علی اکثر النحویین فالصواب فی مثل قولک اعجبنی یوم

ولدت فیه تنوین الیوم وجعل الجملة بعده صفة له وکذا اجمع وما تصرف منه فی باب التوکید یجب تجریده من ضمیر

المؤکد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم المیم لا بفتحها وهو جمع لقولک جمع علی حد فلس وافلس والمعنی

جاؤا بجماعتهم کذا فی مغنی اللبیب ورمانی الدهر مجاز عقلی والارزاء بتقدیم المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها

وهو المصیبة والظرف اعنی بالارزاء لغو متعلق برمانی وجعله حالا من ضمیر المتکلم وهم والغطاء

وکذا الغشوة بالحرکات الثلث فی الغین المعجمة مع سکون الشین والنبال جمع نبل وهی السهام وهی مؤنثة لا واحد

لها من لفظها وقد یجمع علی انبال والنابل حاملها وهو النبال صاحبها وانما قال اولا رمانی وثانیا فوادی ایماء الی

ان المرمی بالحوادث ظاهر الشخص لکن المصاب حقیقة هو القلب وفی اختیار اذا فی اذا اصابتنی ایذان بتحقق

وقوع المصیبة واختیار سهام علی سهم لاقامة الوزن ولبیان الواقع والا فالمبالغة فیه اکثر کما لا یخفی والنصال

جمع نصل وهی حدیدة السهم والسیف والسکین والرمح وذلک ای الرمی المذکور والتوارد التعاقب وتعاقم الامر

عظم والعشایر جمع عشیرة وهی القبیلة واللام بدل من المضاف الیه ای عشایری واخوانی وتلاطم امواج

الفتن ضرب بعضها بعضا والتمیمة التعویذة التی تعلق فی عنق الصبی لئلا یخاف وخاب ای فی تلک الدیار کنایة

عن اقامته الی وقت الشباب فیها واول ارض معطوف علی دیار وجلدی مفعول مس قدم للوزن ترابها

فاعله وتنکیره بایاء العرف ومس التراب جلده کنایة عن تولده هناک فلقد تجرد فی موقع التعلیل لما سبق

واللام لتوطئة القسم وتجرید السیف انتضاؤه والاماثل کالاماثل والاماثل جمع امثلة بمعنی الامثل

زاد والیاء فیها علی خلاف القیاس فکانها جمع امثلة کذا فی الموصل والقذفان الظلم والاباد به الاهلاک کم یدع

اى لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال
والا فالنبى عم افصح العرب وقد روى عنه عم ابن عباس رض انه عم قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات
او ليختمن الله على قلوبهم اى عن تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعرى عن اميرى ما الذى ● غاله فى الحب حتى ودعه ●
وعن عروة ومجاهد رض انهما قرءا ما ودعك بالتخفيف فى الاساس الدمنة هى البقعة التى سودها اهلها وبالت
وبعرت مواشيهم فيها وفى الصحاح الدمنة آثار الناس وما سودوا والمراد او فى اسم الحبيبة وهذه الفقرة
تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو ● امن ام اوفى دمنة لم تكلم ● بحومانة الدراج فالمتثلم ●
اى امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا
لفرط تغيرها او امن آثارها وحذف الياء من تكلم قياس اما كسر الميم فللوزن والجرب الطائفة بلدح اسم
موضع غير منصرف للعلمية والتانيث عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول
وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبنى الشى
على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم فى التحزن على
الاقارب لكن ببلدح قوم عجفى واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما رأى قوما فى خصب واهله فى شدة
كان لم يكن اه تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمى قاله تحزنا بعد ما نفى مع عشيرته من مكة شرفها الله
الى اليمن كما انشد راويه فى قوله ● وكنا ولاة البيت من بعد نابت ● نطوف بذاك البيت والخير ظاهر ● فاخرجنا
منها المليك بقدرة ● كذلك بالالاف ان تجرى المقادر ● بلى نحن كنا اهلها فابادنا ● صروف الليالى والجدود العواثر
والحجون بفتح الحاء جبل بمكة فى حضيضها مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون
منتهية الى الصفا ما يونس به ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر اى الحديث بالليل
ولذا اختص السمر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب
ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة فى جمع الخماسى على فعالل
كما يقال فى جمع الفرزدق فرازد على رأى وقوله نسجت على صيغة المبنى للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول
كما قال الشارح فى اواخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اى بيوت العناكب

او الحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشئ كناية عن المهجورية حجابا مستورا اى ذا ستر كما يقال سيل
مفعم اى ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب
يستر ان يبصر فكيف يبصر المحجوب والمشتكى الشكاية والتقديم الى الله للحصر واختار فى جانب
الكساد ثم اذا وفى جانب للاحسان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثانى مشكوك فيه ثم الجاء عطف
على رمانى او على طرحت وثم للتراخى والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرته الآفة والبال القلب
وضيقه كناية عن سوء الحال والالغط الرمى رفع اى مكان مرفوع الى خفض اى مكان منخفض مطمئن
وفى الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطرارى ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والرفع
والخفض انخت من انخت الجمل فاستناخ اى ابركتها فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مرادا به مجرد
الاقامة حماها اى منعها والآفات جمع آفة وهى الداهية عينى على لفظ المفرد والمثنى ومن فى منها تجريدية
كما فى رأيت من زيد اسدا او المراد من جهتها او فيها وفى الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم
جئ به للمدح لا للايضاح المتبوع قيل والاصوب انها بدل من جنة النعيم لا عطف بيان لاشتراط التوفيق
فيه عند البصرية نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشرى وجماعة فى صديد من ماء صديد وفى طعام
من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان ونص على انهما بدلان لا غير والحق ان التوفيق
فى عطف البيان غير لازم صرح به الشيخ فى شرح اللب والشيخ الكواشى فى قوله تعالى لهم رزق معلوم فواكه
حيث قال فواكه عطف بيان لرزق معلوم والزمخشرى فى غير موضع والطيب خلاف الخبيث ومقام كريم
اى كريم اهله كما فى الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والمحسن جمع حسن على خلاف
القياس واليمن البركة سطعت اى ارتفعت خمدت النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفأ
جمرها والنيران جمع نار كانور ونور واصله نوران لان الف نار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية
سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين الماء ووجه الشبه الاهلاك ظل اى صار والظل معروف
والملك بالضم المملكة شبه الملك بشجرة واثبت له الظل وللظل الامتداد مكنية وتخييلا وترشيحا
واللواء الراية والشرع فى اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبى عم

وبالعز اى بالغلبة اما حال عن لواء او متعلق بمعقودا اى مربوطا محكما والعود بالفتح الرجوع وبالضم
الخشب وجمعه العيدان والاعواد والعود ايضا الذى يتبخر به ويقال له العطر والذى يضرب به
والعظم فى اصل اللسان والرواء بالضم حسن المنظر وآض اى عاد ومنه ايضا ونظم على البناء للمفعول
اى جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه جايز للارادة كما لا يخفى
والانبتات التفرق ووصل من الوصل لا من الوصول والبتات القطع وارتعوا بالعين المهملة اى اخذوا
ربعهم اى منزلهم وديارهم او اكلوا الربيع او اقاموا فى الربيع ويروى ارتتعوا بتائين منقوطين بنقطتين
من فوق اى اكلوا ما شاؤا من قولهم رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت ويروى ان العبارة فى النسخة
المقروة على المص ارتبغوا بالغين المعجمة من اربغ فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن
جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لهذا والسلطان الوالى من السلاطة
وهى القهر والرقاب جمع رقبة وهى مؤخر اصل العنق وقد تجمع على رقب ورقبات وارقب وقد يطلق
الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهى الجماعة مفردا لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان
امة الحامى قدم تفسيره والماحى المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة
والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطية والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد بضمتين فلو قال
ممهد مهاد العدل لكان احسن والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والوالى المالك من باب
ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره والسرادق واحد السرادقات التى تمد فوق
صحن الدار وامتثل امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام
والطوية الضمير والكلمة يشتق من الكلم وهو التأثير سمى اللفظ بها لانه يؤثر فى النفس فرحا وانبساطا
ان كان طيبا وغما وانقباضا ان لم يكن قال امرء القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه
وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعنى كلمة الشهادة او القرآن كله على
ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ فى شرح اللب واعلاء كلمة الله تنفيذ

احكامها خليفة خبر مبتداء محذوف اى هو خليفة والخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور يخلفه
بالضم اى قام مقامه وسد مسده وجاء اعرابى الى ابى بكر رض فقال انت خليفة رسول الله فقال لا فقال فانت
قال انا الخالفة بعده وانما قال ذلك تواضعا لان الخليفة ما ذكر والخلف والخالفة والخالف الذى لا غناء
عنده ولا خير فيه ثم جعل الخليفة اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث
بتقدير الموصوف مونثا اى نفس خليفة فى الراموز الخليفى الخلافة والخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا
على الاصل خلايف ككريمة وكرايم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط التاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيل
بالتاء لا تجمع على فعلاء ملك اى تصرف والآفاق جمع افق بالسكون وهو الناحية والسطوة المرة من
سطا به يسطو اى قهره بالبطش والجمع سطوات واتيان المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه
كافية فى تملك الآفاق واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف
الباطل او الله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام ولو جعل مبتداء واسم
كان مستترا راجعا اليه ومداه خبره ما جاز لكن لا يحسن ذلك الحسن للزوم عطف الاسمية على الفعلية والمدى
الغاية واية تانيث اى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى اية طرق سلك اى ذهب كان غاية سلوكه
اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف فى سلكا للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى ظل فلان
اى فى كنفه وستره والرواية فى العالمون كسر اللام لا فتحه كما ترى الحجيج فى موضع المصدر اى حوما مثل ما ترى
فان قلت الصحيح ظاهر التشبيه حوم العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج معتركا فما وجه هذا التشبيه
قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد مما فى حيزها فالمعنى ههنا
مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب فى قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية
كما ذكر فى قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا الحجيج جمع حاج كالحجج بالضم والحجاج والحج فى اللغة القصد
وفى العرف قصد مكة للنسك معتركا اى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله
الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاستناده الى ضمير الحجيج فالوجه
ان يقدر الموصوف اى قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون

حالًا من بيت الله والرؤية بمعنى الإبصار او مصدر اى تحرك اعتزاكا لم تحتج الى ذكر والنسيم

الريح الطيبة وقد نسمت الريح كضرب نسيمًا ونسمانًا بالتحريك هبّت ونسيم رضى كلجين الماء

وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر فى المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارته بافاضة الخيرات

الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء خبره سلك والمكافح فى الاصل المستقبل

فى الحرب بوجه ليس دونه ترس والمراد به المعارض واللظى نار والباء سببية ومتعلقة بهلك

ومن تخطه اى عدم رضاه مستقر فى موضع الصفة للظى لا لغو متعلق بها والالف فى سلك كما فى سلكوا اطار

من اطار العصفور من الزرع فى المصادر الاطارة پرانيدن والصاعقة نار تسقط من السماء فى رعد

كذا فى الصحاح وفى الكشاف الصاعقة رعد تنقض معه شقة من نار لا تمر بشىء الا اهلكته والاول هو

المناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس من منازله

ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اى ارتفع وقد يجئ بمعنى رفع كما فى قوله ان الذى سمك السماء بنى لنا

البيت قيل فعلى الاول سمكا مبنى للفاعل وعلى الثانى مبنى للمفعول والاقرب ان يكون لواء الشرع

منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اى وجد الطريق المستقيم والغى خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج

فى الامر والجملة فى محل الجر صفة لمتعسف قرير العين اى ذات قرة والقرة بالضم بالهاء وبدونها البرودة

تقول منه قررت به عينا وقررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت

عينه تقر وتقر بالفتح والكسر نقيض سخنت قيل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة

جدًا فالراحة عندهم فى البرودة وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدًا والاظهر انه كناية

عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب

والمكروه ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير فى قوله تعالى وقرى عينا وقيل معناه صارت عينه ذات

قرار اى مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من تحنيه وتقيم شعائره كما ينبغى والابتسام

كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر والملك بضم الميم اسم من ملك كضرب

فهو مليك وملك ومالك والتمكين ومالك والجمع ملوك واملاك والموضع المملكة والقبل نقيض الدبر والاقبال

الدولة والحظ والظرف متعلق بمتمسكا اى متشبثا والضمير فى علاها راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة

فى المجد والشرف وارجاعها الى الدين تفكيك لتعين رجوع الضمير فى المعطوف اعنى فاصبح الى الخليفة

وريثما فتحوا اى ساعة فتحهم وما مصدرية فى المغرب امهلته ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل

بدون ما كقوله لا يصعب الامر الا ريث تركبه وفى الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين

الكنية المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك والمجد الذى بذل الجهد والغياث اسم من اغاثه

اغاثة واصله غواث فى المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدن وكرت بفتح الكاف وسكون

الراء لقب دال على التعظيم فى عرفهم كذا السماع من مولانا حيدر ره والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب

والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل دخل فى شروق الشمس والاغصان

جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الباقى وغصن الغصن كضرب قطعه والمورق

من الشجر ما خرجت اوراقه والعناية القصد وفى الكلام مكنية وتخييل وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد

وهو الجص بكسر الجيم كذا فى بعض الحواشى وفيه نظر لانه مخالف للصحاح حيث قال الشيد بالكسر كل شىء

طليت به الحائط من جص او بلاط والجواب انه الجص ايضا صرح به فى التلخيص لابن سلال العسكرى

فهو مشترك بين العام والخاص والبنيان الحائط اثر ما اشرف عقيب ما قرب فى المصادر الانهدام ويران

شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل

مطر وامطر بمعنى والسحايب والسحاب والسحب جمع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق

جمع طوق وكل ما استدار بشىء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد ان نعمه مغيبة

فى رقاب الناس كما ان الاطواق فى الاعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن

بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور وبهتت على البناء للمفعول اى صرت ذا بهتة

وهى العلاقة وعمم لطفه اى لطفه العام واللطف فى العمل الرفق فيه وقيل فى قوله تعالى الله لطيف بعباده

اى بر بخلقه البهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يراد زوالها

عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اى ذا حظ ونصيب من الرزق فقد ذكر اى قوى اتصافى بما ذكر والعضد

الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات عُضُد بضم الضاد وكسرها وسكونها وعَضد
كقفل وعنق وعضُد ككبد وعنق ذكرها صاحب القاموس وبعضهم من عطفي اي حرك بعض جانبي
على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة
الغفلة لان الغافل ينبه بتحريك جانبيه والاول انسب ثم هداني عطف على ثم اجاءني والهدى الارشاد
والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الدين يهديه هدى وهديا وهدية وهداية بكسرها فتهدى
واهتدى وهداني سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى
في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى
نحو واهدنا الى سواء الصراط والفرق الذي ذكره الشارح والمحشي في حاشيتيهما للكشاف بين المتعدى بنفسه
والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصد والايصال ولذا لا يسند الى الله خاصة
كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الباقي الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبي عم مثل انك لتهدي الى صراط مستقيم
والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مع انه لا اثر عنه كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية
عن ابراهيم عم يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم
اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والتاويل بارد جدا سبحان علم للتسبيح
مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى
الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله لفظ برأسه مخصوص به جعل معنى التنزيه
البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقوله قد قلت لما جاءني
فخره سبحان من علقمة الفاخر على كون المضاف اليه منويا بجعل عدم التنوين في الاسم المتمكن دليل ادعاء التعينة
مع رعاية الوزن ثم قول العلامة في الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف
للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب ومو افقوه انه اذا استعمل مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر
اذ الاعلام لا تضاف واذا افرد عن الاضافة كان علما غير منصرف وقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به مصروف
للضرورة وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه

عنه من المنزه فكأنه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شيء فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة
والتعجب تبعا كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى وتارة يقصد به التعجب ويجعل التنزيه ذريعة له كما في نحو سبحانك
هذا بهتان عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امر الافك وانتصابه بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره
اسبح الله سبحان ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي
يضيفها اليه اعداء الله كذا في الكشاف وهو ههنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب
وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر الباب الثامن والسواء الوسط
والسبال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستنهاض
لشيء الامر بالنهوض اي القيام لذلك الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني
الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان
منه بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع
وكونه اشارة الى طرح الاوراق بابا ما السوق كما لا يخفى على المنصف والفاتر المنكسر من فتر يفتر فتورا
والسنوح الظهور فجاء بحمد الله اي اتى ما جمعت عقيب رجوعي واضافتي اليه ما ذكرته ملتبسا بحمد الله كنزا
منصوب بجاء بتضمينه معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة لكنزا لان الكنز المال المدفون وهو
في من جواهر الفوائد بيانية وهو صفة لكنزا والشحون المملو والتحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع
تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وقد سبق انه كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع
والخدمة مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وفي الحديث
الشعث الرؤس الذين لا يفتح لهم السدد والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجأ والملاذ واحد
وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء في بالنبي للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق والانثى
خليلة من الخلة بالضم وهي الصداقة وكذا الخلالة بالحركات الثلث والخلولة والجمع خلال كانها تخللت القلب واما
الخلة بالكسر فهو الخليل يستوي فيه المذكر والمؤنث والخل بالكسر الود والصديق ايضا ويضم مع الود فيقال
كان لي منه ود وخل كذا في الراموز والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ اصله اخو بفتح الخاء لان الجمع آخاء

والذاهب منه واو لان تثنيته اخوان وبعضهم يقول اخان وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة
وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان فى الاصدقاء والاخوة فى الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان
المخلص الذين خلى وذهم عن شوب النفاق يتبعوني اى يعقبوني والشكر الثناء على المحسن بما اعطى
من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا فى الصحاح والباء فى بما غنيت على بعض النسخ
للمقابلة اى بمقابلتها والكدّ الشدة فى العمل والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة بالفارسى رنج كشيدن
فعانيت العناء على ما هو مآل المعنى مثل تماميت غاية الوسع فى احتماله للوجهين ولو قرئ عاينت من المعاينة
لكان اظهر لكن الرواية لا يساعده وتضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا توضع
وفى المصادر التضرع زارى كردن والناكب من نكب عن الطريق عدل كطرب ودخل والمبين من
الابانة وهى الظهور منا اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمرى اللام للابتداء وعمرى مبتدأ
حذف خبره وجوبا لان جواب القسم سدّه تقديره لعمرى قسمى والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل
فى القسم الا بالفتح وقوله لعمرى يمكن ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله
كقوله والشمس والقمر والليل ونظايرها اى ورب الشمس ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمرى وامثاله ذكر
صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات وللتحرز من التاكيد
بالقسم بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعى وتشبيه غير الله به فى التعظيم حتى يرد عليه
ان الحلف بغير الله تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووى فى شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا
انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم
ان الله ينهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رض لان احلف
بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره تعالى فابرّ وعن ابن مسعود رض مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور
لا بأس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون
فهذا جرى على رسم اصل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة
تقتضى القلة والمرام مصدر ميمى من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين

قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب فى الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة
انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا ففيه نفى للملزوم بنفى لازمه وقد يجعل
هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبين
قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقى لكان اظهر اى الحق المبين
قليل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التى جبل عليها الانسان واللدد شدة الخصومة والجدال
الخصومة ولئن فاتنى اه ههنا بحث وهو ان المذكور فى كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط
للايذان بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم يسمى اللام المؤذنة ويسمى الموطئة ايضا لانها
وطئت الجواب للقسم اى مهدته له نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم وان جعل
الجواب ههنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف للقاعدة واما ما ذكره فى مغنى اللبيب من ان اذن لا اقيلها
من قول الشاعر ولئن عاد لى عبد العزيز بمثلها ● وامكننى منها اذن لا اقيلها ● جواب لان مع كونه مخالفا
لتصريح الجمهور غلط فى نفسه والا لقال اقلها بالجزم لا اقيلها بل الجزاء مجموع اذن لا اقيلها
لا اقيلها وحده حتى يجزم لانا نقول ح يلزم النصب فى اقيلها اذ لا وجه لالغاء اذن عن العمل
كما اشار اليه الرضى فى تخريج قوله انى اذن اهلك او اطيرا ● مع ان الرواية على الرفع والجواب عن
البحث ان اللام ههنا زايدة لا موطئة للقسم كما فى قوله الم تر يا ان البين قد افدا ● قل الثواء
لئن كان الرحيل غدا ● فان جواب الشرط ههنا قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان ثمة قسم مقدر
لزم الاجحاف بحذف جوابين فتعين ان اللام زايدة ونظيره ما ذكر فى الشرح بعينه قوله لئن كانت
الدنيا على كما ارى ● تباريح من ليلى فللموت اروح لا يقال فليجعل اللام فى بيت المغنى ايضا زايدة
فلا وجه لتخطيئه لانا نقول القسم صريح فى البيت السابق على البيت المذكور وهو قوله حلفت
برب الراقصات الى منى ● يغول الفيافى نصها وذميلها فلا وجه للحكم بزيادتها ومما ينبغى ان يعلم ان الفراء
جوز فى مثله ان يكون الجواب للشرط والثناء الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والخب بمعنى المخبب
بدليل انك تقول هذا رجل خب بك بوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المخبب غير حقيقية

كذا في الكشف يقال احسبه الشيء اذا كفاه في الصحاح حسبك درهم كفاك في الصحاح الثواب والمثوبة جزاء الطاعة ورد عليه صاحب مختصره بانها مطلق الجزاء كما نقله الازهري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون نعم انه اكثر استعمالا في الخير صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا اي موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرف مستقر حالا من فاعل عامله المقدر ودلالة على ترتيب علمه الله وعلى جهة التلبس والمناسب لما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي التلويح ان يحمل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه الزمخشري وسائر المحققين ان الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع فيه متبركا بها ولهذا التزم حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية بعينها في القرآن فلو اتى به فيه لخالفه تسمية من شرع في غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يلاحظ فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابدء وتقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية امس بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارح رحمه الله لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طرفه كون الشروع فيه متلبسا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحققا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث البشارة لا لان المقدر فعل البدء على ان قوله عليه السلام في خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عليه السلام باسمك احيى وباسمك اموت يدل على وجهة تقدير الافعال الخاصة ههنا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح الى الحمد حقيقة مع تأخره عن التسمية اشتغالا باداء الحق واعراض عن ذكر الجلي واشارة الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به

فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد لا لمجرد ان الباء فيها للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة بآخر كما ظن اذ حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بمحاسن الادب لانه يقتضي جعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فانه وان كان جنسا واحدا لكنه وحدة اعتبارية فيسع امرين واكثر او لان الاول محمول على الحقيقي والآخر على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل لان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها اقتداء بالكتاب ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى قوله اداء مفعول له للافتتاح اورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بذلك الشكر ولو في آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد له تعالى والاخبار عن ثبوت الشيء ليس ذلك الشيء اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد ربط العتيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما كما ان الحمد كذلك في ضمن الافتتاح به ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وليس المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر لا خلاله بالتنبيه على الاستحقاق الذاتي كما سيجيء بل المراد ان الحمد على مجموع الصفات الذاتية والانعام يتضمن الشكر فالتعليل بملاحظة ذلك المتضمن فتدبر ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التأليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء تنبيها على هذه النكتة وقد يجاب بانه تعليل لافتتح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص وفيه انه غلط ناشئ من عدم الفرق بين تقديم الحمد والحمد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا لافتتح وفيه ان الذوق السليم يأباه اذ المقصود بيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد بارد بل المناسب له ان يقال حمد الله تعالى مفتتحا به كما لا يخفى وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام اذ المطلب هو الله تعالى

وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى
بوصفه تعالى بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود
لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات
النقل في القول المذكور وامثاله بلا ضرورة داعية مشكل جدا **قوله** على تيسّر ما يجب عليه
من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من في الاول تبعيضية وفي الثاني بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد
جميع ما انعم الله به اليه لما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا صرح به في كتب
الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله بعض منه ويحتمل العكس والمعنى تيسّر ما هو ما يجب عليه من بعض
شكر نعمائه او وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي فليس تعليل الشارح رح لافتتاح الكتاب بحمد الله بقوله اداء لحق ما
عليه كما توهمه الاستاد نعم كان الانسب بهذين التوجيهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان
تكون بيانية في الموضعين فالاولى بيان للشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي والمقصود على التقادير
ان المصنف ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه بحث
الى ان قوة الحامد تفي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره **قوله** هو الثناء
باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز قصدا للثناء كله **واجيب** بانه بيان
للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان اه وبانه لدفع احتمال
التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي قبله
هو المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان
اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح والكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا فيه
وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن
بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي انما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي **فان قلت** كيف يختص الحمد
اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له **قلت**

لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز
قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه
اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء
فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم
فالظاهر انه حمد ولذا يذم مثله الا ان يدل ان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل **قلت** لو سلم فالجميل
اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان الى مدعي الصورة المذكورة يعتقد المحمود عليه
جميلا ويصوره بصورته **فان قلت** انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه في الحمد اختياريا وان عمم
المحمود به ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين دون
المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد **قلت**
اجاب الشارح رح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل
ما يكون بالاختيار على ما صرح به **فان قلت** فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا
اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور كما تقرر في علم الكلام
قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها
فاعلها او لان تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه اختياري
في التحقيق والمآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما
المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات
حقيقة بهذا الاعتبار فلا يفيد فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا تسلسل او تقدم الشيء
على نفسه **قوله** سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف
بالمصادر ومنه قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وام هذه متصلة والهمزة قبلها مقدرة على المشهور
اي سواء اتعلق بالفضائل ام بالفواضل فيكون التركيب من قبيل قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
وقد ذكر صاحب الكشاف في هذه الآية ان سواء خبر والفعل بعده في تأويل المصدر مبتداء والمعنى انذارك

وعدم الذارك بيان فالمعنى ههنا تعلقه بالفضايل والفواضل بيان والجملة استينافية وحال
بلا واو على ضعف او اعتراض ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء والرجوع الى الجميل يوجب ركاكة
في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد
فمستبعد جدا والفضايل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي العطية **قوله**
والشكر فعلا فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت
لانه لما كان قريبا من الحمد وتقدم ذكره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا فعرفه
وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وقيل رمز الى ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر
لان المادة ماخذ الاجماع وفيه بحث لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين
وصرح هذا القايل بان معنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات
الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل وبالجملة كون الحمد ههنا من قبيل
الشكر مخل بالتنبيه على الاستحقاق الذاتي كما لا يخفى على المنصف **قوله** ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر
في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل
بالمنبئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى على ذلك المعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان
يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المنبئ بلا واسطة
عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير **قوله** بسبب الانعام تعلق
بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام
عوض عن الاضافة اي انعامه **قوله** او اعتقادا ومحبة بالجنان ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان
العطف باو بعد همزة التسوية غلط اولع به الفقهاء وغيرهم حتى ذكر في الصحاح سواء علي قمت او قعدت
والصواب ام قعدت وهذا مثل قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا فحق العبارة في الاول ام والسر
في ذلك ان المعنى على ايقاع التسوية بين الامرين فصاعدا لا ستحالة جريانها في اقل من اثنين الا الواو وقلده
فيما ذكره بعض اصحاب الحواشي والجواب اما عن الايراد على قول الفقهاء يجب اقل الامرين او فهو ان

المبين هو المضاف اعني الاقل لا الامران حتى يجب الواو واما عن قوله الصواب بعد همزة التسوية
ام لا او فبان او فيه بمعنى الواو كما اشار اليه الشريف في اول الحالة المقتضية لتنكير المسند من شرح
المفتاح على ان ام مثل او في كونه لاحد المتعدد فلا وجه لنفي احدهما وايجاب الآخر وقد اشار الفاضل الرضي
الى وجه آخر لتصحيح التركيب وابقاء او على معناه ملخصه هو ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران
سواء كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء عليكم وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح
والجملة الاسمية اعني الامران سواء دال على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة صريحا كما في
مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة تستعملان
فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير ان قمت او قعدت فالامران سواء علي وانما يرد ما توهم لو كان
سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به
الجزم قيل انما عطف المحبة على الاعتقاد بطريق التفسير تنبيها على ان المراد به ميل القلب لا الذي هو قسم من
العلم وفيه نظر لان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة
الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته والدعوى المذكورة
خالية عن مساعدة الدليل فليس في عطف المحبة لطف اصلا ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه
اظهر في الانباء وو سط الاعتقاد الذي هو اشرف للافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها **قوله**
او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه
الخدمة واما اذا كان على وجه الاجرة فلا **قوله** وحده حال من الله على تأويله بالنكرة عند سيبويه
اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظايره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني
نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجيء فلا احتياج الى التأويل وما ذكره الشيخ في شرح اللب من ان
هذا التوجيه انما يستقيم في المعرف باللام كما في مررت بهم الجماء الغفير دون غيره ومنه اذ المضاف كالمعرف
باللام في هذا الحكم صرح به الشارح والمحشي في مباحث تعريف المسند وساير المحققين وقال ابو علي الفارسي
انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد الله بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا

للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو الله ان ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة لله ان
على رأي من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة اي هو الله ان المنفرد بانفراده وعند الكوفية نصب على الظرفية
بمعنى في حال وحدته لا مع غيره **قوله** يعم النعمة اي الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا الغائية بالتخفيف
متعدية الى غيره **قوله** على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر
ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه
الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية
غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائه حمدا وقد قيد اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة تطلق على آثار
تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة ههنا قال الاستاد بيان كون
العلم والشجاعة من المزايا الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن الاضافة بين العالم والمعلوم او عن الانفعال الحاصل
للنفس او عن الصورة المرتسمة فيها التي هي من قبيل الكيفيات وايا ما كان فلا يقبل الانتقال من محل الى آخر
واما الشجاعة فهي ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتهور والملكة من قبيل الكيفيات الغير القابلة للانتقال
وفيه نظر لان المراد بالتعدي التعلق بالغير في تحققه كالانعام وهو اعطاء النعمة للغير لا الانتقال كما زعمه
هذا المحشي كيف والجمهور اطبقوا على ان المحمود عليه فعل اختياري والفعل لا يقبل الانتقال اصلا **قوله**
والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة بقرينة جعلها مقابلا له لا ما يقابل الفعل والحرف ويحتمل ان
يراد به ما يقابل اللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى
لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية
على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنتفي تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم على انه انما يتم ذلك اذا
لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان واضعه فلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات
الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو
يستعمل استعمال النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تأنيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته
العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولا انطوائه على سائر صفاته لانه منشأ

لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال بجنابه تعالى منوطة
لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم الثانية وهي مصدر بمعنى الحمد قيل او جمع
محمد بفتحها وهي خلاف المذمة اي ما يمدح عليه ولا يخفى على الذوق السليم ان الانسب المتصف بجميع المحامد
قوله ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاقين اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة
مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية
وصف واعترض عليه بان لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اصلا اذ لم يعهد من قواعدهم ان
تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشئية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة
الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على النعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث
لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه
بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظة الله لما دلت على ذات متصف بجميع صفات
الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم
التعليق بالمشتق الدال على منشئية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كانه سائل سأل
بان هذا الايهام لا يفيد اذ الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر
كذلك بل انما تعرض له فاندفع ما قيل من ان ائمة النحو صرحوا بان بل اذا وقع بعدها جملة فمعنى الاضراب
اما الابطال كقوله تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد مكرمون واما الانتقال
من كلام الى آخر وانما يرد ان لو كان اضرابا عن قوله لم يقل كما توهمه وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق
الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة
الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر
المنعم واجب عقلا او شرعا فتأمل وهذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المص لا الشارح والجواب الحاسم
لمادة الاشكال ما هو الظاهر من كلام البعض من ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف
الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام ولا يبعد ان يقال بعد

تسليم ان الاختصاص الذاتي هو الاختصاص بجميع الاوصاف استحقاق الثناء بجميع الاوصاف لا يستلزم
الاستحقاق بكل واحد ظاهر اذ ذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي وتنبيها على ان كل صفة من صفاته
مستقل بافادة الاستحقاق والاقرب ان يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير
الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان معبوديته وصف مقتضى
ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان لا يستحقه المحمود لذاته اذ يجوز ان يكون
الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر **قوله** وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في
تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا لكل ذلك يستدعي
نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير
احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله يستقيم بيان النكتة والاستبعاد بان النكتة انما هي للمزال عن
موضعه لا للقار فيه والحمد ههنا لكونه مبتدا قار فيه فبيان النكتة لغو ثم الجواب بانه في الاصل مؤخر كما نبهت
عليه مما لا يحتاج اليه ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو
حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي اهتماما
بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام
الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع
فصاحته **قوله** على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود
في هذا المقام ولهذا ذكر صاحب الكشاف في سورة التغابن انه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على
الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء
المقام منتف مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي
قوله بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام العلامة
حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص
الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله

قوله وبهذا يظهر اه قال جدنا شمس الملة والدين الفناري تغمده الله بغفرانه الباري في تفسير الفاتحة
اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد وفيه بحث لان اختصاص الحمد الذي
ذكره مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف والا لعد من طرق القصر
ولكان قولنا ولعمرو بعد قولنا لزيد مناقضا بمنطوقه لمفهوم الاول كما في زيدا ضربت وعمرا ولما كان فرق بين
غلام لزيد ولا غلام الا لزيد والتوالي منتفية واثبات الجنس المذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت
ولذلك قال السكاكي وقد يكون ذكر المسند اليه لكون الخبر عام النسبة والمقصود تخصيصه بمعين نحو زيد جاء
وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت فليتحقق
هذا الفرق المعقول فانه مما ذكر فيه غلط الفحول الى ههنا عبارته بعينها وايده الوالد رحمة الله عليه في شرح الآيات
بان صاحب الكشاف قال في سورة التغابن قدم الظرفان يعني له الملك وله الحمد ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص
الملك والحمد بالله فلو كانت اللام المذكورة مفيدة للاختصاص في الثبوت لم يبق لتعليل التقديم بالدلالة على
الاختصاص وجه وبان صاحب المفتاح سوى في افادة التخصيص بين قولنا السماحة لابن الحشرج وابن
الحشرج سمح وسمح ابن الحشرج اذ لا يخفى ان الثالث انما يفيد الاختصاص في الاثبات فكذا ما يساويه
واقول ثم ان صاحب الكشاف وان قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن حيث ذكر ان تقديم الظرف
في له الحمد ليدل به على الاختصاص الثبوتي كما اعترف به الوالد رحمة الله عليه ولا شك ان اختصاص الجنس في الثبوت
يستلزم اختصاص الافراد اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى كان الجنس ثابتا له في ضمنه فلا يكون
مختصا به والمقدر خلافه الا ان هذا بناء على التاويل وتنزيل ما عدا حمده تعالى منزلة العدم وهذا التنزيل
وان كان مناسبا للمقام الحمد الذي هو مقام اجلاله جل جلاله ومناسبا لقوله تعالى له الحمد لكن لغاية تصلبه في مذهب
الاعتزال نفى ههنا ما ينافيه ظاهرا فان اظهار مذهبه واراءة التصلب فيه مناسب لاوائل كتابه الا يرى انه
صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن على ان الكلام في القول بان قول صاحب الكشاف باختصاص
الجنس في الحمد لله يستلزم اختصاص الافراد الذي يدعي انه مناف لمذهب الاعتزال ولا يضر قوله بالاختصاص
الثبوتي في موضع آخر بناء على الادعاء والتاويل وهذا غاية توجيه اعتراض الجد ثم الآية انما يتم اذا لم يحمل

قول صاحب الكشاف بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق على الاختصاص فى الثبوت فليتأمل
قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت اورد عليه ان الجملة الاسمية وان
دلت على الدوام بقرينة العدول مثلا الا ان التى خبرها ظرفية غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف الفعل
فظاهر لتصريحهم بدلالة الاسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددى واما
ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل والجواب ان المفيد
ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التى خبرها فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع
الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول لكفى
للعامل الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت نحو مالك العبيد امس وقد نص ان رح فى اواخر
الباب الثالث على ان زيد فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح
فيما ذكرته ثم لقايل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله
ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام ويدل على ان المناسب لمقام
الحمد اذا كان الوصف متجددا هو الاستمرار التجددى لا الثبوتى تصريحهم فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم
بان العدول من المستهزئ المناسب لقولهم انما نحن مستهزئون للقصد الى حدوث الاستهزاء بهم و
تجدده وقتا بعد وقت على سبيل الاستمرار وهكذا كانت نكايات الله فى المنافقين وبلاياه النازلة
بهم فاذا كان الاستمرار التجددى ادخل فى الذم فكذا فى المدح على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتى لانها
اذا اعتادت الشئ الفته ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة فى اختيار طريقة
الحمد وترجيح جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية
كما فى سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات بحسب التعلق الى رجى فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية
صرح به بعض الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب
منابه اى لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النايب على المنوب عنه فى الدلالة وان جاز قصوره عنه
فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد

فى المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطى الى الاستغراق كما يجئ فى احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان
يكون الفعل الذى ناب عنه المصدر من ذلك القبيل هذا قوله وفيه نظر لان النايب مناب الفعل اه
يريد ان المصدر المنكر كاف فى نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى الاستغراق ففى العبارة
مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما فى
قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان فى الاستدلال مقدمة مطوية قائلة ان اللام وضع
للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكره فى الوجه الذى اختاره ولا يعجبنى مثل هذا الجواب بناء على ان مراد
المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر فى الاستدلال فاثباته بضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه فى التحقيق
قوله وعند خفاء قراين الاستغراق قيل مراده بخفاء قراين الاستغراق ليس الا خفاء القرينة
المرجحة له لا المجوزة لارادته فى الجملة والفاضل المحشى ايضا معترف بخفائها بل بانعدامها والا لم يتم ما ذكره
من سبب اختيار الجنس فاذا لم يظهر قرينة الاستغراق المرجحة له لا معنى للمصير اليه لما تقرر عندهم ان الاصل
تعريف الجنس والاستغراق من فروعه وما لم يوجد ما يرجح الفرع على الاصل لا يصار اليه فسقط بهذا التوجيه
اعتراض الفاضل المحشى والله الموفق على انه ربما يقال كون المقام خطابيا انما يكون قرينة الحمل على الاستغراق
فى صورة تخصيص الحكم بالبعض لعلة ايهام ترجيحه من غير مرجح واذا حمل على الجنس لم يخرج فرد فلا يكون قرينة له
وفيه نظر اذ يكون المعنى ح الجنس هو الشايع فى الاستعمال مطلقا اى سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق
او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فيجب ان يراد بقرينة الاستغراق القرينة المجوزة له
فافهم بقى ههنا بحث وهو ان الشارح رح صرح فى التلويح بان الراجح هو العهد الخارجى ثم الاستغراق
ثم الجنس وقال هذا ما عليه المحققون فكيف حكم ههنا بان المتبادر هو الجنس وايضا ذكر الاصوليون ان الحمل
على الجنس فى نحو والله لا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه
نوى حقيقة كلامه وايضا ذكر صاحب الانتصاف ان الاستغراق راجح حيث قال ثم ان الالف واللام
يحتمل ان يكون موضوعا لخصوصية كل من تعريف العهد والجنس والعموم مشتركا لفظيا او للقدر المشترك
بين الثلثة متواطيا او حقيقة فى واحدها مجازا فى الآخرين والاولى فى ذلك انه ظاهر فى العموم بدليل استعماله فيه

من غير قرينة وتوقف العهد والجنس على القرينة انتهى كلامه والجواب ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وكون الامر كذلك عنده في معرض المنع قوله على ما انعم قيل هو ظرف لغو متعلق بالحمد والذي سوغ الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي الذي هو الخبر اعني لله اراد ان الاول كون الخبر في الاصل لغوا معمولا للحمد في موقع المفعول والثاني التنبيه على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي والصواب انه خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين فتدبر قوله مع تعذره في المعطوف عليه اي الذي عطف على انعم وهو علم قال الكشاف لان علم وان كان يقتضي مفعولين الا ان مفعوله الاول يجب ان يكون عالما والثاني معلوما وعلى تقدير الضمير لا يجوز ان يكون هو مفعوله الاول اذ لا وجه لكونه عالما وفيه نظر لجواز ان يكون الموصول عبارة عن النفس الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف كما جوزه هذا القائل ان يكون هي المراد بالنعماء في قول الشارح من شكر نعمائه ولا شك ان الضمير على هذا التوجيه يصلح مفعولا اول هذا واعلم انه قيل لما شاع حذف الضمير الغير المرفوع من الصلة امكن ان تجعل العلة التعذر والاحتياج توطئة له ولك ان تقول جواز حذف الضمير المجرور مختلف فيه فمنع بعضهم جوازه مطلقا للزوم اللبس في بعض المواضع نحو جاء الذي رغبت فانه يحتمل ان يكون التقدير رغبت فيه واحتمل ان يكون رغبت عنه وحمل عليه ما لا لبس فيه واختار هذا المذهب الامام المرزوقي حيث قال في قول الشاعر على الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا من قدر كانوا عليه نفيي لام العايد فقد اخطاء اذ لا يجوز الذي مررت جالس اي مررت به وذهب الاخفش الى جوازه مطلقا وقال الكسائي وجماعة من النحاة لا يجوز الا اذا اتسع فيه بان يحذف الجار اولا ثم يجعل المجرور منصوبا كالمفعول به ثم يحذف ذلك المنصوب لئلا يلزم كثرة الحذف دفعة واحدة كقوله تعالى بما تامرنا اي تامرنا به والاصل تامرنا به ولو كان المجرور مما لا يتسع فيه لا يجوز حذفه نحو الذي مررت اذ لا يقال مررته فلما كثر الاختلاف في جواز حذف المجرور جاز ان يجعل احتياج الموصولة اليه مع وضوح الوجه الذي يسبب العدول عنها فتقول امكن ان تجعل اهم قوله فقد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو

المقصود اعني التوطئة والتمهيد واما ارتكاب ما لا ضرورة فيه والاصل عدمه كما في الوجهين الاخيرين وههنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العايد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية قوله امكن من تمكن بالفتح مكانة اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام وتقريره ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا واجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كلا اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال واما اتى في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فهو ادق في الترجيح واحذ وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام او الحمد لا يقال قد مر ان تعليق الحمد على اسم الذات افاد الاستحقاق بجميع الاوصاف فتوهم ان اختصاص الحمد بالله تعالى بسبب هذه النعمة دون اخرى على تقدير التعرض بخصوصها بعيد جدا فالوجه هو الاول لانا نقول المراد توهم اختصاص الحمد على النعمة فلا ينافيه افادة تعليق الحمد على اسم الله تعالى الاستحقاق المذكور فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر وسيجيء تحقيقه في بحث القصر قوله وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان يكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عدم التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب

نفس السامع الى ما ذكر يحصل فى صورة ذكره بلفظ العموم فالاولى ح ان يقال بدل قوله وليذهب وهمه القصد
افادة تعميمه بعبارة مختصرة فى مقام خطابى ليس فيه قرينة دالة على مفعول خاص اذ تقدير خاص دون
آخر ما يصلح للمفعولية فى مثل هذا المقام يوهم ترجيح احد المتساويين على الآخر فيذهب نفس السامع بواسطة
الهرب عن ذلك الى كل مذهب ممكن ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل النعم
منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية المقام انتساب
فعل الانعام الى الله تعا على وجه العموم فى افراد ذلك الفعل فيكون معلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون
مراد الشارح رح هذا فتدبر قوله ثم انه صرح ببعض النعم اه شروع فى شرح قول المص وعلم الى قوله
فصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزائه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم فان قلت
ثم للترتيب مع التراخى مع ان التصريح بتلك النعم ليس متراخيا عن عدم التعرض للمنعم به قلت نص
المحققون من النحاة على ان دلالة ثم على التراخى مخصوصة بعطف المفرد وايضا صرح ابن هشام وغيره
بان ثم قد يكون للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبرك ان الذى
صنعته امس اعجب على انها قد تكون للتراخى فى الرتبة ورتبة تفصيل تلك النعم متباعد عن رتبة اجمالها مطلقا
وسيجئ فى مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة
ذكره فى مقابلة عدم التعرض للمنعم به ولفظى الاشارة فى الموضعين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان
ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المقنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم
بعينها هى الاصول فلا يرد على هذا التوجيه ان التصريح لم يقع فى غير البيان والمراد بالايماء الى الاصول
الايماء اليها من حيث انها اصول او يقال الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضى الايماء الى كل واحد منها
فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس
ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف فى كون
التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول مستبعد كل الاستبعاد اما اولا فلان تبيين الشارح رح اصالة
تلك النعم ثم تنزيل كلام المص عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاونى الرسول ثم تغيير الاسلوب

فيه تنبيها على ان اصالة معاونيهم ليست كاصالة تلك النعم صريح فى خلافه واما ثانيا فلان عظم نعمة
البيان لا يتوقف على ملاحظة تلك النعم ولا ينتقل منه اليها الا بتكلف قوله يتعاونون استيناف
جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون فى هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بنى نوعه
والاول اقرب قوله وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما فى ضميره وكذلك يحتاجون الى ذلك
فى امر معادهم لان معرفته تعا ومعرفة صفاته وافعاله المتعلقة بالدنيا والعقبى لا يتم الا بمقدمات نظرية
منتهية الى قضايا ضرورية والعبادة لا يتحصل الا بمعرفة انه كيف يتعبد والانسان الواحد لا يتمكن
بتحصيل هذه الامور غالبا بل يحتاج الى مساعدة من بنى نوعه فكما ان البيان اصل ما يحتاج اليه فى بقاء النوع
فى الدنيا اصل ما يحتاج اليه فى تدبير امر الآخرة ايضا قوله وفى الكتابة منفعة يعنى يمكن ان يخلق الله
علما ضروريا فى كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الآن فى الكتابة منفعة
لاحتياجها الى ادوات يتعسر حضورها فى جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة
الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من اللكنة
فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور
ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم هذا الاجتماع شروع فى بيان اصلية
نعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر فى الصلوة وليبين المناسبة بين ما ذكر فى الصلوة
وبين ما ذكر فى الحمد قوله يتفق الجميع عليه قيل ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او على
تشبيه الضمير باسم الاشارة فى التسوية بين الاحوال كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعا فان طبن لكم عن
شئ منه نفسا وظاهر هذا الكلام مشعر بعدم التأويل بما ذكر فى الوجه الثانى وليس كذلك بل فيه ايضا
تأويل لان هذا التأويل فى اسم الاشارة مسموع من فصحاء العرب ولهذا جعل صاحب الكشاف الضمير فى منه
الراجع الى صدقاتهن جاريا مجرى اسم الاشارة ولم يجعله راجعا اليها من غير اعتبار هذا الجريان مع ان فى كل
من الوجهين تأويلا صرح به الشارح رح فى حواشى الكشاف فافهم ولا يبعد ان يقال انه راجع الى العدل

فقط كما يشهد به السياق **قوله** لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة قال الشريف في بيان شرح
المفتاح قد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير وقد اعترف به الشارح المحقق هنالك وفي غيره من
المواضع واستمرت عادته على مواخذته في العبارة غير المحصورة على ان يكون بدلا من الجزئيات او يكون صفة
لها بناء على تعرفه بالاضافة لاشتهار الجزئيات المذكورة بمغايرة المحصورة سواء اريد بها جزئيات الاحكام او جزئيات
نوع الانسان كما في عليك بالحركة غير السكون **قوله** بل لا بد لها من قوانين كلية اي لا فراق منها
من قولهم بُدٌّ يَبُدُّ بَدًّا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض منها من البد وهو العوض
ذكره الجوهري ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع جبلا
بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عم لا مانع لما
اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا
مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما في ما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتداء
اي لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتداء محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة التبيينية
لا محل لها لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا يبد من قوانين كما ذكر
الشريف في اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر لا حيث قال في قوله لا تلتقي لكشارته ان لا شارته
ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب
قوله وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه
وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى **قوله** واعلى
معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به ابواب الشريعة
المشتملة على السعادة في النشأتين ولانه باق على وجه كل زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل
مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق و
الباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة **قوله** من عطف الخاص على العام رعاية

لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال
اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء
وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب
تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد
ههنا وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تدرك بالبيان المذكور ههنا في الاسم كما يجيء
وان اختلف البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال ثم ان عطف الخاص على العام يشتمل على
شيئين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف فقيل لا يخفى ان المقصود ببيان النكتة
هو الامر الاول فكل واحد من الرعاية والتنبيه علة له والقول بان العلة الاولى راجعة الى الامر الاول والثاني
الى الثاني وهم اذ لا يخفى ان نفس العطف لا دخل له في شيء من البراعة والتنبيه وفيه نظر لما ذكر الشارح في
اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق
العطف دون الوصف او الابدال حتى قال الشارح ثمه لو قال المص واما بعطف الخاص على العام للتنبيه على فضله
بدل قوله واما بذكر الخاص بعد العام لكان اوضح فقوله نفس العطف لا دخل له في شيء من البراعة والتنبيه مردود
فتدبر ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بالجلالة باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث
ترفع عن الدخول تحت العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر
من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه
بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى
الشرف او انه مأول بان مع الفعل **قوله** ما لم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا
ولا خير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع
الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني
اذ هي من دواخل المبتداء والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على كلا المفعولين وان علم منزل منزلة
اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه مع ان الذوق السليم

تاسد صدق بان حق العبارة مالم يعلم على صيغة المجهول ثم ان التصريح بالم نعلم وان كان التعليم
لايتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع
توهم ان المراد بالتعليم تذكير مانسى تجوزا كما سبق منكر ونقل عن الشارح ره ان المراد مالم نكن نعلم باجتهادنا
وقوانا **قوله** خير من نطق وانما اختار خير من نطق على ساير الصفات المادحة له عم ليناسب ما ذكر
في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض
وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى **قوله** للشارع المقنن للقوانين اشار
بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عم واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا
مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى **قوله** على فترة الكتب
ايماء الى ان ههنا معنى آخر وهو كمال العلم المشفوع باتقان العمل وهو المراد من الحكمة في قوله تعالى ومن يؤت
الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقيل هو كل كلام وافق الحق وقيل هو العلم بحقايق الاشياء كما هي قيل الانسب
ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم
فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول
هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة فتامل **قوله**
ولفظ اوتي اه اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان
ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا له مستغنى عنه الا ان
يجعل توضيحا له **قوله** اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة
اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر
اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام والقول بالاعجاز في غير
القرآن منها غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسنتهم القولية كما لا
اخفى **قوله** فصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول
رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية وتحقيق ذلك ان اصل فصل الخطاب الخطاب الفاصل

او المفصول حذف الموصوف قصدا للمبالغة في الاتصاف والتخصيص بان يبقى الصفة مبهمة ويفهم من
الفحوى اولا انها عين الموصوف لا زايد النفس بان الملقى اولا هو الذات ثم اضيف الى جنسه للتبيين
والتعيين اذ الفصل يحتمل ان يكون من الكلام ومن غيره فلما اضيف الى الخطاب تعين **قوله**
يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم
والفهم ولهذا تعدى بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى
كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه واجيب بان المراد
به ما سوى المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجيء تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام ولك
ان تقول الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالمتشابهات لم تخاطب بها على ما هو المختار وانما الفايدة في
انزالها ابتلاء الراسخين في العلم بمنعهم عن التفكر فيها والوصول الى ما هو غاية متمناهم من العلم باسرارها
وبالجملة لما كان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام وجب ان يكون المخاطب بكلام الله تعالى فاهما لما قصد به فتامل
قوله او بمعنى فاصل ظاهره انه عطف على بمعنى مفصول في قوله ويقال للكلام البين فصل بمعنى
مفصول فيكون التقدير ويقال للكلام البين فصل بمعنى فاصل ولا شبهة ان اطلاق الفصل بمعنى الفاصل
على الكلام المذكور ليس لكونه بينا وان كان ظاهر العبارة يوهمه بل لكونه مبينا ومميزا ويمكن ان يقال انه معطوف
على متوهم من الكلام السابق وهو ان فصل الخطاب بمعنى خطاب مفصول وقريب منه قول ابن هشام
ان ولا مخلد في قول الشاعر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل تقي نقي لم يكثر غنيمة • بنهكة ذي قربى ولا بحقلد • معطوف على شيء متوهم اذ المعنى
ليس بمكثر غنيمة وامثال هذا متعارف بين المحققين العالمين بعلم الاعراب المتدربين في اساليب الاعراب
وان كان مما يستبعده الدخيل في الصناعة قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او التميز
ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر
في قوله فانما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله
الذي هو له فلا لطف في جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما ينقل عن الشيخ في نسبة المصدر الى تقدمه ما هو له

لانه اذا اضيف اليه الآي ای انک لو قلت انجانی عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل بقيته على معناه
كان منسوبا الى ماهو له نسبة حقيقية ولا لطف فی جعل تلک النسبة مجازا بل المجاز مو نسبة الانجاء اليه
واما اذا قلت انجانی سلطان عدل فاعتبار التجوز فی نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف
نعم ابقاء الفعل على حقيقته على ان لا يرتکب تجوز اصلا ليس ببعيد فتدبر قوله ثم دعا لمن عاول
الث رع غير الاسلوب لما نبهت عليه فيما سبق قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها ولم نسمع فی تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره فی الجملة
على خلاف ذلک لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعاله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من
له خطر او تقليله على ان الخطر فی نفسه لا ينافی التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان
تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلک فقد نوقش فيه بان تصغير التعظيم فرع
تصغير التحقير كما صرح جوابه فتدبر وينبغی ان يعلم انه على قول البصرية يبدل الهاء اولا همزة ثم يقلب الهمزة
الفا كما صرح به شراح ابن الحاجب فی شرح قوله فابداله من همزة بإذا اصلها وقد قال بعض الناس من وابد لا
قالوا وانما ذلک لان قلب الهاء فی الابتداء الف لم يجئ فی موضع آخر حتى يقاس عليه وانما يقلب الهاء همزة
قوله خص استعماله فی الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء
فلا يقال آل الاسلام وآل مصر وامثالهما والثانی انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا
فی الآل التغيير اللفظی بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخيا للملايمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا
ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذی هو حرف خفيف نقص قوی فارتكبوا التخصيص
الآخر لجبر هذا النقص ولک ان تقول بناء على ما سبق انه لما كان فی اللفظ تغيير ان ارتكب فی المعنى تخصيصان
توخيا لتمام الملايمة قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح فی شرح الكشاف
بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهری
حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب واما المثل المشهور اعنی اجناؤنا ابناؤنا ای
الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهری اظن ان المثل جناتها بناتها الا ان يكون شاذا

من النوادر على ما يجیء فی الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغی فلا مخالفة
بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة فی الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب
خير الانام عليه وعليهم السلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال فی اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا
نسب الصحابی اليها بخلاف الاصحاب ثم قيل الصحابی من صحب الرسول عم وخدمه واخذ عنه ومن عندوفاته عم
مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه وعليهم السلام قوله جمع خير بالتشديد
ای صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير اسم تفضيل
فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخففا اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لافعل التعجب
غير المتصرف فيه لفظا ومعنى كما تقرر فی النحو قوله اصله مهما يكن من شیء مهما مبتدأ ومعناه ما لا يعقل
غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن
تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شیء بيان له وفايدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زايدة
وشیء فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عايد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن
على انه ناقصة وشیء اسمه ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند ابی علی والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح
ثم ان ما ذكره من اصل اما مهما يكن او مبنی على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن
من شیء فزيد منطلق انه فی الاصل كذلک وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير
ان اما يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان فی الاصل كذلک بل الاصل ان يكن فی الدنيا شیء فحذف
الشرط وزيدت ما وادغمت النون فی الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور فی شرح الرضی
قوله بعد الحمد والثناء ينبغی ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة له فی ضمن
الصلوة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما فی المختصر قوله موقع اسم هو المبتدأ
يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه كما صرح به صاحب الكشاف فی قوله تعالى مهما تاتنا به
من آية وقال تجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علی والسهيلی وابن
يشعون انها تاتی حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور فی كتب النحو واعلم ان ما ذكره هاهنا مخالف

لما سيجي في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم كما سيفصله هناك ان شاء الله تعالى
قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لما كلي لا يحذف عن جوابها
الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط
وانما كان لزومها لها كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف ظاهر الشرط
فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي فيها انما يحقق فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم جزئيتها على الاصل
وقد يقال لزومها له ايضا اكثري قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اللزوم ماول بالالزام
اي الزومها لصوق الاسم اذ لو ابقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني قضاء ولان اللزوم
صفة اللصوق والقضاء من قضيت حقه اي اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وهو من جملة الشروط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم
للمبتدا لزوم العام الخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاؤه له بقدر الامكان
فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يكن
ذلك لتعين حرفيته اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك
كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما ما ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم
فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم
لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب الش رح في الحواشي
بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلتزمه بل قال انما اللازم اقامة
جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذ والاظهران يقول بمعنى اذ
كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض ان قلت فاين
ذلك الفعل في قول الش اقول لعبد الله لما سقاؤنا • ونحن بوادي عبد شمس وهاشم • قلت سقاؤنا
فاعل فعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم
امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قوله قال سيبويه

لما لو وقع ام لو وقع غيره فيه ايماء الى انه اذا وقع في الكلام لا لا يحتاج الى الاستثناء والمتقدم وضعا
كغيره من الادوات قوله والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد
معناه بمعنى الكلمة كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض
ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب
والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك
وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني
كنت قلته قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف اليه اعني علم
البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على
تجويز سيبويه ابقائه على اعرابه كما قيل في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي كل بيضاء
اذ لو لم يقدر ذلك لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذا عنده لا يجوز وانما قلنا لم يرد ذلك لان
توحيد الضمير في به يعرف لا يلايمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه اعني البلاغة
بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون
علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو فيلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة
في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية والتوجيه الثاني عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة
علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الش رح في آخر المقدمة وسموا علمي المعاني
والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب
في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد
البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المص قسما براسه وجعله مع الفنين
الذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلثة من اجل
العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور
على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لانه دخل البديع في تم

دقايق اللغة العربية بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه فى الافادة والجواب عن الاول ان
الصواب فى يد المص اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز من موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة
فى موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخيرين ان
البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك قوله
بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها للقائل ان يقول افعل التفضيل ههنا اعنى اجل ليس من قبيل ما قصد
به الزيادة على المضاف اليه لان دخول المضاف فى المضاف اليه شرط فى هذا القسم ولهذا لم يجوزوا يوسف
احسن اخوته بهذا المعنى كما تقرر فى علم النحو وهذا الشرط مفقود ههنا بسبب اضافة المضاف اليه اعنى سوا
الى ضمير المضاف فتعين ان يكون من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة ويكون الاضافة للتخصيص والتوضيح
فيجب ح ان يقال بل جعل طائفة من العلوم جلى ما سواها لان مطابقة افعل التفضيل لما اجرى عليه تذكيرا
وتانيثا شرط فى هذا القسم كما صرح به فى موضعه والجواب ان امر التذكير والتانيث سهل فيجوز
تذكير افعل المذكور بتاويل الطائفة بالجمع هذا ما ذكره بعض اصحاب الحواشى وفيه بحث لان كلام الشارح
نص فى انه حمل افعل التفضيل على الزيادة على ما اضيف اليه لا الزيادة المطلقة حيث قال لانه لم يجعلها اجل جميع
العلوم اذ يستفاد منه انه كان يحتاج الى التخصيص وعلى قصد الزيادة المطلقة لا حاجة اليه قطعا كما لا يخفى على
وقد يقال الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على المعنى الاول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج
والجزولى وابى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية فلم يبق فيه فرق بين افضل
القوم وافضل من القوم وانما وجه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة معنوية بمعنى اللام كما فى المعنى
الثانى المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفى المعنى الاول
بالاختلاف قوله وجعله من هذه الطائفة وفى بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع اليه بالجماعة
لكونه عبارة عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف دقايق العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر
الموصوف لئلا يوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا العلم ففيه هذا الايهام تنبيهات نه
قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقايق والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق

وانما يحسن ان يحمل الاضافة ... الزيادة المطلقة ... حتى لا ... الواجبة فى هذا المعنى صح

بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق
واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى ادق ولما كانت ادقية المعلوم
مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر
التفريع بلا احتياج الى التزام طى مقدمة هى مناط التفريع ومصبه وهى ان دقايق العربية ادق دقايق
فان قلت ذكر القاضى فى قوله تعالى ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ان خلقه قرئ على لفظ الفعل على انه
صفة للمضاف اليه او صفة للمضاف على شذوذ فيفهم منه ان رجوع الضمير الى المضاف كما صير اليه فى التوجيه
الثانى خارج عن القانون قلت ما ذكره القاضى ناش من خصوصية المادة فان لفظ كل
اداة الاستغراق فالمقصود ههنا هو المضاف اليه والا فقد صرح صدر الافاضل فى قول المتنبى
افاضل الناس اغراض لذا الزمن ۞ يخلو من الهم اخلاهم من الفطن ۞ ان رجوع ضمير اخلاهم الى المضاف اليه
وهو الناس خارج عن القانون وارد على خلاف القياس فان المقصود بالذكر هو المضاف
والمضاف اليه مذكور بطريق التبعية قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم
الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور وهذا انما
احتيج اليه لتصريح الشارح بالجار والمجرور ايضا واما على عبارة المص فلا لانه جعل مجموع المعرفة والكشف
بالمجموع فيجوز ان يكون البعض بالبعض فقط تدبر ثم ان المص قدم فى اللف بيان اجلية هذه العلوم على
بيان ادقيتها لكونه ادخل فى مدحها واخر فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل
المقدمة الاخرى اعنى قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف
متقدمة عليه فى الوجود قوله فى نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف
مقام المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز فى نظم القرآن استارة فيكون من قبيل قوله تعالى واتبع
ملة ابراهيم حنيفا والقانون مذكور فى شرح الرضى فى اول بحث الحال قوله لان المراد بكشف
الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب وهو بيان لكون قوله وبه يكشف تعليلا
لاجلية العلوم المذكورة ولا يخلو هذا الكلام عن نوع تاييد للتوجيه الثانى اعنى ارجاع ضمير اسرارها الى الدقايق

اذ لولم يرجع اليها لاحتيج الى ضم مقدمة مطوية ليستقيم امر التفريع كما مرت اليه اشارة فكان المناسب
ان يبينها ايضا ليتبين وجه تعليل الادقية بحصر معرفة دقايق العربية فيها حصرا اضافيا كما بين مهنا
الا ان يدعى شهرة المقدمة المذكورة بحيث كانت مستغنية عن البيان ثم اعلم ان الدليل قسمان انى لكون
واسطة فى حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمى يفيد مع التصديق المذكور
سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب فى نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط
انى وعكسه لمى ولا شك ان اللمى اولى واقيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمى على الوجه المختار وهو ان
سبب اعجازه كونه فى اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت
المعرفة المذكورة بالبرهان الانى حاصلة من علم الكلام فلا غبار فى حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
فى هذا الفن سواء كانت اللام فى قوله لكونه فى اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى
الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة يعجز البشر عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه فى تلك المرتبة فيتناول
الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه فى الطرف الاعلى قوله ليقتفى اثره
اى يتبع النبى عم فى طريقته او يتبع طريقة النبى عم وقوله فيفاز نصب عطفا على ليقتفى او رفع اى فهو يفاز
قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق
ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعى كون معلومه الذى هو مسايله من
اجل المعلومات اذ ليس فى هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتى بل اقصى ما ثبت ان يكون
القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله
فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن
ولو ادعى ان معلوماته فى انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام
الا فى تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب على قياس ما ذكر فى المواقف وشرحه حيث بين شرف
علم الكلام ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم به كذلك اشرف
فالعلم بحال القرآن اعنى اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق

الفطرى الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعى
كون معلومه الخ ممنوع ثم الحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا
اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والكل موجود مهنا ثم المراد
بالمعلوم فى عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهمه بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا
قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما صرح
به الشارح فى قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافى بالقياس الى المبادى فلا يرد حصول جلالة
العلم بوثاقة الدلايل كما صرح جوابه على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلى كما يجىء الكلام عليه
قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره المشهور فى تقرير هذا الاعتراض ان كلام المص مخالف
لكلام المفتاح من وجهين تقريرا الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز فى هذا العلم لان المراد بكشف
الاستار عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكى حصره فى الذوق
اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق فى قوله وهو مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسنادا الى السبب
كما يشير اليه قول الشارح فى الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثانى
ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكى نفاه عن اصله فدفع الوجه الثانى
وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثانى اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاول
فان المص حصر سبب كشف الاعجاز فى هذا العلم والسكاكى حصر مدرك الاعجاز فى الذوق ولا مخالفة بينهما
ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرك الكليات فى النفس الناطقة وحصر سبب دركها فى العقل لاستقام
كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه
وليتبين بذلك ما هو المختار عنده من ان الكشف المذكور فى كلام المص مجاز عن المعرفة قيل وفى هذا التقرير
نوع ركاكة لان الايرادين متنافيان ظاهرا فان الاعتراض الاول مبنى على ان يكون المراد من الكشف
المعنى المجازى اعنى المعرفة والثانى مبنى على ان يكون المراد به المعنى المتبادر منه اعنى التعريف والاظهار للغير
فكيف يوردان معا ويمكن ان يقال بناء الامرين على ما ذكر ممنوع بل توجيهه ان المص اثبت كشف

القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم انما اراد من الكشف والسكاكي نفاما والظاهر ان المراد من
الكشف المذكور في الكتابين في المقام الواحد واحد فبين الكلامين تناف وحاصل الجواب منع وحدة
المراد بل مراد المص منه المعرفة ومراد السكاكي التعريف والاظهار للغير فلا مخالفة وقد يقرر السؤال صريحا عن
الركاكة المتوهمة هكذا الكشف المذكور في كلام المص اما ان يجعل محمولا على المجاز عن المعرفة كما ذهبتم اليه
فيتوجه الاشكال الاول او يجعل محمولا على حقيقته كما هو ظاهر عبارة المص فيتوجه الثاني فالمورد ابدا احدى
المخالفتين لا كلتاهما معا وفيه نظر اذ لا يخفى ان المختار هو الشق الاول من الترديد فيتم الجواب
بما يستفاد من قوله ولو بالذوق المكتسب منه ويلزم استدراك باقي ما ذكر في حيز الجواب وبالجملة اسلوب
الجواب يأبى عن هذا التقرير كما يشهد به الذوق السليم فتدبر **قوله** ولو بالذوق المكتسب منه فيه بحث
وهو ان الش رح ذكر في تذنيب الباب ان لو هذه تفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالمذكورية
للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا وكقوله عم اطلبوا العلم ولو
كان بالصين سواء كانت الواو للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام كما ذهب اليه صاحب الكشاف
والجمهور او للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
كما قال به الجزري او للاعتراض ويعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا
لفظا كما ادعاه بعض المحققين من النحاة فيكون حاصل المعنى ههنا لو لم يكن بالذوق المكتسب من هذا العلم
لا يدرك وجه الاعجاز الا به بالطريق الاولى فيختل حصر سبب ادراك الاعجاز في هذا العلم سواء كان انتفاء
الذوق المكتسب بانتفائه عن اصله او بانتفاء الاكتساب منه مع وجود الذوق الفطري فضلا عن الاولوية
ويمكن ان يتكلف في تصحيحه بان يقال اذا وجد الذوق الفطري واراد صاحبه تحصيل معرفة الاعجاز بهذا العلم
ايضا فاشتغل به كان حصولها بالطريق الاولى في الجملة لتأييد الذوق المكتسب بالذوق الفطري فالمعنى
على هذا التوجيه لو لم يكن بالذوق المكتسب من هذا العلم فقط اي بل ينضم اليه الفطري لا ندرك به وجه الاعجاز
بالطريق الاولى ولا يدرك بغيره من العلوم فتدبر **قوله** وقد اشير الى هذا الى ان وجه الاعجاز يدرك
بهذا العلمين لا بغيرهما من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو

متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه
مبتداء في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبرا او بدل من الخبر المحذوف على راي الاكثرين
وهو جواز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا
منه او صفة لاسم لا او والا طول على ما ذكر من الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع
عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد
منه في تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضل
في شرحه للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية شرفية
ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق **قال** الاستاد اعلم ان في نقل
قوله لا علم بعد علم الاصول اه اختلالا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في
باب التفسير بعد علم الاصول اقرا منهما على المراد بمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تأويل متشابهاته
ولا انفع في درك لطايف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين
اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير
بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرا لا يكون قوله اكشف متقيدا
بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الش رح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك
واما الثاني فلان المتبادر من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا
لكنهما اكشف وكل منهما كما ترى ويمكن دفعهما اما الاول فبان المراد بعد تحصيل علم الاصول فلا دلالة على كونه
كاشفا فضلا عن الاكشفية غايته ان يتوقف عليه ولا بعد فيه واما الثاني فبان معنى العبارة ليس ما ذكر بل نفي
الاكشفية عن غيرهما ولا يلزم منه اثباتها لهما حتى يلزم ثبوت الكاشفية لغيرهما بل غاية الامر ان يثبت لهما
الكاشفية وتحقيقه ان سلب الصفة عن شيء انما يستلزم اثباتها اذا كان ثبوتها ضروريا كما في كلمة الشهادة
فان وجود الاله ضروري فاذا نفي عن الغير ثبت له تعالى والاكشفية ليست كذلك تأمل فانه دقيق وبالقبول
حقيق تم كلامه ونحن نقول اما قوله في بيان الاختلال في النقل اذا تعلق الظرفان باقرا لا يكون

الكشف مقيدا بهما فكلام سبقه الخطائي الى محصله لكنه سهو نشأ من الغفول عن القاعدة فان الشارح
المحقق ذكر في مباحث الفصل والوصل ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف
كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وصرح بانه السابق الى الفهم في الخطابيات وان كان غير قطعي
بل نص في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون
على ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا
قد بت القول بذلك في دلايل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد في قوله تعالى الآن خفف الله
عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه
واما قوله في دفع الاشكال الا معنى العبارة ليس ما ذكره ففيه ايضا بحث لان المتبادر من قولهم
لا اعلم في البلد من فلان مثلا اثبات العكس اي انه اعلم من كل من في البلد وهذا امر عرفي يتعارفه اهل
الذوق من كلماتهم ويشهد به موارد استعمالاتهم وهو المبني في عملنا هذا لا اللزوم العقلي كيف ولو ابقي
كلام المفتاح على ظاهره ولا يلزم منه نفي المساواة في الكشف بل لا يلزم اثبات الكاشفية لهذين العلمين
اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله فيختل كلامه قطعا بل الجواب الحق
على ما حرره بعض المدققين ان يقال افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل
لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل
متزايدا الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه به بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل
في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل
في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل
وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي رضه
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى فاعظم
من ان يضبطه القلم فمعنى لا اكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف
من كل علم متزايدين الى كماله قوله نعم لا يمكن اه نعم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف

من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشأ من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق
ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد منا العلماء بقواعد
علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة
بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب
ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله اه وبهذا التقرير سقط اعتراض
الاستاد بانه ان اراد بعدم امكان ادراك حقيقة الاعجاز عدم الامكان مطلقا سواء كان بطريق الكسب
ام لا يصح تعليله بقوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لان طريق ادراكه غير منحصر في ذلك لجواز
ان يدرك بالسليقة كما اعترف به وان اراد عدم امكانه بالكسب يصح التعليل لكن لا يصح تفريع عدم دخول
كنه بلاغته مطلقا الا تحت علمه اه مع ان وجه السقوط ظاهر مما سبق اذ الحصر بالنسبة الى المحيط بقواعد
هذا العلم واول الكلام ناظر اليه ايضا واما دخول كنه بلاغته تحت علم ارباب السليقة او عدمه فمسكوت عنه
لعدم التقريب لكن الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا اذ لا شبهة في ان السليقة لا يبلغ عادة الى مرتبة يدرك
بها اجلاف العرب كل ما قصده علام الغيوب في كلامه الذي انزله بليغا بحيث لا يشذ منه شيء نعم يدركون
بها في الجملة ان الخواص المشتمل عليها كلامه تعالى خارجة عن طوق البشر واما احاطتهم بكلها فكلا ولك
ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب
يعرف ذلك بالسليقة فتقريره هكذا هل يمكن لواحد منا البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته
بمهارته في علم البلاغة او بسليقته وتجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع
الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة
في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا اسماء الاصطلاحات وتفاصيلها
كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصياغة
للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي
بلطايف هذا العلم اي اللطايف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله

فلا يكون كنه بلاغة القرآن اه حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هل لا نعت فيما سبق
عدم التقريب في التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشاء السؤال
المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي ههنا تامل وهو انه اذا اعتبر في الخواص
الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المتطبون خواص تراكيب التنزيل فقولهم لا يدخل
كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه ان حمل على ظاهره تامل قوله وتشبيه وجوه الاعجاز في المخفى
الاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شي بشي في النفس فيسكت عن اركان التشبيه سوى المشبه
والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه اما تسميته كناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر
خواصه ولوازمه واما تسميته استعارة فلانه يشبه الاستعارة في وصف وهو ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به اذ لو لم يدع دخول المنية في جنس السبع مثلا لما اثبت لها الاظفار فلا يتجه اعتراض
الشريف في شرحه للمفتاح بانه لا مناسبة في تسميته استعارة وكذا ايراد الش رح فافهم والاستعارة
التخييلية ان يثبت للمشبه شي من لوازم المشبه به وبه يدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام
ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص
وبعيد وهو الطرق المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شي يلايم المشبه به ان كان في
الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عم
اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل وذكر الاستار على
الوجه ايضا من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته لها مجاز عقلي
بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص والحاصل ان الترشيح ههنا للتخييل كما نقل عن الش رح لا للكناية
حتى يرد عليه ان الترشيح يجب ان يقترن بلفظ المشبه به فكيف يتصور في الاستعارة بالكناية ولا ذكر
للمشبه به فيها وما ذكروا من الاقتران بلفظ المشبه به فالمراد به فيما اذا كان في الكلام تشبيه وكذا المراد
بالتفسير المشهور للترشيح وهو ذكر شي يلايم المشبه به وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف
للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا للعقلي هنا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا

واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك
من الابحاث فيجي في البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله والقرآن فعلان بمعنى مفعول اه
يقال قرأت الشي قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر
اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عليه السلام
ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم
بيان التشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له بذكرها بعينه ويكفي في تعيينه العهد في لامي الكلام والنبي لكونهما
معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب
في المصاحف كما في شرح الكشاف قوله ونظمه تاليف كلماته اه النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك
وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة ولا يا انها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره
الش رح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يطلق بمعنى اللفظ
قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب
اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول
قوله فلذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا
وقد يقال انما اختاره عليه احترازا من سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف
الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ قوله ولان
فيه استعارة لطيفة كاشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل ان يكون الاستعارة مكنية بان يشبه الكلمات
في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان تكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب
الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين
على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه
عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة الى

بيانا لوجه اللطافة لاشارة الى فايدة زايدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا
كما في الاول **قوله** وكان القسم الثالث عطف على مدخول لما ومن في قوله من مفتاح العلوم
للتبعيض او ابتدائية حال من ضمير اعظم واما لم نجعله حالا من اسم كان لما قيل من ان علم النحو يأباه وفيه
نوع اشعار بان اعظمية لكونه من تصنيف هذا الفاضل ففيه تفخيم للسكاكى **قوله** تغمده الله
بغفرانه يقال تغمد السيف اى جعله فى غمده اى غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه
كما يحفظ السيف بالغمد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما قيل عليه القسم الثالث ليس
بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل
ههنا اعظم من جملة ما اضيف اليه وهو عبارة عن القسم الثالث **واجيب** بان اطلاق الكتاب
عليه باعتبار انه المقصود الاصلى منه وليس بشئ اذ الكتاب من الكتب وهو الجمع ومنه الكتابة الجامعة
للحروف والكتبة بالضم للخرزة المجموعة والكتيبة للجيش المجتمع وهو ما يصدق على بعض المصنف يرشدك
اليه قولهم الكتاب الاول فى الممكنات الكتاب الثانى فى الالهيات وغير ذلك ثم قوله نفعا تمييز من اعظم
لا من المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى
الخواص والعوام لانه لا يكون ح نصا فى ان الاعظمية باعتبار النفع وهو المقصود لجواز ان يكون
باعتبار آخر **قوله** من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد تستعمل بمعنى
العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيأتى **قوله** فلكل سيلة
وراته دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شئ فى مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه
كما يقتضيه افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه
الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب
لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللايق بها وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن
المذكور بالقياس الى كتب اخر **قوله** فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل بمعنى الزم
وهو متعد والباء زايدة فى مفعوله قال الفاضل الرضى اسماء الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال

التى هى بمعناها الا ان الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل وذكر الدماميني فى شرح
مغنى اللبيب ان معنى عليك بفلان استمسك به فالباء ليست بزايدة كما ظنه الرضى انتهى كلامه
ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقال فى قوله وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال
اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر او الى كون القسم الثالث احسن الكتب
المشهورة ترتيبا من قبيل تبين الشئ بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب
فى كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه **قوله** وهو تهذيب الكلام قد يطلق
التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه
ثم لقائل **ان يقول** تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم
الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد **والجواب** ان هذا بالقياس الى باقى الكتب
المشهورة **قوله** متعلق بمحذوف يفسره جمعا الفايدة العامة فى حذف الشئ ثم تفسيره زيادة
تمكنه فى القلب لان الشئ اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها **قوله** مأول بان مع
الفعل فان **قلت** لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه
قلت لان ان حرف عريق فى المصدرية من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم يقتضى عايدا اليه
وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذى يتفرع المصدر عليه فى العمل وان كان
متاصلا عليه فى الاشتقاق **قوله** وهو موصول الموصول اسمى وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد
كالذى واخواته وصلته جملة خبرية وحرفى وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين
واختلف فى لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضى
والاصح عدم جواز ذلك **قيل** ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل فى تقدير المصدر
والمصدر لا طلب فيه وهذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته ولهذا استدل
على اسميته مهما بعود الضمير اليه كما سبق واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما فى قوله تعالى واتبع الذين
ظلموا ما اترفوا فيه مع ارجاع الضمير اليها على ما قيل فقد عرفت فى شرح الديباجة جوابه ثم كون الصلة مبنية

للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب
معتبر بين الموصول والصلة كلاً وبعضاً بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزؤه لا بين اجزاء الصلة
فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان
زيداً ضربت ويجوز اعجبني ان اعطيت درهماً زيداً وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم
معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم
على الشيء متقدم على ذلك الشيء **قوله** كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه قال الاستاد فيه تسامح
لان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المترتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المترتبة على البعض الآخر
فالوجه ان يقال على ما قبله ولو قيل الضمير في قوله عليه راجع الى الجزء لا الى الشيء يلزم ان يكون توصيف الشيء بالمترتب
الاجزاء عبثاً لان تقدم الشيء على نفسه محال مطلقاً ويمكن ان يقال اذا تقدم في الذكر جزء اللفظ الذي جزؤه بعد
طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدم ذلك الجزء على ذلك اللفظ نفسه اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه
الا بالتقدم على جميع اجزائه وهمنا كذلك اما تقدم ذلك الجزء على باقي الاجزاء فظاهر واما تقدمه على نفسه فلان
جزءه لما كان بعد طائفة من اجزائه كان تقدمه عليها تقدماً على ما يتقدمه فيلزم تقدم الشيء على نفسه اكثر من مرتبة
كما في الدور بعينه وتقدم الشيء على نفسه وان كان محالاً الا انه لازم على ذلك التقدير فتوصيف الشيء بالمترتب
الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشاء لزوم الفساد وهو تقدم جزء الشيء على ذلك الشيء نفسه المتضمن
تقدم الشيء اعني ذلك الجزء على نفسه وبهذا التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضاً من غير لزوم
محذور وتقدير **قوله** هذا مبتداء خبره محذوف اي هذا ما ذكره جمهور النحاة وقد صرح به صاحب الكشاف
في مفصله قال الفاضل الرضي بعد ما بين قول ابن الحاجب لا يتقدم معمول المصدر عليه بما نقلنا انه صرح
هذا ما قالوا وانا لا ارى منعاً من تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفاً او شبهه عليه والمراد بالظرف ههنا اسم الزمان
والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة
جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً اولان كثيراً من المجرورات ظروف زمانية ومكانية
فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقاً لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقاً اطلاقاً اسم الاخص على الاعم

قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود
بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما ينتظم بجعل الظرف معمولاً للرافة
مقدماً عليها واما وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولاً للسعي فاما ان
يكون جواباً لسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل الخليل الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من
فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشاء السؤال مما لا وجه له واما ان يكون
حالاً من السعي مقدماً عليه كما ذكره صاحب الفوايد اي بلغ السعي كائناً معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ
المراد انه بلغ حداً ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان المصاحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعياً
يصاحب اباه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم وما اورد على هذا القائل
من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه
لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فايدة يعتد بها في قوله مع
كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفاً لغواً معمولاً للبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد
مرتبة السعي معاً والقول بان المراد من السعي المسعي وهو الجبل المقصود اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف
لا يصار اليه ثم في تنظير تقدم معمول المصدر بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقديم
معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم التقديم تأول المصدر بان
مع الفعل كما سبق وهذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره **قوله**
والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي
وان كان تكلفاً لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسراً له من فنون البلاغة لان بيان كمال
سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون
معه ظرفاً لغواً معمولاً للبلغ وما ذكر من لزوم كون بلوغهما مرتبة السعي معاً انما يرد اذا اريد بمع مشاركة مدخوله
لما ربط به في المعنى المتعلق في حالة واحدة كما في قوله تعالى ودخل معه السجن فتيان واما اذا اريد به مجرد الصحبة
على ان يكون مرادف عند بلا ملاحظة المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده

ولم يرد ان التغني صادر من السلطان ايضا وكما حكى سيبويه ذهبت من معه وقرأ بعضهم هذا ذكر من معي
اي من قبلي كلاهما في مغني اللبيب فلا يرد ذلك المحذور بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله
بلا مفارقته من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان متكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول
قيل وقد يراد مع ايضا كون قيام المعنى بالفاعل في صحبة المدخول بحيث ينظر هو الى احواله وقت قيام
ذلك المعنى به فيكون على الوجه المقبول نحو قول البناء لمن لامه على بنائه بنيته مع مالكه اي في حضوره ينظر
هو في افعالي في البناء ويأمرني فيجوز ان يكون هو المراد ههنا قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في
المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان
الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه
يقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه
ساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رأينا فيه نكتة تحصل بتقديم
معموله عليه جعلناه معموله والا حملنا على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف
ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع قوله
وليس كل مأول اه دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر مأول بان مع الفعل واذا كانت
ان مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل مأول بشيء
حكمه حكم ذلك الشيء الا يرى ان المأول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك
وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاجله وتأول المصدر عند
العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر
في النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم
الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا
الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان
ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف

اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبيهه المعمول بواسطة
الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه
الظرف ايضا وقد تم اطلاق الظرف على شبيهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه
عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمت ربك بمجنون اي انتفى بنعمت ربك عنك الجنون ومدلول الضمير
كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها ثم المراد من
قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل كما سبق
الاشارة اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر
لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب
على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التأويل
هو المشهور فلذلك قدم تسليمه ويمكن ان يقال في تقرير هذا الجواب انه لما قال اولا ليس كل مأول
بشيء حكمه حكم المأول به اتجه انه لا شك في ان المأول في حكم المأول به في بعض الاحكام فيحتمل ان يكون امتناع
تقديم المعمول من تلك الاحكام المشتركة فاجاب بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فليس امتناع التقديم
حكما مشتركا وما ذكرته اولا هو الاظهر هذا وقد جعل الاستاد هذا الكلام اشارة الى جواز تقديم المعمول
الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وفيه نظر اذ لا تقريب حينئذ لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل
اصلا اذ ليس عدم تجويز تقدم ما في حيز ان عليها مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف
لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة
المذكورة نفس الفعل لا رائحته نعم لو اسقط ذلك من البين وقيل مع ان الظرف منزل من الشيء منزلة نفسه
لامكن ان يجعل اشارة الى ما ذكر لانه لما ثبت تنزل الظرف من الشيء منزلة نفسه فكانه لم يذكر الا المظروف
فلا ضير في ذكره متقدما على العامل فتأمل قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون
ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع
المصدر له اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها والفعل ح اعني اتسع مسند الى مصدره بالتأويل المشهور

ای اوقع الاتساع فیها کما فی قوله لقد حیل بین العیر والنزوان وهذا التاویل معروف فی المجهول واما فی الفعل
المعروف فقد جوزه صاحب الکشاف فی قوله تعالی لقد تقطع بینکم حیث قال ای وقع التقطع قیل بل فی المعروف
اولی لانه اصله وقال صاحب الکشف جعله من المضمر لتقرره فی النفوس اولی اذ لا یعرف له شاهد والاصل
مهدوم بان الاسناد الی المصدر الملفوظ جاء فی الفرع دونه فافهم قوله وهو الزاید المستغنی عنه
فی العبارة مسامحة اذ قد ذکر فی الباب الثامن ان الحشو هو الزیادة لا لفایدة بحیث یکون الزاید متعینا کما فی قوله
فاورثنی تکلمه صداع الراس والعلقا فان الراس زاید اذ الصداع مغن عنه والتطویل ان یکون اللفظ
زایدا علی اصل المراد لا لفایدة ولا یکون اللفظ الزاید متعینا کما فی قوله والفی قولها کذبا ومینا علی روایة
فان الکذب والمین بمعنی واحد فاحدهما لا علی التعیین زاید فتفسیرهما بالزاید لیس بمناسب لظاهر کلام السکاکی
قوله وسیجیء الفرق بینهما فی باب الاطناب اللام فی الفرق للعهد والمراد هو الفرق الاصطلاحی المتعارف
بین ارباب المعانی وهو الذی سبق ذکره الآن وما ذکره ههنا قیل انما یفید الفرق بحسب المفهوم لا الصدق
فان المؤدی واحد وقد یمنع بان التطویل علی ما ذکر ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر فی الاول کون الزیادة
علی اصل المراد دون الثانی فالکلام لا فی محله حشو ولیس بتطویل اذ لا بد فیه ان یکون اصل الکلام فی محله
وخصوصه لا فیه فتامل قوله یتوعر ای یصعب وفی تفسیر التعقید بکون الکلام تنبیه علی ان
المصدر اعنی التعقید من المبنی للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فیه من التطویل مفتقرا الی الایضاح
والتجرید اختار فی الاول لفظ القابل وفی الاخیرین لفظ الافتقار ایماء الی ان الاحتراز عن الاخیرین اهم من
الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما یقابل التطویل فیشمل الاطناب والایجاز والمساواة ثم انه قدم فی
اللف الحشو علی التطویل لکونه اهم فی مقام بیان موجب تغییر القسم الثالث وعکس ناظریهما فی النشر
اهتماما بذکر الاختصار لان مؤلفه مختصر فی تلخیصه وقدم ناظر التعقید علی ناظر الحشو رعایة للسجع قوله
الفت مختصرا قیل انما اختار الفت علی صنفت رمزا الی ان کلماته مالوفة مانوسة ففیه تعریض للسکاکی
واختاره علی اختصرته مع اختصاره اشعارا بان لیس مطمح نظره اختصار مصنف السکاکی بل تالیف مختصر
یتضمن ما فیه قوله یتضمن ما فیه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء علی ان الالفاظ قوالب المعانی

والتضمن باعتباره ایضا وفی لفظ یتضمن اشعار بان مختصره افید من القسم الثالث لان المعانی المطابقیة
فیه معان ضمنیة لهذا المختصر ثم المراد بتضمن ما فی القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فیه منها فلا یرد عدم
تضمنه المباحث المذکورة فی علم الحد والاستدلال وعلمی العروض والقوافی ودفع المطاعن عن القرآن لان
هذه المباحث لواحق لعلمی المعانی والبیان کما نبه علیه السکاکی عند شروعه فی هذه المباحث قوله
وهی حکم کلی ینطبق علی جزئیاته المراد بالحکم القضیة من قبیل اطلاق اسم الجزء الذی یدور علیه الکل وجودا وعدما
علیه وبالانطباق الاشتمال وفی قوله علی جزئیاته حذف مضاف وهو احکام ومضاف الیه وهو موضوع وفی
قوله لیستفاد احکامها تصریح بذلک المضاف المحذوف واللام فیها لام المآل فمعنی التعریف قضیة کلیة تشتمل
علی احکام جزئیات موضوعها لیستفاد تلک الاحکام منها ومعنی اشتمال القضیة علی احکام جزئیات موضوعها
استخراج تلک الاحکام منها بالقوة القریبة بجعل القضیة المذکورة کبری لصغری حکم فیها بمفهوم موضوعها
علی واحد من جزئیاته وتلک الاحکام المستخرجة تسمی نتایج وفروعا وتلک القضیة تسمی اصلا والاستخراج تفریعا
والمثال ما ذکره الشارح ویمکن ان یحمل الانطباق بمعنی الصدق ففی ضمیری ینطبق علی جزئیاته استخدام لانه
راجع الی الحکم بمعنی المحکوم علیه لا بمعنی القضیة وان کان المراد بالظاهر تلک فالقول بان الانطباق ان جعل
بمعنی الصدق یعتبر فی ینطبق علی جزئیاته حذف مضاف ومضاف الیه ای ینطبق مفهوم موضوعه وضمیر جزئیاته
لهذا المحذوف وهم نعم قول الشارح فانه ینطبق علی ان زیدا قایم یلایم التوجیه الاول ولا یبعد ان لا یرتکب
فی الکلام حذف ولا استخدام اصلا بان یشبه الفروع التی هی النتایج بجزئیات الکلی فی اندراجها تحت
الاصول کاندراج الجزئیات تحت کلیاتها ثم یطلق علیها الجزئیات مضافة الی ضمیر الحکم المراد به القضیة استعارة
تصریحیة فالمراد باحکامها الاحکام التی فیها وبالانطباق الاشتمال قوله کقولنا کل حکم القیته الی
المنکر یجب توکیده قال الشارح فی شرح المفتاح قال فی الدیوان التوکید بمعنی التاکید غریبة مولدة وفیه نظر
لان عبارة دیوان اللغة هکذا وکده واکده بمعنی ویقال هذه غریبة مولدة اه والظاهر ان قوله هذه
غریبة مولدة ابتداء کلام فی بیان لغة ولد لا تتمة بیان لغة التوکید والقرینة علیه ان صاحب الدیوان
لم یذکر لغة التولید فی غیر هذا الموضع قوله فانه ینطبق علی ان زیدا قایم ای ذلک القول یشتمل

على حكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه **قوله** بان يقال هذا الكلام مع المنكر اه الاظهر
ان يقول هذا حكم القي الى المنكر وكل حكم القي الى المنكر يجب توكيده بقي في كلامه مناقشة وهي ان الكلام مع
المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد
الموكد وهو تحصيل الحاصل والجواب اختيار الثاني ومنع لزوم تحصيل الحاصل بناء على ان معنى الكبرى
وكل كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل موكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد
الى الملقى حتى يتعين خروجه عن الملقى ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل **قوله** فلا يخص
من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل وكلام البلغاء كما صرح بقوله
لكونها من التنزيل اه ثم نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان تكون من كلام
من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر
ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي
لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وهذا كما ذكر في مباحث القصر بعد تعريف قصر القلب والافراد
والتعيين بمفهومات متخالفة ان قصر الموصوف على الصفة قصر التعيين اعم منهما باعتبار ان شرط الافراد عدم
تنافي الوصفين وشرط قصر القلب تنافيهما والتعيين يجوز فيه كلاهما فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او
القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وذكر في البيان ان التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصلح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصلح بالوجه العقلي دون العكس وانما قال حتى لو اعتبر ذلك
فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من الآخر مع ما قصد فيه
يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة
وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله تذكر لكن الصالح
لان تذكر له فحينئذ يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون
الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهومي المثال و
الشاهد فلا دخل له في الاخصية فهو مم وان اراد الخروج عما صدقا عليه فلا يفيد في عدم دخلها في الاخصية

لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتهما الا يرى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص
من الضاحك اذ قد اعتبر في الاول قيد زايد مما يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدقا عليه فلا دخل
له في الخصوص فتدبر **قوله** من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون آل في كلام المص على معناه
الحقيقي اعني التقصير من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف
المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اي لم آل
مجتهدا او مجتهدا جهدا فيفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول
او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه قال الاستاد ولا يجوز ان يكون
تمييزا لانه يجب ان يكون في المعنى فاعلا او مفعولا ولا وجه لشيء منهما ههنا وفيه نظر لانهم صرحوا بان
الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في
التعدي كما ذكروا في قولهم امتلاء الاناء ماء فان الماء فاعل لملاء لا للامتلاء وقوله تع وفجرنا الارض عيونا
فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير وقد صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح ان معنى طار
عمرو فرحا طير الفرح عمروا فههنا جاز ان يكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه كما في قوله تع
وفجرنا الارض عيونا على رأي والعجب ان هذا القائل معترف بما ذكرنا فيما سيأتي على انه ربما يقال
المراد بالتقصير في الامر الضعف والفتور فيه والجهد يمكن ان يكون فاعلا له لانه الفاتر والضعيف
في الحقيقة هذا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا له اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء
ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح
عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكانه
يرجح المجاز المشهور **قوله** وحذف ههنا المفعول الاول الانسب ان يقول وترك كما ستطلع عليه
في اول الباب الثالث ان شاء الله تعالى ثم المفعول الاول اما كاف الخطاب اي لا امنعك او الامر العام اي
لا امنع احدا مثلا **قوله** في تحقيقه اي المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث اي في تحقيق القسم الثالث
وتهذيبه بل هو اقرب **قوله** اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتداء محذوف

اى هذه اضافة المصدرية او نصب على المصدرية اى اضاف الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر او على الحال
من الفاعل او المفعول اى اراد المص ترتيب السكاكى له مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته
الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان الاول اكثر لان الفاعل محله الذى يقوم
هو به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له وجعله مع مفعوله كلفظ واحد كذا فى شرح الرضى
قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعنى رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى
تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثانى كما هو الظاهر لكونهما فى المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا
للتعاطى تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر
اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يأول الفعل المنفى الى قوله بل لا مر آخر قيل فى العبارة ادنى مسامحة اذ الفعل
المنفى ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به فى شرح المفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يأول لم ابالغ
واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة بالنظر اليه وانما هى بالنسبة
الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول الخ خفى حتى ان الاستاد لم يطلع عليه
فاعترض على الشارح بان اللزوم المستفاد من الشرطية ممنوع اذ قد ذكر نفسه فى شرح المفتاح وغير ذلك من
كتب الشريفه ان القيد قد يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالمثبت كما فى لم اشتمه اغرازا
واجاب عنه بعض اصحاب الحواشى بانه قد تقرر فى كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا
لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم
يأول الفعل المنفى ههنا بالمثبت كتركت ونفيت او ما يؤدى مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل
التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فيتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة او لا ثم
دخول النفى عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور فتبين بما ذكر ان لزوم توجيه النفى الى القيد ههنا نشأ من خصوصية
المقام وهى كون القيد مفعولا له منصوبا وهذا الوجه جار بعينه فى لم اشتمه اغرازا هذا توجيه كلام المجيب المذكور
وقد تبجح بهذا الجواب وتصلف والحق انه بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار
الشارح فى شرح المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار فى كل مقام توجه القيد فيه

الى النفى فالتحقيق الذى لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفى لا يكون صالحا لان يقيد بشىء للتضمنه ملاحظة
المقيد من حيث كونه موصوفا بتقيده بهذا القيد وقد صرح الشارح فى بحث الاستعارة التبعية
بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك وان شئت زيادة تفصيل و
تثبيت لما ذكر فراجع الى بحث الاستعارة التبعية من حواشى الفاضل المحشى على ان مجرد حرف النفى ضعيف
لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام فى الباب
الثالث من المغنى فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه والعجب ان هذا مع غاية وضوحه خفى على جميع
المحشين وما قطر الفارس الا انا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بتركت
لا يجدى نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ فى بحث العطف على
المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفى والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام
غير ان لم ابالغ اذا لم يأول بالفعل المثبت تعين توجه النفى الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف
للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء مراد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذى ذكره الشارح
بالنظر الى المتبادر الشايع والا فالنفى قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما فى قوله تعالى ما للظالمين من حميم
ولا شفيع يطاع اى لا شفاعة ولا طاعة وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفى القيد او اثباته كقوله تعالى
ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اى لم يصروا عالمين يعنى ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف
بالعلم وعدمه فظهر لك بما قررنا ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفى يشتمل على معان ثلثة وهذا ما ذكره الشارح فى شرح
الكشاف قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد الخ هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفى الى القيد
فيما اعتبر القيد اولا ثم النفى ولا خفاء فى كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفى اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس
قوله وان يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعنى له خبر الليقع على ان يكون من الافعال الناقصة
بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضى فى امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى
حكم النفى اى يصير حكم النفى ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصبا على
المصدرية باقيا على معناه اى تخص حكم النفى بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون

كان نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما فى اكثر
النسخ التى رأينا لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع فى زمان كما سيصرح به الش رح فى بحث تاكيد المسند اليه
ولو اريد بالاجتماع الاجتماع فى اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فايدة رجوع النفى الى القيد اذ المعنى
المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد ح والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت ح فى المؤدى
سواء رجع النفى الى القيد ام الى المقيد فتدبر **قوله** لقد افرط المص الافراط التجاوز عن الحد ويقابله
التفريط وفى المثل الجاهل اما مفرط او مفرط **قوله** وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الش رح
فى البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شىء لم تذكره كما يقول المحتاج
للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به
ما يريده فذكر التلويح فى الثانى والتعريض فى الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا
الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الش رح هنالك **قوله** الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول
القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره **قوله** وان لم
يقصد وما قد سبق الاشارة فى شرح قوله ولو بالذوق المكتسب منه الى اعراب مثل هذا التركيب فلا نعيده
بعد هذا **قوله** ولقد اعجب اى اتى بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث
نسب الزيادة الى خصايصه وشان الزوايد ان تحذف **قوله** وتسمية تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه
قوله اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بان يكون معناه
انا اسأل لا غيرى لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيرى فضلا ان يسأل النفع فيكون المراد استحقار
مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اى انا اسأل لا معارضى ولا حسادى من علماء الزمان وكلاهما ليس بشىء
اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره
وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثانى فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له فى
السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر **قوله** ولا للتقوى قيل
عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله اذ من يرجو ان يتم عمله

ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ فى وصف مؤلفه بل
يسأل الله الانتفاع **قوله** فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة
قيد جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه **قوله** فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف
اظهر وان اختلفتا فى المضى والمضارعة لقصد الاستمرار التجددى غير المناسب فى المعطوف عليه واعترض
عليه بان مآل جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فح لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفى ان يقال
اسأل الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك لو تم
العطف فى الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه
فى آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة
حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر له
كما قيل فى الفرق بين الزاهد شرب وبين شرب الزاهد قلت قوله انا اسأل انشاء للسؤال
لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فانى داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام فى بيان حال المص بل فى بيان افعاله
مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال **قوله** حال من ان ينفع اى من المجرور والتقدير اسأل الله
الانتفاع به كاينا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيهما اسأل وليس فيه تقدم ما فى حيز ان
المصدرية عليه **قوله** اى محسبى كافى يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه فى اواخر شرح
الديباجة ثم المراد من قوله حسبى انه الكفاية فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية
فى ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة فى اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله
على اداء العبادة ليتلايم الكلام **قوله** كما صرح به صاحب المفتاح وغيره المحوج الى النقل مخالفته ما ذكره
للمشهور من ان المخصوص اما مبتداء والاثنية خبر له مقدم عليه او خبر مبتداء محذوف **قوله** فعلى هذا
كان الانسب اه ليتناسب للتعليل الذى يتضمنه الاستيناف المؤكد بان كما فى قوله تعالى وما ابرئ نفسى ان
النفس لامارة بالسوء المعلل الذى هو سؤال النفع من الله **قوله** ثم عطف الجملة على المفرد وان صح
باعتبار انه فى قوله لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقديرا الكلام على ما اشار اليه الشريف فى اوايل

بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح بهذا
او لا يحسن وانما يصح او يحسن اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة الخ ومثل هذا
التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا بخبرين
بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسبما يقتضيه المقام كما تقول في المثال المذكور
زيد وان كان غنيا الا انه لا اغتناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وقس على هذا
ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة
بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل
بان المص والسكاكي لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وهما ينكرانه ويقدران معطوفا عليه انشاء فلا وجه
لدفع اعتراض الشارح من طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف
وقد اشار في شرح الكشاف الى جواز عطف الانشاء على الاخبار باقتضاء المقام كما يجيء الآن وصرح به في
مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص في اول احوال المسند
بجواز ليت زيدا قايم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده
مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التوجيه بطل ما ذكره الكستلي من انه يرد على الشارح
ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى ومأويهم جهنم وبئس
المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جايز في الجمل التي لها
محل من الاعراب وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا الواو من
الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وفيه بحث لجواز ان يقدر في المعطوف فعل
بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله وهو نعم
الموكول اليه فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء
على الاخبار واجيب بان التقدير خلاف الظاهر مع انه لا ضرورة اليه وفيه تامل وبان هذه الحجة الزامية

والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب في قوله وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين
المذكورين اذ يقال ح لما جوزت التقديرين في الآية فليجز في كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض عليه
ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف ح الا بتاويل
بعيد وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل مم لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا وفيه نظر
اما اولا فلان التكلف فيما ذكر ليس لكون المقدر قولا ولا لكونه جملة فعلية بل لمجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة
داعية اليه فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده
لكان تكلف مثله واما ثانيا فلان جمهور ائمة النحو والبيان اتفقوا على ان المبتدأ والخبر اذا كانا متساويين
في مجرد التعريف وجب تقديم المبتدأ على الخبر الا اذا قامت قرينة قطعية على ان المتأخر هو المبتدأ كما في قوله
بنونا بنو ابنائنا فنقول حسبنا وان جاز ان يكون اضافته لفظية لكونه بمعنى المحسب لكنه لا قطع بذلك
اذ اسم الفاعل لا يكون اضافته لفظية ابدا بل قد تكون معنوية وقد صرحوا بان الاصح ان حسبك
في قوله تعالى حسبك الله مبتدأ فينبغي ان يجعل حسبنا مبتدأ والله خبره حذرا من اللبس فتامل وقد يقال
هذه الحجة الزامية على الشارح كما سبق ولا يمكن للشارح ان يقول بالعطف على حسبنا لعدم تجويزه ذلك
في عبارة المص وفيه نظر لجواز ان يقول الشارح انا اجوز العطف في الآية سواء جعل الواو من الحكاية
او المحكي بطريق عطف القصة على القصة وانما ايرادي على المص حيث لم يجوزه وقد يورد على الشارح انه
صرح في شرح الكشاف في قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ان عطف الاخبار على الانشاء
جايز باقتضاء المقام فيفهم منه جواز عكسه ايضا فلم نفاه ههنا وقد عرفت اندفاعه بما سبق ثم الاحتمالات
الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا
الحمد لله على راي وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله وهي جملة حالية لها محل من الاعراب
فيجوز عطف الانشاء عليه وامثال هذا قد ذكرها الخطائي وغيره مؤنتها واذ ليس في ذكره فايدة زايدة
فالحري ان لا نشتغل بتفصيلها وقد ينقل عن الشارح ان هذا التحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب
الا ان عبارته لا تساعده لان قوله لكنه في الحقيقة استدراك عن قوله وان صح لما عرفت من انه استدراك

عن المقدر ولا يلزم ان يكون المقدر عين ما ذكر كما صرح به ودل عليه موارد الاستعمال بل لانه ينبغي ان
يكون عينه او ما يلايمه وما نقل عنه لا يلايم شيئا منهما ولو قيل تقدير الكلام هكذا وان صح باعتبار
كذا ليس فيه كمال الحسن وانما يكون فيه كمال الحسن اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
لكنه كذلك لصح الكلام لفظا ومعنى الا انه تطويل بلا فايدة يعتد بها وبالجملة الذوق السليم يفهم من هذا
التعبير نوع قدح في التركيب والله اعلم قوله على راى اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال
بتقدير قد او عطف على فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله او ان الشروع
في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والمراد بالمقصود المقصود بالترتيب
ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا وقد يتوهم ان المراد به مقصود العلم والمعنى
ان هذا اوان الشروع في مقصود العلم الا ان له ارتباطا بالمقدمة لانتفاع بها فيه فلهذا ذكرت المقدمة
ولا يخلو عن تكلف قوله الى المقدمة اخرها في التقسيم لكون مفهومها عدميا وقدمها في البيان لبطح
بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على قسمين فلكل وجهة هو موليها قوله عن الخطاء في تادية المراد
لم يذكر قيد لتخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة اولان ذلك الخطاء في كيفية
التادية لا فيها قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على فايدة البديع
قوله وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به
وجوه التحسين مم لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب
فلم نجده غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح جوز في حاشيته شرح العضد كون الاستقراء
في مثل هذا الموضع محمولا على معناه العرفي وهو اثبات حكم الكلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف بان الاستقراء
العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعديتها احكامها
الى المقسم اذ لا يحصل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء
دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار
المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام

وتعديتها الى المقسم لا يتأتى الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها ثم قال في الحواشي وكيف
يكون المراد بالاستقراء المعنى العرفي وصورته ههنا ان يقال المذكور في الكتاب اما هذا واما ذاك واما
ذلك والحكم الفلاني ثابت لكل واحد من هذه الامور الثلثة فكذا المقسم اعني المذكور في الكتاب ولا شك
ان هذا موقوف على التقسيم فلو اثبت به التقسيم لدار وفيه ايضا بحث لانا لا نثبت انحصار
المقسم في اقسامه بنفس التقسيم وباحكام هذه الاقسام بل بتقسيم آخر وباحكام اقسام اخر مثلا
نقول المذكور في المختصر اما تعريف الفصاحة والبلاغة وما يتعلق بهما او احوال الاسناد او احوال
المسند اليه الى آخر ما ذكر في علم البديع وليس شئ من هذه الامور خارجا عن المقدمة والفنون الثلثة
فكذا مطلق المذكور لا يقال فانحصار المذكور في المختصر في الامور الاربعة موقوف على ذلك التقسيم
وانحصار مقسمه في اقسامه وهكذا فيتسلسل لانا نقول ممنوع لجواز ان يكون الحصر ايضا او غيره
بديهيا غير محتاج الى دليل او يكون دليله غير الاستقراء وما ذكره ذلك الفاضل في الحواشي من ان الحصر
اما داير بين النفي والاثبات وهو بديهي او استقرائي ودليله الاستقراء ففيه ايضا بحث
لان الحصر في قولنا الحاضر في هذا المجلس اما كتاب او مجر وفي قول المتكلم الجوهر اما متحيز او حال
فيه ليس بداير بين النفي والاثبات وليس دليله استقراء ايضا بل الاول غير محتاج الى دليل
ودليل الثاني عقلي تام ام لا وهذه الابحاث مما افادنا الاستاد سلمه الله وابقاه وجعل
اخراه خيرا من اولاه قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المص قال في
آخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت
اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه
راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل
في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فايدة مع عدم دخوله فيما سبق
وهو شيئان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة
في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك

ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وليس بداخل فيما ذكره اولا فتعين دخوله في البديع
اذ لا فن رابعا متعلقا بالبلاغة يدخل فيه ما ذكر في الخاتمة كيف وكلامه صريح في ان ما ذكر في الخاتمة راجع
الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله وليس براجع الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع
واعلم ان عبارة الشارح في اول الخاتمة عند نقل كلام المص هكذا اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم رجوعه
الى تحسين الكلام البليغ ويرد عليه ظاهر ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام دليل عدم الدخول في فن
البلاغة لا قسيمه كما لا يخفى ويدل على ما ذكرنا الرجوع الى ايضاح المص ومختصر الشارح والجواب
ان الشارح نقل هناك كلام المص بالمعنى وايراد لفظة او تنبيه على عدم التفاوت في المؤدى بين تعليل
وجوب اهمال القسم الاول بعدم دخوله في فن البلاغة وعدم رجوعه الى تحسين الكلام البليغ كما يفهم
من كلام المص في الايضاح وايراد لفظة او لهذا الغرض شايع في عبارة المفتاح كما صرح به الفاضلان
في شرحيهما له قوله صار كل منها معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا يكون
اشارة الى علم المعاني والا لغى الحمل في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المراد مثلا ثم لما كان
الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوق للفنون الثلثة على نسق واحد
ولو لم يذكر التعيين في الفن الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية
الاتي والذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون الفن الاول خبر مبتداء محذوف كمقدمة اي الذي شرع فيه الفن الاول سواء كانت
اللام اشارة الى ما يحترز او الى علم المعاني ويكون قوله علم المعاني مبتداء خبره قوله وهو علم الخ او وهو خبر والواو لتاكيد لصوق
الخبر بالمخبر عنه كما قيل في زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو والتقدير زيد
قام ابوه وعمرو ذهب اخوه وقد مال الى مثله الشارح المحقق وصرح به الفاضل المحشي في مباحث المجاز العقلي
الا ان التوجيه الاول اولى لندرة هذه الواو وقد يقال بناء على كفاية الذكر التقديري في العهد الخارجي لما انجر
كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب
التصانيف ان هناك فنونا ثلثة او ما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض

تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقدم الذكري في
بيان الانحصار لا يفيد التقدم في الترتيب الا يرى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد
على المقدمة مع تأخره في الترتيب فافاد المص ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير ان كلا من
طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت فاللغوية لازمة في الفن الثالث
اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعة فالسند بعد العهد فعلى هذا ليس مراد الشارح
بالفنون الثلثة في قوله وانما الخ كلامه ذواتها من حيث هي كما لا يخفى بل ملحوظة بعنوان الفن الاول والثاني
والثالث فليتأمل قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ
كما صرح به في شرح المفتاح قوله وانحصار علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة
اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان
والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ما هو وغيرهما قوله مأخوذة من مقدمة
الجيش اما منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتاء على عرف في لفظ الحقيقة
من الوجهين فههنا ثلث احتمالات وظاهر كلام الزمخشري في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة
التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف
ويشعر كلام المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر
وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة
لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها او لافادتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها قوله
لما يتوقف عليه مسائله اي شروعا كما صرح به في المختصر والا لبطل طرده بالمبادي قوله كمعرفة حده
وغايته وموضوعه المراد من المعرفة اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور
وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير
المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التوقف عليها واما على
رأيه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفايدة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو

الاحتياج فى توجيه قولهم المقدمة فى كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض
واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة فى كذا وكذا والا فلا وجه لمنع
كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا قوله لطائفة من كلام
الطائفة الفرقة التى يمكن ان يكون حلقة واقلها ثلثة او اربعة وعن مجاهد الواحد فما فوقه وهو الانسب بالارادة
ههنا والمراد من الكلام اللفظى لا العقلى كما توهم وفى اللفظ المخ بينه وبين قوله فى شرح الرسالة وهى ههنا امور
ثلثة بقرينة ما سبق من الامرين مع انه لا احتياج اليه فى الدفع المذكور اما على اكثر النسخ وهى لامور ثلثة فظاهر
واما على بعضها فاما بتقدير مضاف اى دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة
بينهما مع ان منصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف فى دفعه او باطلاق
اسم المعنى على اللفظ اعنى اطلق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة فى الكل ما سبق من الامرين وايضا
كلامه فى شرح الرسالة ينادى على ان المراد بالمقدمة فى قوله ورتبته على مقدمة هو الالفاظ والعبارات حيث
قال فالمص رتب كتابه على مقدمة لبيان الامور الثلثة ثم لا يخفى على العارف بصياغة الكلام ان المراد بالمقدمة
فى قوله اما المقدمة ففى ماهية المنطق هو ما ذكر اولا بعينه بقرينة اما المفيدة لتفصيل المجمل والعهد الخارجى
المستفاد من اللام فتعين التاويل فى قوله امور ثلثة قال بعض اصحاب الحواشى اذا جعل مقدمة الكتاب
عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف فى التعريف فى موضعين فصاعدا احدهما فى قوله لارتباط له بها اى بمعانيها
اذ الالفاظ انما ترتبط بمعانى تلك الطائفة لا بها انفسها وثانيهما قوله سواء توقف عليها اى على معانى تلك الطائفة
والآخر فى قوله وانتفاع بها اى بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف فى موضع واحد اعنى قوله لطائفة اى لمعانى طائفة
اولى مع ظهور اندفاع ما اورد على قوله فى شرح الرسالة وهى ههنا امور ثلثة وح ضميرها وعليها راجع الى ذلك
المقدر ثم قال والتحقيق ان المقدمتين عبارتان عن المعانى الا ان مقدمة الكتاب اعم لانها غير مشروطة بالتوقف
وانت خبير بان الش رح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ كما سبق تحقيقه فلا توجيه لما ذكره
ذلك القائل مع ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف فى المواضع
المذكورة على ان قوله سواء توقف كلام اتى به تعرضا بما علم من التعريف ضمنا فلا وجه لجعله من التعريف ويدل عليه

ان الش رح لم يذكر هذا الكلام فى شرح المفتاح فتبين بما ذكرنا ان التعريف تم بما قبله هذا ثم اطلاق المقدمة
على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده من دفع الاشكال عما وقع فى اوايل
الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب اليهما مع وجودها
على انه نبهت عليه من نقل الكتابين والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على
مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف
الاول فى المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع فى المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة
على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور فى اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها واذا تحققت ما تلونا عليك تيقنت اندفاع
اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت
امام المقصود مقدمة الكتاب اذ بطلان اللازم ممنوع على ان فى العبارة قصورا قوله ولعدم فرق البعض
ان قلت فالحاصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التى قدمها
المؤلف امام المقصود فان لم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم
معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا
قلت نعم كما هو الظاهر من قول الش رح سواء توقف الخ ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر
اما الثانى فلان الظرف بيان المعانى والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة
المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز تاخيرها واعترض عليه الاستاد
بان هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم
الثلثة كما سبق ثم قال والظاهر ان التكلف ليس للتوفيق فقط بل لدفع بيان التوقف وليس بشىء لان ما يتوقف
عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة تترتب عليه واما الاعتقاد بانه هو غايته وفائدته فى الواقع فقليلا
يكون سعيه مما يعد عبثا وليزداد سعيه فى تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له كما صرح به المحشى الفاضل فى حاشيته
الصغرى ان قلت فما التكلف الذى احتاجوا اليه فى التفصى عن الاشكالين قلت اما التكلف
فى دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع

بالبصيرة ولما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوايل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق
على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليه اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوعه
بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل
بالاربعة لا يحصل بالثلثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت اي حاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت
ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فالحاصل بالحصول الموقوف عليه والا فلا نم الحصول فتامل واما في دفع اشكال
الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المولى في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها
هذه الثلثة وتستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف قوله زعم منهم اشارة الى انتفاع
العينية لان الزعم بالحركات الثلث في الزاء المعجمة وان كان يستعمل في الحق والباطل كما ذكره في القاموس
الا ان المتبادر منه وان يع في الاستعمال هو الاعتقاد الذي لا يطابق الواقع ثم هو اما حال ومفعول له والمصدرية
بعيدة قوله لا فايدة في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام
من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى قوله تنبئ
عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور كما ذكر
صاحب الكشف في المفتاح واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان صاحب التبيان وان نقل عن صاحب
المثل السائر انها بمعنى البيان والظهور لكن المستفاد من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح الاعجم بالضم فصاحة
جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد
افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوؤه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا افصح
منه تم كلامه وقول الشارح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير
الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له فايراد
الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح
المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت
لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهبت لباؤها قوله

يوصف بها المفرد ذكر رح في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المص صرح بان البلاغة
يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي يورد
التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر يختل بدونها فاختار التاويل
في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه
امدحه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ثم اجيب بان المراد بالمفرد هو الكلمة فان اعتبر فيها وحدة
اللفظ يخرج تلك الاعلام والا فالتركيب في الاصل هو المعتبر في الفصاحة وفيه بحث لانا لا نم ان امدحه
امدحه اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني ح اذ لا
يقصد به في هذا الوضع معنى اصلا نعم ذكر بعض النحاة ان مثل عبد الله كلمتان وهو المناسب لنظرهم
حيث ينادي عليه تخالف الاعرابين ودعوى الاتفاق على انه كلمة واحدة مكابرة الا ان المحققين منهم
على خلافه قوله وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها
وتهذيبها والثناء على عرف في نظايره من الوجهين او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر
اذا اخرج من قصبته لسمنه فسموه بها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه والتاء
للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت الكلام اي اقتطعت قوله كاتب فصيح الكتابة يقال في الوصف
لانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم
من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي واجيب بان المراد بالكلمة هو المفرد بالمعنى المذكور
مجازا فيتناول المركبات وفيه ما سبق من ان عدم اتصاف المركب بها محل تردد قال الاستاد
الصواب في الجواب ان يقال اتصاف شيء بصفة ليست من خواص ماهيته المجردة يوجب اتصاف جزئياته بها
فلو اتصف المفرد بالبلاغة لاتصف الكلمة بها لانها من جزئيات المفرد ولا اختصاص لها بماهيته المجردة فلما لم
يسمع هذا علم انه لم يتصف بها فصح الاستدلال وليس بصواب لان الفصاحة مثلا ليست
من خواص الماهية المجردة للكلمة مع ان الجزئي لا يتصف بها قطعا والتعين المخصوص لفرد من افراد الماهية
ليس مقتضيا لها مع عدم اتصاف الفرد الاخر به ونظاير هذا ما يضيق عن احاطتها نطاق البيان قوله

يصدر بالفاء تزيينا للفظ والحاكم بذلك هو السمع **قوله** واعلم انه لما كانت الفصاحة اه توطئة
لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض ثم هذه المقدمة هي التي بنى عليها الش رح الحكم بالتسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الش رح فان تم تم الذبت ثم المراد
بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها
افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف **قوله** وقد علموا ان الالفاظ اه
وانما لم يتعرض للسلامة من مخالفة القوانين في متعلقات علموا مع انها معتبرة في الفصاحة كما دل عليه جواب
لما لان هذا تفصيل لكون اللفظ كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم واعتبار السلامة
من مخالفة القوانين مستفاد من قوله اولا لما كانت الفصاحة الى قوله كثير الاستعمال اه **قيل** ولا بد ان
يضم الى قوله وقد علموا وعلم المصر ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص
في الجماعة **قوله** وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه ان وجه كون الخلوص لازما غير محمول لكون
الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص
وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي
عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات
وبجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة
عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي وافصح
اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين
لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد
الش رح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح
ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم
لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد بلا سواد
عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غير فليس بعدمي وعن الثالث

بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة
يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه نقيصة كذا وكذا وان كان الثاني لازما
للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الش رح والمحشي
في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما ذا حتى
يبنى على ذلك تسامحه في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز
مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل
الكلام على ما ذكر كما لا يخفى واما الجواب الثالث ففساده اوضح اذ لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور
ولهذا اعترض الفاضل المحشي في شرح المواقف على التعريف المذكور للحمل بانه انما يصح في الذاتيات دون الامور
العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية كقولك الانسان اعمى اذ ليس لمفهوم الاعمى هوية خارجية متحدة بهوية
الانسان والا لكان مفهومه موجودا خارجيا متاصلا كالانسان واختار ان التعريفات الحمل كون المتغايرين
مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية
مما لا شبهة فيه على انه ربما يقال الاتحاد في الوجود الخارجي المحقق او الموهوم هو المعتبر في تعريف الحمل ولا ريب
في صدقه على حمل العدميات كما اشار اليه الشريف في حاشيته الصغرى **قوله** لكونه لازما لها تعليل للتفسير
قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثانية تعليل له ايضا بملاحظة
التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى
علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن
الغرابة يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة مختصر
من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فيحتاج الى تتبع تراكيب آحاد الاعراب الخلص
المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق وقال بعض اصحاب الحواشي مبنى التسهيل ما تقرر عندهم ان معرفة الشيء باللازم
الواضح اللزوم اسهل من معرفته بكنه حقيقته سواء كانت حقيقية او اعتبارية وفيه نظر لان المتقرر عندهم
ان الاطلاع على الذاتيات عسير لا ان المعرفة المبتنية من تصوير الماهية بلوازمها اسهل من المعرفة المبتنية

من تصويرهما بذاتيا تهما نعم لو كان المعنى على ان الاطلاع على الذاتيات عسير فلذا اكتفى المص بالتعريف
باللازم لتم ما ذكر الا ان السوق يشعر بان المص وقف على ماهية الفصاحة من اطلاقاتهم الا انه تسامح في التعريف
تسهيلا للامر على الطالبين وكم بينهما **قوله** ثم لما كانت المقالة راجعة الى اللغة المراد من اللغة العرف اذ قد
يطلق عليه ايضا كما سيظهر وانما لم يتعرض لمرجع الثالث لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو
سلامة الحس **قوله** كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به
وهى الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح
المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة لا ينافي ما ذكر ههنا لان معناه ان جمع الحقايق
المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة
باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها **واعلم** ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعذر ان يعرف
شيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق لانه يتعذر التعريف بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة
لوجوب اندراج الانواع تحت الجنس ثم ان قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدم
وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر فتامل **قوله** وح لا يتوجه الاعتراض قيل فيه تسامح لان الاعتراض
على قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة بملاحظة قوله لم اجد لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب
اليمن على المص في حال حيوته والجواب للمص نفسه قال بعض اصحاب الحواشي بقي ههنا اشكال وهو ان عبارة الايضاح
هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير
الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما
ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الكناية ايضا وح فقد قوى الاشكال
على توجيه الشارح المحقق لانه اذا كان ذلك ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق
الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المص من ان المراد الناس المعهودون ثم كلامه ويجيء من المص
ما يؤيد الاعتراض والجواب عندي في غاية الوضوح بعون الملك السبوح لان المستفاد من عبارة
الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت المص لا تصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون

الموصوف بها ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم تقدم على بيانه
المذكورة في صدد التعريف وهذا ظاهر جدا **قوله** فالفصاحة الكاينة في المفرد اشار الى ان الظرف اعني
في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة
كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك على ما زعم لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف
المعهود الذهني واورد عليه ان الظرف لا دلالة له على تقدير متعلقه معرفة فتقديره معرفة تقدير امر لا دليل
عليه وايضا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة في السعة والجواب عن الاول ان تقدير المعرفة ناش
من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وعن الثاني بان المتعلق المقدر بمعنى الثبوت لا الحدوث
لما سبق الاشارة اليه في مباحث الحمد من ان الظرف يكفيه رايحة الفعل فيعمل فيه اسم الفاعل بمعنى الثبوت ايضا
فاللام فيه حرف تعريف كما في المؤمن والكافر لا اسم موصول ثم الحذف تدريجي لا دفعي فيحذف اللام ثم المدخول
كما سبق مثله في حذف به من انعم به فان قلت لم لا يجوز ان يكون في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة فانه وان
كان معرفا باللام الا انه لا ينافي الاعمال في الظروف قلت لما ذكره الفاضل المحشي من انها ليست بمعنى المصدر
فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليجز العمل باعتباره فانه
ليس بابعد من اعمال الضمير الراجع الى المصدر في الظروف قلت ليس ذلك معناه مطلقا بل باعتبار اضافته
الى المفرد فلو عمل بذلك الاعتبار لكان المعنى خلوص المفرد في المفرد ولا يخفى ركاكته فان قلت فليجز عملها باعتبار
تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز عمل النبا في قوله تعالى وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في
قوله تعالى وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه قلت ان كان المراد من تضمن معنى
الحصول والكون مجرد الاتصاف به ولو في الذهن لم يكف في العمل والا لجاز اعمال زيد ورجل في الظروف وان
كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بمحاله واما باعتبار
العقل فقط وكفاية الثالث ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبا الى الخصم
والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بمحاله
مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل **قوله** ومخالفة القياس اللغوي

قوله الكاينة يشعر بانه جعل الظرف صفة وقدر عامله معرفا لذلك وانه كان خلاف المشهور واورد عليه ان الظرف لا دلالة له على تعريف متعلقه فتقديره معرفا تقدير لا دليل عليه
فيمتنع وايضا انه يستلزم حذف الموصول مع بعض الصلة في السعة قيل الجواب عن الاول بعضهم من كلام الفاضل وهو ان جزالة المعنى يقتضي الحمل على الصفة ولا شك ان
جعله صفة يقتضي تقدير المعرف فتقدير المعرف ليس مما لا دليل عليه فان قلت يجوز جعله ظرفا لغوا للفصاحة باعتبار تضمنها معنى الكون وان لم يرد بها معنى المصدري
ولا شك في جزالة المعنى على هذا التوجيه قلت ان جوز ذلك يجوز حمل كلام الشارح على هذا كما ذكره الفاضل اما الجواب عن الثاني فهو ان ما ذكر في النجوم ان اللام
في اسمي الفاعل والمفعول اسم موصول عند غيره المازني انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث واما ما ليس بمعنى الحدوث واللام فيه حرف تعريف
اتفاقا كما يفهم من مواضع من الكشاف والمفتاح
ولا شبهة في انه كذلك لان الكاينة ليست بمعنى الحدوث
فلا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة ثم اعلم
نقل المورد وعند شارح رحمه الله جوابا بهذا الايراد
وهو ان الظرف حال من المبتدا وفي ماخوذه
بعض التي ثم وقوله الكاينة ليس لتقدير اللفظ و
بيان الوجه الاعراب بل تفسير المعنى واشارة
الى ان الظرف ليس لغوا وان الحال عن المبتدا الضم
الصفة او الا فعل هو ما يحمل هو فيما الدنيا اشبه فاعل
او مفعول ومنهم من يجعل الظرف متعلقا بمعنى النسبة
التي تشتمل عليها الجملة وقد حكم رحمه الله في شرح المفتاح
في شرح قول السكاكي وهو تكلف الشارع كذا بانه
الظرف معمول لثبوت الخبر عنه واختاره
وحكم بانه انه في حملها حال الا من المستتر وقال
بان ما نقول ... الفصاحة ولا
... ان يجعل لام
التعريف ...
ما فيه من معنى الاشارة
قاسم الفتى

انما لم يقل ومخالفة القياس الصرفى وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشاء القياس الصرفى استقراء اللغة
قوله حتى لو وجد فى الكلمة شئ منها اشارة الى ان المعنى على السلب الكلى لا رفع الايجاب الكلى ولهذا نقل عن
الشارح انه لو اعاد من فى قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان
الثقل بكسر الفاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه اى اصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا
قوله نحو الهعخع هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفى تكملة الصحاح ان الرواية تركتها
ترعى العهعخ بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هى الخعخع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين
مهملتين جمع غديرة فى التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذى يقع على وجه المرأة
من مقدم رأسها غديرة لانها غودرت اى تركت فطالت كما يقال لها قصيبة وقصابة بضم القاف وتشديد
الصاد لانها تدورت فصارت مثل القصبة قوله والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق وهو قوله
وفرع يزين المتن اسود فاحم ● اثيث كقنو النخلة المتعثكل ● وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى الحبيبة
ثم الفرع الشعر التام وفى الصحاح هو مصدر الافرع وهو التام الشعر وهو مجرور معطوف على اسيل فى قوله تصد
وتبدى عن اسيل وتتقى ● بناظرة من وحش وجرة مطفل ● والمتن الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاحم وهو
الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا فى التلخيص من اث ان ث يا ث اثاثة اى كثر والتف
والقنو كباسة النخلة وهى فيها بمنزلة العنقود فى الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو
والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا
كثرت شماريخه وتفسير مفردات البيت الاول ان الصد والاعراض والضمير راجع الى الحبيبة والابداء الاظهار
والاسيل صفة الخد حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه يقال رجل اسيل الخد اذا كان لين الخد طويله والاتقاء
التحفظ والناظرة العين والوحش جمع وحشى وهو حيوان البر والمراد به ههنا الظباء ومن فى قوله من وحش
وجرة اما للتبعيض والمضاف محذوف اى من نواظر وحش وجرة او للتجريد الاتصال بلا احتياج الى حذف بل تعتبر
تشبيه الحبيبة بوحش وجرة ووجرة موضع قال الاصمعى وجرة بين مكة والبصرة وهى اربعون ميلا ليس فيها
منزل فهى مرتب للوحش اى مجمع والمطفل التى لها طفل ووجه تخصيصها بالذكر انّ نظرها الى طفلها بالعطف

والشفقة وهى احسن عيونا فى تلك الحال منها فى غيرها قوله الى العلى جمع العليا بضم العين والقصر
تأنيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرمة ورمم
ورمام صرح به فى الصحاح وقول الخلخالى العقاص جمع عقصة بفتح العين وسكون القاف فمما لم اعثر على
شاهد وقد يروى بدل العقاص المدارى وهى جمع مدرى وهى خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وتنقى
الكدس والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمدارى مبالغة لا تخفى قوله وهى الخصلة المجموعة
من الشعر الخصلة بالضم لفيفة من شعر فقوله المجموعة من الشعر صفة كاشفة لها وفى اساس البلاغة ومجمل
اللغة ان العقيصة خصلة تأخذها المرأة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم بسكون
العين وفتحها لغة فى الشعر لكن الفتح اجود كذا فى التلخيص قوله يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط
فان قلت من اين يفهم هذا التعميم من البيت قلت يفهم من مستترات خصوصا اذا قرئ على صيغة
المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذى يعقص به اطراف
الذوايب كذا فى المجمل وفى التلخيص العقص خيوط تصبغ بسواد ويوصل بها الشعر وهى القرامل واحدها عقاص
وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغداير بعد ان شدت
لا غير فظهر بهذا التوجيه ان ما ذكره الاستاد من ان المراد بالشعر فى قول الشارح وان شعره ينقسم الى غير الذوائب
فيكون جميع شعره اربعة اقسام قسم مشدود على الرأس بخيوط لانه لكثرته لا يحاط بخيط واحد وثلثة اخرى غاب
احدها فى الآخرين ليس بظاهر كيف والعقاص على ما زعمه داخل فى المرسل او فى المثنى على تفسير الشارح فلا يكون
قسما رابعا بل الظاهر ما ذكره البعض من ان المراد ان شعره ينقسم الى ثلثة اقسام لا غير وان العقاص هى الذوائب
بعد ان شدت كما سبق هكذا يجب ان يفهم معنى كلام الشارح وحمل العبارة على خلاف ما يتبادر منه من غير ضرورة
وهم نعم يجوز على تفسير الاساس والمجمل ان يجعل الشعر اربعة اقسام بان يراد بالغداير المستترات
الذوائب المشدودة ومن العقاص الملتوية ومن المثنى والمرسل غيرهما لكن الكلام فى بيان مراد الشارح
قوله والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص
مع كثرتها كانها تغيب فى مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها قوله زعم بعضهم الى قوله لزال ذلك الثقل

[illegible]

عقص الشعر ظفره [illegible]

[illegible] على الشعر [illegible]

وهو انه يكون المراد بها [illegible]

الراء هو الخالي لم تم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها ويجمعها ظل قو ربض

اذ اغزا جند مطيع وان الشديدة حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وهذه الحروف

تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قدك

اتحم ونطايب فالنزاع في الكاف والتاء ووجه الضبط مذكور في اول بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف

قوله وهو سهو لان الراء المهملة الخ يعني لو كان منشاء الثقل ما ذكرت لكان ستشرف ايضا ثقيلا

مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من ستشزفات لكان ما ذكره الشارح ابطالا للامر زايد وفي شرح

الايضاح لشمس الدين الكي انما لا يوجد الثقل في ستشرف لان الراء المهملة وان كان من المجهورة

الآن مجاورة الفاء التي هي من حروف الزلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر هنا

وقد اجاب بعض اصحاب الحواشي ايضا بان مراد هذا القايل ان الثقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء

والزاء بمعنى ان منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله

ولو قال ستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الراء

الحروف المذكورة ببيان انواعها لغو صرف على ما ذكره هذا المجيب كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه

ما ذكره الشارح المحقق **قوله** قال ابن الاثير هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين ابو الفتح نصر الله بن

محمد بن محمد المعروف بابن الاثير صاحب المثل السائر والتنجي هو الحزن **قوله** وثني البعيد هو مخالفة اضافته

البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل

واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمروا الان قوله ومن البعيد عطف

على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو مخالفة على قوله غير متنافر ومثله سايغ شايع **قوله** كملع اي اسرع في السير

قوله الى سلامة الذوق وهو حالة وجدانية يدرك بها الشيء ولا يمكن التعبير عنه **قوله** وقد سبق

الى بعض الاوهام القايل بذلك هو الزوزني **قوله** لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر

النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخ الاولى عن قلم الناسخ للشرح

او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد ايضا على ذكر بتقدير المضاف

اذ لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها

يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة

الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة

وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل

تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت يجب ان يقال قوله لان فصاحة الكلمة ماخوذة الخ ابطال للاصل وقوله

وفصاحة الكلمة جزء من مفهوم فصاحة الكلام ابطال للتاييد وبه تم ابطال التاييد واما قوله لا وصف لجزئها

فمعناه ان ما ذكر من التاييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام وههنا ليست كذلك

لا ان المؤيد ادعاه وبنى عليه التاييد وهذا وان كان لا يخلو عن نوع تكلف لكن يجب المصير اليه صونا لكلام

العاقل عن اللغو وحملا للمؤمن على الصلاح **قوله** والقياس على وقوع الى قوله لانه ممنوع عود الى

ابطال الاصل بابطال ما قيس هو عليه وانما توسط بيان فساد التاييد بين جهات فساد الاصل لشدة

اتصاله بالمقيس ثم الضمير في قوله لانه ممنوع راجع الى وقوع ما هو غير عربي في الكلام العربي وما يتوهم منه بناء على وقوع الاستبرق

في القرآن مع انه فارسي والقسطاس مع انه رومي والمشكاة مع انها هندية فمحمول على توافق اللغتين كالصابون

والتنور ولما لم يخل هذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على

وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية

ممنوع والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة

باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع ثم تنزل وسلم ان معنى الآية عربي المتن لا الاسلوب والنظم

فقط لكن ادعى انه محمول على التغليب ولما كان هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب

كما جاز توصيفه بالعربية على سبيله دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها

في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا

واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير

تسليم الخ وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة

في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام
يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح اجاب
على سبيل التنزل قوله مما يقود الى نسبة الجهل او العجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر
على ايراد الفصيح لزم الآفة وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثالث
وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه التوقاني بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان
يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه قال وغرضه
على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول عليه السلام والاعجاز
انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز
اتفاقا الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلام لا زمة في
فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال الا مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن
الفصاحة بعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير
بمعنى لا ولهذا انث ظاهرة قوله ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم
مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين
قوله على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس وكلا
المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات اذي حية قيل وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيح والمعنى اجتمعتم على
اجتماعكم على من لدغته الحية وقال الاستاد رواية الفائق تدل على ان العبارة هي الاولى لان عصر الابهام والاذان
في الاذن انما يكون للمجنون عادة والجواب ان المعنى انهم يفعلون ذلك ليعلم انه حي ام ميت وربما يدعى ان رواية
الفائق تدل على ان العبارة هي الثانية لان عصر الابهام والاذان في الاذن غير معهود في المجنون بمعنى ذي الجنون
كما لا يخفى على المنصف نعم لو اريد من ذي جنة الذي مسه الجن اي المصروع لكان له وجه في الجملة الا انه خلاف ما حمل
ذلك القائل عليه العبارة قوله ماجت بربرة في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا وهيجانا اي ثار وهاجه غيره يتعدى

ولا يتعدى فان جعل هاجت من اللازم فالظرف لغو والباء للتعدية اي هاجته مرة او بمعنى في اي هاجت فيه مرة
او مستقر حال من فاعل هاجت اي هاجت مرة ملتبسة به قدمت على ذي الحال لكونه نكرة وان جعل من المتعدي
فالباء زائدة في المفعول على ما هو القياس ثم ان المراد بهيجان المرة كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب
قوله فوثب عليه الوثوب الطفرة والوثوب القعود ايضا في لغة حمير كذا في الصحاح فالظاهر ان المراد به ههنا
المعنى الثاني اذ لا معنى للاول ظاهرا مع احتياجه في تعلق عليه به الى تضمين معنى الاجتماع قوله فافلت من الافلات
وهو الخروج قوله ومقلة وحاجبا مزججا معطوف على واضح في البيت السابق وهو قوله ازمان ابدت واضحا
مفلجا اغر براقا وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امرأة ورأيت في حواشي شرح ابيات الايضاح بخط جدي مكتوبا
هكذا اورده التكساري اوله ازمان ابدت وذكر ان ازمان اسم امرأة والظاهر ان ذلك وهم منه فان ازمان
منصوب على الظرف كايام في الرواية الاخرى وابدت مسند الى ضمير يعود الى الازمان او الايام مجازا او الى المحبوبة
حقيقة ثم كلامه اقول رواية الايام تدل في الجملة على ان ازمان جمع زمان لا اسم امرأة الا ان
جعله منصوبا على الظرفية وارجاع الضمير اليه مجازا خلاف الظاهر لما سبق في شرح الديباجة من ان المحققين على عدم
ارجاع الضمير من الجملة المضاف اليها الى الظروف على ان النصب المذكور انما يصح اذا وجد في القصيدة ما يصلح
عاملا في الظرف وهو غير معلوم ولو جعل ازمان حينئذ مبتدأ وابدت خبره كما في تمرة خير من جرادة لكان اقرب
والواضح السن الذي يبدو عند الضحك والفلج تباعد ما بين الثنيتين وان تدانت اصولهما كذا في التلخيص
وفي الصحاح الفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض ومن التبعيضية محذوفة اي اغر من كل اغر
وهو المناسب لمقام المدح لا التجريد كما ظن مع شيوع حذفها والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك في التلخيص
البرج عظم العين وحسنها من باطن وفي شرح الابيات البرج شدة السواد وشدة البياض والمقلة بياض العين
مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة قوله مدققا مطولا اشارة الى تفسير مزججا قيل حق العبارة ان يقول
مدققا مقوسا لان الزجج دقة الحاجب واستقواسه كذا في الاساس ويؤيد ذلك ما قال حسان بن ثابت رض
في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كشق النون من خط كاتب فان
التشبيه بالنون المشقوقة اي المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس اقول ما ذكره الشارح موافق

لقول الجوهري حيث قال الزجج دقة في الحاجب وطول وللكلام ابن سلال في التلخيص حيث قال فان طال الى الحاجب
ودقا وامتدا الى مؤخر العين فذلك الزجج والتأييد بقول الحسن ساقط لانه انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة
كاشفة لا مقيدة للازج ولا صفة للحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
مسلم الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة لذلك الى اعتباره في الازج كما لا يخفى هذا وقال ابن الانباري
الزجج طول امتداد الحاجبين مع وفور شعرهما **قوله** اى كالسيف السريجي وكالسراج بيان لحاصل المعنى
وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعّل قد يجيء لنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اى نسبته الى تميم فمسرج
بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه
فاخذه منها بعيد وقد تخرج على ان فعّل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اى صار كالقوس وبمعنى
صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اى صار
ذا ورق فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصاير مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصاير احدهما على معنى التشبيه
اى مثل احدهما وعلى الثالث الصاير ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون
العبارة مسرجا على صيغة اسم الفاعل وما اجاب به بعض اصحاب الحواشي من ان المراد بالصاير ذات
صيرورة ومنه قوله تعالى عيشة راضية اى ذات رضى بمعنى انها مرضية ففيه نظر اذ لا تقريب لما ذكره
فان مراد المعترض ان مسرج على هذه الوجوه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول فكيف يدفعه جعل
الصاير بمعنى ذات صيرورة وهذا ظاهر جدا **قوله** وهذا قريب من سرّج الله وجهه الاشارة الى
المعنى الثاني اى قوله كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر **قوله** فانا لم نجعل اسم مفعول منه الخ
حاصل السؤال انهم لم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرّج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد له
بل يكون كسائر اسماء المفاعل من باب التفعيل وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرّج
بمعنى بهّج في الاصل لكونه مولدا استحدثه من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات
فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا او لاحتمال ان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل للاول ويؤيده انه وقع في
بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد ان سرّج الله وجهه

لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه نسبه
الى السراج بالمشابهة كما في قولهم تممه فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله
واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني وبهذا التقرير للسؤال والجواب اندفع اوهام الخلخالي وتبين
اختلال تقريره وتقرير غيره لهذا المحل والله الموفق للصواب والیه المرجع والمآب **قوله** لا يقال الغرابة
اعتراض اورده الخلخالي على المص حيث فسر الغرابة في الايضاح بما ذكره الشارح ههنا وقوله الغرابة مبتداء
وكون الكلمة خبره والكاف في كما يفهم من كتبهم ليست للتشبيه اذ لا معنى له بل للتقييد بمعنى على كما ذكره الاخفش
والكوفيون وبعضهم قال له كيف اصبحت فقال كخير اى على خير وما موصولة اى على الوجه الذي يفهم من كتبهم
ولا عامل لهذه الكاف كما لا معمول لها لانها لم تبق حرف جر في هذه الحالة او للتعليل وما كافة كما في قوله تعالى واذكروه
كما هداكم وحاصل اعتراض الخلخالي ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل
على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوّزه بعضهم وانما انث
الضمير الراجع الى الغريب حيث قال فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكونه عبارة عن الكلمة ثم الاوجه ان يكون
الضمير في تفسيره راجعا الى الغرابة في ضمن الغريب بالتأويل المشهور فان قلت فما معنى قوله وهي تحسب قوم
قوم وما وجه ذكره مع ان المقصود يتم بدونه قلت هو على حذف المضاف اى تحسب فهم قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق
ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر كذلك ولا كذلك الوحشية
بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له طبع سليم **قوله** بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد تأكيد لما سبق من عدم
حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد فالمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا
زايد على الغرابة اى ليس عينها ولا داخلا فيها غايته انه يلزم من سلبها سلبه وانما الكلام في تفسيرها به وليس
المراد انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص
عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن
الخصوص وادعاء المباينة مع انه لم يذكر في السؤال ما يفيد المباينة بل صرح بالخصوص او بان مراد المعترض
انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره

وجوزه بعض الصدر لا نوع التعقيد منه

فى تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيها وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او يقال
لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه وبالجملة لا يفهم قطعا مما نقله الشارح عن المعترض
كون مراده عدم تمام التعريف بدون ذكر هذا القيد الا ان يكون له كلام آخر يفيد ما ذكره وغير مذكور ههنا
قوله لانا نقول الى حاصل الجواب اختيار الشق الثانى وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال
لا دنائه عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالى عن الماء والكلاء قوله استعيرت
للالفاظ التى لم يونس استعمالها التعليق بالوصف ومافى حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام
ان استعارة الوحشى لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فيتم المقصود ثم العبارة فى النسخ التى رأيناها استعيرت
والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بتقى ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح
ليس الا اعتبار عدم الانس فى الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزء لتفسير الوحشية
ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم فى شئ لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب
ان تعريف الوحشية تعريف رسمى فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا
الكلام المنقول بل من كلامهم فى موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشى يطلق على غير
ما ذكره المعترض قوله والوحشى قسمان الى هذا ايضا يدل على ان الوحشية تطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم
جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشى فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن
على ذلك لوجوب اعتبار المقسم فى الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان
يكون مع كونه غريب الاستعمال الى اما على حذف المضاف اى ذو ان يكون او قوله ان يكون مأول بالمصدر والمصدر
باسم الفاعل اى الكاين كذا كما صرح به فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على
هذه القاعدة فى اواخر المغنى فليكن على ذكر منك بقى ههنا اشكال قوى وهو ان مورد القسمة اما الوحشى
بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال او الوحشى بالمعنى الذى ذكره المعترض
او بالمعنى الاعم والاول فاسد قطعا لان المصنف صرح بان الوحشية بهذا المعنى مخل بالفصاحة وكذا الشارح
مع ان قسما منها لا يخل بها قطعا وهو ما فى الغريب الحسن فيصح قول المعترض وان اريد بالوحشية الى لان

هذا المعنى على اطلاقه غير مخل بالفصاحة ويكون اشتراط الخلوص عنها فى تعريف الفصاحة مخلا بجامعيته
وكذا الثانى فاسد وهو ظاهر ولا سبيل الى الثالث ايضا لان الوحشى بالمعنى الاعم منحصر فى الغريب القبيح والغريب
الحسن وانما المخل بالفصاحة هو الاول فقط وهو الذى ذكره المعترض دون الثانى ودون الاعم على عمومه فظهر توجيه
الشق الثانى من الاعتراض هذا حاصل ما ذكره بعض اصحاب الحواشى ثم قال فعبارة الشارح فى هذا المقام تعمية
والغاز فى المرام مخل بالمراد اخلال الغرابة بالكلام لا يدرى اى شئ مقصوده ومعناه فيلوح آثار الحيرة على سياقه
ونحواه فلا حرمة يبدو وفى الياس راحة ولا وصله يعقولنا فنكارمه فمن ادعى تنقيحه وتلخيصه وسلامته عن المحذور
فعليه البيان وانا اقول وبالله التوفيق وعليه التكلان نختار القسم الثالث وهو ان مورد القسمة اعم
من الوحشى بالمعنيين ولذا قال والوحشى قسمان ولم يقل وهو قسمان مع ان المقام موضع الاضمار لئلا يتوهم
ان مورد القسمة المعنى الذى ذكر سابقا وبمثله صرح الشارح فى تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز وهذا المعنى
الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا اى سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا
وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذى ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس
الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة ما ذكر جعل الغريب
الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشى عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان
احدهما ما ذكر فى التفصيل الذى نقله الشارح من القوم وهو القبيح فى السمع والثانى هو المعنى الذى ذكره الشارح فيما سبق
والانحصار الذى بنى عليه المستشكل كلامه ممنوع اذ ليس المقصود منه الحصر كما صرح به بعضهم قوله
مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين
قال سيبويه النون والالف يتعاوران الاسم فى معنى نحو شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يوما
اشتد قال ابو عبيد المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهى
فى النظم احسن منها فى النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير
فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن فى الشعر اطلخم الليل مثل اطرخم واظلخم اى احلولك
واظلم جفخت اى فخرت وتكبرت وكذا جخفت بتقديم الخاء المعجمة على الفاء قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا

مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية ما ذكره سابقا
كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فايدة توسيطها في البين قلت
فايدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية وقريب منه ما ذكره الآمدي في تعريف القاضي الباقلاني النظر
بانه الفكر الذي يطلب به علم او غلبة ظن على ما نقله في المواقف قوله ظاهر الف د لان الفصاحة انما هي
باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا يجامع عدم الانس بالاستعمال قوله
او ما في حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد لادراج مثل مسلوي بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا
القيد يلزم ان يكون مسلوي فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم
ولا جهة اخرى لعدم فصاحته قوله كوجوب الاعلال في نحو قام المضاف محذوف اي كقانون وجوب
الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور وانما قلت المضاف
محذوف لان الظاهر ان قوله كوجوب الاعلال تمثيل للقانون وهو قاعدة كلية تنطبق على جزئياتها كما سبق
وظاهر ان وجوب الاعلال ليس بقضية وعور من العور بفتحتين وهو ذهاب احد العينين والاستحواذ الظفر
والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل
كاستصاب واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد
الجعودة ورجل قطط الشعر وقطاط الشعر بمعنى ومثل قطط سرر في قوله تعالى سرر مرفوعة وشرر في
قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان
كانت لعلة كدفع اللبس كما في فك الادغام من طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت لمجرد
الثبوت عن الواضع كأبى يأبى فكذلك والا فهي مخلة كما في اجلل ومثله قوله وآل وماء يعني ان اصلهما
اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس وقد تقدم ان بعضهم يقلب الهاء همزة ثم
الهمزة الفا قوله وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ وان كان مخالفا
بالنظر الى القياس لم يبق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر قوله
بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية ولهذا اوقعه تفسيرا للمخالفة قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت

مطلب

للزاجر تمامه انت مليك الناس ربا فاقبل اي يا ربي فاقبل الحمد فابدلت ياء المتكلم الفا وقلبت كسرة
ما قبلها فتحة لانه نوع من التخفيف كما يبدل في لغة طي الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في دعي دعا وهذا
الوجه يختص اطراده بالنداء وانما يجوز اذا كان المنادي مشهورا بالاضافة الى ياء المتكلم فلا يقال في يا عدوي
يا عدوا وقد يروى ربا بالتنوين على انه تمييز يقال ربه يربه ربا والاول اوضح وقيل تمام البيت الواحد
الفرد القديم الاول وقد يروى القادر الفرد الكريم الاعدل ورأيت في حواشي شرح الابيات بخط جدي ره
ان تمامه اعطى فلم يبخل ولم يبخل ومثل هذا البيت قوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقي اني اجود لاقوام
وان ضننوا فان القياس وان ضنوا بالادغام قوله والقياس لاجلل اورد عليه ان عدم
الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء
الفصاحة ورده الاستاد بان انتفاء الفصاحة انما يلزم من عدم الجواز فاذا ثبت الجواز لا يلزم الانتفاء
فليس بشيء اذ انتفاء الفصاحة يلزم من عدم كون الكلمة كثير الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم
جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل
جائز في الشعر لما ذكر سيبويه في الكتاب من انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في السعة وعد منه اشياء من
جملتها فك الادغام في محله الا انه مخل بالفصاحة لان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون
من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا كما يجيء من الشارح في فصاحة الكلام ما يؤيد هذا قوله قيل فصاحة
المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال قوي وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح
وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار
كما سيجيء ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجد في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح
في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المص بان المراد بالناس الناس المعهودون فان اجيب
بان التعريف على الوجه المذكور لم نجده في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته
فلا اقل من وجدان الكثارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص
وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته

وبين لهم مأخذه وسوقول الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر فيما سبق فاوردوا عليه
انه ينبغي ان يزاد قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة
الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه ورده تتميما للفايدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى
ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا فلا يرد على الشارح
الاشكال المذكور بل يكون ما ذكره جوابا على سبيل التنزل فتدبر **قوله** لموافقة اسم امير المؤمنين
الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فايدة يعتد بها
ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية ما صدر باب
او ام والاسم اعم **قوله** استعير لكل واضح معروف ذكر في شرح الكشاف انه مستعار للشرف والاشتهار
وكانه نظر الى ان وصف اللقب بالشرف ليس له كثير حسن فسكت عنه **قوله** لانها داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق
الغريب على الكريه في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال
فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المتنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر
الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف
الخلوص عن الكراهة في السمع ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره اذا كان حدا تاما واما
اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح
لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد
ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة
المفرد دون الآخر مشكل **قوله** لظهور ان الجرشي اما من قبيل كذا كانهم يريدون ان مثل الجرشي وهو الذي
يشتمل على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما يشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط
واما يشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لا ان الجرشي بخصوصها كذلك ثم المقصود من الترديد بينهما
توكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتي بكون الجرشي مثلا من قبيل الكانس هذا ما قيل

وعندي ان الجزوم فيما سيأتي بكونه من قبيل الكانس غير المردد فيه بينهما بل الجزوم خصوصية الجرشي والمردد فيه
مطلق الكريه في السمع بقرينة السوق وستعرف ان مطلق الكريه في السمع لا يلزم ان يكون كريها على
الذوق واعترض الاستاد بان دعوى الظهور في مقام الاثبات لا يفيد ولا يكون حجة على الخصم
وهذا الاعتراض ليس بشيء لان مبنى الكلام على الذوق لا الدليل العقلي وقد قرر الشيخ عبد القاهر
والسكاكي وغيرهما حيث وجبوا على الدخيل في صناعة علم المعاني ان يقلد صاحبها في فتاواه ان فاته
الذوق ثم قال سلمنا ان الجرشي من احد القبيلين لكن لا يلزم منه كون الكراهة في السمع مطلقا داخلة
تحت الغرابة فان ثبوت الحكم للاخص لا يستلزم ثبوته للاعم لجواز ان يكون للخصوصية دخل في ذلك الثبوت
وقد عرفت اندفاعه مما سبق ثم قال فالوجه ان يقال ان الكراهة في السمع ان نشأت من قبح صوت المتكلم
فلا عبرة بها وان نشأت من حروف الكلمة كانت من ثقلها وتنافرها فان الحس السليم يحكم بعدم الفرق
بين المستشزر والجرشي فيما لاجله لم يتصفا بالفصاحة فيكون الاحتراز عن تنافر الحروف كافيا وفيه بحث
فان ما اورده على الشارح بقوله سلمنا يرد عليه ايضا فافايدة العدول بيانه انا سلمنا ان الحس السليم
يحكم بعدم الفرق بين المستشزر والجرشي فيما ذكر لكن لا يلزم منه كون الكريه في السمع من قبيل المتنافر فان
ثبوت الحكم للاخص لا يستلزم ثبوته للاعم لجواز ان يكون للخصوصية دخل في ذلك **قوله** الاول انها
ان ادت الى الثقل قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق
العبارة ان يقول انها ان نشأت عن الثقل الخ **قوله** وضعف هذين الوجهين ظاهر اما الاول
فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصحاء
كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب
للاخلال كذا نقل عن الشارح واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر
فيه ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور
بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي **قوله** راجعة الى النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت
يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح **قوله** فكم من لفظ فصيح الخ

فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لايكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله
وليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى هذا ليس بوارد على الخلخالى لانه قال ولعل نظره ان استكراه السمع
اللفظ يرجع الى النغم الى تمام ماذكر في الشرح ثم قال هذا اذا كان المراد بكراهة السمع ماذكر من رجوع الاستكراه
الى النغم اما اذا كان المراد بها غيره كما اذا كان المفرد مشتملا على تركيب يتنفر الطبع عنه فيكون الكراهة في
السمع راجعة الى نفس اللفظ لا الى ماذكر وليس شيئا مما ذكر من الثلثة فيكون قيدا زايدا عليها هذا كلامه
ولايخفى انه بنى النظر اولا على ان مراد القايل بكراهة في السمع الكراهة الناشية من قبح صوت المتكلم ثم
رده بانه انما يرد اذا كان مراده ذلك اما اذا كان مراده الكراهة الناشية من نفس اللفظ فلا بل ينبغي
ان يعتبر الخلوص عنها في التعريف كما اعتبر الخلوص عن الثلثة وهذا كلام لايرد عليه اعتراض الش رح بوجود
الكراهة في نفس الجرشى كما لايخفى اللهم الا ان يريد به الرد على ما رده عليه الخلخالى ايضا قوله كلفظ ضيزى
من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضوزى كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل ببيض
فان فعلى بالكسر لم يأت وصفا كذا في تفسير القاضي قوله ودسر هي خيوط تشد بها الواح السفينة
وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة
قوله وفيه بحث لانه قد يعرض الخ قيل هذا يرد على المص ايضا اذ يلزم ان لايكون تعريفه
للفصاحة جامعا لان مالايكون خالصا عن الغرابة مثلا لكن عرض له مايمنع اخلال غرابته بفصاحته
داخل في المعرف مع عدم صدق التعريف عليه قال الخلخالى فان دفع بانه اذا امتنع سببيته فكانه ليس
سببا يدفع هذا البحث به ايضا ولعل مراده انه ان قيل معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا
لقبحه يصدق التعريف ح على المادة المذكورة ويندفع الاعتراض عن المص لكن في قوله يدفع هذا البحث به
ايضا نظر لان هذا البحث على من يوجه نظر المص بان مثل الكراهة في السمع موجودة في بعض كلمات
القرآن مع فصاحته فلا ينبغي ان يشترط في فصاحة المفرد خلوصه عنها والا لكان التعريف غير جامع
وحاصل البحث ان الوقوع في القرآن لايكون دليلا على عدم اخلالها بالفصاحة لجواز ان يعرض لها
هناك مايمنع السببية فينبغي ان تذكر في التعريف ويكون المعنى فصاحة المفرد خلوصه عن الامور الثلثة

وعن الكراهة في السمع التي تكون سببا لقبحه على قياس ساير القيود ولايخفى انه كلام صحيح لايندفع بما زعمه
الخلخالى نعم اخذ هذا المعنى من التعريف تكلف الا ان الكلام على تقدير اخذه ويرد على هذا الموجه ايضا
انه بصدد الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولايخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح
يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لايخفى على المنصف هذا وقد اورد المحشون جميعا على الش رح انه صرح
فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه في القرآن وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء
في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لايخلان بالفصاحة لوقوعهما في القرآن مثل فسبحه
ومثل ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها ونحو مثل دأب قوم نوح فينبغي عليه ان الوقوع في القرآن
لاينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال وقد اتفقوا على ورود هذا الاعتراض ولنا فيه توجيه
ستطلع عليه ان شاء الله تعالى قوله كما سيجيء في الخاتمة من ان لكل مقام مقالا لايحسن فيه غيره ومصداقه
ماذكر الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى
الم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدأ يبدأ بل لايكاد يسمع ابداء قال الله تعالى كما بدأكم تعودون
لكن فصح يبدئ ههنا لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون
مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لانفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف
حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم
بان اللغو لايقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق
اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه صرح به في شرح اللب للسيد عبد الله قوله
واحترز به عن زيد اجلل الخ اعترض عليه بانه يصدق على زيد اجلل وشعره مستشزر انه خالص عن الامور
الثلثة حال كون كلماته فصيحة كما اذا قيل زيد اجل وشعره مرتفع وهذا كما يقال الكريم من يسخو حال مكنته
فيصدق على الفقير الذي لامكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو واجاب الخلخالى بان الفقير في
حال المكنة وعدمها شخص واحد وليس الامر فيما نحن فيه كذلك بل ما هو في حال فصاحة الكلمات كلام آخر لانه
كلام واحد له حالان فالفرق ظاهر وعدم صدق تعريف فصاحة الكلام عليه بين وفيه بحث وهو ان

هذا الجواب لا يقطع عرق الاعتراض اذ لو تشبث الخصم بمثل القسمة ضيزى وهذه دسر وكيف يبدئ الله
الخلق سقط الجواب المذكور وورد الاعتراض على توجيه الشارح المحقق اعنى جعل قوله مع فصاحتها حالا من الضمير
فى خلوصه لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما اذا عرض ما يمنع السببية مثلا
اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة فى الحالتين فيشمله
تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم الكريم من يبتهج فى حال مكنته قال بعض اصحاب الحواشى هذا الاشكال صعب
على توجيه الشارح لا يتيسر دفعه بسهولة واقول دفع هذا الاشكال عن طرف الشارح بين لا كثرة
فيه لانه مبنى توجيهه على رجوع القيد الى النفى كما اشير اليه فيما سبق وصرح به الحاشى ايضا وطريقه كما صرح
به فى شرحه للمفتاح ان يعتبر النفى اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور الثلثة اولا ثم يقيد بالظرف
فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفى الامور الثلثة عنه والحال ان فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويحصل
ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته
البتة لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد اى فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى
القيد كما فى قولك الكريم من يبتهج مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق فى شرح المفتاح
ان التعويل فى ذلك على القراين وهذا الجواب يدفع الاعتراض الاول ايضا ولا يحتاج الى ما ذكره الحاشية
فتأمل قوله ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات لما لا يظهر فائدة ان يقال الفصيح اعنى مع فصاحتها
قيد للمنفى وهو التنافر لانه العامل فى ذى الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفى على كلام فيه قيد فيرجع
النفى الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة فى لم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلى للمقصود ولئن تنزل عن
ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات ثم ما ذكره مهما
من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبنى على التنزل
كما قيل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفى الى القيد اكثرى كما نبهت عليه فى بحث لم ابالغ وما ذكره فى المختصر
مبنى على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لا يعلم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم الاخلال

التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكر
الشارح المحقق فى الحواشى من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ فى كل من الاول والثالث وجود شرط
وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة فى التعريفات قطعا واورد على الشارح ان المتبادر من تعاطف
القيود المذكورة فى التعريف بالواو نفى المجموع من حيث هو مجموع مع ان المقصود نفى كل واحد منه كما سبق
اليه الاشارة فى تعريف فصاحة المفرد فاذا جاز حمل الكلام بقرينة المقام على السلب الكلى فليجز جعل الظرف حالا
من الكلمات بان يراد بمعونة المقام بانتفاء التنافر المقيد بالفصاحة انتفاء ذات المقيد اعنى التنافر
مع وجود قيده وهو الفصاحة فالحق ان ما اختاره الشارح من التوجيه مثل توجيه ذلك القائل جوازا وفسادا
وانت خبير بان قضية التعاطف بالواو باقية فى كل من التوجيهين وان حمل الكلام على السلب الكلى
ليس فيه التكلف مثل تعيين ارادة احد المحتملات الثلث فى نفى المقيد مع ان الغالب فى رجوع النفى الى القيد
ثبوت اصل الفعل وان تقليل التكلف ما امكن هو الصواب هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر
يدل عليه الخلوص اى فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته ولعل هذا التوجيه
اقرب من الاولين والله اعلم قوله المشتهر بين معظم اصحابه الاشتهار يجى لازما ومتعديا قال
فى تاج المصادر الاشتهار مشهور شدن ومشهور گردانيدن وفى الصحاح والديوان لفلان فضيلة
اشتهرها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول قوله عند الجمهور الجمهور من الناس اكثرهم
قوله اعنى ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن
جنى بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب گنى وليس
الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدمامينى فى شرح المغنى نقلا الى شرح المفصل للشيخ الاسكندرى واعلم
ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش فى المسائل المشكلة وقال بعد نقل مذهبه فى قوله تعالى فانها
لا تعمى الابصار من ان الضمير للابصار لا للقصة ومثل هذا وان كان مما يستنكر ظاهرا لكنه اذا رجع الى الحقيقة
فخليق بان يقل الاستنكار منه لان الشرط فى الضمير ان يكون له ذكر فى الكلام سواء كان قبله وبعده واما
الممنوع اضمار شئ من غير ان يكون له ذكر فى الكلام ومما يوضح هذا انه قد يضمر الشئ من غير ذكر اسمه الظاهر بناء

على ذكر ما يدل عليه لاتصاله به معنى كقوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة يراد الارض واشباه ذلك كثيرة فاذا جاز هذا فلان يجوز الاضمار مع الذكر في الجملة اولى فاذن مذهب ابي الحسن الاخفش في ذلك قوي جدا انتهى كلامه ومن ههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا **قوله** واستشهد اي ابن جني كذا قيل **قوله** جزى ربه عني البيت عني ههنا للبدل كما في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا كذا في مغني اللبيب والعاويات جمع عاو من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح ثم انه يحتمل ان يراد به المعنى المجازي اي اشرار الناس ويعضده رواية العاديات جمع العادي وهو العدو كذا في الصحاح ويحتمل ان يراد به الحقيقي ويعضده رواية النابحات بالباء الموحدة بعد الالف من نبح الكلب ينبح وينبح بالفتح والكسر نبحا ونبيحا ونباحا ونباحا بالكسر والضم وربما قالوا نبح الظبي كذا في الصحاح **قوله** وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب مسألتي قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا **قوله** اذى اليه الكيل صاعا بصاع قيل الضمير في اذى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في اذى راجع الى مصعب وفي اليه الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم وفي شرح اللب للسيد عبد الله ان الضمير في واجعله من قوله عم ومتعنا باسماعنا وابصارنا واجعله الوارث منا يجوز ان يكون للابصار لانه لفظ افعال المفرد ولذا يجيء في كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكسير نحو اناعيم في انعام والتصغير نحو انيعام ويجوز عود الضمير المفرد اليه كقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام وقوله صاعا بصاع حال من ضمير اذى والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كلمة فاه الى في وحاصل المعنى ههنا انه كافى عصيان اصحابه بجزاء يناسبه غير زائد ولا ناقص في مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اي كافاه احسانه بمثله واساءته بمثلها **قوله** اي رب الجزاء اورد عليه ان الجزاء صفة له تعالى فيلزم كونها مربوبة حادثة

واجيب بان الاضافة لادنى التلبس ووجه التلبس كونه صفة له اي رب له الجزاء واعترض الشيخ في شرح اللب على ارجاع الضمير الى المصدر بما حاصله ان المصدر المقدر المدلول عليه بالفعل موصوف بالمذكور ولا يجوز الفصل بين الموصوف والصفة الا بالجملة على ضعف فيكون تقديره جزاء مثل جزاء الكلاب فحذف المصدر ثم المضاف واقيم المضاف اليه وهو الجزاء مقامه فيلزم احد الامرين الممتنعين وهو اما بقاء الضمير بلا مرجع على تقدير عدم تجويز الرجوع الى المتأخر او اختيار المرجوح في ارجاع الضمير مع وجود الراجح لان رجوعه الى المفعول به المتقدم على المفعول المطلق المتأخر اولى هذا كلامه ولا يخفى اندفاعه اذ ليس الجواب مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل نعم لو قيل الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد لكان احسن **قوله** ابا الغيلان بفتح الغين المعجمة اسم ذي الرمة الشاعر **قوله** عن كبر عن ههنا يفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابي الغيلان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر اي بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابسه وملازمه وما في قوله كما يجزى مصدرية او موصولية بتقدير به بعيدة وسنمار رجل رومي بنى الخورنق التي بظهر الكوفة لنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثلها لغيره والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزى لاستحضار ذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجيء انه من قبيل المجاز **قوله** الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه والتقدير ليت علمي حاصل بجواب هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت في جواب هذا السؤال وتحقيق هذا التركيب مذكور في كتب النحو **قوله** على ما جر بالجيم المنقوط بنقطة تحتانية والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع **قوله** فتى لا يقاس عليه جوز المحشون رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم

وردوا رجوعه الى الشيخ على سنن الالتفات بان مقصود الشيخ ذم زهير والشيخ وغيره ولا يخفى على المنصف
ان وجه الرد يتوجه على ما جوزوا ايضا ثم الدليل على ان المراد ذم زهير الذوق السليم فانه يفهم من هذا البيت
تحريض اقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه واعلم ان الامام ابن مالك رح قال في شرح التسهيل الاولى
ان يقال يجوز الاضمار قبل الذكر على ضعف كما في قوله وما نفعت اعماله المرء راجيا • جزاء عليها من سوى
من له الامر • فان الضمير المضاف اليه راجع الى المرء المتأخر لفظا ومعنى لا الى المصدر لفساد المعنى ثم اورد
شواهد كثيرة وبعد ان يحكم على الكل بالندرة مع تجويز الشيخ وابي الحسن وابي الفتح ومن تبعهم والله اعلم
قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجايب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد
منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت ثم الواو في وليس تحتمل ان يكون للحال وان يكون
للعطف وفي البيت اشكال وهو ان كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة وان لم يمتنع عقلا لكنهم اتفقوا
على عدم وقوعه في كلام العرب كما سيجيء تصريح الشارح رح بذلك في احوال المسند ان شاء الله تعالى وقد صرح
في كتب النحو بان اضافة المصدر معنوية وان كانت الى معموله فلزم ههنا كون المسند وهو خبر ليس اعني قرب
معرفة لكونه مضافا الى المضاف الى العلم والمسند اليه اعني قبر نكرة والجواب ان قرب بمعنى مقارب
والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب
ظرف لخبر ليس اي ليس قبر كائنا قرب قبر حرب وربما يحمل على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون
مزاجها عسل وماء ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر
في قوله قرب قبر مع ان الظاهر ان يقول قربه لزيادة التمكن قوله اي قول ابي تمام من قصيدة يعتذر
فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه اي ممدوحه فعاتبه
بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا عما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان
تطرد الكرى • بعتبك عن طرف امرء صادق الود • وانبس نجر القول من لو هجوته • اذن لهجاني عنه معروفه
عندي قوله والواو للحال لم يحمل للعطف على المتمكن في امدحه كما مع وجود الفصل رعاية للمعنى
لان قوله وحدي حال فالمناسبة المعنوية تقتضي ان يكون مقابله ايضا كذلك على ان العطف في مثل

هذا التركيب يحتاج الى نوع تمحل لا ضرورة في ارتكابه اذ لقائل ان يقول كيف يصح العطف والورى
لا يجوز ان يرتفع بامدحه اذ لا يقال امدحه الورى والتمحل ان يقال وان لم يجز امدحه الورى على ان الورى فاعل
للفعل الا انه يجوز امدحه انا والورى لانه اذا جمع الورى مع المتكلم اندرج في حكمه تبعا له ففيه تغليب
او ان يصار الى الحذف اي امدحه ويمدح الورى معي قال الكتاب دانما لم يجعل الواو للعطف
رعاية لامر لفظي ومعنوي اما الاول فلئلا يلايم قوله وحدي واما الثاني فلان العطف يقتضي ان يكون مدح
الشيخ محمد وحده سببا لمدح الورى اياه وفيه من القصور في شان المدح ما لا يخفى وفيه بحث لان
ذلك الاقتضاء باق بحاله اذ لا معنى لكون مدح الشيخ محمد وحده سببا عن مدحه لاتحاد السبب والمسبب
وما لا يصح كونه مسببا عن شيء انما يستقيم تسببه عنه مقيدا بقيد اذا كان قيده صالحا للمسببية
اليه اذ الشيء لا يكون مسببا عن نفسه لا على انفراده ولا على انضمام مع امر آخر فتعين رجوعهما على تقدير
كون الواو للحال ايضا الى مدح الورى وعاد المحذور فما هو الجواب ههنا فهو الجواب هناك ان قلت
فما الجواب عن اشكال السببية قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الافضاء في الجملة ومدح
الشيخ قد يكون سببا لمدح الورى بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العد حضار المجلس
ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة
كما صرح به الشارح رح نقلا عن ابن الحاجب في بحث لو فلا يلزم ذلك المحذور على العطفية فان قلت فما فائدة
معي على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت
الا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر
العطف اولا ثم التعليق بالشرط على انه يجوز ان يكون عد بعض الاوصاف سببا لعد البعض الآخر فيكون
مدحه سببا لمدحه بهذا الاعتبار فتدبر قوله اي لا بيت ركني اه تفسير لقوله لمته وحدي قوله
وفي استعمال اذا اه رد على الزوزني حيث رجح ان الدالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك
ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال
الكلي واختيار اذا المفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى قوله ما عابه الصاحب وهو

اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد فى وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة بن بويه كذا فى تاريخ الجزرى
قال بعض اصحاب الحواشى كان الصاحب وزيرا للمعتضم بالله والظاهر انه غلط ولقب بالصاحب الكافى
ويقال كان هو استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق
فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابى فى الكتابة قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر
ويراد وبين الحالين بون بعيد توفى الصاحب ليلة الجمعة الرابعة والعشرين من صفر سنة خمس وثمانين
وثلثمائة ثم انه اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال الذا فى موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال
اللوم فى مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغاية
ما يتصور فى شانه اللوم واذا لمته لامنى كل احد فى لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى على ان
فى ايراد اللوم احترازا عن وصمة التكرار لذكر الهجو فيما قبله كما سبق **قوله** ولعله اراد ان فيه شيئا من
الثقل قال الاستاد لقائل ان يقول هذا مخالف لما سبق من ان قرب المخرج لا دخل له فى حصول التنافر
ثم قال ويمكن ان يقال المراد بالتنافر المذكور هو التنافر المخل بالفصاحة والمذكور ههنا هو التنافر فى الجملة
فلا منافاة هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان القول بالتنافر بين الحاء والهاء لا يستلزم ان يكون
من قرب مخرجهما بل يجوز ان يكون من خصوصية هذين الحرفين والمنفى فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب
المخرج لا وجوده فى صورة قرب المخرج كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق
فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك وصرح بان الصحيح من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج
واما ثانيا فلانه لم يذكر فيما سبق ان قرب المخرج لا دخل له فى حصول التنافر بل ذكر ان قرب المخرج ليس علة تامة له ثم تمسك
اليه استدلالا على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر فى الجيش وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة له
لا عدم دخله وبهذا التقرير ظهر ان جوابه ايضا ليس بتام فافهم **قوله** ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح كلام
صدر الافاضل فى ضرام السقط يدل على ان مجرد امدحه بدون التكرير غير فصيح حيث قال فى قوله وغى لمح عينك
شطر نجد اذا ما آنست برقا الموحا ان قوله لمح عينك غير فصيح لاجتماع حرفى الحلق فيه ثم قال ونحوه قول ابى تمام
كريم متى امدحه البيت واستدلال الشارح على ان مجرد الجمع بينهما غير مخل بالفصاحة بوقوع مثله فى القرآن كما فى فسبحه

به بايرد فى تجويز طريان ما يمنع السببية ههنا كما صرح به من قبل فكانه نسى ما قدمت يداه ويمكن ان يقال
مراد صدر الافاضل تحرى الحلق خصوصية الحاء والعين والاضافة للعهد الخارجى والتنظير بقول ابى تمام فى
مجرد التنافر لا فى حصوله من اجتماع حرفى الحلق فى امدحه واستدلال الشارح على انه ليس مجرد امدحه غير فصيح بوقوع
مثله فى التنزيل تام اذ القول بجواز طريان ما يمنع السببية اعتراف بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بين
الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لان انتفاء المانع جزء من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذى استدل
الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل
عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم
المذكور بل ان الامر كذلك فى نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق **قوله** تنافر كل التنافر اورد عليه انه مثال
لما هو دون المتناهى فى التنافر على ما سبق فكيف يقال انه تنافر كل تنافر واجيب بانه كلام وقع فى المحاورة
فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما فى قولك زيد هو الرجل كل الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه
متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو اللغوى لا المعنى الاصطلاحى والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لان
الفعل اذا اشترك فيه الفاعلان يجئ كاملا **قوله** وفى الحاء حروف منها الا انه لم يحصل التنافر المخل من حروف
كلمة واحدة ولهذا لم يعد فى تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحائين والهائين بالنظر الى مجموع الفعلين
بعد التكرير وفى عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب **قوله** وزعم بعضهم هو الخلخال والسطل ويقال
السيطل معرب وهو معروف وبعضهم يقول السيطل الطست **قوله** اى كون الكلام معقدا
دفع لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد لا التعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان
الاطلاق اصطلاحى لا لغوى وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا
وانما تسامح بناء على ظهور المراد كما قيل فى تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى العالم بالوضع
قوله او تأخير قيل حق العبارة الواو لان التأخير من لوازم التقديم لا قسيمه واجيب بان
او لمنع الخلو لا الجمع وفيه نظر بل الصواب ان الواو لمنع الجمع وان المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلى
الذى يقتضيه ترتيب المعانى وتأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا وليس المراد تقديم اللفظ عن لفظ آخر

وتأخير ذلك الآخر عن هذا اللفظ حتى يصار الى ما ذكره ومما يؤيد ذلك ان مجرد تقديم لفظ عن لفظ لا يكون
سببا للتعقيد الا بملاحظة ما ذكرت على انه لو سلم ما ذكره فالاظهر ان يكون اشارة الى عدم الفرق بين التعبيرين
بل الى استقلال كل من المتلازمين في افادة التعقيد مع قطع النظر عن الآخر وان ثبت التلازم بينهما في
الوجود فتامل **قوله** فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد
اطلق الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله مبين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله
لخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطئة لما سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع
في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه
اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون التعقيد الخ ظاهره انه عطف
على قوله يجوز ان يكون اجتماع امور لكنه فاسد كما لا يخفى فهو معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد
يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور الخ ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها **قوله** فذكر ضعف
التاليف الخ دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر
وما سبق كان توطئة لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف
لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احمد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول
وقد سبق من الشارح رح في اواخر الديباجة انه اغمض عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعته
وانه ما فرض على نفسه تتبعهم في تطويل الواضحات فاطباق المحشين على الطعن في الشارح رح لا يلتفت اليه
قوله وهو ابراهيم بن هشام فابو الممدوح يعني ابن اخته **قوله** والا فالمختار البدل لا لما ذكر ابن
الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله لخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال
والاختلاف في عاملنا لا للعرب ونحن نقرأ كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب
مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه
فضلة **قوله** يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا نقل عن الشارح رح انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد
ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود

المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه
وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه
لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه واجيب بان الاستثناء للمدح
لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا بغير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للممدوح
ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا بقي هنا بحث وهو ان انتفاء وصف
المحمول هنا اعني الحي المقارب يستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير
اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر وقد يذكر هنا وجه اخر في معنى البيت
نقله الخلخالي وغيره والاولى ان نقتصر على ما في الكتاب **قوله** ففيه فصل بين البدل والمبدل منه
يعني ان فيه سببا آخر للتعقيد غير ما ذكر **قوله** لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم ليناسب
قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم الخ مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور
اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فالتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر
ايضا بالعكس باعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه
ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة
على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض تتعلق بذلك كامتحان الافهام والالغاز في الكلام والتعمية
في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف
الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر
الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل **قوله** لايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس
على ما يذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة
ووصف الوسايط بالكثرة بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام
الآحاد على الآحاد فان جوزان لا يكون ذلك لا انقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا

اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة
وهو الظ فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم تجوز فكذلك
لانه يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود
التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع
خفائها اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت
اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض
له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرته مثله قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة
الدالة على الاستقبال وضعا اعني السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصد
الاقصى للعاشق والمطلب الاعلى للمشتاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه خليق بان يسوف طلبه وللمثل
هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب قوله وهو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل
الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله من الكأبة والحزن
الكأبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكاب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة قوله
ابكاني الدهر ويا ربما معنى البيت ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم قلما سرني بما يرضي والياء في قوله بما يرضي
من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه
من شامخ عال الى خفض قوله لكنه اخطاء في الكناية اي تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها
الى معنى دائما كما عن الجود الى بخلها بالدموع آوان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة
كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور فيختل ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط
النقل في آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لمثل هذا الانتقال
فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر
ايا ما كان كذا في فصول البدائع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشارح وان جعله من استعمال المقيد في المطلق
لا يسمن ولا يغني من جوع واندفع اعتراض الطيبي فتبيانه على كلام المص بان فيه تحجير الواسع والحاق البليغ المتحري

بالمتقدم فتامل قوله قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى حماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا
الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين
في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة على ان يكون
خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال رحمه الله
دعوني حتى استشير اخواني فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة قوله بجاري دمعها اي بدمعها الجاري
واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وللتحديد وباقي المعنى ظاهر قوله ثم كني به عن المسرة اورد عليه
ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة يقال سره مسرة واما السرور فقد
يجيء لازما ايضا كما يشهد بها تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من سر مبنيا للمفعول
كما ذكره الشارح في التعقيد وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة تنبئ لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة
اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام
الذي عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت
لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق
تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليس بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات
المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت
الى التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها
على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي والمص قوله حتى يخيل اليك مع انه فهم من حاق اللفظ يقال
خيل اليه كذا على صيغة ما لم يسم فاعله اي اوقع في خياله ووهمه واكثر ما يستعمل في الباطل قال الله تعالى فاذا حبالهم
وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى اي تخيل الى موسى عم من مكايد سحرهم انها تسير وتضطرب وقوله اليك
الخ مع ان جعل ظرفا لغوا ليخيل كما هو الظاهر فالضمير في انه راجع الى المعنى الخ وكذا في فهمه وهو مصدر من المبني
للمفعول وبدل من الضمير في انه بدل الاشتمال وقوله من حاق اللفظ خبر ان وان مع ما في حيزه في محل الرفع اقيم مقام

المسند اليه ليخيل وان جعل مستترا في موقع الحال فالضمير ان ح للسامع وفهمه فعل ماض وتقدير الكلام يخيل الى المتكلم حال كون كلامه ملقى الى السامع انه فهم المعنى من حاق اللفظ اي وسطه والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة تسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لاينافي وضوح طريق الانتقال بان لايكون مانع لغوي او عرفي قوله واما الكلام الذي ليس له جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا الطلب البعد لم اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب وزمان الاستقبال مبهم لايدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة للنجاح عنده وان رغبته كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه ووجه الاستاد بان سكب الدموع ح يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال ولايخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعاري العاشق المهجور غير منفك عنهما في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطاء في نظر البلغاء وانت خبير بانه لامعنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله لكنه كثر عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على الكتب مستفادة من صيغة المضارع الدال على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولايخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرء انه مطلوبه وردّ بان من تعرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك لا لام التخييل فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزي ولكم تمنيت الفراق مغالطا ● واحتلت في استثمار غرس ودادي ● وطمعت منها في الوصال لانها

تبني الامور على خلاف مرادي ● وقيل لان التمني الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من لتجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح ح وح يجوز ان يعطف على مجموع ما طلب ويراد الحال من تسكب اما ارادة الاستقبال من لتجمدا فبملاحظة اقتضاء سكب الدموع اليه والانصاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح ح وان اتكئت في جلية الحال يتوقف على اتكئت في حال الشارح كما صرح به الفاضل المحشي وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازي الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري ● فاترك ما اريد لما يريد ● والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قول الشيخ بعد واما اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد به كما في الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الآخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب على تقدير تسليم ان التكرار مجموع الذكرين وان الكثرة مقابل الوحدة بان الاضافة في كثرة التكرار بيانية والمعنى كثرة الذكر التي هي التكرار وبانها من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا وفيه نظر اذ يلزم ان يكون تثنية الذكر مخلا بالفصاحة ولا يقول به ذلك القائل قطعا فالفصل المتقدم نعم لو جعل الاضافة بيانية واريد من الكثرة ما فوق الاثنين كما هو الظاهر في العرف لكان اقرب قوله تسعدني هم الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهي مؤنث سماعي كما اومى اليه الشارح ح بقوله يستوي فيه اي في السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدني اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله فالمراد الشارح ح من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم مثلا قوله وسوقته عدو الفرس قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة

في الماء واطلاقها على القوس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز قوس سابح
وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تأمل لان المفهوم من كلام الشارح
ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري والحق ان كلامه ههنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها
كما في المختصر لكان اولى **قوله** واراد بها فرسا حسنة الجري وفي بعض النسخ حسن الجري حملا على المعنى
قوله وعليها متعلق بها اي بشواهد لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة
بعلى لم يرد الا في الضرر **قوله** قال ابن بابك بتسكين الكاف وفتحها **قوله** حمامة جرعى
بنصب حمامة لانها منادى مضاف **قوله** وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في
الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا **قوله** قصرها للضرورة
اي لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء **قوله** وهي ارض ذات حجارة
الجندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة
فالجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس
الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد **قوله** صدح الحمام صدح الحمام
صديدا اي صوت **قوله** كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال معناه فانت بحيث
ترين معاذ وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للنقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى
لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب عن طرف الزوزني بان الاولى
ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ح ما ذكره ذلك القائل
واما ما ذكره الشارح فانما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح
فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو
المعنى الكنائي لان جعل فلان كانيا بحيث رؤية فلان كناية عن كونه رائيا له **قوله** لان كلا من كثرة
التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظر المص على من يشترط
في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له واجيب

بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان
يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها
بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما
الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب
الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول
ليس المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا مستفادا من الاول
ما يستفاد منه كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة ولا يخل بفصاحته
بخلاف الكريه في السمع **قوله** ان الكريم بن الكريم الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع
الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة
وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين **قوله** قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية
لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المص في الايضاح **قوله** يا علي بن حمزة البيت عمارة
بضم العين المهملة علم شخص والخيارة القثاء وليس بعربي اصيل ثم الظاهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة
في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع فاذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرودة
واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر وفي بعض النسخ جبارة بالجيم
المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود ح وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في
الارض اللينة اسرع في الاضمحلال هكذا يجب ان يفهم معنى البيت **قوله** ثم قال لا شك اي قال الشيخ
لا الصاحب صرح به في الايضاح **قوله** كقوله فظلت البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها ذهبنا
الى الخمار والنجم غاير ● غلالة ليل طرزت بصباح غاير اي غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال
ان النجم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير
الصبح كالطراز فظلت تامة اي دامت وسومع تدير تنازعا في ايدي جآذر والجآذر جمع جؤذر بفتح الذال

وضتها وسو ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق بمعنى الجميل وسى صفة مشبهة ولذا وقعت صفة
للنكرة مع انها مضافة الى المعرفة واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى وجوه
كالدنانير فى الصفاء واللمعان وطلاح جمع مليح صفة بعد صفة للجآذر لا العتاق احترازا عن وقوع
الصفة المشبهة موصوفة كما صرحوا فى قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد
سو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى آبائه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم والبيت لربيعة
بن ابى ذواب قاتل عتيبة المذكور اولا قوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اى هدمت فى الصحاح ثلّ
الله عروشهم اى هدم ملكهم ثم ان الشارح ما ذكر ان يكون ثللت على صيغة الحكاية ويحتمل الخطاب
على ان فى يقتلوك التفاتا على مذهب السكاكى قوله وما اورده المصنف فى الايضاح اى ما ذكره
الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله طلاح هو الذى اورده المصنف فى الايضاح والضمير فى بانه جعل ونظائره
للمصنف ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا على بن حمزة بن
عمارة البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلى والثانى صفة لحمزة
ووجه الاشعار الثانى ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به
فالعلم بايراده ذلك التناول على ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات
مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا على بن حمزة البيت وقوله فظلت تديرالكاس مثالا
من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيهما متنافية هذا وقد يمنع الاشعار الاول ويقال لا ضرورة تلجى الى حمل
كلام المصنف على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان فى ضمن حقيقة
الاضافة كما فى البيت اولا كما فى الحديث فانه فى صورة خمس اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن
صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه لما قبله فى الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله
عما هو عليه الآن او نقول المراد حقيقة تتابع الاضافات ويعلم حكم ما هو على هيئتها بطريق الدلالة
اذ لا خفاء انه لا دخل لخصوصية الاضافة فى ذلك بعد ثبوت لوازمها نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار
جعل قوله يا على بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه متكثرة كما لا يخفى بل باعتبار جعل

قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة الاضافة ايضا فيه متنافية اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح
لسقط اللام منه بخلاف الكريم فى الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث فى البيت لكونه فى صورة
اسم الفاعل فتامل قوله لا يقال ان من اشترط ذلك لعله القائل هو الخالى وذلك اشارة الى الخلوص
عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله وبشاعة تتبع بشع اى كريه الطعم قوله والاتفاق
لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل يعنى ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع
الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شئ آخر فاذا لم يوجد الثقل
فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والا لما وقعا فى التنزيل قوله ورسم القدماء الكيف
بانه هيئة انما قال رسم لان الغاية فى الاجناس العالية الرسم الناقص فانها لبساطتها على القول بامتناع
تركبها من امور متساوية لا تحد اصلا ولا ترسم رسما تاما ثم الضمير فى بانه راجع الى الكيف باعتبار
انه هيئة او مقولة والهيئة فى اللغة الشكل والصورة كذا فى الصحاح ولما كان شان الصورة ان تكون
حاصلة لذى الصورة اعتبر الحصول فى معنى الهيئة المطلقة على العرض قوله قارة فيه نظر
لانه يخرج الكيفيات غير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل
عبارة عن تاثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشئ ما دام متاثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر
فى الكتب الكلامية قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك
اصلا غاية ما فى الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محلها فتامل قوله والاحسن ما ذكره
المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما فى لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة
واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين
فقد خرجت بقولهم لا تقتضى نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضى قسمة
لانه نوع من الكم تم كلامه والظاهر منه ان تجرد افعل التفضيل اعنى احسن عن معنى التفضيل لكن
قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة قوله عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره يرد عليه
الاعراض النسبية على المذهب المشهور وسوان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال ح

تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف الكيف وانما تتم على
المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها
وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها
فيندفع الاشكال لان الاتي مقام التعريف يأبى عن مثله وايضا يبقى الاعراض النسبية واردة على
التعريف على المذهبين لا على المذهب المشهور فقط كما يشعر به كلام الشريف في حواشي التجريد قوله
واللاقسمة احتراز عن الوحدة والنقطة على راى من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات
التسع فانهما لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وما ليسا بجنسين لما تحتهما قوله
اقتضاء اوليا هذا القيد يتعلق بالاقتضاء مطلقا ليندرج فيه الكيفيات التي اقتضت القسمة واللاقسمة
نظرا الى المتعلق كالعلم بالمركب والبسيط كذا في شرح المقاصد والمواقف وذكر الشريف في حواشي
التجريد انه متعلق باقتضاء اللاقسمة ليندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة قال وقد يتوهم
تعلق هذا القيد بالاقتضاء مطلقا ويكون فايدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات
المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات
لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا وفيه بحث
اذ الفرق بين الموضعين في اقتضاء القسمة وعدمها تحكم فان اجيب بان العلم والمعلوم متحدان
بالذات فاقتضاء المعلوم البسيط عدم الانقسام يستلزم اقتضاء العلم به ولا كذلك الحال بين الحال
والمحل نقول لا نسلم ان اقتضاء الكم القسمة لا يستلزم اقتضاء الكيف الحال فيه لتحقق التغاير الذاتي لكن
اقتضاء المعلوم المركب يستلزم اقتضاء العلم المتعلق به بناء على ذلك الاتحاد فيجب تعلق ذلك القيد بالاقتضاء
مطلقا قوله ان اختصت بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي
اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب
على ان القايل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد
ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات

ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية قوله ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا تزول عنه اصلا او يعسر
زوالها قوله اشعار بان الفصاحة الخ يعني لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان
يستفاد من اللام الاستغراقية في المقصود قوله حالتي النطق وعدمه هذه عبارة الايضاح
ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهره انه لو قال يعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور
فساده فسرها بقوله اي سواء الخ دفعا لذلك الوهم ثم قال هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام اشارة اليه
لكن في قوله او لا ينطق به قط نظر لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اي قطعته
ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع من الحال والاستقبال فاستعماله في
المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس
امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد دون النفي ومنه
قول بعض الصحابة رض قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وآمنه
واما ملازمته للمضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق قيل
اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر اولا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اي بما يقصده في زمان
من الازمنة او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك
وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تأمل فان قلت اي حاجة الى
حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع
مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل للشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني
كالمدح والذم وغيرهما ولو سلم الاستلزام ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير
عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا على ان الحمل عليه يجوز ان يكون لانعدام قرينة
البعض مع خطابية المقام لا لانه لو لم يحمل عليه لزم كفاية الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد في فصاحة
المتكلم قوله ان تلقى على الكاتب اجناس مختلفة الخ فانه لا يمكن ح الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا
الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف

ثم الحسبان فى قوله ليرفع حسبا نها مصدر حسبته احسبه بالضم حسبا وحسبانا وحسبانا وحسابة
اى عدده وترفع اما على صيغة الخطاب اى لترفع ايها الملقى وتبلغ عدد ذلك لاجانس عليه اى على الحاسب
من قولك رفع فلان على العامل رفيعه وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها او على صيغة الغايب اى ليرفع ويبلغ
ذلك الحاسب عدد ها الى صاحب المال مثلا قوله سهو ظاهر وتوجيه فيما نقل عنه بان ليس العدول
عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لانا
لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط فى الفصاحة
اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها
فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الش رح فى الجواب من ان الاقتدار
على اللفظ البليغ ليس بشرط فى الفصاحة وما ذكره بعض اصحاب الحواشى فى تقرير الجواب من ان المقتضى اعم
من الموجب والمرجح ومقتضى العدول ههنا امران احدهما موجب وهو لزوم اشتراط البلاغة فى الفصاحة
وثانيهما مرجح وهو حديث الشمول فلا يحو فضلا عن الظهور ففيه نظر لان حديث الشمول موجب ايضا
لا مرجح كيف ولو قال بلفظ بليغ لزم كون تعريف فصاحة المتكلم مختلا قطعا كما يظهر من تقريرات الش رح وجه
العدول عن كلام فصيح فتدبر وقد يدفع الجواب الاول ايضا بان العرف والذوق يقتضيان بان
العدول عن قيد فى التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فايدة الشمول
قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع اى الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على
الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بقيد الملكة اذ لا شئ من المذكور بملكة وان اراد به تعريف
الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت تفسير الملكة فلا نم انه تعريف
يجب ان يراعى كونه جامعا ومانعا وبالجملة السؤال والجواب غير مصادفين موقعهما وغاية ما يقال الجواب
على تقدير فرض صدقه على ما ذكر تامل قوله قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر و
الشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله الحال هو الامر الداعى اه معرفة المركب الاضافى يحتاج الى معرفة
الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصورى له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة

للعلم بان معنى اضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف كذا
ذكره الش رح فى التلويح مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف
المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على معرفته فلذا قدم تعريف الحال ان قلت
وكذا معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان
الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه ش رح فى تفسير التكلم الذى هو فعل اللسان بالاعتبار الذى
هو فعل القلب مبالغة فى التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد
والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك فى الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى
الحال بل تنبيها على ان مراد القوم بالتكلم فى هذا المقام سببه وهو الاعتبار المذكور مجازا بناء على ان
الداعى الذى نحن بصدده انما يدعو فى الحقيقة الى اعتبار ذلك الوجه واما الداعى الى نفس الكلام فهو افادة الخبر
او لازمه كما سيأتى ثم الافصح فى لفظ الخصوصية الفتح كما صرح به فى الصحاح اذ يكون الخصوص صفة
ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما فى علامة واما اذا ضم الى المبهمة
فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء النسبة مبالغة كما فى احمرى والتاء للمبالغة
فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير
المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس
الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته ان قلت لو اقتضى الحال ما ينافى الفصاحة ماذا يصنع قلت
رعاية الطباق اولى غايته ان لا يكون الكلام بليغا عند المص قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم الخ
الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعنى قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال
فان قلت قوله متقاربا المفهوم يدل على التغاير الذاتى وقوله والفرق اعتبارى على عدمه فبينهما تناف
قلت المقدمة الاولى ممنوعة بل انما يدل على انهما ليسا متحدى المفهوم من جميع الوجوه بل المفهوم فيهما جهة اشتراك
وهو ذلك الامر الداعى وجهة اختلاف وهى الحيثية المذكورة لكن العمدة هى الجزء المشترك وما به الامتياز حيثية
صرفة فلا جرم جعل الفرق اعتباريا ثم تخصيص ذلك الامر الداعى باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار

وجه لزوم الدور على تقدير الجزئية انه فى صورته يرجع الضمير الى [illegible]
فيلزم كون المعنى [illegible] ان الحال هى الامر الداعى الى [illegible]
وانه فى صورة رجعه الى الخصوصية فلان الحال [illegible]
عبارة عن الامر الداعى الى اعتبار مقتضى الحال الكون الخصوصية
بمقتضى الحال [illegible] الخصوصية فتدبر

ان المقام من قيام الشوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اى محل رواجه او على تشبيه حين
التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه اولانه
كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم
وعبارة الشارح ههنا خلو عن افادة هذا المهم كما لا يخفى قوله وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى
حكم اكثري والا فقد يضاف الى المقتضي بالكسر نحو قوله فيما ياتي فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضي بالكسر بيانية قوله فعند
تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام هو قيل هذا ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى
كان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران يختلفان بالاعتبار فان معنى
الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه فتامل والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة
ان الاعتبار هو المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار لا دورا على ان قوله ضرورة انه
في الحقيقة تفصيل لما قبله لا تعليل قوله ثم شرع معطوف على متوهم اى قال كذا ثم شرع قوله وبيان ذلك
اى الضبط قوله اما الى نفس الاسناد هو قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به يحصل
الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى قوله تاكيدا واحدا تفصيل لقوله وجوبا
قوله او غير مخصوص كالفاعل وما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه
اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فالفرق بين الفاعل والمبتداء حيث جوز تنكير
الاول بلا تخصيص دون الثاني في المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتداء اخلالا بالغرض من الكلام
وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر يتنفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل
لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم وكالمبتداء على ما
قاله ابن دهان واستحسنه الفاضل الرضي هو لان صحة الحكم تتبع الافادة فيجوز كون المحكوم عليه مطلقا نكرة غير
مخصصة اذا كان الحكم عليها مفيدا وسياتي تصريح الشارح بذلك في احوال المسند قوله على المسند اليه
اى الذى المسند اليه فالصفة مسند الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذى بعده كما هو المعروف

في هذه العبارة قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره اورد عليه ان الكون مفردا غير فعل موجود
في المسند اليه ايضا فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته واجيب بانه لم يذكر فيما سبق فصح جعله زيادة وان
وجد في المسند اليه ايضا وفيه نظر لانه وان لم يذكر صريحا لكنه ذكر ضمنا بقوله الى غير ذلك على ان المفهوم من
السوق الاختصاص لا يقال الضمير في كونه راجع الى المسند لا الى مطلق اللفظ فلا شبهة في الزيادة
والاختصاص لانا نقول هو من باب لغو الحديث لا يتفوه به عاقل بل الصواب في اصل الجواب
ان المعتبر في الزيادة والاختصاص هو الكون مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في
المسند اليه قطعا قوله مقيدا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام
في المتعلقات على الاظهر والاقيس لان المراد بها معمولات الفعل والتعلق هو التشبث وطلب القوة وهذا
انما يكون من جانب الضعيف والمحتاج فالمناسب ان يسند الى المعمول لضعفه وقوة العامل هذا ولا يرد
ان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط ضربا شديدا عمرو لان المتعلق في
الحقيقة هو الذى يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فآل ذلك الى احوال المسند قوله اى خلاف
كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكورات الا انه يستدعي كون مقام التنكير
مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اى خلاف نفسه الا انه سامح في العبارة
فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل
البدل وملاحظة الخصوصية واعتمادا على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح هو الغرض من نقل كلام
المفتاح التنبيه على مراده فانه قد خفي على بعض الشراح قيل الضمير في قوله لكونهما نسبتين راجع الى لفظ
كل في قوله فان لكل من الايجاز والاطناب وكان الاظهر ان يقول لكونه بافراد الضمير الا انه مال الى المعنى كما في
قوله تعالى كل في فلك يسبحون والحق ان الضمير راجع الى الايجاز والاطناب قوله وكان الانسب ان يذكره
انما لم يقل ان يذكر مع الذكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير
وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاوة في الفطانة
يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيما اختاره المص رعاية حسن السجع

ثم هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح **قوله** ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق
بالظرف المتقدم الواقع خبرا اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح
او حال من كل كلمة او صفة لها **قوله** اي مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول او ما في حكمها وانما ترك اعتمادا
على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر **قوله** صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها
او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان
يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك مشى ممرور بها وان جعل من صاحب زيد عمروا فالثانية
واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت
مسند الى مصدره بالتأويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة
المصاحبة الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره
قوله ليس لها مع ما يشاركها تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتهما فيما لا اشتراك
فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له **قوله** اقترانه بالشرط اي باداته وقد يقال المراد بالفعل هو
الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد الاول **قوله** اذ المراد بالمصاحبة دفع لما يتوهم
من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان المصاحبة ايضا
هي الكلمة **قوله** هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله
ولكل كلمة مع صاحبتها مقام اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي لهذا المسند مع المسند اليه
المعرف يباين المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا القياس ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان
الوجه ان يحمل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة
والتجنيس وغيرها انما تتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يحمل قوله وكذا خطاب الذكي ايما اشارة الى مسائل البيان
بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى
ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكي ايماء الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة
على الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة

موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي المحسنات البديعية وغيرها فباحث تلك المحسنات
من حيث ايجابها الحسن العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار
تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم يشتهر منهم
القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات
ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها
في البلاغة اجيب بان ذكره ليتناول ما لا ينتظمه النظر السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما
ليس لها مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه تعميم
ولا يبعد فهم افادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات
مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها فليتأمل **قوله** وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدمها اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب
لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة
الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسا لا الانحطاط في الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا
قال السكاكي وارتفاع شان الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه
اجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل عند العلم بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها
وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع
ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفيه بعد لان العبارة اعني في الحسن تفيد الظرفية لا التسببية **قوله**
اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه
افعل التفضيل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة
لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا
العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة

قوله لكونه اشارة الى ما سبق الظاهر ان مراده بما سبق هو الكلام المذكور في قوله والبلاغة في الكلام
فيه انه لا دليل على تقييد ذلك الكلام بالفصيح بل هو حين ما ذكر مطلق والاشارة بالتعريف اليه نفسه
الّا ان يعتبر الاشارة اليه بعد التقييد بالفصاحة المستفاد من قوله مع فصاحته فيكون المراد بما سبق
هو الكلام المقيد بالفصاحة والدليل على ان الاشارة بعد التقييد انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت
لم لم يجعل الاشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعدهما يمنعه اذ لا معنى لان يقال
الانحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اى بكون مقتضى
الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجئ تمام البحث في تعريف علم المعاني قوله
لان اضافة المصدر تفيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات
حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها
لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية واعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان
افادة الحصر مبنية على الحمل على الاستغراق المبني على انتفاء قرينة البعض كما دل عليه كلام الرضي فههنا
لم لا يجوز ان يجعل احدى المقدمتين قرينة للاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي والبطلان
والجواب عنه ظاهر فان احدى المقدمتين انما تكون قرينة للاخرى على ما ذكره لو كان ما يلزم حملها
على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا وليس فليس قوله فيجب
ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان
المراد هو الاتحاد في المفهوم اعنى بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فح يكون قول المص فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب من قبيل هو البطل المحامي كما سيفصله الش رح في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وضمير الفصل
في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد
بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة قوله والّا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال
اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين

الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل
الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشئ يستلزم وجود المحصور في جميع
افراده وانتفائه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا
ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الآخر في الصدق والّا لم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين
ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما نعم بينهما فرق في ان
التقدير الثالث يستلزم وجود المحصور في جميع افراد احد المحصور فيهما وهو الخاص على تقدير صدق الحصر
في الآخر وهو العام وان كان ذلك الوجود لا على وجه الحصر بخلاف التقديرين الاولين لكن لا دخل
لهذا الفرق في البطلان لان عدم اجتماع الحصر ثابت من حيث هو حصر ولا مدفع الا باثبات اولوية احد
الحصرين بالصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتأمل قوله
وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا
او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين
او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى ما ذكر وانه لم يتعرض في الدليل لنفي
المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد اشار الخطائي الى الجواب عن النظر على التقدير الاول
بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا سبب للارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك
فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث
هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا
الجواب يتم ان ساعده الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين واجاب الاستاذ في حاشيته
عن النظر بنوع بسط يتوقف صحته على ان المتبادر من الباء السببية في قول المص بمطابقته للاعتبار
المناسب كون المطابقة علة اخيرة مستلزمة للمعلول يعني الارتفاع وهذا الجواب في الحقيقة
تفصيل الجواب الذي اشار اليه الخطائي قوله هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول
حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو

والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من التوخي هو ذلك التطبيق ايضا اذ الاشتراك
خلاف الاصل ان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام
المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك
بحسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام والقرينة تصرحه بذلك في التفسير الآخر وايضا لما كان تمام علم
النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه
قوله فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى
يتردد ولو مجازا كما نقل عن الش رح وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين كما زعمه الاستاد يحتاج الى التقدير لا في يترجح
كما في نائه تضوّع والا فلا يستقيم اذ استعمال ان في المشكوك لا الراجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذ الدوران
بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما قوله وباذا فيما علم عدّ اذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع
في كلام فخر الاسلام وغيره وتبعه منهم ان اذا اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة
فتحمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في
عبارات المتقدمين كما نقله صاحب الكشف في اول سورة البقرة قوله في الجمل التي تسرد اي تنسج و
تساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله
من سرد الدرع نسجها قوله بل وهذه اللفظة اي معطوف على قوله وهو في لفظ آخر في غاية القبح
وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو المعنى الشايع اذا تلاها جملة
وما ذكره بعض اصحاب الحواشي من انه معطوف على مقدر اي التنكير في لفظ آخر قبيح بل وهذه اللفظة ايضا
بعينها مع ذلك الوصف قبيحة والاضراب بالنسبة الى المجموع وهم فاحش قوله والى هذا اشار
المص اي الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل تعرض لها بسبب المعاني و
الاغراض التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب ذهب صاحب المفتاح الى ان لا افادة في المفردات
فعلى ذلك يكون قوله بالتركيب تاكيدا لمعنى الافادة قوله وذلك لما تقرر بيان لوجه تفرع رجوع البلاغة
الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني على تعريفها قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شانه

ذلك وهو المفهوم في ع فهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين
اعني المطابقة وسلبها على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما تاكيدا لمعنى الكثرة وكون ما يليه
لا ما الانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية المذكورة صفة محذوف اي شكرا
قليلا ولم يذكر ان الش رح ذلك الاحتمال هنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد
يسمى ابن ثابت يع لا احتياج تذكير الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسمية كثيرة الى تأويل بلا ضرورة
ولهذا جوز فيما سيأتي من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على
الوصفية في مثله موصوف لا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الى وجه آخر من الاعراب قوله وفي هذا
اشارة اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة
ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعجم
خلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والمواضع
لكن في اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه
اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو من القروي لكان احسن كما لا يخفى قوله وح لا تناقض لتغاير
محلي النفي والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها
الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ
مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض المحشين لهذا الكتاب من ان في توفيق المص قصورا
من وجه حيث تعرض في وجه التوفيق لنفي كونها من صفات الالفاظ واثباته ولم يتعرض لنفي كونها من صفات
المعنى واثباته وكلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى غفول عن المقصود
وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة
حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى المعنى اللغوي المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى
معنى البلاغة واعترض بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة اي

من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف الراجعة
الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية مثلا ولا فضيلة لها اصلا اجيب بان المعاني الاول اللغوية محل الفضيلة
لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منه الذهن بتوسطها الى الخواص
في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة
ومناط البراعة بلا شك قوله لان الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان
اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمخارج كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث
في الهواء من تموجه فان قلت يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عندهم اعني المتكلمين قلت
لعلهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة ولعل هذا هو مراد الاصفهاني مما ذكره في اوائل شرح التجريد
حيث قال في اثناء تقسيم الموجود على مذهب المتكلمين دفعا لمنع حصر المسموع في الصوت والحروف
كيفيات تعرض للاصوات بسبب الآلات مشيرا الى عدميتها بتصريح عروضها للاصوات
لما ذكره الشريف من ان الحروف من عوارض الصوت وروادفه فذكره يغني عن ذكرها اذ التقسيم لجمهور
المتكلمين المانعين قيام الاعراض بالاعراض اللازم مما ذكره قوله فحيث يثبت انها من صفات
الالفاظ او المعاني الخ ولا وجه لحمل كلام المص على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ
المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا لحمل المعنى
في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته
المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الخ على تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار
افادته المعنى لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك
ورد الانكار فمن حمل المعنى على المعنى الاول وحمل التركيب ليصح الحمل الاول على التركيب الصادر عمن له فضل
تمييز وسليقة مشتمل على ترتيب هو منشأ الفضيلة فقد تعسف قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة
في الطرق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله
رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف

حمل الفصاحة على المعنى المشهور تأمل قوله على معناه اللغوي قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال
البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان
مبني التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية
معاني اول قوله دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان
للمعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ
ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانوية ح ظاهر ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية
قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول
فقد تكون وضعية وقد تكون عقلية كما نبهت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية
ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في
قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا قوله بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني
المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب الكامل مجموع الترتيبين كما صرح به البعض
ارشادا الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي للقصد والاختيار كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار
الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو الخ حيث دل على كونه
من عوارض اللفظ كما ظنه الاستاد قوله والخواص والمزايا والكيفيات يجيء ايضا الآن تفسير المعاني
الاول بالزيادات والكيفيات والخصوصيات ولا يخفى ان المشهور كون الخواص عبارة عن الامور المستفادة
من التراكيب لا لمجرد الوضع وكون المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق
هذه الامور على المعاني الاول من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل كما سيشير اليه بقوله يريدون الصورة التي
حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وفي هذا الاطلاق مبالغة لطيفة لا تخفى على الفطن وامثال هذه
الاطلاقات المتضمنة للمبالغات في المقامات الخطابية شائعة فلا يرد ما اورد الاستاد على هذا الاطلاق
ولا حاجة الى الحمل على اصطلاح جديد للشيخ وان اوهمه قوله والشيخ يطلق الخ فافهم
قوله

غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب **قوله** تجوزوا فعبروا قال الشيخ في اواخر
فصل من دلايل الاعجاز عقده لرد قول من ادعى ان لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي وتعديل
مزاج الحروف بعد ما اثبت رجوع الفضيلة الى المعنى فان قيل ما دعا القدماء الى ان قسموا الفضيلة بين
المعنى واللفظ فقالوا معنى لطيف ولفظ شريف وفخموا شان اللفظ وعظموه حتى تبعهم في ذلك من بعدهم
وحتى قال اهل النظر ان المعاني لا تتزايد وانما تتزايد الالفاظ فاطلقوا كما ترى كلاما يوهم كل من يسمعه
ان المزية في حاق اللفظ قيل انه لما كانت المعاني انما تتبين بالالفاظ وكان لا سبيل للمرتب لها والجامع
شملها الى ان يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره الا بترتيب الالفاظ في نطقه تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب
الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ثم اتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما ابان الغرض وكشف عن المراد
كقولهم لفظ متمكن يريدون انه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه ولفظ
قلق ناب يريدون انه من اجل ان معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له فهو لا يستطيع
الطمانينة الى ساير ما يجيء من صفة اللفظ ما يعلم انه مستعار له من معناه وانهم نحلوه اياه بسبب مضمونه
ومؤداه هذا كلامه وان رد المحقق وضع قوله فعبروا مكان قول الشيخ فكنوا اشارة الى ان ليس مراده
الكناية المصطلحة فلا يرد انها قسيمة للمجاز لا تجتمع معه في مادة فكيف يصح قوله تجوزوا فكنوا او تشكل
الكتاب كلام الشيخ بان المقصود بقوله ثم اتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما ابان الغرض وكشف المراد
بيان قرينة المجاز اعني اطلاق اللفظ وارادة المعاني الاول فيجب ان يراد باللفظ في قولهم لفظ متمكن ولفظ قلق
المعنى مجازا لكن قوله في الاول يريدون انه لموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح وقوله
في الثاني يريدون انه من اجل ان معناه يدلان على ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فان ضمير انه في الموضعين
للفظ هذا كلامه بعبارته واقول جواب الاشكال بين لمن تامل في سوق كلام الشيخ اذ ليس مراده
ان اللفظ في قولهم لفظ متمكن ولفظ قلق اطلق على المعنى وجعل الوصف قرينة له كيف وقد اشار في آخر كلامه
الى ان اللفظ في الموضعين على معناه المتبادر حيث قال الى ساير ما يجيء من صفة اللفظ ما يعلم انه مستعار له من
معناه وانهم نحلوه اياه بسبب مضمونه ومؤداه بل مراده انهم بعد وصفوا اللفظ بالشرف ونحوا نحوه

اتبعوا اللفظ من الوصف والنعت ما ابان ان ليس غرضهم من اثبات الشرف للفظ ارجاع الفضيلة
اليه نفسه وان المزية في حاق اللفظ كما توهمه من عقد الفصل لرد قوله وذلك لانهم وصفوه في مقامات
التفخيم وعكسه باوصاف مستعارة له من معناه منحولة اياه بسبب مؤداه وبذلك تبين ان الفضيلة
المطلقة راجعة الى المعنى وانهم لم يريدوا باللفظ حيث وصفوه بالشرف المطلق وما يدل على تفخيمه
مطلقا نفسه فاصاب ان يحمل على المعنى الذي هو منشأ الفضيلة لتحقق العلاقة المصححة وبهذا القدر يتم الكلام
ويتضح المرام والله اعلم **قوله** والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا
الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك نعوتا نحوية للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان
يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما تحتمل الثواني
حين اطلاقها كذلك الالفاظ تحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح
وقد يجاب بان المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر
ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فايدة العدول وفيه نظر لان المراد بكون المجاز خيرا من الاشتراك
ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دايرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى
حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لما تقرر في اصول الفقه واما انه اذا اريد اداء معنى مقصود فالتعبير
عنه بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا
الاستعمالين فممنوع على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنى الاول والثاني غير مسلم ويمكن ان يقال
مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها ما ظهر انها صفات للمعاني الاول لان المعاني الثواني دخلا تاما في
البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سبق فيتردد الذهن
بين المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للالفاظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ
للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول
وما يحدث فيها اقوى واظهر تبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح **قوله** فجعلوا كالمواضعة الى قوله
والخاصية تجددت فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم من هذا

استعمالها فى الصور الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء
من فجعلوا اجيب بما اشير اليه فيما سبق ودل عليه تفسير المعانى الاول ههنا بالزيادات والخصوصيات
والكيفيات من ان الشيخ يطلق على المعانى الاول الخصوصيات والصور ونظايرهما مبالغة تنبيها على
انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعانى ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الا ان
مدار توصيفها عليها فى تلك المعانى من الصور والخواص فكان المعانى الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التفريع
قوله وكفاك قول الجاحظ قال صاحب جامع الاصول هو ابو عثمان عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ
المشهور صاحب الكلام والجدل والتصانيف المختلفة وهو من اهل بصرة احد شيوخ المعتزلة
قدم بغداد واقام بها مدة كان تلميذ ابى اسحق النظام مات سنة خمس وخمسين ومأتين قوله
وهذا نبذ مما ذكره الشيخ اى قليل فاعلم ان الكلام الذى نقله الشارح من دلايل الاعجاز لم يذكر فيه على
هذا الترتيب بل بعضه مذكور فى اوايله وبعضه فى اواخره ولهذا حكم البعض بان فى نقل الشارح اختلالا
ولا ينبغى ان يظن هذا بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملاءمتها للطبع وكلاستها
سهولة النطق بها قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال اراد سلب الدلالة على تلك الفضيلة التى بالغ
المشهور الذى اثبت للفظ الفصيح اعنى الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافى ما سبق
من قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله اى للبلاغة فى الكلام انما حمل البلاغة
على البلاغة فى الكلام لان المذكور سابقا هو البلاغة فى الكلام فليس مرجع الضمير فى قوله ولها الا تلك
البلاغة المذكورة وايضا الطرفان المذكوران انما يلايم البلاغة الكلامية قوله اليه ينتهى البلاغة
كذا فى الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع ما يوهمه قول المص من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد
الاعجاز كما سيأتى قوله وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته اه يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى بارتقائه
فى بلاغته الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو الرأى الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب
ولا بصرفه العقول عن المعارضة وليس المراد تحديد الاعجاز حتى يرد انه كون الكلام بحيث لا يمكن الاتيان
بمثله وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والتصدى الى المعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا

عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان قيل ليست البلاغة الى آن حمل السؤال
على المنع كما يشعر به قوله لم لا يجوز الخ فتقريره انكم تدعون تحقق الاعجاز فى كلام الله تعالى ولا نم تحققه بالمعنى الذى
ذكرتم فان البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة الخ وتقرير الجواب انا لا نم تكفل
علم البلاغة بما ذكر على الوجه الاتم فانه لا يحصل من علم المعانى الا اقتضاء عدة من الاحوال عدة من الاعتبارات
واما الاطلاع على كنه الاحوال وكيفيتها فامر آخر ولو سلم تكفله بما ذكر فلا نم امكان الاحاطة به لغير علام الغيوب
على ان امكان الاحاطة لا يستلزم امكان الرعاية ويرد عليه ان السؤال اذا قرر بطريق المنع يكون
الجواب خارجا عن القانون لان منع السند سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة
يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض وقد يجاب بان اشتهار دليل تحقق الاعجاز فى
كلام الله تعالى اغنى عن ذكره فهو ملحوظ كيف ولو لم يلاحظ الدليل لم يتجه تقرير السؤال بطريق المنع ايضا كما لا يخفى
واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة فى قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى
المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعنى علم المعانى والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول
الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبى لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السليم
كما سيجئ ان شاء الله تعالى قوله وما يقرب منه قال بعض اصحاب الحواشى ههنا وجه آخر وهو ان ما يقرب
معطوف على طرفان وضمير منه راجع اليه اما بتشبيه الضمير باسم الاشارة او باعتبار كل من الطرفين فيكون
اشارة الى الوسط قال وهذا احسن لان فى الكلام توضيحا للمراتب الثلثة للبلاغة الطرفين والوسط
وانت خبير بانه توجيه فاسد لانا بعد ما غمضنا عن وقوع الفصل بالاجنبى بين المعطوفين بلا فايدة ما
يعتد بها نقول هذا يستلزم استدراك قوله وبينهما مراتب كثيرة كما لا يخفى على المنصف قوله
واما الثانى فلا يدفع الفساد اما على تقدير اخذ الطرف الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب
من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى من مراتبه بل لا يتناول الا المراتب التى بعد المرتبة الوسطى لان القريب
من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده كما يتعمم
اما اولا فلان ذلك انما هو فى الاحكام التى لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى آخر افراد الانسان

نوع والكون طرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة مأخوذ في مفهومه كما سبق واما ثانيا
فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها لا ببعضها وبهذا ظهر ان قوله على ان الحق له وجه آخر لابطال
الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق له على ما ظنه الاستاد وان ما ذكره
بعض اصحاب الحواشي من ان قوله وما يقرب معطوف على حد الاعجاز وهو اشارة الى انقسام الاعلى الى قسمين
حقيقي كحد الاعجاز ونوعي كما يقرب منه افسد لان ما يقرب من حد الاعجاز لو سلم تناوله للمرتبة الوسطى وما قبلها
فلا شك في عدم تناوله نفس حد الاعجاز لان ما يقرب من الشيء لا يصدق على نفس ذلك الشيء قطعا مع ان
الاعلى النوعي هو نفس مرتبة الاعجاز كما اعترف به هذا الموجه على ان هذا التوجيه ايضا مبني على ان الحد
بمعنى النهاية والاضافة لامية والحق انه بمعنى المرتبة والاضافة بيانية لان الاعجاز عبارة عن امتناع المعارضة
فلا يظهر التفاوت فيه نفسه وان ظهر في البلاغة **قوله** ويؤيده قول صاحب الكشاف له وجه التأييد
ان القياس رجوع الضمير الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصر عنه
راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء
مراتب الاختلاف فقد انتفت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى
المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف
دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح رح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر
النظر ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة المختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض
صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه **قوله** فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه
فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في
القرآن ايضا فان مقدار آية وآيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس
من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت
قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي
واقله ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز

مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض بالزايد عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان على
نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي كون القرآن من عند
غير الله كلا وبعضا فالمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف
المذكور اي يكون بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه **قوله**
وما الحد بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو اه لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه
الشارح رح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته نعم يرد انه لا يتعين الاعلى كما سيجيء وبهذا ظهر بطلان الاوهام
التي ذكرها بعض اصحاب الحواشي مبنية على ان المراد بالاعلى الاعلى النوعي ثم الاقرب ان يجعل وما يقرب
منه مبتداء محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى
مما ذكره الشارح رح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتداء بعد مضي الخبر والعطف
على بعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فشايع هذا وقد اشار جمال الدين في شرح الايضاح
الى رد توجيه الشارح رح بوجهين احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان
الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير اه لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح
يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في
البلاغة القرآنية وسره كما قيل ان الله تعالى عالم بكليات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها
في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن
انكار تفاوت الآيات في البلاغة كما انشد راوية من قال ° در بيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن °
گرچه گوينده بود چون جاحظ و چون اصمعي ° در كلام ايزد بيچون كه وحي منزل است °
كي بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي ° قلت التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى ان
الاحوال المقتضية للاعتبارات اكثر في بعضها فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية
في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها
بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطته

علم الله تعالى بجميعها فتأمل قال كالمستادوما الهمت في اليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف
على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة في مقدار آية وآيتين فحاصل
قال ولهاطرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود
تم كلامه ولعل مراده بالالهام الاحساس اذ الوجه الذي ذكره مسطور في شرح الايضاح للاقرائي
قوله اى طرف للبلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اى بالطرف تنبيها على ان الطرف ايضا من
البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته
لا يقال طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى
داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص اذا غير الى ما دونه التحق
عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق
عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة
كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق
ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات
عرف الحيوانات اشارة الى المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها
على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية كما في وعلى ابصارهم غشاوة وان ذكر الشريف ان التنكير للقصد
الى غير معين وقوله تصدر عن محالها صفة للاصوات على نمط قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا او حال
عنه لا يقال يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار
لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده
منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل
النصب مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب
ما يتفق المصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة
اى بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير متوقف

بالاضافة ولذا اوقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخرجية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة
والمراد بتبعيتها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منها تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالتابعية
ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس ولا تفاوت بين الاعتبارين في هذا المقصود كما طرق
قوله عرضي خارج عن حد البلاغة الوصفية والخروج عن الحد يفهمان من التبعية وما ذكر ما للاعتداد
من ان الوصفية تفهم من التبعية والخروج عن الحد من توصيف الوجوه بانها تحكم كيف وهما متلازمان
بل قوله خارج صفة كاشفة لقوله عرضي كما لا يخفى قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة
نقل عنه ان المراد انه لا يعد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في
العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف
من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح قوله ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ اى في اى نوع
اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته تكشف عن
المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة
التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر
من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على
ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او في التأليف على ان اضافة المصدر تفيد العموم منظور فيه
باستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار
على تأليفه خارج عن طوق البشر على انه يشعر بتساوي طبقات البلغاء في البلاغة تأمل قوله
وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى
ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المص مأخوذ من
كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كما لا ممنوع البليغ بربيتا عن غيره
ويحصل الآثار المختصة بوجود رعاية الفصاحة ليست كما لا ممنوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك

بينه وبين غيره قوله اى ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوى لا الاصطلاحى
اذ الموجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحى الا موجبة جزئية قوله وهو مايجب ان يحصل لحه
هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمى لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتغيير المذكور
انما هو للمرجع بالمعنى الثانى وبه ينكشف تغيير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعى
المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتى المقابل للامتناع الذاتى فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف
على شىء قوله عن الخطاء فى تادية المعنى المراد اللام فى الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب
التعقيد المعنوى بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعنى عن الخطاء فى التادية علم المعانى اذ لا يحترز عن التعقيد
المعنوى على انه قد يقال الخطاء بسبب التعقيد المعنوى ليس فى التادية بل فى كيفيتها ولو قال عن الخطاء
فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما ادى المعنى المراد الخ اعترض عليه بان الظ
ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعنى وجود الخطاء يتعين تادية المعنى المراد
بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان
يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطاء المذكور فلا اقل
من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فى بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب
ان تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثانى فالامر ظاهر وان كان الاول فلنحمل
ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كما نقله الشارح فى مباحث الشرط من احوال المسند عن ابن الحاجب
ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفى المستفاد من قوله والا هو
نفى اللزوم اى وان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد
بالاحتراز عن الخطاء المذكور محافظة النفس عنه المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطاء اذا لم يكن عن
محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ
ربما اذن فى محزه وفيه ان الثابت عندهم كون امر البلاغة مبنيا على القصد لا على تحقق القصد فى كل امر
من الامور العدمية الا ان يدعى استلزام قصد تطبيق الكلام على مقتضى الحال قصد الاحتراز عن الخطاء

وفيه تامل قوله ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح الخ قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام حتى
يحتاج الى هذا العذر فلو قدره اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات
على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا
قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف
ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنيى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه
وايضا لم يبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما صرح به
اى فى الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون
هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه ان الخطاء فى تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب
مقتضى البشرية فى حين من احيان البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغته اعنى الملكة المذكورة كما ان عدم
معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافى الاجتهاد فهذا الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافى وجودها
بل انما ينافى بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد فى ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع ان
كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت قوله وفساده واضح اذ الغرض من الشىء
ما يتأخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطاء المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم
عليها كما اشار اليه فى تغيير المرجع ولو سلم تأخره وترتبه عليها لم يستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث
على البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتمييز الفصيح عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه
بالحسن الذاتى وارتفاع شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخرج عن سماجة
كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم الخ يعنى ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة
بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفهما عليهما ان اريد بهما التمكن
منهما ولا يعلم كونهما غرضا منها فتغيير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله فعلم قوله
على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة
عن بلاغة المتكلم وهى لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فليفهم قوله

فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثانى الى التمييز والجملة اعنى اجزاؤه تمييز الى آخره صفة لمركب مبتدا
وما يقال من ان تمييز الفصيح عن غيره كلى لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل صحة حمله على
كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح
لا تمييز ذاته من حيث هى ولا نم صدقه على كل واحد واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على التشبيه قوله
وكالشراج معطوف على جمعتم اى وبخلاف لفظ كالشراج وهو ناظر الى سرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى
تكأكأتم فالقول بانه معطوف على ما قبله بحسب المعنى اى بخلاف غيرهما كاجتمعتم وكالشراج على ما زعمه بعض
اصحاب الحواشى ليس فى محزه قوله لان من تتبع الكتب المتداولة الى آخره رد لما اورد عليه الزوزنى من
انه لم يذكر فى متن اللغة من الالفاظ ما يحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى المطولات فكيف يقال ان تمييز
السالم من غيره يتبين فى علم متن اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب لهذا التقرير ان يقول لعلم منه
ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ السالم عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يتبين
فى علم كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفى ان يقال او من الحس
قوله قد يطلق على جميع اقسام العربية اى فلو قال فى علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين
المراد قوله والتعقيد اللفظى رد عليه بان التعقيد اللفظى لا يجب ان يكون بمخالفة القانون
النحوى فكيف يتبين فى علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الموضع الاصلى لكل كلمة وان الاصل
اثبات كل شئ فى موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله
لمكان مزيد اختصاص اما مصدر ميمى بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نفيت
عنه مقام الذئب كما سلف قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعانى فلانه باحث
عن افادة التراكيب خواصها التى هى معان مخصوصة ففى التسمية اشعار بتعلقه بالمعانى واما تسمية الثانى
بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع
فلانه يتعلق بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان
فلتعلقه بالبيان اعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وبه تبين وجه تسمية الاخيرين بعلم البيان

لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض لضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب على ان اعتبار التغليب مصحح
الاطلاق لا مرجحه وهو الاولى بالبيان فيه سيما اذا كان المراد بالتسمية معناها المتعارف اعنى تعيين
اللفظ بازاء مسماه بخصوصه كما هو القانون فى الاعلام والله اعلم **الفن الاول علم المعانى**
ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قوله فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة
وثلثة فنون احتيج الى تقدير المضاف اما فى الاول او فى الثانى اى معانى الفن الاول علم المعانى او الفن الاول
الفاظ علم المعانى وان اريد به المعانى او بعلم المعانى الالفاظ فتسمية للمدلول باسم الدال او بعكسه فالامر ظاهر
وباقى البحث سبق فى مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه بمنزلة المفرد من المركب
كلمة من فى الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشيا من
البيان ومتصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعانى
بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال
زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لا لان علم البيان متوقف
على علم المعانى فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى
مطابقا لمقتضى الحال لكن لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير
المضاف اى تقدما طبيعيا ومثله تابع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف قوله وقبل الشروع فى مقاصد
العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا لم يقل وقبل الشروع فى مقاصد العلم والتنبيه الآتى مع ان الاشارة
متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه الآتى من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل
بالتصريح كثيرا ما تستعمل فى المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الاحوال مصرح بهما فكيف
قال اشار قوله فى مسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء فى الخبر
فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اى كل علم يفرد بالتدوين فيكون
المبتدا نكرة موصوفة بفعل ويجوز دخول الفاء فى خبره قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته
ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه اذ بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها بها وبالوجوب العرفى الذى

باعتبار الاولى والاخلق اذ لا مانع عقلا من ان يتصورها بما يعمها وغيرها وينبذ فع الى طلبها من حيث
انه جزئي لذلك المفهوم العام قبل ضبطها بجهة الوحدة او يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها
سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المأول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء
معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها ح ولذا لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها بخصوصها
بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل وعلى كلا التقديرين لا بأس من فوات ما يعنيه
وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم تكن محصورة
يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعنى تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع
الوقت في غير المط وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يبقى
باقي الوقت لتحصيل المط او يمل عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب فيلزم الامران لا يقال الطالب
اذا تصور الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فادى الطلب الى غيرها
كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك الكثرة فتلك الكثرة انما تكون مطلوبه اذا تصورها الطالب بخصوصها
والمفروض تصورها بوجه عام فليس المط الا ما جعل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول
ان احدا اذا اراد تحصيل المنطق ليعصم ذهنه عن الخطاء فشرع في كثرة متصورا اياها بانها علم من العلوم
كما ان المنطق كذلك لم يخرج المنطق عن كونه مطلوب ذلك الشخص كما لا يخفى قوله اي ملكة يقتدر بها
على ادراكات جزئية حمل العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما
اشار اليه الش رح ههنا كم ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية
فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو تعلقه جزئي باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب
لقوله الآتي بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة
مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة
منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من
علم مسائل العلم بدون ملكة الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالمية بالمعنى بمعنى حصول مسائله

لا ينافي نفيها بالمعنى الآخر اعنى الملكة قوله بيان ذلك ان واضع المفهوم من كلام الش رح حيث
حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم ما بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع
المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظ انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان
مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا فان قلت
يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان واضع الفن بعد ان حصل له
ملكة الاستحصال ووضعه الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له
لا يسمى عالما به بهذا المعنى وان كان عالما به بمعنى آخر واي محذور في ذلك قوله كونها جهتي ادراك اذا حمل
العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالجوة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحكم المستفاد
من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك
المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول
لكن المشبه بالجوة العلم من حيث هو باعتبار كونها جهة الادراك من حيث هو كما يتبادر من العبارة فليتأمل
قوله فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن
المسائل قوله ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد كان يمكن ان يقال سكت عن
حمل العلم على الادراك لان الادراك معناه الحقيقي لغة فلا احتياج الى بيان ارادته منه لولا اشارته في اول
علم البيان الى نفي حمله عليه بناء على انه محوج الى تقدير المتعلق اي علم بامور ثم العلم في الملكة او الاصول لا شك
انه مجاز فلا شك انه مجاز مشهور كما اشار اليه بقوله لانه كثيرا ما يطلق عليها فيرجح على الاضمار قوله
والعلم للكلي والمركب سواء كان باعتبار تصور ماهياتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة
قوله دون علمته منقوض بقوله عم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال
بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله عليه السلام او من علي كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام مجازا
لا صلة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت
ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قال بعض اصحاب الحواشي

اشارة الى دفع ايراد ذكره مولانا الشيخ علي في البيان تحريره

معترضا عليه الذهول عن الشيء لا يوجب نفي العلم به بل الحاصل بعده احضار والتفات اللهم الا ان يراد
ذهول يفضي الى نسيان محوج الى كسب جديد وليس بشيء لان في الذهول زوال الصورة عن
المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح رح في اوايل الباب الاول
ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرناه
ولهذا بادر الشارح رح هناك الى تسليم علميته قوله والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات
بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض
الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء في فقال يعرف انما للتفريع لا التعليل
حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به ويجاب بان ترك العلم الى المعرفة
يستدعي نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له وما ذكره الاستاد من ان المراد بالجريان على
استعمال المعرفة في الجزئيات استعمالها في الجزئيات فقط لا الكليات المحضة ولا الامر الشامل لها وللجزئيات
وههنا كذلك فان المراد بالاحوال الجزئية لا يدفع الاعتراض لان تخصيص المعرفة بالجزئيات معتبر في ذلك
الاصطلاح ومجرد استعمالها في الجزئيات لا يفيد ذلك الاختصاص اذ لو كان المعرفة والعلم مترادفين كما
اشار اليه الشيخ في اول فصول النجاة لاستقام استعمالها في الجزئيات ايضا مع انه اصطلاح آخر بلا شبهة
ولا يخفى ان المتبادر من قوله والمص قد جرى انه جرى على الاصطلاح السابق لا على مجرد استعمالها في الجزئيات
وان لم يعتبر فيه التخصيص فانه لغو من الكلام كما لا يخفى قوله ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة وجزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك
الكلي كلي لا ادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراكات بجزئية
المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب
ان قوله فرد فرد من قبيل التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال والمراد
كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل
في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات

قد تعم كما سيجيء ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله
بمعنى ان اي فرد اه اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل قوله
او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه
بل وجه الفساد فيه لزوم حصول هذا العلم من عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين الخذف
والاضمار ونحو ذلك او الثلثة والاربعة ونحوها ثم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين لكن لم يتعرض له
اعتمادا على انسياق الذهن قوله لكل من عرف مسئلة منه قيل المراد منه مسئلة متضمنة لثلثة
احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة
واحدة قوله وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكرنا كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف
بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان
معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء
فواضح ووجه الاستاد كونه قرينة بان في النسب التقييدية اشارة الى نسب خبرية والنسبة الخبرية
لا تذكر في مقام التعريف الا باضافة حيث اليها ولا يخفى ما فيه من التعسف فان ظاهر هذا التوجيه يستدعي
وجوب اعتبار قيد الحيثية في مثل تعريف الانسان بالحيوان الناطق وبالجملة ان سلم ما ذكره فانما هو اذا ذكرت
النسبة الخبرية صريحا فتامل قوله وهذا اوضح لزوما وفسادا قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن
المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بانه لا يفيد الا
باعتبار قيد الحيثية المذكورة فان علم المعاني عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة
فتامل قوله وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق
والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيدا
قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام مطلقا وبان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ
بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول به فلا اتحاد على الوجهين ولا يخفى بعد الوجه
الثاني قوله قلت قد تقرر اه حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي الكيف

بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابَق بزنة المفعول على المطابِق بزنة الفاعل
على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق
بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين قال الاستاد فمعنى العبارة الاحوال التي بسبب
اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام المطابق لمقتضى الحال وليس بصحيح بل الصواب ان يقال
من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال فتامل قوله والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد استدل
عليه الشارح في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني مما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف
او التقديم او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا
وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم في ان المقتضى
نفس تلك الاحوال والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك
الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات
كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل وبانه
كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي
لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم
المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقق
وفي الآخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول منع كون المقتضي نفس المؤكد واداة التعريف
بل هو التاكيد والتعريف باللام وانه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة لخفته او كثرة ونحوهما وليس بظاهر
ههنا والاظهر حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر
المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ
لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون
مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده قوله انه كلام مؤكد اراد انه كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد
الا انه اقتصر في العبارة اعتمادا على انسياق الذهن وقيل انما اقتصر اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصيته

في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضى
المؤكد لا نفس التاكيد لا مر دعاه اليه على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا جواب عما يتوهم من
ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير اليها
راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب لا بد من تلخيص معنى التعريف تخليصا للناظر عن
مؤنة الرجوع الى شروح المفتاح فنقول التتبع الاستقراء شيئا فشيئا والخواص اسم جمع خاصية بمعنى
الاثر او جمع خاصة وفي الافادة صفة للخواص بتقدير المتعلق معرفة وجعلها حالا وان كان اقرب لفظا بعيد
معنى اذ لا حسن في تقييد تتبع الخواص بحال كونها في الافادة ثم فايدة هذا القيد تخصيص الخواص بالمعاني التي يفيدها
التراكيب احترازا عن الصفات المختصة بها الراجعة الى هيئاتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها وجعل الافادة
ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة بها واختيرت الافادة على الدلالة دلالة على ان المعتبر في الخواص افادة
التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب ومن الاستحسان
بيان لما والمراد بالاستحسان على ما في شرح الشريف للمفتاح معناه الحقيقي ومن غيره عدم الاستحسان وفايدة ذكره
ان التركيب المفيد لخاصية قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك
المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدورها منه اتفاقي وكذا حال المخاطب فلا بد لصاحب المعاني
مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها
لاجلها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز
جعله جزءا من الحد لزيادة الايضاح وان لم يكن لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فايدة دون هذا العلم لا جلها
فينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد بتحصيله غرضا آخر لم تخرج بذلك عن كونه علم المعاني كذا في شرح الشريف
للمفتاح ولك ان تجعل اللام في ليحترز للعاقبة كما في ولدوا للموت يعني ان غاية التتبع المذكور وعاقبته
هو الاحتراز فيه لا غبار اصلا واما قوله المقدمة لبيان الحد والغرض فانما بالنسبة الى واضع الفن او الغرض
بمعنى الفايدة ثم ذكر الوقوف بعد المعرفة المفهومة من التتبع تنبيه على ان سبب الاحتراز حضور الخواص في الذهن
لا مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في حال الذهول فانما لم يتعرض لرعايته لكونها لازمة للوقوف عادة ومعنى تطبيق

الكلام على المقتضى قد فهم من الشرح قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو
ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المص لم يذكره مستقلا بل تورد به الوجهين
السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد عرفت ان المراد به عدم الاكتساب
قوله والا انه فسر التراكيب بحاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها
تتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف
البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة الموقوف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء
المأخوذة في تعريف المعاني المتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا
التقرير لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكره
ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفتها في كتابه يشير الى ان لزوم المحذور
اللازم مبني على تعريف السكاكي للبلاغة فلا يصلح سببا لعدول المص عن تعريف المعاني بما ذكره لعدم تعريفه البلاغة بما عرفها
به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره
صاحب المفتاح جد في الهرب عن الدور فعدل عنه واعلم ان السكاكي لم يرد بتوفية الخواص حقها وبايراد
تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق
وايراد الوجه قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان
معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغة المعاني ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلة التي لا تخل
بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئا منها
والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه
لكان اظهر قوله تنبيها على ان معرفة حاصلة له مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في
المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد
النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة الوضع وكذا علم اللغة وعلم [illegible] من هذه العلوم
وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز اذا جعل جزءا منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر

على ان في ذكر التتبع فوايد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم قوله بعد تسليم
دلالة كلام السكاكي اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزءا من التعريف بل تفسير
قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذه جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم
منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب قوله واقول لا يفهم من قوله توفية خواص حاصل الجواب اختيار
الشق الاول من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب
تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من التأدية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون
التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بحمل كلام
غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض
المص فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة له الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا
فقوله لا يفهم له محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليس من دأب المحصلين قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد انه معنى تطبيق كلامه له والا فقد
ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤلفه وتطبيقه
ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه
معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل قوله تراكيب ذلك المتكلم قال
الشريف في شرح المفتاح وليس شيء اذ لم يعرف لها خواص حتى تضاف اليها وقد يجاب بان الاصل
في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما يجيء في احوال المسند من هذا
الكتاب قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات
والمجازات انواعها فقط واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون وايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا
كثير مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز ارادته
في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها او امثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة
من قوله تأدية المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة

في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعاونة في علم البيان على وجهها قوله
ويختص المقصود الى قوله والا لصدق علم المعاني على كل باب لا يخفى ان ضمير يختص في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن
لما قال المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويختص المقصود اورد الشارح لفظ المقصود ثانيا
وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلثة وان عدت
مندرجة في نفس علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظة من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه
ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود
من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار
الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج
الى اخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون الكل اعني
علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصود
الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب التغليب على التساهل له ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادي و
الموضوعات لاستقام الكلام ايضا قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب
الثمانية اصول وقواعد وايراد لفظ الظاهر اشارة الى حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب في السبب
كما قيل مع بعده فتامل قوله لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف
اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم قوله قايمة بنفس المتكلم اي حاصلة
في ذهنه موجودة في عقله ففي العبارة مسامحة والا فالنسبة بالمعنى الذي ذكره اعني تعلق احد جزئي الكلام بالآخر
قايمة بالطرفين لا غير وقد يناقش فيه بان من قال [illegible] بمعناه فهو متكلم بالكلام اجماعا مع انه لم يحصل
النسبة في ذهنه قطعا ويجاب بان اطلاق المتكلم بالكلام على من ذكر ليس الا باعتبار المعنى اللغوي
او باعتبار ان ما قاله كلام في نفس الامر اي مشتمل على نسبة يصح السكوت عليه اذا صدر عمن هو عالم بالوضع لاجل
صدوره عنه قوله لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل
الانشاء فان من اوجد التكلم بالضرب اوجد النسبة التي هو عليها لغي ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه ينافي

للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله والانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفي ان يقال
ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء فتامل قوله سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي تعلق
ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله في احد الازمنة
الثلثة نقل عن الشارح رح ان هذا يعني قوله في احد الازمنة دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية الايجابية
مثلا ينبغي ان تكون كاذبة كلها والسلبية صادقة كلها اذ لا نسبة خارجية ثمه فيصدق السلب ويكذب
الايجاب فان قلت الكذب عدم مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية المتحققة لا انتفاء المطابقة
مطلقا ولو بانتفاء المطابق فعلى تقدير انتفاء النسبة الخارجية كيف يلزم الكذب بالنظر اليها فالصواب
ان يقال قوله في احد الازمنة الثلثة اشارة الى ان الاخبار الاستقبالية لا تدخل في حد الانشاء قلت مراده
انه ليس ههنا نسبة تطابقها هذه الاخبار لا انه لا نسبة اصلا فليفهم قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير
للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الآتي لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله
فالكلام خبري من حيث احتمال الصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث
انه يشتمل على الحكم ويسئل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه قوله وان لم يكن للنسبة خارج
كذلك المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول كما لا يخفى قوله متعلقات بكسر اللام على المختار كما سنحققه
ان شاء الله تعالى قوله كالمصدر واسم الفاعل الخ المشهور في كتب النحو ان معنى الفعل اصطلاحا ما يفهم منه معنى
الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظايرها وشبه الفعل ما يستفاد منه معنى الفعل بصيغته
وقد يطلق معنى الفعل على ما يتناول القسمين وكذا شبه الفعل وكلام الشارح رح مبني عليه وعلى ان المراد
بالفعل معناه الاصطلاحي لا ما يعمه [illegible] كلام الايضاح يشعر بحمل الكلام على المتبادر
قوله ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر
في الاشتمال على اللطايف كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد
الزيادة بالفائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر قوله ومن رام الى قوله فساد

وفي التحقيق عما ان كان ... بيانه

كلامه اكثر واظهر رد على الخلخالي واشار الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة
ما يهمه **قوله** فجعلها بابا سادسا هذا بالنظر الى تغيير الشارح واما بالنظر الى ترتيب المص فالباب السادس
هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخفى ان الكلام عن الانشاء
الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكرنا لا ما ذكره المص **قوله** ولذا لم يقل احوال القصر لكون القصر
والفصل والوصل احوالا في انفسها اقول واما الانشاء فلما وسط بينها لاقتضاء سوق الكلام
اياه قصد فيه التكلفة الطرفية والظهور ولم يتعرض له **قوله** وسم هذا البحث بالتنبيه وتنبه وتنبها وتنبهة
اذا اثر فيه لهمة وكي والهاء عوض من الواو وفي قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشار الى ان التنبيه انما يستعمل
فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبديهيات اولانه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما
تعلق به علم سابق في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق
والكذب بان الصدق معرفة بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر
واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم في تعريف الخبر او الصدق لزوم الدور لا في تعريف
الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال
كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره
يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق
يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بعن لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود
الدور وبالشيء على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات
او على وجه النفي فالاخبار والكشف منها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب
اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه **قوله**
تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا
الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي بان
الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث

اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه
موقوفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب اللفظ فيصح التعريف بحسبه لانا نقول
تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض المعترض ان الوجه الثاني المبني على اختلاف
الصدقين لا يصلح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان
المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما يهم فان الواجب
تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا لو سلم
لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذا كان هذا التعريف في صدد بيان اجزاء معرف الخبر وهو
ليس بمتعين فليتامل **قوله** وهو الخارج الذي هو اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سيأتي
وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله** بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة هو المراد بوقوع النسبة
حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية لا المعنى المشهور المقابل للاوقوع والا لم ينطبق التقسيم على القسمين وجاز ان
يحتمل ان يكون قوله لا بد وان يكون فالفاء في قوله مع قطع النظر داخلة عليه حكما لكن لما تقدم عليه معموله وهو الظرف
المذكور ووقع موقعه ادخل عليه الفاء وامن من عمل ما بعدها فيما قبلها على ما هو القاعدة فهي على هذا التوجيه زائدة في الخبر
على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة لمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق
او بذاك ويحتمل ان يكون الخبر قوله اما بالثبوت والمعنى ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة كائن اما بالثبوت
فالفاء المذكورة تفريع على ما تقدم والتوجيه الاول هو الاولى **قوله** فمطابقة هذه النسبة هي الخارجية
هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا وقوعها والشريف جزم في شرح
المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل
الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه
بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع
مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين
المتغايرين بالاعتبار على ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة

والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق
والكذب فليتأمل **قوله** للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد وقيل الخارج فى المثال الاول
بمعنى خارج الذهن وفى الثانى ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج فى قولنا نسبة خارجية خارج
النسبة الذهنية التى دل عليها الكلام بدليل السباق والسياق لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر
علة لانتفاء القدح وقوله فانه لو قطعنا به بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثانى مع ان الفرق يتم به
لظهوره واتحاد المراد بالخارج فى الموضعين وان كان سوال الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة
غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج فى قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور
العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شىء من طرفى الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر فى الخارج
بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور
البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد فى الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج فى عبارة الشارح
على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبر فى اللغة والمتعارف الواقع
فى محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير فى خروج غيرها عن الضابطة تأمل **قوله**
وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر ولا يرد على النظام ان يقال قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا
او كاذبا فان كان الاول ثبت المط وان كان الثانى بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا
وقد كذبته لانه يختار الاول ويقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان
يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقته
الواقع فتأمل **قوله** فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة
كائنة فى اعتقاد القائل به **قوله** وتمسك النظام به لا يقال التعريفات من قبيل التصور وليس
بين الموقوف والموقوف عليه حكم ولهذا لا يجرى فيها المنع كما تقرر فى المعقول والتمسك اقامة البرهان فكيف يصح ما ذكره
لانا نقول التحديد نفسه مثلا وان كان من قبيل التصور الا انه يتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشىء
وان المذكور فى موضع الجنس جنس وفى موضع الفصل فصل الى غير ذلك وعلى هذا الرسوم فهذه الدعاوى الضمنية

الصادرة عن الحادة قابلة للمنع كما صرح به فى شرح المواقف فيحتاج الى التمسك فالتمسك المذكور بالنظر الى
الدعوى الضمنى فلا اشكال **قوله** فلو كان الصدق عبارة الخ فيه ايماء الى ان الآية وان اثبتت
مذهب المستدل فى جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب
اليه وهم لا تثبت فى جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا نفى مذهب الخصم فلا تثبت مذهب المستدل لاحتمال
كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون
الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته تم المرام فليفهم **قوله** وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا
فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح
الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة اشارة الى ما سيأتى من انه قد يؤكد الخبر
بالنظر الى لازم فايدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التوكيد انما يؤكد الحكم
الذى دخلت هى عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل فى نشهد بل فى انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن
الذى اشعرت به التوكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره فى شرح المفتاح ويجاب
بان التوكيد وان دخلت فى المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة به عن صميم القلب لا منافاة بينهما **قوله**
ليس بشىء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سيأتى بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله تعيين حمل قوله ليس بشىء على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف فى امثاله لكن يرد
ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال او على الاستمرار كما ذكره فى شرح المفتاح لا انشاء لها
ولعل الشارح بنى حكمه بالانشائية هنا على ما ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة من انه يجوز ان يراد ان
قولهم نشهد انك لرسول الله يمين من ايمانهم الكاذبة لان الشهادة تجرى مجرى الحلف فيما يراد به من التوكيد يقول
الرجل اشهد واشهد بالله واعزم واعزم بالله فى موضع اقسم واولى وبه استشهد ابو حنيفة رح على ان اشهد يمين
انتهى فعلى هذا يكون نشهد انشاء يمين لكن لك ان تقول لو سلم كونه انشاء جاز رجوع التكذيب اليه
باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما جوزه فى شرح الكشاف رجوع التكذيب فى قوله تعالى ولهم عذاب

اليم بما كانوا يكذبون الى قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر وان سلّم كونه انشاء باعتبار تضمنه اخبارا
بصدوره عنهم **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا لا يجب بان تسميتهم هذا الاخبار
الخالي عن المواطئة شهادة ما يتضمن قولهم هذا يسمّى بالشهادة اى من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس
يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها الوفي وهو صدورها
عن علم ومواطئة ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل
بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست من دأب المحققين فاندفع النظر
وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار يسمّى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله
فلا يكون هذا ردا آخر بل يرجع الى الوجه الاول **قوله** فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل اذ لا معنى ان تعالى
لانم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم
هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى
المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لانم رجوع التكذيب الى المشهود به
بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه
غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا
القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح **قوله** واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره
القوم هذا الوجه مأخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير حيث قال ان قوما قالوا في توجيه التكذيب لم يكذبهم الله تعالى
في قولهم نشهد انك لرسول الله وانما كذبهم بغير هذا من الاكاذيب الصادرة عنهم في قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا الآية
وذكر في تفسير هذه الآية وجوها ثانيها انها نزلت في عبد الله بن ابي لما قال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها
الاذل واراد الرسول عليه السلام فسمع زيد بن ارقم وبلّغه الى الرسول صلى الله عليه وسلم فهمّ عمر بقتل عبد الله بن ابي فجاء
عبد الله وحلف انه لم يقل فنزلت هذه الآية انتهى كلامه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات
الثلث في اللغة يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الباطل اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى
الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو

غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اى اى شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلعم
اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد
بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق **قوله** الجاحظ
انكر الاظهر انه اشارة الى ان الجاحظ مبتدأ حذف خبره بقرينة السوق والاقرب انه فاعل حذف فعله اى انكر
الجاحظ كما اشار اليه في الايضاح لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ويحتمل ان يكون ما ذكره الشارح رح بيانا لحاصل
المعنى لا لوجه التركيب **قوله** فهذه اقسام ستة لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام
اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الكلام اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد
او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول
كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة
وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة في الايضاح ستة ايضا **قوله** مطابقته للواقع
مع اعتقاد انه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا يتفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير
المذهبين السابقين راجع الى الخبر باعتبار حكمه وان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى
موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اى حكمه للواقع متلبسا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في معه
راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكونه متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم
مطابقته لمعونة المقام او راجع الى اعتقاد المطابقة والظرف اعني معه لغو معمول للعدم فيندرج تحت
الانتفاء والنفي المسلط على اعتقاد المطابقة راجع الى القيد اعني المضاف اليه كما هو الظاهر فيفيد ثبوت الاعتقاد
وعدم تعلقه بالمطابقة فيؤول بمعونة المقام الى الاعتقاد بانه غير مطابق كما صرح به الشارح رح وعلى كلا الوجهين
لا يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه كما ظن وهذا وان كان مشتملا على نوع تمحل الا انه اقرب من التزام الاختلاف
المذكور والادباء لا يحترزون عن امثاله في التعاريف هذا ويجوز ان يكون مع الاعتقاد حالا عن المطابقة
على راى من يجوزه **قوله** ويلزم في الاول الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب سؤال مقدر
تقريره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت

هذا ما ذكره حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في
الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود وهو الشريك في المطابقة
للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا اذ لو لم
يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل
اللزوم بالتوافق باطل لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما
اذا اعتقد مطابقة الشيء تخمينا للواقع وليس كذلك كأن تقول اذا رأيت رجلا واعتقدت انه زيد مع انه في
الواقع عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد لان الواقع انه عمرو
والاعتقاد بانه زيد لانا نقول المراد بالتوافق التوافق في القدر المفهوم من لفظ الخبر لا في الامور الخارجة
وهذا التوافق موجود في المثيلة فليتأمل **قوله** فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره
بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه
واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة
ووجه الخبط تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه
قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة وقيل
خبط البعض في تقرير مذهب النظام حيث توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة ووجه كونه
خبطا ان المشكوك خبر ولا يلزم الواسطة ولا يخفى بعده لان المتبادر من العبارة ان الخبط في نفس تقرير
المذهب وهذا البعض لم يخبط فيه على هذا التوجيه بل في نفي الخبرية عن المشكوك فتأمل **قوله**
وقد وقع في شرح المفتاح ان عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق
الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل
على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكره
مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابق للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق
وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا يلايمه اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم

المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا تكون متمسكا له مع
انه لزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه العجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب او يحكم به
قوله كاستدلال الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الآية هذا حاصل المعنى والاولى الاقرب ان قول المص
بدليل متعلق بالحال المحذوف اي الجاحظ انكر الانحصار واثبت الواسطة مستدلا بدليل فان حذف المفرد اسهل
من حذف الجملة كما سبق وقوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله أافترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها
علامة وقد يعكس **قوله** باللف والنشر على ما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي
للرسالة لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل
ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث
ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديدهما احدهما بين الامرين يستدعي ترديد الآخر فافهم
قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان
وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي
اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو قال بعض اصحاب الحواشي قوله على سبيل منع الخلو اشارة
الى ان ام هذه متصلة لا منقطعة لانها مشروطة باحد امور ثلثة الخبر المحض وهمزة غير الاستفهام والاستفهام
بغير همزة والكل ههنا منتف وفيه نظر لانه منقوض بمثال اورده سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد
فان ام فيه منقطعة كما صرح به الشارح في اوايل احوال المسند مع انه ليس شيئا من تلك الثلثة والحق ان منع
الاستدلال على ان الاخبار حال الجنون غير الافتراء سواء كانت ام متصلة ام منقطعة وما ذكره الشارح
بيان لحاصل المعنى او الغالب في الاستعمال وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب
والكذب مع شناعة اخرى فليتأمل **قوله** لكان اظهر اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص
ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه
واما الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه
فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء **قوله**

وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به
جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتأمل
قوله فيكون مرادهم حصرا في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه
انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق او الكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى
الترديد واما اذا كان المراد معنى قصر اخباره عم بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظة او اذ
القضية منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عم عندهم الا باحدهما على انه قد سبق
في بحث الحمد ان او يجئ بمعنى الواو **قوله** وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في الانشاء
والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او ان الانحصار فيهما
بطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول فلان الكلام عند
ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه كلامهم المشكوك والموسوم خبرا على ما صرح به
الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة
بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر
اصطلاح فلا يسمع **قوله** ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض
نفي الفرق بين النسبة الخبرية والنسبة التقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين الخبرية والانشائية
فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة
الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا
ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا **قوله** وفيه نظر لوجوب علم المخاطب توجيه النظر
ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء المقتضي لعموم المستثنى منه
نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور والكفاية في اثبات المقصود
نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب والى رد الثاني بقوله
ثم الصدق والكذب كما ذكر الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قولهم فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث

هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال
من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب الشارح
عليه الخط لعدم استقامته لان المدعي احتمال النسب التقييدية لهما من حيث ذاتها وماهياتها ومعلوميتها
للمخاطب كذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية
محتملة لهما مع كونها معلومة لكل احد وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله
ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسب التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس لاعتبار
امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسب التقييدية من حيث هي هي اي من حيث
مفهوماتها وماهياتها الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث هي هي تحتملها لخروج المانع المذكور اعني المعلومية
عن ماهياتها بحسب الوضع فتأمل **قوله** حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث
من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور
اعني انا على بيضها ان حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا
لان قوله انا حرشته صفة مميزة فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره متفرد بالصيد او
مشارك له فيه وجوابه ان الكلام يجوز ان يكون تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مقتضى
الجهل الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان
حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كاشفة وقد صرح به
الشريف في حاشيته ليفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص
الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال **قوله**
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا اذا كان
المراد لازم فائدة الخبر كما في انت حافظ للتورية فما معنى اطلاقه ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ويمكن
ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد تكون اوصافا لا انها كذلك دايما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم
وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية

بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيه انها اخبار البتة لا اوصاف بقي ان يقال المناسب
لهذا ان يتعرض لبقاء الخبرية للاخبار بعد العلم بنسبتها لكن امره هين لان فيما اختار كشبه سلوك طريقة
البرهان فتأمل

الباب الاول في احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى الضم
مصدر من المبني للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة للفظ ظاهرية والمراد بما يجري مجرى الكلمة المركبات
التقييدية والجمل الواقعة موقع المفردات ولو قال ضم لفظ لكان اخصر وبالحكم المعنى اللغوي المصدري
لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد تخرج النسبة التي بين اسم الفاعل
وفاعله ونظايرها وبالمفهوم في قوله لمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف
الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث
الذي هو جزء مفهوم لفظة ضرب **قوله** وهذا اولى الى قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف
اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي
والمقصود الاولي وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها
في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبار الاسناد تجري
في كلا معنييه واما اعتبار المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية
المذكورة كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صور
قوله كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهار للتحسر استعمال الكلام المذكور
في اظهار التحزن بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل في الكلام المركب
في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الثاني
لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما ترجوه يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم والى هذا اشار الشارح رح في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهار تعليل لمقدر اي قالت ذلك
اظهارا **قوله** وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان
الحكم كان معلوما للرسول عم وللمؤمنين والتأنف الاستنكاف والباء في بنفسه للتعدية اي يرفع نفسه

قوله ومثل هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكاري
الذي في حكم الاخبار بالنفي مندرج في السلك المذكور **قوله** وامثال هذا اكثر من ان تحصى يرد عليه
ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح رح
بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورد بان من اذا لم
تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما
يمكن ان يحصى الا انه تسومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح رح ايضا بان من
التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها تأمل **قوله** قومي هم قتلوا اميم المصراع
لحارث بن دعلة الذهلي آخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن
سطوت لاوهنن عظمي اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف
اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا في سهمي واللام الاولى في كل من مصراعي البيت الثاني
موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والثاني هو المراد
في البيت والسطو الاخذ بعنف وحاصل المعنى ظ **قوله** اما الحكم او كونه عالما به اورد عليه ان افادة
الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم فلا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظ ولا منع
خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين
الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد
افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار
لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والعنادية
فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا علي اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات الى ان المنفصلة غير الحقيقي
اي ما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا او العالم اما ان يعبد الله او يتبع الناس
فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد
بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيده لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ

وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعدمه
فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فيجوز ان يتخلف مدلولها عنها قوله
فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر الخ لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا
يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ففي ترتب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم
المذكور هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو
الايقاع قايل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف
في شرح المفتاح فليفهم قوله والا لما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يتضمن الشرط وما يتضمن
معناها على جواب ان الشرطية المتمحضة له بناء على تشبيهها بلو تابع في عبارات المص قوله وح لا يتحقق
الكذب الخ ظاهره انه بيان لبطلان التالي اعني قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال
هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب
زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول
الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا بانتفائه
في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور قوله ولزم
التناقض في الواقع الظ من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدل بها على ان مدلول
الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع
على قوله لما صح الخ لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب
كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يجز اخلاء
اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سببا للعدول
لا يقال لا تناقض بين النفي والاثبات الا يرى انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان
لا يجوز ارتفاعهما وايضا ما ذكره الشريف في تعريف العلم بانه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض من ان المعنى لا يحتمل
متعلق التمييز نقيض ذلك التمييز وان التمييز في التصديق اليقيني هو الاثبات والنفي وكل واحد منهما نقيض الآخر

فبعد ما ثبت ان المراد بالنقيض هو المصطلح كلام واما لما تحققته من عدم التناقض بين الادراكات
لانا نقول لا خفاء في وجود التنافي بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين فليتامل ثم في قوله
لزم التناقض مسامحة لان التناقض لازم البتة والاظهر ان يقول لزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة
قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة في الواقع لكن العبارة
لا تساعده كما لا يخفى نعم يمكن حمله على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض
بمعنى الفاعل اي المتناقض قوله قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع تقرير الجواب
بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان من جملة ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله
ثبوت المعنى او انتفائه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح
بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو استلزم العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر
لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفائه لا يستلزم
الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم
المجامع للشك ولك ان تصير الى حذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم
عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك العلم
بالمعنى الاعم فتامل قوله وكانهم ارادوا الخ هذا انما يفيد توجيه نفيهم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا
لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا
الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما وجه مرادهم
من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظ تدبر قوله بل المراد انه يحتمله من حيث هو والاحتمال
بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه
بما يحتمل الصدق والكذب قوله ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لا المعنى
اللغوي فلا يرد عليه ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب
بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها

لا محذور فيه **قوله** وهي بدون الاولى لا تمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم يذكر في المفتاح
اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفايدة الاولى بدون
الثانية تمتنع نعم ليس استطرادي في كلام المفتاح لانها لم تذكر في صورة التعليل **قوله** اي اللازم الاعم
بحسب الواقع او الاعتقاد كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه
فلا علم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم
الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ
من التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول
المساواة محمول على مفهومه الظاهر منها ولا القسمية اعني المساوي والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما
نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود المخبر
فضلا عن كونه عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة سوا ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم
بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما او قيل
الفايدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده في ذهن المخاطب
اتضح معنى اللزوم بلا كلفة **قوله** وهو بدون الملزوم لا يمتنع اعترض عليه الاستاد بان حكم اللازم
الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقيق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب
والجواب ان وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء
ههنا الا ما يتفرع عليه **قوله** وزعم العلامة انه لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين
كان الملزوم واللازم في الحقيقة نفس العلمين فلهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين
ثم ما نقلا الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة
الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون
فايدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فايدة الشيء انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة
وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص فاندفعت اعتراضات الاستاذ بلا مرية

واعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر
من المص انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين لا بطريق
القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم
نفس المعلومين فافهم **قوله** بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم بالبت منه مثلا لا يستلزم وجود
المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به **قوله** لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم اي بالحكم المخصوص من
حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل
ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما وان عمروا اذا خاطبنا بكلام لا نفهمه علمنا بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فسر ما
لنا بلغة نفهمها حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمروا عالم به حاصل قبل ذلك ووجه عدم
الورود انا نمنع في الصورتين علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الثانية
لا تخلو عن سماجة لانا اذا لم نفهم كلام عمرو فمن اين فهمنا ان ما تكلم به جملة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها **قوله**
ولا يخطر بالبال الحواي فلا يصح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول
العلم الثاني عند حصول الاول **قوله** وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات
النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر
فهم المعاني المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه يسمى علما في العرف
كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه **قوله** مستحضر الخبر اي لمضمونه على حذف المضاف
قوله وان كان عالما بالفايدة نقل عنه يريد ان المراد ما يعم لازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فلا يتوجه
ان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان
مبنى التخصيص على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفايدتين فالامر اظهر **قوله** ومثله هي عصاي غير
الاسلوب اياه اي انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوق المعلوم مساق غيره ومع
هذا لا يخلو عن سوء ادب فالاظهر ان يقال المراد من السؤال الاستحضار بماهية العصا بصفاتها ليظهر المباينة
البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جوابه **قوله**

في شرح التفتازاني

ولقد علموا لمن اشتراه اللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وفى لمن اشتراه لام ابتداء كما فى علمت لزيد قايم
ومن اشتراه مبتدا وخبره ماله فى الآخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام فى لبئس جواب قسم محذوف
وخبر لو محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو فى الآية للتمنى مثلها فى قوله تعالى
ولو ترى اذ المجرمون الآية ففيه نفى للعلم بطريق آخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة
اى مقولا فى حقك ومقولا فى حقه واما حال من ضمير تجد وهو استيناف فى موقع جواب الامر وحاصل معنى الآية
والله اعلم والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختاره على كتاب الله
ماله فى الآخرة نصيب من الثواب اصلا ووالله لبئس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها لو كان يعلمون بذلك
الشرى اى بثمرته وما يترتب عليه من انه لا خلاق له فى الآخرة لامتنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام لتقبيح
حالهم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ماله فى الآخرة
نصيب اصلا لا انه ليس له نصيب مع اجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم
المثبت والعلم المنفى واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة
المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثانى فى المباحات
ولم يلتفت فى الآية الى ما ذكره الاخفش وقطرب من ان الذين علموا غير الذين لم يعلموا فان الذين علموا
هم الذين علموا السحر ودعوا الناس الى تعلمه وهم الذين قال الله تعالى فى حقهم نبذ فريق من الذين اوتوا
الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون واما الجهال الذين يرغبون فى تعلم السحر فهم الذين لا يعلمون
لما فيه من تفكيك الضميرين بلا ضرورة قوله يعنى ان كشيئتان تعرف بهما لما كان غرابة تنزيل العالم
بفايدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشئ منزلة الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق
بل باعتبار جعل وجود الشئ منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد آيتين لاثبات هذا الامر
الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفايدة وعلى هذا فيكسر بادة التعميم فى الآية الثانية
قوله لاعتبارات خطابية اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام يلوح
عليه اثر الاهمال تعليل للنفى كما ان قوله بناء تعليل للمنفى قوله وجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى

الرسول عليه السلام وايضا سلب علمهم بدراءة الشراء يناقض اثباته فى صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل
علمهم بجهلهم بدراءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب بهذا العلم من مقابله اعنى جهلهم بذلك
الجهل وايضا اعتبار الفاء هذا الخبر الضمنى اليهم تعسف قوله لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام
قد عرفت جريان هذا التعليل فى الاول ايضا قوله لا يوافق ما فى المفتاح لانه صريح فى ان العلم المنفى هو
العلم المتعلق بقوله لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان الكشف عن دعوى
قوله وما رميت اذ رميت روى انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء فى وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت
ووجه تنزيل الرمى الصادر عنه عم منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمى لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل
الرمى الصادر عنه عم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفى باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة
وهو مراد من قال اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعنى ان القيدين للنفى والاثبات لا المنفى والمثبت
حتى يرد لزوم عدم تواردالنفى والاثبات على شئ واحد واما من قال فى معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا
فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة
الا ان خصوص هذه الرمية معجزة مخلوقة لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان كسب التنزيل
لا ما يتوارد عليه النفى والاثبات لظهوره ثم المقصود من الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغى لهم
الذهول عن الله تعالى والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذى يطيش بفعله ولو كبا اولوا الاحلام
لمقتضى الجبلة فيظهر نكتة التخصيص ولا يرد ج يانه فى جميع الافعال تامل قوله واذا كان قصد المخبر
ما ذكر فينبغى الخ اشارة الى ان الفاء فى فينبغى للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح
المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغى له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به
افادته لا انقص منه حذرا عن الاخلال ولا ازيد منه حذرا عن اللاغية وانما لم يذكر علة المنع عن النقصان
وان كان المراد بالاقتصار على قدر الحاجة ان يكون على قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهورها
ويحتمل ان يريد بالاقتصار على قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا

والمفهوم من شرح الشريف للمفتاح ان الحذر عن اللغو علة للقصور كلها حيث قال فانه اذا لم يكن مفيدا
اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زايدا عليها كان
مشتملا على اللغو وبالجملة فقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله ولم نحتج الى ما يقال في توجيهه ان
ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر
فان قلت اذا كان هذا الكلام متفرعا على ما ذكرته كان الاولى تقديمه على قوله وقد ينزل العالم بهما الخ
فما وجه توسيط هذا القول قلت وجهه ان هذا كالجواب عن اعتراض يرد على قوله لا شك ان قصد
المخبر الخ بان يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغي ان لا يجوز القاء الخبر الى العالم بالفايدة المذكورة ولازمها
فقرر الاصل اولا ليدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال
يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فايدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار
الخلو وتجريد الحكم عن الحكم دون اعتبار التردد والانكار وقد حققته بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار
التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار
الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفايدة
فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر **قوله** هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب النحو امتناع ان
يؤتى لهل بمعادل وصرح المص في اوايل الباب الرابع من بامتناع قولك هل زيد قايم ام عمرو وبين الشارح
هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة
فيؤتى لها بمعادل مستدلا عليه بقوله عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث
منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيب واما من قبيل اطلاقات المصنفين وما في تراكيبهم
كاستعمال قط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة التكلم وفي قوله ههنا لا يجتمعان قط مع انها انما تستعمل
في الماضي المنفي **قوله** ليس بشيء لا يخفى ان توجيه الشارح مبني على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة ومن ضميره فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة اولا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى
للتردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني ويستغني عن قوله او التردد فيه

بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول بالطلاقة عدم التصديق وعدم تصوره ايا ولا يخفى ان ما ذكره الشارح
لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس شرطا للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور
المخاطب النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر
بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح **قوله** على لفظ المبني
للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء وقد مر منا في اوايل الكتاب اشارة
الى مثله مع تفصيل ما فلا تغفل ثم الحكم المذكور من ان الشارح مبني على انه الرواية فالاتيان ببناء الفاعل فيه وكذا في المقتضي
جايز ايضا سواء ارجع الضمير فيه فينبغي الى المتكلم او المخاطب **قوله** واسميته الجملة اي صيرورتها اسمية وقيد
في مقام العدول عن الفعلية فلا يرد ان في عد المص في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير الجملة الابتدائية وقد يقال
فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامي الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها
الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لضرورة اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام
وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة **قوله** وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف
الى الصفة اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من وصلت الشيء وصلا وصلة كذا قيل والاشبه ان
يقال اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة متقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظايرها
بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان
لا تكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زايدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى
بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه ظاهرا
اعتراض الفاضل الرضي بانه يلزمه ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا زوايد
قوله مترددا فيه طالبا له فيه استخدام على عكس ما سبق لان المراد بالحكم الظاهر ههنا اعني الحكم الوقوع
او اللاوقوع وبضميره الراجع اليه الايقاع او الانتزاع بخلاف ما سبق وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا
تردد في انك تصورت قيام زيد او انكر فقلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور لي لم يتصور من ان مع
تردد او انكار في ذلك فاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظاير او يعتبر

الدالة على حال ان مع قائل **قوله** ظن على خلاف ما انت تجيبه به قيل اراد بالظن ان له ميلا ما
الى الجانب الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان
لكونها علما في التأكيد و دليل السائلة الاستقراء فلا يرد على الشيخ اطلاق من يعد حسن التأكيد في الجملة
الملقاة الى السائل المتردد مطلقا لكن اعتبر هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابلته بين اداة
واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار المتفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد **قوله**
فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها اي اراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا لا يراد ان بطريق الوجوب
بقرينة قوله لانه يؤدي الى فاندفع ما اورده بعض اصحاب الحواشي من ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي
عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا يرى ان قولهم الاصل في المبتداء التعريف معناه ان
المبتداء لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتداء ووجه الاندفاع ظاهر
ثم ان في قول الشيخ والا لم يستقم مسامحة حيث اطلق عدم الاستقامة على عدم الاستحسان اشعارا
بان المستحسن في حكم الواجب في نظر البلغاء فكان تركه يوجب عدم الاستقامة **قوله** مؤكدا بان
واسمية الجملة ان قلت قدر التأكيد يكون بقدر الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا
فاوجه التأكيدين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم مع الرسولين الاولين وتماديهم في
الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى مرتبة الانكار قوي في نفسه فاكدوا بتأكيدين واما ما ذكره بعض
اصحاب الحواشي من انهم وان انكروا انكارا واحدا الا انهم حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا عدلوا في نفي
الرسالة عن التصريح الى الكناية وهي ابلغ واقوى فناسب ان يؤكد بتأكيدين ففيه نظر لان قولهم ما انتم
الا بشر مثلنا بعد القاء الرسل اليهم انا اليكم مرسلون على ما يشهد به صريح نظم القرآن حيث قال عز من قائل
واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا
اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا
اليكم لمرسلون **قوله** مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لم يعد المص في الايضاح القسم في الآية
من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة

قوله فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة اي لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان
والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان
يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان كامل وبهذا سقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة
من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون
رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان من شرائط المجانس مجانس **قوله** مبني على ان تكذيب
الاثنين منهم تكذيب للآخر هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الى
اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو في موقع المفعول للحكاية اي حكاية عن رسل
عيسى عم قولهم اذ كذبوا في المقاولة الاولى واما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس
في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى كما لا يخفى ولبعض اصحاب الحواشي زلل
متين حيث توهم لزوم المصير الى ان الكلام على طريقة استعمال لفظ الجمع في المثنى كما في صغت قلوبكما زاعما
ان التوجيه المذكور لا ينطبق على قوله قالوا انا اليكم مرسلون لان القائل بذلك في المرة الاولى اثنان لا غير
فمقتضى ذلك ان يقول قالا وادراج الآخر في ذلك تعسف لا يتبادر اليه الذهن على ان في ذلك جمعا بين الحقيقة
والمجاز قال وبالجملة فالظاهر ما ذهبنا اليه وان كذبوا على منوال الجمعين الآخرين اعني قالوا انا اليكم مرسلون
وقوله عن رسل عيسى وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال في تفسير مرجع ضمير قالوا اي الرسل
الثلثة هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه غلط فاحش فان القائل بقوله انا اليكم مرسلون ثلثة كما يشهد به صريح
النظم حيث قال تعالى فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون وهذه المرة هي الاولى بالنظر الى كلام الرسل الثلثة
وان كانت ثانية بالنظر الى كلام الرسولين ولعل هذا منشأ غلط قائل **قوله** فكل مقتضى الظ مقتضى الحال
فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف
بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها
فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى
حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظ ومقتضى الحال بحسب مطلق

مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف **قوله** على انه لا معنى لجعل الانكار اه قيل عليه اذا اريد
بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تأمله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة
ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره تقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الآباء التاكيد لا ينافي ذلك على ان
ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره **قوله** فيجعل غير السائل كالسائل اي يجعل الخالي كالسائل لان
تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل وان لم يجب في اصل السائل واما عكسه
اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل
ولا يخل بالفصاحة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي فتامل **قوله** له اي للخبر فعلى هذا يكون اللام زايدة كما في ردف
لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التقوية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل
ولو ارجع ضميره الى الملوح لم تحتج الى هذا التوجيه **قوله** لانه يشير الى حقيقة الخبر قيل ولقائل ان يقول
قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا
يدل على انهم يستحقون العقاب فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات لا تدل على سبيل
القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم
فلا اعتبار به مع ان الامر باتخاذ الفلك بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا
قرينة قوية لنزول العقاب عليهم البتة فالاولى ان يرجع فايدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظيم سخطه عليهم فتامل
قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني غناء الفاء فعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من
شرح المفتاح من ان ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة
على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتامل **قوله** من عرض العود على
الاناء وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغور على هذا برمحه ووجه التاكيد انه وان عرض الرمح متهيأ
للحرب الا ان معه رمحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تعاددر ما حتى صار مغرورا
وجاء بهذه الصفة وينقل هذا الوجه عن يوسف الاوبهي وولا شك انه موافق للغة ايضا لكن الفضل
للمتقدم كما لا يخفى وبعد البيت المذكور هل احدث الدهر لنا نكبة ● ام هل رقت ام شقيق سلاح

قوله امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليه بان دلالة على الانكار غير متعينة لجواز ان
يكون امارة خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم
في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثرا
للغفلة متفرعا عليها يكون اثر الانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض
الرمح منزلة السائل يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب بزيادة تغييره فلهذا حمل البيت عليها وكذا الكلام
في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون فان قلت لم يعد اسمية الجملة في الآية من المؤكدات قلت
لما تحقق من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الآية عليه **قوله** ان يكون
معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري
لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فظهر وجه توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل
محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت
بحيث ان تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة
فلو تعذر معلوميته خصوصا ونفسه يتحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني ان تامله
ارتدع عن انكاره اذ لا تقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية
هو الوجه كما لا يخفى **قوله** مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد
السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهره الكثرة المرتابين **قوله**
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللام في التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الآية ح مثال لذلك
التنزيل لا نظير له ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعنى
فيكون نظير المانحن بصدده لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتامل **قوله** احد مما ذكر في السؤال ذكر
هذا الوجه ههنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا
بعدم كون الآية تمثيلا وما هو المراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند **قوله** وح لا يكون مثالا
لما نحن فيه قيل اي بمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا ضم اليه اعتبار آخر

مثل ان يقال جعل وجود الريب بمنزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون
لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا انزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما رأسا
بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار وقد يرد بان المخاطب بقوله لا ريب فيه هو النبي عم
واصحابه وهم ولا ريب انهم لا ينكرون وجود المزيل فلا ينكرون هذا الحكم لان انكاره مبني على انكار كون الريب
بمنزلة العدم المبني على انكار وجود المزيل وهذا مبني على وجوب كون المنكر هو المخاطب كما يدل عليه الوجه المنقول
من الكشاف اذ المنكرون هم الاشقياء والمخاطب هو النبي عم كما يشهد به سياق الآية فتدبر **قوله** وهو انه
ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه عبارة الكشاف هكذا فان قلت ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب
ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل
نفي مستتر عائد الى الريب واللام او الباء محذوف فمن ان كا هو الشارح والتقدير ما نفي الريب لان احدا او بان
احدا لا يرتاب فيه فيؤل المعنى الى ما ذكره ويرد عليه ان عبارة الكشاف آب عنه وذلك لان النفي ح متوجه الى
التعبير او العلة فلا يقابله قوله وانما المنفي كونه الخ بل الواجب ان يقال وانما نفي لكذا او على معنى كذا **قوله**
لكن ينكره كثير من الاشقياء قيل الظاهر ان الآية ليس مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن صريحة
في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب الا ان مع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه
هو النبي عم بقرينة سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه
لو جعل الخطاب لا قول لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين **قوله**
لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة تفيدان التاكيد فتحرز
فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة تفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه
بمعنى ان لا يخرج شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقام
العدول ولا جزم بذلك في الآية فحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال
بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والا فلا وبان انكارهم
يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد وان ثبت وهذا

لا ينافي جعل الانكار كلا انكار فتامل **قوله** وهو انه كلام معجز قيل الضمير ليس براجع الى ما مع حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلامه ان يحمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع
الى مصدر تاملوها اي تاملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق **قوله** انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني في التمثيل
صحيح لان التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو او التجوز وقد رد بما نقله من الشيخ
واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه فذكره بعض اصحاب الحواشي من ان هذا الجواب لا يدفع اصل
السؤال اذ التاكيد المعنوي كاللفظي في الامرين فالاشكال باق بحاله ليس امرا ورآء ما ذكره الش رح فتامل
قوله دفعا لتوهم السهو او التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو
كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نم تصريح الش رح بذلك
على اطلاقه بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان
الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور فلما
يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع التوهم المذكور
لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما لدفع
توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل بان
لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب
اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد ينشاء منه تعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر من جالس
زيد لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق التسهل لم يستبعد فدفع المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم
بمعونة المقام فتامل **قوله** لكن المذكور في دلائل الاعجاز قال الاستاد الجواب الحاسم لمادة السؤال
ان يقال التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل مبني على
مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المص آب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان المناسب
بهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب وقد يجاب عن اصل السؤال بانه لا شك في تغاير صريح

مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ
من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتأمل
قوله قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام المجرد يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية
وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على اللازم
وارادة الملزوم وتلخيصه ان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه
فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما
يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام
المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب فنفس الكلام المورد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير
كونها ذكره كما جوزه السكاكي ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لان موقع
الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا الايراد ان يقال الكناية في الاصطلاح
ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا انتقال من نفس اللازم اعني
الايراد المذكور على الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل بالكناية على ما هو المقصد الاصلي
للمتكلم وكان مصب الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا تنبيهه على ان معه ما ان تأمله يزيل
انكاره لا ان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح
نوع قصور كما حققته لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه الا وجه
ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا القي الى المنكر اريد
ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه
اذا تأمل وعلى هذا القياس نظايره بقي ههنا بحثان الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي
للخبر المجرد لا لنفسه والثاني ان القاءه الى العالم على مقتضى الظ عندهم والكناية المصطلحة انما توجد اذا اطلق
ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه على انه ربما يدعي ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا مستعمل
فيه اللفظ الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته

والقرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد خلو ذهنه
بالقاء الخبر المجرد اليه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي
الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية
على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز
ارادته في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه
الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل
ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة فتدبر قوله في المهد ينطق البيت وبعده ان الهلال اذا رأيت
نموه ايقنت بدرا منه في اللمعان ● الجد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتدأ
خبره ساطع البرهان قوله المشرئب في الصحاح اشرأب الى الشيء اشرئبابا مد عنقه لينظر اليه
قوله دفعا لتوهم التخصيص قال بعض اصحاب الحواشي هذا غير سديد لانه صرح بان لا ريب فيه
من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك صح استثناؤه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم بها بلا شبهة
اللهم الا ان يراد الدفع القوي الكامل والجواب ظ فان دفع التوهم بها بلا شبهة انما يحصل اذا حصل
الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظني التمثيل والاستثناء فبذلك الاعتبار لا نقض فيه
فتوهم التخصيص باق بلا شبهة هذا وقوله هكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ما ذكر اعتبارات
الاثبات وهكذا اعتبارات النفي قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب
غير منكر ولا متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظ ان كان الاولى ناقصة خبره
انه لا يكون بتقدير الباء ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون والاخريان
تامتان وقد يجعل الاولى ايضا تامة وقد تجعل زائدة فقوله انه لا يكون مفعول الظن من باب ضعيف
الكناية اعتنائه قوله بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل انه لا يحسن ضمير الشان
بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلايل الاعجاز

قوله ودليل الاستغراق فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على راي من جعله ضمير الشان كما توهم ان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتدأ المحدث عنه بطريق ذكر الخاص واراده العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدأ اصطلاحي والبيت لسلم بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل وبزل وبوازل والمأمون الموثقة الخلق التي امنت ان تكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكر وان كان يلتذ به العايش لكن الفتى مخدف للدهر والدهر ذو ضروب وتارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفي يكدر قوله ان دهرا يلف الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بيلف اي بسبب وصالها او بتسلي اي بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في وتتعلق بما له اي يجمع في هذا الموضع المتفرقة الكائنة او يجمع المتفرقة الكائنة فيه قوله ومنها حذف الخبر الذي يجيء في اوايل الباب الثالث ان شاء الله تعالى قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة البتة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجانبتهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ وفيه نظر لان التشوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريدا فعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يجوز اذا لم يستعمل احد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله اوحديون جمع اوحدي بالكاف ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما الان انفسهم الخ اما تعليل للمقدر اي فتركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء الخ والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم الخ اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون قوله مئنة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق ثبوته فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مئنة للخير ومعناه اي موضع لان يقال فيه انه خير وعسى ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الابهام فيه بحث وهو ان هذا الابهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا يشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون فايدته بالنظر الى لازم فايدة الخبر كما في باقي المؤكدات المذكورة في الآية نعم هو من كلام الله تعالى في نفس الامر لكن الكلام في انفهامه من الآية حتى يندفع به الابهام والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل في الوصل واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم الخ يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسمة غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه ايضا حيث قال التشبيه التشبيه الدلالة على المشاركة الخ وصرح الشارح هناك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلهذا اعاد اسمه المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التوجيه سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان تكون عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى الضمير المذكور من المطلق فلا يجب لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا مطلق الاسناد

الخبري لا مطلق الاسناد والّا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مشعرة
بان مورد القسمة مطلق الاسناد احتيج اليها ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى
عفوا لما استمر عليه دأب المص في مثله تطفيفهم **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما
اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعا ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية من ان مضمون
الجار والمجرور في مثله مبتداء وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان يقال محط الفائدة
هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما مجه
الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى **قوله** كما جعله عبد القاهر حيث قال في
دلايل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه
وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل لضرب من التأول **قوله**
وفيه نظر لان علم المعاني حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما قد يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف
علم المعاني والّا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث
انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وبهذا ابطل ما ذكره الاقرائي في شرح الايضاح
موجها دخولهما في تعريف المعاني من ان البحث فيهما بحث عن الاحوال التي يقتضيها الحال قال الاسناد في وجه النظر
ولا نسلم انه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المص وليس كسائر احوال الاسناد
مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان
الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضا واليه نظر المص واما اللغويان فهما نفس اللفظ
لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المص فتامل **قوله** او معناه قد سبق ان معنى الفعل قد يطلق
على ما يعم شبه الفعل ايضا وهو المراد ههنا ولذا عد منه ما يفهم منه معنى الفعل بصيغته **قوله** متعلق
بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمآل واحد **قوله** لكن بقي خارجا
ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا نسبته بقاء الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار
تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والّا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد

زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكره الفاضل المحشي وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف
وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير
بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل التقييد بقوله
عند المتكلم وبعده واما اعتبار التقييد بالحال بالنظر الى الزمان الثاني بان يكون المعنى وجد التعريف في زمانين خارجا
عنه في الزمان الثاني ما لا يطابق هو فعلى تقدير تسليم صحته بعيد لا يصار اليه مع ظهور اعتبار التغليب فتامل
قوله وذلك بان لا ينصب قرينة هو كانه اراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل
قراين الاحوال فافهم **قوله** سواء كان مخلوقا لله او لغيره هو الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان
افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثال
كون المسند مصدرا المجنبي ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد **قوله** كقول المؤمن انبت الله البقل
وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا
يحمل على المجاز فتامل **قوله** لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد انما يكفي في كون الكلام المذكور
حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعا الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة
الظ فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا لكن الامر في هذا سهل بقي ههنا تامل وهو ان
المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا
في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين **قوله** والاول لا يكون اسنادا هو فيه نظر
لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التعبير السابق لقوله عند المتكلم
في الظ قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون
حقيقة **قوله** بل ينسب قايله الى ما يكره اي الى الحماقة والجنون **قوله** بناء على سهو ونسيان الفرق
بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه
زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد
على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي ايضا فتامل **قوله** والمص للاسناد فيه

تقديري اي صفة للاسناد فلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور وعلى انه انما يلزم لو كان
العبارة والمسند الى الاسناد تأمل **قوله** اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد
التأول فيه انه لا تأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تأول ونصب قرينة على ان المراد خلاف
ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده **قوله** على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنساء
من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا حيث يقول فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار لا تسأم
الدهر منه كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار وما باوجد مني حين فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار وان
صخرا لتأتم الهداة به كانه علم في رأسه نار العجول الناقة الوالهة التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل يحشى تبنا
لتدر الناقة عليه تسليا منها به قال بعض اصحاب الحواشي قوله تطيف صفة بو وضميره للعجول والتذكير باعتبار
اللفظ من قولهم طاف الخيال يطيف طيفا ومطافا فهو من قبيل المجاز العقلي لانه اسند الطيف اليه وهو للخيال
والمضاف محذوف لا من قولهم طاف حول الشيء لان مضارعه يطوف ولم يرد يطيف هذا كلامه ولا يخفى انه سهو
بين في نظر ارباب الصناعة اذ لا يصار الى المجاز ما لم يتعذر الحقيقة وههنا ليست بمتعذرة اذ قوله تطيف من
الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وفي تاج المصادر الاطافة گرد چيزی در آمدن وضمير تطيف راجع الى
العجول والمجرور في به الى البو فلا ضرورة الى الحمل على المجاز وتأويل تذكير الضمير المجرور وعلى ان طيف الخيال مجيئه
في النوم صرح به في الصحاح ودل عليه موارد الاستعمال قال سل نعمت للطيف مرحبا فارقني فقلت اهي سرت
ام عادني حلم وقال نعم سرى طيف من اهوى فارقني والحب يعترض اللذات بالالم وليس المراد في البيت
مجيء خيال البو الى العجول في النوم كما دلت عليه الابيات هذا ويروى بدل قوله لا تسأم الدهر ترتع ما رتعت
حتى اذا ادكرت ما رتعت اي ما دام رتعت والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول
بيان للحنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والايتمام الاقتداء **قوله** الى شيء معقول اي خال
عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والنابة العالم بالانساب
والتاء للمبالغة **قوله** وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله
ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به الخ فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده

الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة الخ **قوله** والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة
ولا مجاز فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا
اللفظيان ولذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير العيشة
فاعل لفظي وان هو فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها هي اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن
الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في
صدد دفع اعتراض المص عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر الخ ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه
في لغته فكون الاسناد الى المبتدأ خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون
المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص وانما ذكر فيما سبق
سندا للمنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح **قوله** فنمت وما ليل المطي بنائم صدره
لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى البيت ظ **قوله** وجوابه ان معناه
يرد انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار
لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعا فالصواب في الجواب على ما نقل عنه ره ان يقال نختار الشق الاول من السؤال
وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسنادا الى
ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفها ولا ضير
واما انهارك صائم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته
لنفس النهار فحقيقة كما في قولك انهارك صائم ام انت وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين
ليس بقادح في المقصود **قوله** ويسمى مجازا حكميا الخ اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة
والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع
في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات
لا يكون مجازا على ما نقل عنه ره واما تسميته اسنادا مجازيا فانما باعتبار الاشرف اولان الاسناد بمعنى مطلق
النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء بشأنه لكثرة فوائده

قوله اى غير الملابس الذى له تقييد ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو
ما للملابس غير ملابس هو له وايماء الى انه لا بد فى المجاز العقلى من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة كما سيجئ ولو قال لاسناده الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى قوله بتأول لا يخفى ان قيد
التأول يغنى عن قيد غير ما هو له اذ لا تأول فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية
مهجورة فى التعاريف قوله تطلبت ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤل اليه من العقل يريد
ان التأول طلب المآل والمآل اما مصدر ميمى او اسم موضع ومن فى من الحقيقة بيانية وفى من العقل ابتدائية
ومن العقل حال اى تطلبت الموضع كائنا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق فى نفس الامر ومحصل الكلام
انك تطلبت الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلى اى ان موضعه هو كيف ينبغى ان يكون حتى
يكون على ما هو عليه فى العقل ان لم تكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتى فان قيل لو اقتصر على الشق الاول
لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة فى نفس الامر لان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان تطلب ولا يظفر
بها فلا حاجة الى الشق الآخر قلت نعم لكن فى ايراد الشق الآخر تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له فى
الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان تنصب قرينة اشار الى ان نصب القرينة
ليس معنى التأول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس
غير ما هو له ليس الا بنصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت
اثبات الجرى له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتأول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهى استحالة
قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقوله
ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأول ملاحظة ملابسة ما اسند اليه لما هو له فى الحقيقة
ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى انه اسناد
الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور فى تعريف المجاز كما لا يخفى
واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتأول انما يحتاج اليه
لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الاول بان

قوله ان تنصب قرينة مشعرا بان المتكلم اراد هذا النصب بناء على ما تقرر من ان الافعال التى من شانها ان
تصدر عن اختيار اذا نسبت الى ذوى الارادة يتبادر منها صدورها عن قصد فخرج المثال المذكور اذ لم يقصد
المتكلم نصب قرينة على ان الاسناد الى غير ما هو له بل اراد اثبات الجرى للنهر حقيقة على فرض وعن الثانى بان ذكر
القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة
جزء مفهوم المجاز اللغوى وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك فى المجاز العقلى فيجب ان يحمل
التأول على نصب القرينة على الوجه الذى ذكر قوله اى للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحى ولم يجز به
معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون
المراد الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه كالاسناد
ويمكن ان يقال المراد بالفعل الحدث وهو المصدر المنسوب الى فاعل ما بانه صادر عنه ولا شك فى وجوده فى الفعل
الاصطلاحى وما سوى المصدر كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما مما فيه معنى الفعل فح يصح قوله الآتى والمصدر
وكذلك الامثلة الآتية انتهى وفيه بحث اما اولا فلان الضرب فى قولنا اعجبنى ضرب اللص الجلاد يصدق
عليه الفعل بالمعنى المذكور فقضيته لزوم ملابسة الشئ لنفسه بحالها واما ثانيا فلان الفعل بالمعنى الذى ذكره اذا
تناول ما سوى المصدر عاد الاشكال بوجه آخر لان اسم التفضيل والظرف لا يلابس المفعول به وهذا المحذور
وارد على الشق الآخر من الترديد السابق ايضا قوله لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان المفعول معه
مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع
عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس مأخوذا فى مفهومه ولو سلم
انه مأخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب واما فى المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه
يتغير شئ آخر معتبر فى مفهومه وكذا القياس فى البواقى وهذا القدر يكفى جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الآخر
قوله اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم فى الظاهر فلا يرد
ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبنى للفاعل اليه قوله يعنى لاجل ان ذلك تشابه
انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل بغير ما هو له مع انها تكفى لاسناده اليه

لان المص اقتفى اثر صاحب الكشف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده
الى غيرهما للمضاهاة لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ولعل
الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره
وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله فهو بمعنى المفعول اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم
وان جاز ان يكون بمعنى التأليف ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل به قوله وداهية دهياء الداهية
الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الناس من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهتهم داهية دهياء ودهواء
وهو توكيد لها قوله احدهما وصف الفاعل به السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما اعاد
ههنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس
تعريف المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف به فعله الالم الوجع وقد الم يألم الما فهو اليم فالمعذب
على صيغة المفعول والضمير فيه راجع الى الاليم والبعيد على سبيل البدل واما الضمير في فعله فيحتمل ان يرجع الى
الضلال والمعذب على سبيله ويكون اطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل
بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل ثم المذكور في الصحاح ان الاليم بمعنى الموجع مثل السميع بمعنى
المسمع فالمعذب على هذا يكون بصيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الآية
الى ان الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه جعل
المفعول الذي ذكره المص في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لا ندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان
الكل مفعول بواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فاى حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال
النكتة في التصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره
قوله يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر انتصاب اهل الدار بمقدر اى احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا
اول لسرق يقال سرقه مالا قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف الخ ويدل على ان المعتبر عنده تلبس الفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي لا غير ما ذكره في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقلناه رح عنه وبهذا ظهر ان
الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله او ملاطفة باعتبار ان يجعل الاسناد

المذكور الخ حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان
التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه
بصريح الكلام او المستلزم له وملخص منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه
يضمحل ما اورده الخطائي من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف للمطلق لانه يكون للمجاز
العقلي في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الخ راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن
المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد
معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مساو للمقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني
المجازي في مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية
اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب للخرقاء اذ معناه
الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر
عن المضاف بانه للمضاف اليه وبهذا اضمحل ما توهمه الاستاد من ان الجواب الثاني فاسد لعدم جريانه في بعض صور
الاضافة لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء قوله على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص اى من اختصاص
المجاز العقلي بالاسناد واما انفهامه من ظاهر كلام المص فظ واما انفهامه من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر المجاز
بالكلام المفاد به الخ والظ حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي قوله افادة الخلاف لا بواسطة وضع انما اورد
لفظ الخلاف ليظهر تعلق الباء بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في الخلاف
والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع قوله كما يتوهم من المفتاح
فان قلت الاختصاص المذكور مفهوم صريح من المفتاح حيث قال لو قلت ما عند العقل متنع طرد التعريف
اى مانعيته بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل فلو كان التأول مخرجا له ايضا لم يمتنع الطرد به قطعا فما معنى قوله
كما يتوهم من المفتاح قلت الاختصاص المذكور وان كان مفهوما من المفتاح بطريق القطع الا ان هذا المفهوم
ضعيف في نفسه ولهذا اورد لفظ التوهم فمعنى العبارة كما يتوهم اختصاص التأول في نفس الامر باخراج الاقوال
الكاذبة ناشيا ذلك التوهم من المفتاح فافهم قوله وللقائل ان يقول الخ اعترض عليه بانه مخالف للكلام

السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج ح فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل
طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري
فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب بهذا الكلام هو الموحد وفي عقله
اثبات الله البقل لانا نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد لا ثبت له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج ح
في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف المعتاد كون الى صلغ ذهن المخاطب كسا
رسله مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة تصور ارسل مع مجرد
ك الخليفة من غير ان يخطر بباله كسوة رسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض بان
المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول من خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه
تمام الفايدتان معا يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعني قوله خلاف ما عند
العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الآخر قوله وعلى هذا كان الانسب
فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا يخلو عن مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا
القيد لكن لما كان خلاف الظ كان الانسب بسياق الكلام ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله
ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الش رح لظهوره مع عدم تعلق
الاعتراض به كما لا يخفى قوله ما ذكرت من تقرير كلام المص ايه قال الاستاد وجه الاشعار ان المص
لما اسند خروج نحو قول الجاهل الى قوله بتأول اعترف بدخوله في قوله غير ما هو له فلا بد ان يكون معناه غير ما هو له في نفس الامر
اذ لو كان معناه غير ما هو له عند المتكلم لخرج به ذلك فلا يصح اسناد خروجه الى قوله بتأول فتدبر فان بعضهم قد تحير
حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار عار انتهى كلامه وفيه بحث لان هذا يفيد اشعار كلام المص
بما ذكر لا اشعار ما ذكره الش رح من تقرير كلامه على ما هو مقتضى العبارة فالاولى ان يقال وجه الاشعار قول الش رح
في اثناء تقرير كلام المص بل تخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتأمل قوله
وان اراد عند المتكلم في الظ بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف
الحقيقة فتقييد ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظ قرينة على تقييد غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهذا

ظ عند من له ذوق سليم ولا يرد عليه ان هذا الكلام من الش رح يدل على ان قوله عند المتكلم متعلق بالظرف الذي
هو له كما هو كذلك في تعريف الحقيقة مع انه صرح في المختصر بانه متعلق بمعنى الغير واشار اليه ههنا في جواب السؤال فتأمل
قوله فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فيه بحث لان قول الفلسفي
لمن يعرف حاله العالم حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم
في الظ مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التأول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد
كل منهما بفايدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا يتاتى الحكم
بضياع القيد الآخر وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به
قوله قلت اراد بالاسناد ايه قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في
نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في
التعريف وقال الاستاد الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص
اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان
الش رح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فقصد الش رح
بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نصرة بالاية تضييه المنصور نعم كان الظ ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان
قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الش رح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني
المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظ فكما ترا اراد كان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك
المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر قوله وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه
وهو انبت الربيع البقل قوله ما لم يعلم او يظن لم يعد المص حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل
عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع آثما او
كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد النفيين واعادة ما ان الش رح
اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى
كما في قولك لالزمنك او تقضيني حقي او الا كما في قولك لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحكم منتف ما دام انتفى العلم

الآن يتحقق النطق او الى ان يتحقق فان الحكم بوجوده ايضا قوله يعني لم يعلم ولم يستدل فيه بحث
لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمروا ونعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي
موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهره بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم
افناه قيل الله الخ على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد ناقش فيه يوسف اللاوبعي بانه انما يصح لو لم يكن اسناد
الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب لجذب الليالي قوله وانه المبدئ والمعيد الخ وجه الدلالة ان
من قال بامره وارادته وان طلوع الشمس وغروبها جاني كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون مسلما والمسلم قايل بان
الابداء والاعادة والاثناء والافناء من الله تعالى فان قلت لم يعكس بان يحمل قوله افناه قيل الله على المجاز
قلت حملا لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظم الصحيح ما امكن وبهذا ظهر اندفاع مناقشة اللاوبعي
قوله وضعيان قيد به لان الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليين
نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان
واجرى الماء اطاعة امره قال الاستاد وانت خبير بان الشارح اذا اعترف بان قولنا احيى الارض شباب الزمان
من قبيل المجاز اللغوي فقد اعترف بفساد الجواب الذي اجاب به عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي
وبصحة الجواب الذي اخترناه يعني كون امثاله من قبيل المجاز اللغوي وفيه بحث اذ لا تدافع بين القول بكون
احيى الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوي بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معناهما اللغويين وبين القول
بان جرى النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسرفين من المجاز العقلي بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما
اللغويان وهذا ظاهر جدا قوله وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قال الاستاد اي وقت
ازدياد قوة الارض حذف المضاف اعتمادا على القرينة فان من الظاهر ان شباب الشيء لا يقوم الا به وفيه بحث
اذ تقدير الوقت لا يدفع المحذور فان شباب الشيء كما اعترف به يقوم به والوقت لا يقوم بالزمان بل نفسه وهو ظاهر جدا
والاظهر كما قيل ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان
للقوى التي في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب
الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية تهيج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد

عين هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان
بالمعنى المذكور قوله وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفي
المجاز العقلي او واحد منهما كناية والكناية عند المص قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند
السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقية
الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا
فتامل قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة
كما في زيد صام نهاره او نهاره صايم والجملة من حيث هي جملة لا تكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده
لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف
اذ يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة
والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه
تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كلا
الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية
بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام
ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال
في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع
اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد
فافهم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على تاويله بجحدتم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى
في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما لم يذكرهما الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر الى الاول وانما قال ان بقيتم
على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب
بتقدير اعني وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهوله قوله فهو فعل الله حقيقة قال بعض اصحاب الحواشي
اي فعل الملك المأمور بامر الله والا ففعل الله غير مفتقر الى المكان وليس بشيء اذ المكان في نفس الامر للمخرج

فسواء ارجع الضمير الى المخرج المدلول عليه بالاخراج او الى الاخراج على سبيل المجاز العقلي في الاضافة لم يلزم افتقار
فعل الله الى المكان قطعا قوله ومنه اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين
ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه لا الاسناد وهما في السوابق وفي الاخيرين اشارة مغاير للامر والنهي
قوله اي من جهة العقل اي من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة
الاستحالة الى القيام فان قلت التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل كما ان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول
مع انه لا يصح كاستحالة العقل اذ المستحيل هو القيام لا العقل قلت قد صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل
قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما قيل في طاب عمرو فرحا وامتلاء الاناء
ماء او في اللزوم كما في وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها على قول وما نحن فيه من النمط الاول فان العقل هو المحيل
ولك ان تقول المراد ههنا باستحالة الشيء سواء الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة
مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو لمع بقرينة ان قرينة المجاز عقلا مع ظاهر الكلام محالا فقوله
عقلا او عادة تمييز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عدّ عقله او عادته تأمل قوله
لا ان العقل اذا خلي وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلي وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشيء الذي اذا
خلي العقل وطبعه يعده محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على
الدعوى قوله وصدوره من الموحد المراد صدور الكلام عمن علم انه لا يعتقد ظاهره وانما ذكر الموحد لان من
لا يعتقد ظاهر الكلام المذكور بطريق التمثيل هو الموحد وهذا قوله ليس مما يستحيله العقل اي بالبديهة على
معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهري مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز ان
لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة وان يكون عبثا وانه محال والجواب منع انحصار
الفائدة في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لازم
وما لا يترتب عليه غير محال قوله فمعرفة فاعله ومفعوله لانا اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي لان معرفة
نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز
عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الوضعيين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده

قوله اي قول ابن المعتز اشار الى ان ما في الايضاح من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابو نواس
كنيته لابن المعتز فلا مخالفة قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى
لايقاع زيادة الله على الحسن الكائن في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك الله علم حسنه قوله
سوى الحق قيل صرح الشارح المحقق بخطه بناء على ان المراد بفاعلا الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء
الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما لا مساغ قوله فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي
يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل الفعل المسند في الكلام
كالاقدام وبالمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء
الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ وملخصه ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه
مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي فح لا يكون اقدمني مجازا بل يكون كناية والكناية
من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه الشارح في بحث تعريف المسند اليه بالعلمية والسكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير يسقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ
مثلا في اقدمني جعله قادما فلا نم انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن كما علمت
وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام قوله
اولا معنى لقولنا خلق من تحصن يدفق الماء قيل لانم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم
من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف
الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا
اي لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور واما ما يقال من ان
كلمة من في من ماء دافق انما دخلت على العلة المادية وهي في من ابيه داخلة على العلة الفاعلية فلا يمكن التعبير عنه
ففيه ان كون من في من ماء داخلة على العلة المادية مبني على ان المراد بالماء معناه الظاهر فربما لا يسلم الخصم القائل
بان المراد به نفس المشبه به كما لا يخفى قوله ولو مثل بقوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب قوله يا رب
قد فرجت عني همي والشغب بالتسكين تهييج الشر وهو شغب الجند ولا يقال شغب بفتح الغين المعجمة وشغب عليهم

بالكسر اشعب شعبا بالفتح لغة ضعيفة كذا في الصحاح **قوله** كالاستخدام اي كاسو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح
ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر سواء كان المعنيان حقيقيين
او مجازيين او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة
كان تجعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المعجمة والخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع
كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور **قوله** ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهامان فيه بحث
اذ يمكن ان يجيب الخصم عنه بحمل المسند على المجاز اي ياهامان مر لي بالبناء وكذا الكلام في قوله ياهامان اوقد لي على الطين
فاجعل لي صرحا اي ياهامان مر لي بالايقاد فصح النداء له والخطاب معه **قوله** وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات كلها
كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص نعم يورد على السكاكي
ان الاثبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر الا ادعائي حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالآخرة ويصير سعيه
في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضايعا **قوله** اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل
والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت
اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فتكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفي غيرها وضع له بالتاويل
والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له
اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان
المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى تكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر
المص على وجه يغني عن الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة
بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور
في علم البيان لكنه قايل بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص ههنا فعلم ان
ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان **قوله** او لا نحو لجين الماء
وجه انبائه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولك
نهاره صايم فاندفع ما يقال من ان نهاره صايم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر

طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه
دون الآخر تحكم **قوله** قد شد ازراره على القمر اوله لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلي
الثوب يبلى بلى اي صار خلقا فاذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالي واختلاف
الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا والزر بمعنى شد من زررت القميص ازره
بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراح جمع
قرح وزر القميص معروف **قوله** مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا ارجع ضمير ازراره الى الممدوح
فظ واما اذا ارجع الى الغلالة بتاويل القميص كما ذكره الاقسرائي في شرح الايضاح فلان ضمير غلالته راجع
الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره **قوله** لو صح ذلك لوجب عند القائلين به منع الملازمة لجواز
ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غيره كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي
حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر
اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان
البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون
عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وان كان
هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تامل **قوله** اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور
العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق
في تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا
الباب وما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان مرادهم بالعارض ما ينفك عن المعروض والرفع ليس بهذه المثابة
فليس بشيء اذ المسند اليه في باب ان وعلمت مثلا ليس بمرفوع ولا حاجة بنا الى اعتبار الرفع المحلي **قوله**
لا بواسطة الحكم او المسند في موقع التفسير لقوله لذاته ومنبه على ان المراد بذات المسند اليه من حيث انه ذكر
قوله معرف او منكر قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه
ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه المسند معرف والجواب انه

رجع الى المسند اليه

لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكرنا من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني ليس غرض الشارح الا ان
مراد المص بالاحوال التي عقد الباب لها من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه الامور العارضة للمسند اليه
من حيث انه كذلك نعم يرد هذا على ما اشار اليه الشارح في شرح المفتاح من ان الفن الثالث يبحث فيه عن الاعتبار
الراجع الى المسند لذاته اي لا بواسطة كونه مسندا للمسند اليه معرفا ومنكرا ونحو ذلك على قياس ما ذكر ههنا مع ان
السكاكي ذكر في الفن الثالث من مقتضيات تنكير المسند كون المسند اليه نكرة فقد بحث فيه عن الاعتبار الراجع
الى المسند لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا للمسند اليه منكر اللهم الا ان يحمل على الاستطراد قوله وهو متقدم
على الاتيان لتأخر وجوده اي حدث عن عدمه اراد به عدمه السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف
اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا
لا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ اياه او الى ان المسند اليه لكونه
الركن الاعظم كأنه اتى به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر قال بعض المحشين هذا التعليل انما يقتضي تقديمه على الذكر فقط
دون ساير الاحوال مع ان المعلل تقديمه عليه والجواب ظاهر فان هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى
تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم قوله وهو ان يكون الخ مع عارف بوجود القراين
الظاهر ان ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او انه عبارة عن كون المقام قابلا وضميره راجع الى
الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور الخ اذ قد يترك القرينة الدالة على
المحذوف ليذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذفا سوى الفاعل المبني للمفعول لما سيذكر انه
لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة
الدالة على تعيين المحذوف مفقودة قوله مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود
القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث ولذا نادى الى ايضاح
عبارة المختصر حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف
على المضاف اليه ولو ثبت هذا الحمل كلامه ههنا على حذف المضاف المذكور فتأمل قوله والا فهو في الحقيقة الركن
الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا

لتحقق القرينة المعينة اياه فانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب للمتأمل قوله
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اي الظاهر الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفي العبث في
التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفيما على جواز تعلق الغرض به وان في التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث
نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جوز انتفاؤه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق
به غرض الخ فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى ذكره يكون المقام مقام الذكر واما ما يتوهم من انه يجب
على البليغ رعاية ما يثبت في نفس الامر من المقتضيات بل بحسب اطلاعه فاذا لم يطلع على هذه الفوائد المقتضية
للذكر وحذف المسند اليه لتحقق القرينة الدالة عليه لم يكن منافيا للبلاغة وصدق ان حذفه للاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر بالمعنى الذي ذكره ذلك القائل ففيه ان المراد من الغرض غرض المتكلم لا ان مع اذ التنبيه على غباوته
لا يكون غرضا له واذا تعلق به غرض المتكلم كان مطلعا على الامور المذكورة فيكون المقام مقام الذكر البتة اللهم الا
ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع
لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله
وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكأنه مستقل قوله لاستقلاله بالدلالة اي في الجملة
كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتي ولا عند الحذف على العقل قوله لان
الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال عند الحذف
مجرد العقل فلا ينافي هذا الحصر ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت
الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان
امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكره بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المتفكر
يناجي نفسه بالفاظ متخيلة فالقراين انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله
بالاخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفت الا بآخرة اي اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين
قوله قال لي كيف انت قلت عليل الخ سهر دايم وحزن طويل اي حالي سهر دايم قوله للاحتراز والتخييل

المذكورين او لضرورة الشعر او للتنبيه على ان شدايد الزمان ومصايب الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم
بازيد مما يفيد الغرض **قوله** هل يتنبه ام لا ايقاظ لا ريب ان ام هذه متصلة عاطفة فيرد عليه ان حذف
المعطوف وابقاء العاطف غير جايز ولا معهود في كلامهم مع ان التقدير ام لا يتنبه فقد حذف المعطوف وابقى العاطف
لانا نقول الحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف فالمحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو كلام على الطلاب
عند محقق النحاة على ان احرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا او يقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا
مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب نعم قد ينافي في العبارة بما سبق من انه اتى لها بمعادل وهو في النفس
لتصريح النحاة بامتناعه وتصريح المص بذلك في اوايل الباب الرابع وقد اشرنا الى انه مبني على مذهب ابن مالك
قوله او لايهام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا يجوز اختلاف
في العبارة لا ان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال اراد بقوله لايهام ان الصونة
المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شايبة ثبوت في الجملة وكما ينبغي
ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او تحقيره يجوز ان يعتبر ايهام
صونه عن سمع المخاطب او تحقيره **قوله** او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا
عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث
فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكت التي يمكن اجتماعها
وهذا الجواب اولى من الجوابين اللذين ذكرهما الشارح في المختصر كما لا يخفى **قوله** رمية من غير رام
في مستقصى الامثال لجار الله هو اول من قال الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن
مهاة على الغبغب اسم جبل فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مخفقا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فتبعه ابنه
مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطاهما فلما عمد الثالثة رماها مطعم فاصابها فعندها قال الحكم
ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله **قوله** شنشنة اي فيها من اخزم البيت لابي اخزم
الطائي والشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جده مات وترك بنين فوثبوا يوما على
جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم كان عاقا ايضا

والتزميل التلفيف بالثياب قال كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل **قوله** او على
ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره
ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت
من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في مرامك على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه
واذا سمعت منهم كلاما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت الاستعمال
الوارد على تركه ايضا واما الثاني فيختص بالقياسي **قوله** فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتداء وجهه
ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب
للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك لرغبته
في الاستماع وذلك لان الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال
التزموا حذف المبتداء ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة
على ما ذكر من الاهتمام **قوله** وقد يكون حذف الشيء اشعارا له اعترض عليه الاستاد بان الموصول لكونه ابهاما
لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف
وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في تصحيحه كحذف المفاعيل
فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد **قوله**
ولا مقتضى للعدول عنه قد سبق منا في اوايل الكتاب ان الظرف في مثاله اليس متعلقا باسم لا والا كان شبيها بالمضاف
فيجب النصب فيه ولا يجوز بناؤه على الفتح بل متعلق بمقدر والخبر محذوف فارجع الى ما ذكر فيها وقس عليه فان قلت
سيأتي ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتض للعدول قلت المقتضي قصد
الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم **قوله** ومنه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه
لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم
المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند
عند حذفه مسندا اليه آخر ام لا **قوله** كما ثبتت لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبتت في موقع المصدر

لقوله ثابتة والفاء في فهي زايدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقدم والاستبداد اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله
في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع
اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امرهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها
واستقلالها واصله حوال بمعنى حول الشيء وقعدت حياله وبحياله اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح
فقيل هو المبتداء اعني في رجوعه الى الاثرة التي تصلح ان تكون عاملا وكذلك ان تقول الاقرب ان يتعلق
بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي
الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا للمقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تميزا وليك فاد اختصاصهم
بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يكن كذا فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد
قوله حيث لا اصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستمع حق البارى تعالى
فلا يلايم التمثيل بقوله هي عصاي على المتبادر قوله هذا كله مع قيام القرينة كان قلت الاصالة والتعظيم
والتبرك والاستلذاذ ونظايرها يمكن ان يقصد مع القرينة وبدونها فلم حكم بان ما ذكر كله مع قيام القرينة قلت
لاعتراضه على السكاكي بقوله وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة
التخصيص كما سيأتي الآن فعلم ان ما ذكر تتمة من المقتضيات على تقدير وجود القرينة عنده تامل قوله ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه اي المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان
ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القراين واما ما ذكره في شرح المفتاح من ان المراد بعموم النسبة
الى كل مسند اليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اتصافه به في نفسه ففيه ان عموم النسبة لبعض
ما يصح له مع ارادة التخصيص كما في اقتضاء الذكر فما وجه قوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ذكره حالة
من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد وارادة التخصيص بمعين من هذا البعض
حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر
وقد دل عبارته المنقولة من شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثيله هيهنا بما لا يكون عام النسبة بقوله خالق ما يشاء
من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فلمناسبة الاحتراز عن الخصوص

في نفسه العموم في نفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسها خاص النسبة في هذا المقام
فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من
الجواب واندفع ايراد الفاضل المحشي قوله والجواب ان المقتضي الخ فيه بحث لان ذكر المسند اليه
يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزايدة على اصل المراد
كما يجيء لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج فتقييد الخارج بقوله مختص
وجعل فايدته الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو ارجل قايم ابوه واظبي كان ام حمار ونحو
ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضماير نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم
ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة
هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين
اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى
النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين
مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظي
الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يغتفر في التوابع
ما لا يغتفر في الاوايل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولا اي جارها
اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه في القاعدة الثامنة من الباب الرابع
من كتاب المغني فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نم صحة رب رجل
واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان
اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين
وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت
انه لم يرد في الاستعمال قوله اشارة وضعية قيل احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جاءني رجل
تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف لا بمعنى تعرفه

اوسواخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة **قوله** فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه فلا غبار على الفاء **قوله** وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا الا انسب البعد بهذا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة قيل لا يصح دعوى هذه القضية الكلية المستفادة من لفظة كلما لجواز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا الاثنان زوج اول واعلم ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل لازم فايدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصص المسند والمسند اليه كما يفيد تخصص الحكم الذي هو فايدة الخبر كذلك يفيد تخصص لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفايدة في قولنا زيد حافظ للتورية متخصص بالنسبة الى لازم الفايدة في شيء ما موجود والفايدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني **قوله** لانه وضعي بخلاف تخصص النكرة يريد ان التخصص والتعين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعين ليس بمعتبر في وضعها **قوله** وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذهابا الى غيره وتم حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال المعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن معه فينبغي ان يجعل الكائن بمعنى من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي مائلا وموجها الى غيره **قوله** على سبيل البدل اي اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى يكون العموم على سبيل البدل ظاهرا واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير المعين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب الموثوق بعربيتهم خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فاذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين **قوله** تناهت حالهم الفظيعة في الظهور اي الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شنيع جاوز المقدار ومراد المص من الحال في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم

ووصف ان رجاء اباها بالفظاعة بناء على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف وحينئذ اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كلا التوجيهين لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف اعني لرأيت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة اذا عرفت ما ذكر عرفت ان من زعم اباء وصف الحال بالفظيعة عن حملها على نفس الفظاعة كما في التوجيه الاول فقد وهم **قوله** لفساد المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعني ان اكرم او احسن اليه ظاهر فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر بفايدة يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الطرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انما عريناه هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا وبان هذا النوع من الخطاب لما كثر في الكلام وصار مشهورا في افادة معنى العموم جعل الاخراج في صورة الخطاب سببا لافادة العموم فتامل **قوله** يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول المص ليفيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا تريد **قوله** ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصوره الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي جعل هذا المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب تفاوت الازمنة والاوقات ولا يلزم تعدد الاوضاع او كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشي **قوله** لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في كلمة

ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به فى حاشية المطالع
فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه فى قولك
جاء زيد وهو راكب لو كان حاضرا فى ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب فلا فائدة فى الاتيان بالضمير ولو قال
بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص لكان اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اى ملتبسا
بعينه وتشخصه قوله فانه يمكن احضاره ابتداء بكل واحد منها هو قيل المعرف بلام العهد الخارجى وكذا الموصول
والمعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود اى رجى يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فلا احضار
فى هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار
ولا يكفى كونه بعد الحضور فى الجملة قوله هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاولان
يكون الكلام هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه فى ذهن السامع باسم مختص به اى بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص
يغنى عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل فى قولنا جاءنى رجل باسم مختص لان لفظ رجل مختص به لا بعينه
بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص به بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده
وح يكون مجازا ومجتنبا فى الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس فى قولك الرجل خير من المرأة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره
بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به الشريف فى حواشى شرح المفتاح
عن ان كلا من المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا
كسائر المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين يقصد به الفرد المنتشر مستعمل فى الجنس الموضوع له
والقصد الى الفرد انما يفهم من القراين الخارجية على ما سيأتى تحقيقه لا يقال فيكون الكلام عند ترك القيدين الاولين
هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه فى ذهن السامع باسم مختص بالمعين اى المتشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيه فيندفع البحث
لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذى ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور
فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على وجه يسقط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح رح ان الضمير
به فى قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان فى الصورة المذكورة ايضا اعتبار
قيد التعيين متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح رح فى تقرير السؤال لان الاسم المختص بشىء معين

ليس الا العلم فيه مسامحة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه قوله قلنا بعد التسليم
ان ذكر القيود لهو توجيه الجواب انا لا نم انحصار الاسم المختص فى العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص فى الجملة
والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان فى الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس
بعلم لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلى فى الاصل او بقوله ابتداء
ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظ ولو سلم ان الاسم المختص بشىء ليس الا العلم بناء على ان يراد
بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلى من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية
ما فى الباب انهما بعد ما ذكرا لذلك الغرض اسند الشارح رح اليهما لكونهما سابقين فى الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد
الاخير وقد نبهت فيما سبق على انه ليس بمحذور وبما اشرنا اليه من توجيه الجواب المنع اندفع لزوم استدراك
احد القيدين الاولين اعنى بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشى فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء
اصلا كما لا يخفى الا انه انما يلايم اذا اريد بالابتداء اول زمان الذكر فتامل قوله لانا نقول هذا موقوف
اى خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور ووجه البعد اما اولا فلانه
لابد من اعتبار الاولية فى معنى الابتداء وقد فقد واما ثانيا فلانه لما كان معنى احضاره ابتداء احضاره بنفس لفظه
لم يحسن تقييد ذلك باسم مختص به لظهور ركاكته واما ثالثا فلانه اشار اليه بقوله ولو اريد ذلك لكن هذا الاخير موقوف على
ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فلا احضار بالرحمن احضار باسم مختص وليس بنفس لفظه
لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكر انه
لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح رح لم تخرج لما تحققته فى الاعتذار السابق قوله وبعد اللتيا والتى اللتيا
تصغير التى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على فتحة الاصلية لكنهم عوضوا
عن ضم اوله بزيادة الالف فى آخره كما فعلوا ذلك فى نظايره من الذيا وذيا وذياك والمعنى بعد المخطة الصغيرة
والكبيرة التى من فظاعة شانها كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر
الذى كنى بها عنه وفى ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى قوله وما سواه انما وضع ليستعمل فى شىء بعينه فان قلت
تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع

يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف اثبات ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء
كان الموضوع له كليا او جزئيا ومما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه
مبتنٍ على مذهب مرجوح كما حققه الفاضل المحشي والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم
الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم قوله ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد الا
على ما ذكره هذا القائل لتخرج المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح
فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين اللذين بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه لتقدمه
في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به ولئن اغمض
عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين فليتأمل قوله
نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتداء والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير
الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره
وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات
اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فايدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قوله فانه اصله
الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف
عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معا في الاصل وجوابه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لا
من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتداء اذ في زيادة الحصر كما في زيد
الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب ووجه عدم
الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران اله في الكلام كاستعمال آلهة في المعبود واطلاقه على الله يرجح جانب
الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا يجامعها
لما كما صرح به القطب في شرحه اللهم الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير
قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض
لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما اي بعد

حذف الهمزة واما قبله فقيل لا لانه معرف باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له
بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل
حذف الهمزة وبعده ما علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره كاطلاق النجم على غير الثريا وبعده لم يطلق على غيره
اصلا قوله لما اي والتوحيدي يجب دلالة اللفظ قوله فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة
المقام فان المراد والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح
الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع
قوله في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا قيل لما تقرر من
ان كون ما هو في موقع الخبر معرفة وما هو في موقع المبتداء نكرة مخصصة او مخففة ليس في كلام العرب والحمل على القلب تعسف
وانت خبير بان هذا مبني على ان الخبر هو الله لا المجموع الا الله وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان نفي الامكان
يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بالكلمة التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن غيره واثبات الامكان
لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلائل
اخر وليس المقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود واما ما ذكره الشارح
في التلويح توجيها لنفي تقديره في الامكان وهو ان هذا رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ففيه بحث
لان رد خطائهم في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود بنفي الامكان ابلغ لما فيه من اثبات الشيء ببينة على هو الطريقة
البرهانية فتامل قوله كما في الالقاب الصالحة للمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف وفي التوضيح
لما ذكر الشريف في شرح المفتاح ونبهت عليه فيما سبق من ان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية
فهو علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام فيسمى اسما والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم
كابي الفضل وابي جهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الكلام
والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدا مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة وتنكير جهنمي في زيد جهنمي للتهويل كانه
قيل اي جهنمي قوله انتقال من الملزوم الى اللازم هو كلي المنتقل عنه معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع
طالبه بل والده كما يتحقق في فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله انما هو

بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى قال الشارح رح فى شرح المفتاح فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب
لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابى لهب لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى هذه عبارته فى ذلك الشرح ولا يخفى
لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثانى فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثانى
لكن بتوسط الوضع الاول فينبغى ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافى ليتلايم كلاماه اى ليس
اللزوم بحسب الوضع العلمى فقط بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافى ثم هذا مبنى على ما هو الظاهر من ان منشا اشتهار ابى لهب
بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافى اعنى ملابسة اللهب الحقيقى واما اذا جوزنا الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى
الاضافى كما فى نظاير حاتم على ما قرره الفاضل المحشى فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافى قوله ويجب ان تعلم ان
ابا لهب انما استعمل ههنا فى الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمى اى بواسطة ملاحظة الوضع الاضافى على ما حققه فما ذكره
فى شرح المفتاح فلا ينافى قوله سابقا الا ان هذا اللزوم لا يبقى ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم مناقض
لما صرح به فى البيان فى اثناء تحقيق فوايد القيود المذكورة فى تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح
لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له والجواب ان الشارح رح ذكر فى شرح المفتاح فى مفتتح الاصل الثالث من علم البيان
ان لهم فى تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال
اللفظ فى الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح فى البيان
مبنى على المذهب الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما اشار اليه الشارح رح فى اول بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره
فى قوله وما يجب مبنى على المذهب الثانى قوله او ايهام استلذاذه ذكر الشارح رح فى شرح المفتاح ان الاحسن ان يكون
الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ فى لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة فى لفظ
الاعلام وهى الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ فى كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له
بحيث يكفى فى اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتبين الحكم فى الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات
هذا الايهام قوله وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه
الا باسمه الذى يخصه قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب
ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك قوله ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج

فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذى اللام قوله ولذا صح جعل
الذى يوسوس لخ هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذى اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان
يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذى اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام
على ان انتفاء اعرفية ذى اللام من الموصول ظ ولذا لم يتعرض لهما غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالآية ناظر اليه
قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه
عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى الضمير ولا يوصف المضمر قوله فانه وان تخصص بكونه
مضمرا وبالك اشارة الى انه لا يلزم فى التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع قوله لانه موضوع
لان لا يختص فيه اى لم يعتبر فى اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما فى الصور المذكورة
قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود
تعيين وجوه التعريف فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان فى الحكم
كاف فى المقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجرى عليه الموصول نحو الرجل
الذى قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادته المقصود ارجح قوله
الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال ظ فى عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة
عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الخبر والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذى كان معك
امس لا اعرفه قوله لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه يعنى ان مثل هذا الكلام تارة يكون قليل
الجدوى وتارة يكون قليلا فى نفسه فيكون ملحقا بالعدم قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان
المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفايدة تترتب عليه كزيادة التقرير
او لم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق
آخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شىء الى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على سواها من الطرق نعم قد ذكر رح
فى شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملاءمة والمناسبة فلا تزاحم فى المقتضى مع المقتضى لكن لا يخفى ان المناسب
ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضى رجحان فى الجملة كما ينبئ عنه قوله فى مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضى

اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفي بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر
قوله اى تقرير الغرض الخ وجه تقديمه على القولين الآخرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من
المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى قوله واورد حكاية شريح وهي ان رجلا اقر
عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر
لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة بمستهجن التصريح فان جعلت الآية
مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية
ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الآية مثالا له قلت المستهجن تصريح
اسم المراة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم نهزت بالدلو اى ضربت
بها الماء في البئر وحركتها ليمتلئ والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح المال السائم
واللحظ النظر وقيل سرح اللحظ بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اى سريع كذا في الديوان
وفي الصحاح وناقة سرحة ومسرحة اى سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصير العنب ونحوه
والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم والمعنى الاول هو الظ
في البيت وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان
في شبابه فما حاصلها وقفت ان حاصل ما سعيت كان اثاما وضلالا وذنبا ووبالا قوله من قصيدة يعظ بها
بنيه مطلعها ابني اني قد كبرت ورابني • بصري وفي لمصلح مستمتع • فبعده اوصيكم بتقى الاله فانه يعطي الرغايب
من يشاء ويمنع • وببر والدكم وطاعة امره • ان الابر من البنين الاطوع • ودعوا الضغينة لا تكن من شانكم ان
الضغاين للقرابة توضع • واعصوا الذي يزجي النمايم بينكم متنصحا ذاك السمام المنقع • ان الحوادث تخترمن
وانما عمر الفتى في اهله مستودع • ان الذين ترونهم البيت رابني اى اوقعني في ريبة وشك لكونه لا يميز ما يراه من غاية
الكلال الحاصل من كبر السن مستمتع اى موضع استمتاع لمن يريد اصلاح امره والرغايب جمع الرغيبة وهي العطاء
الكثير والضغينة الحقد والازجاء السوق والنمايم جمع نميمة وهي معروفة متنصحا اى مظهرا للنصيحة والسمام جمع
سم بالضم والفتح والمنقع من انقعت الشيء في الماء اذا القيته فيه واخترمهم الدهر تخترمهم اى اقتطعهم واستاصلهم وترونهم

بضم تاء الخطاب من الاراءة التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح
بان يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة
الالقاء على الوجه للاهلاك فالمهالك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن مهالك الاموال او عوارض النفس كالامراض
على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اى تهلكوا والى الثاني بقوله او تصابوا قوله وجواب ان العرف والذوق
وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء او يفهم في العرف
خطاء المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره
مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معنى الموصولية
ومقتضياتها لا في معنى الكلام الذي فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ان اجرى على ظاهره بناء على ان
للبناء طرقا واجناسا باعتبار اضافته الى الطرق والاجناس اعني الخبر او على ان المراد الوجه الذي يبنى اساس
الخبر عليه فالمضاف في قوله فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب محذوف اى الى ان بناء الخبر المبني
عليه وان حمل على ان المراد الى وجه الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول اذا كان مسندا اليه
الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه على المسند اليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء وتعريف
النقطة بتعقل عدم الانقسام فلا حاجة الى اعتبار حذف المضاف في الكتاب قوله كالارصاد في علم البديع
هو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وما ظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم الخ اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني التي جعل الايماء
ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبدلت الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة
اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى
عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل
من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا
بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء
لم يكن كما ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معنى الموصولية لا مجموع الكلام الذي يكون

الموصول من جملته فاندفع الاعتراض وقد اجيب ايضا بان الايماء وتعظيم شان الخبر مثلا كل منهما مستفاد
من الصلة بلا ريب لكن اعتبار الايماء متقدم اذ يعتبر اولا كونها ايماء الى وجه بناء الخبر وانه من اى جنس هو
ثم بعد تحقق الخبر وتعينه نوع تعين يعتبر كونها مفيدة لتعظيم شان الخبر فان الاعتبار المتعلق بتعيين شئ وتحققه
قبل الاعتبار المتعلق بكيفية ذلك الشئ المتعين المتحقق وهذا القدر هو معنى كون الايماء وسيلة وذريعة الى الامور
المذكورة ولا يضر فى كون الايماء فى صورة تاخير الخبر وسيلة وذريعة بالمعنى المذكور كون الغايات المتوسل اليها مستفادة
فى صورة التقديم من غير هذه الوسيلة باعتبار حصول التعين للخبر فى تقديمه وسيجئ فى اول بحث العطف على المسند اليه
ما يفيدك فى هذا الموضع ان شاء الله تعالى قوله فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك الخ اجاب عنه الفاضل المحشى
بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتداء وبنائه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا
فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة فظاهر انها مصرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء
الى عليتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما فى حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك الترتب انما يدل على علية المأخذ لثبوت
الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت ح جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف
به نفسه سواء اومى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث فى نفس الامر على ربط الخبر فى قوله تعالى ان الذين
يستكبرون الاية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفى قوله ان ان الذى سمك السماء البيت بيان رفعة شان الشاعر
وهكذا فى البواقى لا انه لما لاحظ المتكلم استكبارا لكفار بعث مجرد ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا لاحظ سمك السماء جعل
مجرد ذلك على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتامل قوله ومن الناس
من فى تفتى انه ايضا اراد به العلاقة الترمذى هو وقد نبهناك فى اوايل تعميم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق
يعتبر فى مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتداء وما بعده خبره اى بعض الناس يقول كذا لا ما بالعكس حتى يرد انه
لا يتصور لمثل هذا الاخبار فايدة ويمكن ان يجاب فى هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب والاستعظام
ان يختص بعض من الناس بما تبع غيره فى مثل هذا الكلام فانه ينافى الانسانية بحيث كان ينبغى ان لا يعد من اتصف به من
جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد فى جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذى ذكره الشارح قوله
وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الراى اذ اعتبار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة فى قوله ثم تفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة

فى قوله اوان تومى بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء قوله الى المحسوس غير الشاهد
فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على الشاهد وان تابع القوم فى العكس حيث قال الى شاهد محسوس
وقد يقال نبه بتقديم الشاهد على انه يكفى وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس فعالتوهم ان يراد بالشاهد
المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار الى تفصيله
فيه نظر لان كل ما اشار اليه المص غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه فى آخر البحث حيث قال ولانه لا يكون
طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب فتامل قوله هذا ابو الصقر البيت وبعده كانه الشمس فى
البرج المنيف به على البرية لا نار على علم واحسن من هذين البيتين قول ابن الرومى فيه ايضا قالوا ابو الصقر
من شيبان قلت لهم كلا لعمرى ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علا برسول الله عدنان
وشيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا فى القاموس والذى فى الصحاح وشيبان حى من بكر وهما شيبانان
شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جنى فى التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون وزن شيبان
فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب فحذف الواو بعد قلبها ياء كما فى ميت وميت
ثم قوله من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفرد فليس بحسن
لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للممدوح الفردية فى المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان
فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء ان نسل شيبان ممتاز عما سواهم بالمحاسن فتبصر قوله وهما
شجرتان بالبادية قد يقال انما لم يقل شجران مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر فالاول شجر السدر البرى
والثانى شجر العضاه وهو شجر له شوك عظيم والمفرد الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال والسلم الذين حكم على نسل شيبان
بانهم مقيمون بينهما فردان من ذينك النوعين يعنى انهم كانوا كذلك فى نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت
زيدا قوله وهو زايد على اصل المراد الذى هو الحكم الخ هذا يشعر بان الزايد على اصل المراد المبحوث عنه فى علم المعانى لا يلزم
ان يكون زايدا على ما يقرره الوضع واللغة فهو منع لما اشعر به تعليله فى تقرير السؤال عدم ابتناء تعلق نظر علم المعانى بما يقرره
الوضع واللغة بانه انما يبحث عن الزايد على اصل المراد من لزومه والحق ان ذلك لازم وان القرب والبعد والتوسط
ان جعلت داخلة فى معانى اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطية لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كما ذكره فى الجواب

التلميح وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان
من علم المعاني **قوله** عقب المسند اليه وهو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف
فلا يناسب ان يجعل مسندا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهم المتقون اجيب بان المراد ذات
الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عده الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المسند اليه
وانما لم يعبر عن تلك الذات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المسند اليه هو المتقين
فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه
باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى
الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمسند اليه
هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبئ عنه قوله عقب المسند اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون
لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع فليتامل **قوله** او نحو ذلك عطف على قوله لانه وذلك مثل ان يقصد به
تجهيل المخاطب والاستهزاء به كقولك لمخاطب لا عمى هذا حاضر تشير الى ان المخاطب بلغ بلادته الى حيث لا يدرك الا بالحس حتى تخجل وتستهزئ
به بسبب عدم قدرته على ذلك ومثل ان تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تتحير فيها العقول
هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي تتحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح
في شرح المفتاح ومما يجب التنبه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى
يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات
وكون التراكيب مما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود المتكلم ما نسب اليه من
الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فانها مواضع نفع **قوله** واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا
او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه
مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا ان يحمل الحصة
فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض
فح لا تسامح في قوله واحدا كان الى آخره **قوله** او كناية قال بعض اصحاب الحواشي اراد بالكناية معناها اللغوي اي مقابل

التصريح لا معناها الاصطلاحي اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم او بعكسه وفيه نظر بل هو من احد قسمي الكناية
الاصطلاحية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فيذكر
تلك الصفة ليتوصل الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور
يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير
قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء
الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس وفي الافضلية ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن
بجوهر اللفظ لا الآلة **قوله** يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد
من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة
الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحدة اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله
فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين وكل من المعنيين واضح بقي ههنا بحث
وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به فلا شك ان مدلول اللام هو الاشارة
الى مدخولها فصح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو فاي حاجة الى اعتبار
القرينة الى الحقيقة باعتبار الوجود فتامل **قوله** فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد
الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذاك لا المعين المتشخص **قوله** واليه اشار بقوله وهذا في المعنى
كالنكرة اي الى كون المجرد وذي اللام بالنظر الى القرينة سواء **قوله** حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا الحضور
الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجمل **قوله** كما يشعر به
لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام
فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة **قوله** يعامل معاملة النكرة كثيرا اعلم
ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية
من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق
في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني كما سيشير اليه فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة

المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الآن وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور
قوله ولقد امر على اللئيم يسبني آخره فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التانيث
تختص بعطف الجمل وهذه التاء يسميها الامام المرزوقي تانيث الخصلة وان شئت قلت تانيث الجملة وقوله لا يعنيني
اى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اى قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والانتقام عنه من عناني الامر
اى اهمني قوله لا توقيت فيه اى لا تعيين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات
وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا
الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرته للمغضوب عليهم فيتعرف ح
كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا
قوله قلت بل حقيقة خبر مبتداء محذوف والجملة عطف على المقدر اى ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة
واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون
مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهي تتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس
الا الماهية لا بشرط والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فاطلاقه عليه
بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنيا هذا واعلم ان كون المعرف بلام الحقيقة حقيقة في الصورة المذكورة مبني على
ادعاء كون المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوعا بازاء الحقيقة وضعا مغايرا للوضع مفرديه وهذا الادعاء
صريح في عبارة الشارح رح والظاهر ان السؤال مبني عليه اما الاول فحيث قال اولا يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي
هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وثانيا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واما الثاني فلانه لو لم يكن
مبنيا عليه لكان المناسب الاستفسار عن حال الاستعمال في الحقيقة الصرفة ثم الاستفسار عن حال الاستعمال
في الواحد كما لا يخفى قوله وسيتضح هذا في بحث الاستعارة ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رايت انسانا او رجلا فلفظ انسان
او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وقع في الخارج على زيد وكذا لفظ الانسان في قولنا الانسان حيوان ناطق
فهذا الكلام يدل على ان العام اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازا قوله بدليل صحة الاستثناء

قال بعض اصحاب الحواشي صرح الشارح رح في حواشي العضدية بان الاستثناء لا يمنع كون اللام للجنس لان مجرد الشمول
والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا المعنى حاصل في الجنس ايضا والله اعلم قوله وشمله كل مضافا الى
نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اى يأتيه كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوزنا الحال من خبر المبتداء
فالامر ظاهر وفايدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة فالغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سياتي ان شاء الله تعالى
قوله وجوابه انا لا نم كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم
الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم
الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوع وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين
والاشارة الآن الشارح رح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهوره انهم ما ادعوا الفرق
بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان
كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكأنه جعل عدم بطلان التالي على الشق الاول ظاهرا
مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي تامل قوله وهذا المعنى غير معتبر
اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه
لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه
جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور
واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح رح بان اضافة المصدر يفيد الحصر
وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهمه الاستاد وغيره
وبذلك يتبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما
حققه الشارح رح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة لا رجال في الدار بل رجل او رجلان
في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف
العكس قوله يا اسلم فلا المعنى وقيتم شرا آخره ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المعنى المنزل ووقيتم على صيغة المجهول اى
حفظتم والمعنى يا اسلم فلا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وقد يقال عموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفي اى لا اصابكم الامر الذي

المشعر به بذلك اعادة النفي في قوله ولا القيتم **قوله** او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكر النحاة في توجيه بناء اسم لا بعده اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس بنص في الاستغراق كما نقله من الكشاف وان تقييدها بالتي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان انه للاحتراز عنها ولقائل ان يقول لو سلم انه قد تحقق ان القضية السالبة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو سلم اشارة الى منع كفانا الفاضل المحشي مؤنة تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالمنع **قوله** ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الا زيدا مع امتناع قولك جاءني كل جماعة الا زيدا فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال الثاني ممنوع والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى جزء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي الجماعة جماعة فليتأمل **قوله** قلنا لو سلم انه اشار الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى جاءني الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فتندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فتندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره

دخلت م

الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان ارادوا ان لنا ان نعتبر دخول الثلثة في الحكم باعتبار آخر فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط في عدم تداخل الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره واعلم ان الفاضل المحشي ذكر في حواشي الكشاف بعد ان بين ان استعمال الجموع المعرفة باللام مرادا كل واحد واحد ولما يستفيد منها انسحاب الاحكام الى كل فرد فرد كما في المفردات المستغرقة بعينها حكم بعض الاصوليين بان الجمع المعرف باللام الجنس بطل عنه الجمعية وصار للجنس وفيه ايضا بحث لان ائمة الاصول انما قالوا ببطلان الجمعية وكون الجمع المعرف مجازا عن الجنس حيث لا يصح الاستغراق بل نفس الماهية لا لما استفيد منه انسحاب الاحكام الى كل واحد **قوله** فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح انه قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهن العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال صرافة قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول القطعي **قوله** غير مناسب للمقام لان ال مع موافقته لعا **قوله** انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم **قوله** لا احد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من آحاده **قوله** وبالجملة فالقول بان الجمع انه اعترض عليه الاستاد بانه ان اراد ان كل جمع كذلك فممنوع كيف وقد عرفت انه يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد مفرداتها وان اراد الجزئية فمسلم لكنها

عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعى الا الجزئية والجواب انا نختار الكل ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد
على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضى الاستيعاب للجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين
قوله نعم فرق بين المفرد والجمع لا يخفى ان الكلام كان فى الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق
الذى ابداه فى جانب القلة ليس بينهما فان اللام فى الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من
المفرد المستغرق فكان التعريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل قوله ولم يقصد انه
مذهبه ابتناء قول ابن عباس على مذهب غير مذهب الجمهور ومخالفة صاحب الكشف فى اياه ليس بابعد من عدم كون
بعض القراآت السبع المتواترة على مذهب جمهور النحاة بل على مذهب الاقلين كما لا يخفى قوله لان الحرف انما يدخل
عليه قال بعض اصحاب الحواشى حاصل هذا الجواب تسليم الثانى وحاصل الجواب الكامنع فحق الترتيب تقديم الكل على الاول
اجيب بان المنظور اليه قول السائل اولا افراد الاسم يدل على وحدة معناه فحاصل الجواب الاول منع دلالة افراد
الاسم الذى دخل عليه اللام على الوحدة وحاصل الثانى تسليمه ومنع التنافى فتامل قوله لمحافظة على ان كل الفظى
المراد من ان كل الفظى الواجب محافظته فى الصورة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد صحة وصف
اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع الحقيقى قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اى لكون المفرد المستغرق
معنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل
الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما فى الاخبار مثل قوله تعالى كل فى فلك يسبحون وقوله
وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم على ما يشعر به كلام الكشاف وان حمله المحشى فيما سياتى على
معنى آخر اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكى الاخفش نحو الدينار الصفر الدينار اصله الدنار
بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد اشار اليه فى الصحاح ومن قواعدهم
قلب احد حرفى التضعيف اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء ممتد وبهذا ظهر ان السينات فى قول عمر بن عبد العزيز
لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة الممهدة ولما
لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة وقعوا فى حيص وبيص قوله فان الثوب مؤلف الخ الاسمال جمع سمل بالتحريك وهو
الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن فى الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء

كل منها اصفر نعم اشتمال الثوب على القطع اظهر وكذا اشتمال النطفة على اشياء يدل عليه لفظ الامشاج بجوهره اذ الاخلاط
لا يتصور فى شئ واحد والتاويل المذكور متعين فيهما حيث لا وجه لحملهما على الاستغراق المبنى على التعدد لوقوعهما نكرة فى
غير سياق النفى واما ظهور اشتمال الدينار والدرهم فليس فى تلك المثابة مع ظهور تاويل آخر للجمع الوصف بوجود الاستغراق
المبنى عن التعدد قوله لانها اخصر طريق وذلك فى موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام ولا يكون السامع
عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هواى اخصر من عبد له ونحوه مثلا فلا احتياج الى ما ذكره
الاستاد من ان المراد بالطريق ما يدل على المسند اليه بوصف زايد على ذاته كيلا يرد ان الاضافة ليست باخصر من
العلم ولا الى ما ذكره بعض اصحاب الحواشى من ان المراد ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عند المتكلم بالنظر الى مقصوده
وهو تادية المقصود بطريق نسبة شئ ما الى آخر دفعا لما اشير اليه من النقض بالصور الثلث فان ما ذكراه تعسف
لا يفهم من العبارة بخلاف ما ذكرته قوله نحو قول جعفر بن علبة الحارثى اهو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين
اخرج من اليمن ليقتل والله اعلم وبعد البيت المذكور عجبت لمسراها وانى تخلصت ◦ الى وباب السجن دونى مغلق ◦
المت فحيت ثم قامت فودعت ◦ فلما تولت كادت النفس تزهق ◦ فلا تحسبى انى تخشعت بعدكم ◦ لشئ ولا انى من الموت
افرق ◦ وقوله هواى بثلث ياآت لان اصله هووى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم
والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد يبقى
الهوى على معناه الحقيقى ولا يأول بالمهوى ويراد ان الغرض ساير بالغرض حيث يصير محله القايم هو به وهو القلب متعلقه
وهو المحبوبة فكانه قال روحى مع الركب اليمانين ذاهب وجسمى بمكة موثق قوله لان المضاف اليه والمضاف تقديم
المضاف اليه على المضاف لكونه متقدما فى الاعتبار وان كان متاخرا فى الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة
الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى وكذا فى نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بانضمام الاختصار
اليه تامل قوله ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها اى فصله عما قبله لان المضاف ليس مسندا اليه ثم قوله تضار لا
كان فى الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى تضرر والباء من صلته اى لا تضر الوالدان بالولد بان يفرطا فى تعهده ويقصرا
فيما ينبغى له فوجه قوله فانه لما نهيت المرأة اظهر وان كان الباء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اى لا تضار
زوجته زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته

بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء للمفعول
فوجه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد **قوله** نحو ان رسولكم الذى
ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائلين بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته
مؤكدة له كما لا يخفى **قوله** نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول ان اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة • سهيل اذاعت غزلها
فى القرايب • الخرقاء المرأة التى فى عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امرأة تضيع وقتها طول الصيف
فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد تنبهت لمجئ الشتاء وفرقت قطنها الذى يصير
غزلا فيما يؤل اليه فى قرايبها استعدادا له قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت لادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا
كما توهم لان المجاز فى الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر لاجل ملابسة بين المحلين فظاهر انه لم يقصد
صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها فى تهيئة ملابس الشتاء
فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف هذا كلامه واراد به الرد على الشارح حيث قال فى شرح
المفتاح فالاضافة لادنى ملابسة تكون مجازا حكميا منشؤا لجعل تلك النسبة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافية
قال الاستاد رده مردود اما اولا فلان ادنى مرتبة المجاز اللغوى ان يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا
فلان لزوم صرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر مذهب غير الشيخ والحق مذهبه كما اعترف به المعترض ايضا فى تحقيق قوله
ان الشارح فى مباحث الحقيقة والمجاز العقليين وظنى ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ والجواب اما عن الاول فبان
الفاضل المحشى اشار فى التحقيق المذكور الى ان صرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر لازم فى المجاز العقلى لكن ذلك المحل
اعم من ان يكون محلا محققا او موهوما وصرح بان نقل النسبة عن المتوهم كنقله من المحقق فى تحصيل غرض المبالغة فى
الملابسة وبان هذا التحقيق مذهب الشيخ ولم يرد بالشئ حيث قال وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء
الشئ المحقق بل اعم منه ومن المتوهم وظاهر ان اطلاق الشئ على المتوهم مما لا ينبغى ان يناقش فيه كيف وقد صرح فى الكشاف
وغيره بعموم الشئ لغة واما عن الاول فبان الشيخ اشار فى الشفاء الى ان الهيئة الافرادية يعنى صورة المفرد جزء من اللفظ
واجاب عما يتوهم من لزوم خروج الفعل عن تعريف المفرد لدلالة مادته على الحدث وصورته على الزمان بان الموجب للتركيب

دلالة الاجزاء المترتبة فى السمع والمادة مع الصورة مسموعتان معا والمسئلة مسطورة فى شرح المطالع وغيره
فصورة المفرد اذا كان جزءا من اللفظ يكون صورة المركب وهى المراد بالهيئة التركيبية جزءا منه فان قلت
ذكر الفاضل المحشى فى شرح المطالع نقلا عن شرح الشارح ان الهيئة التركيبية ليست لفظا فلا تكون جزءا من اللفظ
قلت لو سلم ارتضاؤه اياه فلان لا يسلم لزوم كون المجاز اللغوى لفظا واخذه فى تعريفه بناء على الاعم الاغلب
وبالجملة استعمال المركب الاضافى لادنى ملابسة كاستعمال الماضى فيما سيقع لتحقق وقوعه ولا يخفى ان كلا منهما مجاز
مصطلح يرشدك الى ما ذكرت النظر فى اواخر بحث الاستعارة المصرحة من هذا الكتاب فتأمل **قوله** او لانه
لا طريق الى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده فى ذلك الوقت سواه ولا نم ان حضور
طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المولى فى شرح المفتاح وهو الذى نقله
الفاضل المحشى ههنا وانت خبير بان البحث فى تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا
عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح **قوله** وليس لى عن طالب العرف حاجب ما قبل البيت • فتى لا يبالى
المدلجون بنوره • الى بابه ان لا تضئ الكواكب • قيل يمكن ابقاء عن على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اى عن احسان
طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى فى اى فى شان طالب العرف فيلايم آخر الكلام اوله
ثم وجه حمل التنكير فى الثانى على التحقير سلوك طريقة البرهان فى اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين
التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب
مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة فى سياق النفى **قوله** وبجئ للتحقير والتقليل اى التنكير مطلقا فصح التمثيل
بقوله اعطانى شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه **قوله** لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب
بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها فى كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فايدة **قوله** احترازا
عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح هذا التصريح كما يوجد فى صورة الاضافة يوجد فى غيرها من طرق التعريف
اذ منشؤه تعيين اليمين التى نسب اليها الاسامة من الهندى السيف المنسوب الى الهند وقوله لم تطل بيمينه ذكر لاحد
اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام فى وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكره انما يدل على وجود المانع عن
التعريف بالاضافة **قوله** من بناء المرة ونفس الكلمة اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الآخر

فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا تنافي التعظيم فكيف تدل على التحقير وتحقيقه ان نفس الكلمة لما دلت
على التحقير دلت الوحدة المستفادة من بناء المرة على التحقير ايضا قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة له
رده الاقسرائي في شرح الايضاح بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يكن حمله على التعظيم في موضع ما بل شرط
افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا وفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط
فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائمه المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايفاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا
على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل قوله اى كل فرد من افراد
الدواب انه قيل آدم وحواء وعيسى عليهم السلام وكذا الدواب والفار والعقرب والعقعق على ما صرح به
في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي له
راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله
اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد
في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي
بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح انه مبني على ما ذهب اليه المصنف من توجيه
كلام السكاكي واتباع له والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على
بطنه انه وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد والنوعية
في الطرفين هو الملائمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد
الدابة مخلوق من نوع من الماء اى مختص بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب فيه ان الاستثناء
يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم ولذا استدل فيما سبق على ارادة الاستغراق من اللام
في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر بصحة الاستثناء فافهم قوله والتقليل قوله فيوما بخيل انه لا يخفى ان في حمل تنوين
الخيل على التقليل مدخالة بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير
واما حمل تنوين الجود على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله
ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت للبيد من قصيدته مطلعها عفت الديار محلها فمقامها

بمنى تأبد غولها فرجامها صدر بيت تراك امكنة اذا لم ارضها وقوله تراك خبر ثالث لان في قوله قبيل البيت المذكور
اولم تكن تدري نوار بانني وصال عقد حبائل جذامها وما بعد البيت المذكور بل انت لا تدرين كم من ليلة
طلق لذيذ لهوها وندامها عفت اى اندرست والمحل موضع الحلول والمقام موضع الاقامة ومنى موضع كان
فيه ديار حبيبته انه وهو غير منى الحرم يذكر ويؤنث تأبد توحش والغول والرجام جبلان معروفان وضميرهما
للديار ويحتمل الرجوع الى منى وسبب التوحش انتقال ساكنيه ونوار اسم عشيقته وهو منادى حذف فيه حرف النداء
والحبائل جمع الحبالة وهي الحبل استعيرت للعهد والمودة والجذام مبالغة الجذم وهو القطع وقوله او يرتبط مجزوم
معطوف على الفعل الواقع بعد لم وبل في قوله بل انت لمجرد انتقال من كلام الى كلام وليل طلق اى ساكنة لا برد
فيها ولا حر والندام المنادمة من النديم وهو الجليس قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات كون
ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور وقد اجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من
الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثل كون
الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية
بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر
فلا ينتهض ما ذكره سببا لتقديم ذكر الوصف على ذكره قوله ليناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه
العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فانه يقع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الفاضل المحشي هذا المثال على راى المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حق
للجسم اى تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور
الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او يراد بالطويل وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام
التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون
الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء واما على مذهب المعتزلة فتمشيها غير ظاهر ايضا لانهم
قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له فلهم ان لا يصار الى تعدد العلل
او يقال المراد به هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله او ودى فلا ينفع الاشاحة له

او دى اى سلك فى الكاشحة الحذر والبدع جمع بدعة وهى الامر الغريب المعنى لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر
من امر كاين لا محالة قوله فانشد البيت ولم يزد عليه واراد جعل الموصول مع صلته خبر اللالمعى ليفيد المخاطب
وان كان فى البيت وصفا له كذا ذكره الفاضل الكاشى قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو
وتكلم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف قال الفاضل المحشى منشاء احتمال النكرات
هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلى هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل
ان يتحقق فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشاء من اللفظ وفى هذا الاطلاق
نظر لان الاشتراك فى الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل ساير المعرفات عند قصد الجنس انما نشاء عن
المعنى كما صدر فى النكرات قوله لئلا يصير الوصف مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل
على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر لا تمانع فى امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح
ان المراد المعانى المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه
ما توهمه الاستاد من ان الفرد ليس بمحتمل ههنا اصلا لما سبق فى بحث الاستغراق ان النكرة المنفية نص
فى الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذى يقارن الاستغراق العرفى والدليل عليه ما سيذكره الشارح رح فى بحث عطف
البيان من ان الوصفين فى الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد ومنها تبيينه ما ذكر صاحب المفتاح
فى هذه الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافى الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق
المصطلح لا يتاتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما فى قوله تعالى وما الله يريد ظلما
للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الآحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس لم يقال
المراد بكونهما نصا فى الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذى اجرى عليها ففى الآية وان اريد نفى الجنس لزم
ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامى الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف
القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره
فلخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهى ناشية من اعتبار الوصفات مع الجنس والعموم
الناشى من الجنسية سارية فى عموم الارض والجو وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل

عبارة الكشاف على الجنس تعسف تامل قوله يجب صحة وقوع المفرد مقامها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام
لا بحسب اداء المعنى فتامل قوله قلت مراده ان الصلة الخ ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير
القول اى وان منكم لمن يقال فى حقه والله ليبطئن قوله كما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء فانه
يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الآية
فى سورة التحريم نزلت والا بمكة الخ اعترض عليه القطب فى شرح الكشاف بانه ينافى ما سبق لان سورة التحريم مدنية
وما قال فيما سبق ان كل شئ نزل فيها يا ايها الناس مكى ويا ايها الذين آمنوا مدنى اجيب عن الاول بجواز كون
تلك الآية من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثانى بان ما سبق كلام
نقله عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختار فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها
مرتين كما قيل فى الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثانى بان المراد ان كل حكم
وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكى اى متعلق بمشركى مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدنى
اى متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة قوله قلنا يمكن ان يقال الخ اعترض عليه
الفاضل المحشى بانه يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان غرض العلامة
توجيه تعريف النار تعريف العهد الخارجى فى احدى الآيتين وعدمه فى الاخرى ولا شك ان هذا التعريف يقتضى تعين
المقصود وسبق الذكر تحقيقا او تقديرا فمقصود صاحب الكشاف بيان سبق الذكر فى آية البقرة وعدمه فى آية
التحريم حتى يظهر وجه التعريف فى الاولى والتنكير فى الثانية اذ لا قرينة فيها معينة للمقصود بحسب سباق الآية وسياقه
ولا بحسب الحال وهو ظاهر فمن ادعى فعليه البيان واما سماعهم من النبى عم فلا يكفى فى تعريف العهد الخارجى لان مجرد علم
بناء ثالث رايه لا يكفى فى الاشارة بتعريف العهد بل لا بد ان يعلم انه المراد ويتعين عنده بقرينة من القراين ولذا لا يكفى
كلما اذا عرفت زيدا بشخصه وضربه المتكلم ضرب الرجل الا اذا عهد بينك وبين مخاطبك فقد استبان ان لا يفوت على توجيه
الشارح رح غرض صاحب الكشاف اصلا وبهذا التحقيق اندفع سؤال آخر وهو ان احتمال السماع من النبى عم كاف فى تصحيح
التعريف من غير احتياج الى جعل نزول المنكرة سابقا هذا كلام المجيب وفيه بحث اذ لو وجد قرينة دالة على ان النار المذكورة

في سورة التحريم النار المسموعة من النبي عم المعلومة موصوفيتها بالصفة المذكورة بذلك السماع فقد وجد سبق الذكر التقديري
بل التحقيقي وصح توجيها تعريف العهد الخارجي وان لم توجد ثبت عدم وجوب العلم بالصفة لان هذه النار لم يعلم اتصافها بالصفة
المذكورة واما السؤال الآخر الذي دفع بهذا التحقيق المزيف ففي غاية السقوط اذ لم يدع احد الاحتياج الى جعل نزول الكتب
سابقا وانما هو وجه تصحيح محتمل ولذا اقحم لفظ الاحتمال فيما نقل من الكشف كيف وقد صرح في الكشف بجواز العلم بذلك
بسماعهم من اهل الكتاب ومن النبي عم قوله والمشركون لما سمعوا الآية الخ ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا
بكون الآية من عند الله تعالى ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد انهم
جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور و
موصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يبين ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من
الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في آحاده كاطلاقه
على المحكوم به وفيه تامل قوله وهو خلاف ما صرح به قيل كلام صاحب الكشف في المفصل يدل على ان التاكيد
يفيد تقرير الحكم حيث قال وجدوى التاكيد انك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه
فان ضمير به راجع الى المؤكد ففي صورة تاكيد المسند اليه مثلا تقرير للحكم المعلق به وانت خبير بانه خلاف قول
الجمهور فلك ان ترجع ضمير به الى ما وهو عبارة عن نفس المؤكد وان تجعل المعلق مسندا الى الجار والمجرور فلا يدل على
ما ذكر فتامل قوله الا يرى الى تصريحهم الخ فان قلت ليس هذا من قبيل مجرد التكرير والكلام فيه قلت
لو حمل قوله مجرد التكرير على التكرير الخالي عن كونه تاكيدا اصطلاحيا لم يكن ملائما لكلام السكاكي مع ان العلامة بصدد
توجيهه فتامل قوله بل في آخر بحث تاخير المسند الخ وهذا تحقيق تقوي الحكم مذكور في آخر بحث الحالة المقتضية
لتاخير المسند ولا شك انه فاسد اذ لا ترتيبه فيه اصلا كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية
لتقديم المسند فينبغي ان يحمل على ان المراد بحث تاخير المسند بالمعنى اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل نحو قولهم انا سعيت
في حاجتك قوله والاوان قول السكاكي الخ وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد
التقرير كما يوهمه العبارة بل بما قبله وقوله وربما كان اعتراض كانه قيل لارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان
يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز

والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اي كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام
السكاكي قوله غلط فاحش لما ذكره في المختصر ايضا من ان تاكيد المسند لا يكون لتقرير الحكم قط ولان المفيد لتقوي الحكم
فيما ذكره هو التقديم لا التكرير ولان سياق كلام المص في التاكيد الاصطلاحي كما لا يخفى ولانا لا نفرق بين المثالين في الحكم
بان في احدهما تقرير الحكم وفي الآخر تقرير المحكوم عليه لكم وان اعتبر التاكيد في المثال الآخر بالنسبة الى وحدي فليس تاكيد
صناعي ولا تاكيد المسند اليه قوله او دفع توهم التجوز الخ فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا
للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصور مع ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قلت
التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مغاير للقصد الى الامور المذكورة والمراد
بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال قوله لئلا يتوهم ان
اسناد القطع الخ فالحكم هنا اعني نفس القطع ثابت مقرر وانما المقصود تقرير المسند اليه فليس فيه اعتراف بان التاكيد
قد يكون لتقرير الحكم كما ظنه بعض اصحاب الحواشي قوله وههنا بحث الخ اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان
بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المص منهم ولو سلم انه مجاز عنده فذكر عدم الشمول لجواز ان يكون لا لان
كونه مجازا لا يبادر الى الذهن لخفائه ولهذا نازع فيه جماعة من العقلاء واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز
المذكور على التجوز العقلي فبعيد لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض لبعض الآخر
من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ ممنوع
لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جاءني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين
فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره ولكن هذا الفرق انما يفيد تعين
دفع السهو في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال في هذا الخ
قوله لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلني من دفع عاقلين
اما مكا وجعلني امرءا رامتين شمالا حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى
ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عم اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان ضمير يؤمكما للواحد
لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد وقد يتامل بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا

مطلب

من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفاسير وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الواحد كما صرح به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين **قوله** فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ممنوع **قوله** وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه قال الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف بيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة والنجم هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الآخرة قال ابن الرقيات مجدا تليدا بناه اوله ادرك عادا وقبله ارما فارم في قوله بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم مخصوصا بهم تعسف وان محل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عز من قايل والى عاد اخاهم هودا الآيات فما وجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف هكذا فان قلت ما الفايدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفايدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة والفجر مخالف لما ذكره في سورة هود كما سبق نقله وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة والفجر ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى والجواب انه محمول على اختلاف الرواية **قوله** ومما يدل على ان عطف البيان اي ان اراد به الاعتراض على المص حيث يوهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فهو ظاهر الاندفاع اذ لو سلم ان مراده الاختصاص على الاطلاق يكون بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب

وان اراد تحقيق المقام وازالة لما عسى يتوهم من ظاهر كلام المص فله وجه **قوله** والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند والبيت من قصيدة للنابغة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر اليه مما بلغه عنه ما يكرهه مطلعها يا دارمية بالعلياء والسند اقوت فطال عليها سالف الامد وبعد البيت المذكور في الشرح ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد العليا والسند ما ارتفع من الارض والجبل والاقواء الخلو والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى افعال من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها له والغيل والسند موضعان وان في قوله ما ان زايدة للتاكيد **قوله** قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين **قوله** وكذا لفظ آله حامل لمعنى الجنسية والوحدة اما الاول فظ واما الثاني فلان التنوين فيه للافراد الشخصي بقرينة المقام فالوحدة المذكورة ههنا غير الفردية المطلقة المعتبرة في اسماء الاجناس وضعا واستعمالا فتامل **قوله** على الجنسية والعدد المخصوص ان فسر العدد بما يقع في العد او بما يا ويدخل في العد مطلقا كالمرط وان فسر بنصف مجموع حاشيتيه فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور **قوله** مثال الموصف المؤكد جعله مثالا للوصف باعتبار صلاحيته له في المقام لا لانه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في آله واحد **قوله** لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما قرره وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخلت بذلك الغرض كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر لانا لا نم انه اشارة الى ان المقدمة المشهورة القايلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست كلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا لان الضمير المجرور به لفظا

ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عايد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العايد موجود
حكما فلا مانع والعجب انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول واطراحه واجب الا تراك تقول زيدا رأيت
غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستد كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل كل هذا بناء على
انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه ايضا حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الآلهة
فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض
مولانا يوسف الاوبهي بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الآلهة لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ
الاثنين من الآلهة وان قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله الجن بكونه من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتأمل
قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الا اضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو
المبدل منه وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى المتقدم
كما في قولك جاءني زيد بل عمرو بمعنى انه وقع الغلط في ذكر زيد وانما الجائي عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لا لانه يستلزم
عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى قوله فان قلت لم قال هنا بزيادة التقرير يمكن
ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه
تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله والنكتة فيه الايماء الى ان البدل [illegible]
النكتة ظهر وجه اقتصار المص في عطف البيان على ذكر الايضاح واما ما ذكره الفاضل المحشي في توجيه كلام السكاكي لفظ
الزيادة في عطف البيان واقتصار المص على ذكر الايضاح من ان السكاكي قدم ذكر التوابع على تنكير المسند اليه فكان
كلامه بالذات في توابع المعارف وهي لا تخلو عن ايضاح ما لما قصد بها فيكون المقصود بعطف البيان زيادة الايضاح
والمص لما قدم مباحث التنكير على التوابع اقتصر في عطف البيان على ذكر الايضاح ففيه تأمل لان المتبادر من كلامه
جواز عطف البيان للنكرات والا لم يتم نكتة الاقتصار التي ذكرها مع ان ابن هشام نص في النوع الثامن من الجهة
[illegible] من الباب الخامس من كتاب المغني على ان مذهب البصريين اشتراط التعريف في عطف البيان وان النحاة
اجمعوا على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وبناء الكلام على مذهب الكوفية تعسف منه وقد اشير

١٤٢

في شرح الديباجة الى تجويز كون عطف البيان نكرة على المختار قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير
والايضاح كما وقع في المفتاح قال الفاضل المحشي والحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة وهو
ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتمال واردفه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل
بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في
مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمص لما اقتصر على التقرير ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه
ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه الاستاد وغيره بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر
الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير والجواب ان قوله
مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية لئلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور
في التقرير فافهم قوله الجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق
كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره صاحب المغني في حرف الواو من ان قول بعضهم
ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بتقييد قوله اي لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع الخ هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له
الا ان يكون التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال رح في شرح المفتاح قد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء
وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد
وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه
من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين محذوف فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك
في الذات من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود وهو
خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية
لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل واشعر به كلام الش رح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد
والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب والتراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك
ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب

الوقوع في الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع
على المعية في الزمان المستلزمة لتعدد المسند لا انها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء ويؤيده
قول الشريف في تحقيق ان الواو لا يفيد تفصيل المسند واما ان المجيء القائم باحدهما غير المجيء القائم بالآخر فانما يستفاد
من دلالة العقل دون التركيب فان المفهوم منه انه لو استفيدت هذه الغيرية من التركيب لكان فيه تفصيل
المسند نعم قول الشريف المعتبر في باب العطف الخ منقوض بحتي كان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه
الشارح فاما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه بحسب الذهن الذي هو المعتبر في
او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق
قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موادها بحسب المقام فليتأمل قوله واحترز بقوله
مع اختصاره الخ قال الشارح في شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه
لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذكر الشيخ
من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان ينحصر المقتضي
لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر
او ان ذلك المقتضي قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة يريد ان فيه
تفصيل المسند مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده ان يقال
ذلك او العطف على المسند اليه ليكون منشأ لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى انه مستقيم لتحقق ذلك التفصيل من
غير ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف ولك ان تقول في توجيه
الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى ان مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل
المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم وروده ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف
بغير الواو فكان فائدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او سنة لكان اظهر
قوله ترتب اجزاء ما قبلها وهنا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر فيه حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره
ان يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء نحو

اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه تقضي وكون الشرط الجزئية بخصوصها
لا يحتاج الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل اب لي حتى آدم بان المراد مات آبائي حتى آدم قوله وكذا الاثبات اذا
دخل على الكلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التأخر في الاعتبار والملاحظة لا الزمان
القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تأتيه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة
حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني قوله لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام فيكون من عطف الجملة على الجملة
لا من عطف المسند اليه قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره الخ قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها
ما ويه بشهادة القيود والاحترازات فالنزوم في شكله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه في فائدة قيد الاختصار
الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان التعليل الباقي يدل على ان العطف على
المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه
وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل
واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف
منزلة التغاير بالذات على ما تعرفه مثله تأمل قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب
وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى
ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب مع ان في دلائل الاعجاز انها تستعمل لقصر القلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجيء منتف
عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد قوله لا لمن
اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد الشارح من
الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد مثلا ومراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في صدر
الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب المطابقة بين
المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجيء عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى
التصوير المذكور كما لا يخفى قوله فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم ينطق به في الاستعمال وما وجهه
سلطان ما يؤمي انه شرط في الاستعمال لكن في مقام القصر ان يكون وهم ان مع على خلاف ما بعد لكن ولا يكون

فی اعتقاد مجیئهما کذلک راجع الی الاستعمال ایضا کما لا یخفی هذا ویمکن ان یوجه عدم القول بما ذکر بلزوم استدراک الاثبات
الذی بعد لکن لکونه معلوما للمخاطب وما ذکره الفاضل المحشی من انه منقوض بقولنا جاءنی زید لا عمرو فی قصر الافراد
مدفوع بان الفرق بین المادتین بیّن فانه یصح الاکتفاء بقولک ما جاءنی زید فیکون لکن عمرو لغوا ولا یصح الاکتفاء بما جاءنی عمرو
حتی یکون جاءنی زید لغوا واما صحة ان یقال من اول الامر ما جاءنی عمرو فلا یضر لانه تعیین الطریق فی تادیة المعنی المراد
لا الزام استدراک جزء من الکلام لصحة الاکتفاء بجزئه الآخر ولعل المتکلم انما لم یختر تلک الطریق لئلا یتلقی المخاطب
لصورة النفی ولغیره من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بین المتعاطفین
ونفی المتکلم المجیء عن احدهما توهم المخاطب عموم النفی فبالایجاب الذی بعد لکن دفع ذلک التوهم وظهر له فایدة معتدا بها
قلت غرض الشارح رح نفی القول بقصر الافراد نظرا الی الاعتقاد الاول حتی یصح ذلک فی کل صورة اعتقد
المخاطب الملابسة بین المتعاطفین ام لا **قوله** ومعنی الاضراب ان یکون المتبوع فی حکم المسکوت عنه فهذا
تخرج العطف ببل عن تعریف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه علی ما ذکره ابن الحاجب واما المعطوف
بلا ولکن فلا یرد کما توهمه الرضی لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان کان احدهما بالاثبات
والآخر بالنفی **قوله** وفی کلام ابن الحاجب قال بعض اصحاب الحواشی صرح بذلک فی الامالی ومن لم یقف علی ذلک
اتخذ عجزه وسیلة الی الطعنه والله اعلم **قوله** واما علی مذهب الجمهور ففیه اشکال وذلک لان الحکم المذکور فی
الکلام هو المنفی ولم یصرف الی التابع علی مذهبهم ویمکن ان یقال المراد من الحکم ما هو اعم من الایقاع والانتزاع لا الوقوع
مثلا ففی المنفی علی مذهب الجمهور صرفت حکمک من الاول الی الثانی وجعلت الاول مسکوتا عنه **قوله** او للابهام
نحو وانا او ایاکم لعلی هدی او فی ضلال مبین المراد من الابهام ترک التعیین لداع یدعو الیه وسوق الآیة ان لا یصرح
بنسبة الضلال الی المخاطبین لئلا یزید غضبهم ولیس المراد فیه ایقاع السامع فی الشک فی اصل الحکم وهو ظاهر بالمذکور
فی مغنی اللبیب ان الشک هذا فی والاولی وجه التخصیص غیر ظاهر **قوله** لانه یقترن بها اولا قد یقال دخول اللام
الابتداء علیه کما فی قولک ان زیدا لهو قایم یدل علی انه من احوال المسند وقایم مقامه ویدفع بانه بناء علی کونه توطئة وتمهیدا
للخبر لا انه قایم مقامه **قوله** مختصا بالذکر لفظ مختصا ههنا وفی قوله مختصا بان یثبت له المسند لیس بصریح
فی المقصود وهو دخول الباء علی المقصور والاولی تبدیله بمنفردا **قوله** بان یثبت للمسند لفظ یثبت

علی صیغة المعلوم من الثبوت لا علی صیغة المجهول من الاثبات لان المتبادر من ضمیر الفصل هو القصر فی الثبوت
لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذکره الفاضل المحشی حیث قال کانه قیل واما الفصل فهو لتمییز المسند الیه
من بین الاشیاء الصالحة لکونها مسندا الیها باثبات المسند له وهذا هو معنی قصر المسند علی المسند الیه فیحتاج الی نظر
یحتاج تصحیحه الی تکلف بعید والصواب بثبوت المسند له قائل **قوله** بل صرح فی هذه الآیة بان
فایدة الفصل ههنا بحث وهو ان الفصل فی مثل هذا المقام وان لم یجز ان یفید القصر بحسب الثبوت
والصدق لکن لم لا یجوز ان یفیده بحسب ملاحظة العینیة مثلا اذا اعتقدت مع ان المتحد بجنس البطل الحامی
عمرو لا زید فقلت زید هو البطل الحامی یکون قصر قلب باعتبار العینیة وعلی هذا فیکس هم المفلحون والمتبادر
من کلام الفاضل المحشی وغیره ان ضمیر الفصل فی مثله لا یفید القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد لیس بظاهر
قائل **قوله** وقد یکون لمجرد التاکید اذا کان التخصیص حاصلا بدونه وسوق الکلام یدل علی ان المراد بالتاکید
تاکید ثبوت المسند للمسند الیه لکن ظاهر العبارة یشعر بان کونه لمجرد التاکید مشروط بکون الکلام مشتملا علی تخصیص
حاصل بدونه وانت خبیر بانه لا مانع من کونه للتاکید وان لم یوجد فی الکلام اثر التخصیص اصلا اللهم الا ان یقال
المراد انه قد یکون لمجرد التاکید فی صورة یوجد فیها التخصیص ایضا اذا کان التخصیص حاصلا بدونه او یحمل التاکید علی
تاکید التخصیص وفیه بعد **قوله** ای تقدیم المسند الیه یرید به ایراده مقدما علی المسند علی ما هو اصله کما یقال
ضیّق فم الرکیة ای اجعله من اول الامر ضیقا لا واسعا لا انه یکون واسعا ثم یضیق **قوله** ومراد صاحب
الکشاف ای حیث قال انما یقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار **قوله** ویعرف فیه معنی ان السید الشریف فی
حواشی شرح المفتاح الی ان الضمیر المجرور راجع الی شیء حیث قال ای فی ذلک الشیء معنی مناسبا لاقتضاء العنایة
والحاصل انه لا بد من استناد العنایة الی شیء یکون ذلک الشیء مقتضیا للعنایة وعلة له بحسب المناسبات انتهی کلامه
والمناسب لکلام الشیخ ان یرجع الی المقدم المدلول علیه بلفظ التقدیم لان عبارة الشیخ فی دلایل الاعجاز بعد ما بیّن
وجه العنایة فی موضعین هکذا الآن انه ینبغی ان یعرف فی کل شیء قدم فی موضع من الکلام مثل هذا المعنی
ویفسر وجه العنایة فیه هذا التفسیر ولا شک ان ما ذکره الشارح رح نقل کلام الشیخ بالمعنی کما یدل علیه التتبع فی دلایل الاعجاز
فالاوجه ما ذکرته **قوله** ولا بد من تحققه قبل الحکم ان حمل قوله ولا بد علی معناه الظاهر اعنی الوجوب فالحکم بمعنی وقوع

النسبة اولا وقوعها والمضافان محذوفان في قوله قبل ذكر الحكم عليه اي قبل ذكر ما خذ معروض الحكم وهو المحكوم
لان الحكم يعرض للنسبة الحكمية المستفادة من المسند كما لا يخفى او يقال اسناد الذكر الى الحكم مجاز باعتبار ذكر ما خذ معروضه
وحاصل المعنى ان الراجح تقديم المسند اليه على المسند لانه لما وجب تقديمه على الحكم ترجح تقديمه على المسند الذي بينه
وبين الحكم علاقة قوية لكون معروضه مستفادا منه ولا يخفى عليك ما فيه من التكلف ولا اقرب منه ان يقال المراد
بقوله لا ابتداء الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية
يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم في الموضعين
بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي فتامل **قوله** ولا مقتضى للعدول قد سبق منافي اوايل احوال
المسند اليه الاشارة الى وجه التركيب فلا تغفل عنه **قوله** فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول قيل عليه
مجرد كون المسند عاملا لا يكون سببا لترجيح تقديمه لان كون المسند اليه محكوما عليه يعارضه فلا بد من مرجح آخر فلكون المقصود
ايراد الجملة الفعلية لغرض يناسبها وليس بوارد لان مراده رح ان مجرد اصالة المسند اليه انما يكون باعثا للتقديم
اذا لم يعارضه سبب يقتضي التاخير بالنظر اليه نفسه كملاحظة كون المسند عاملا لان اعتبار هذا السبب يرجح تاخير المسند اليه
ويصير سببا له وان لوحظ معه اصالته فافهم **قوله** يرثي بها فقيها حنفيا توطئة لما سيذكره من ان المراد من قوله
حيوان مستحدث هو المعاد الجسماني والدليل على ان المرثي فقيه حنفي قوله وفقيها افكاره شدن للنعمان ما لم يشده
شعر زياد **قوله** يعني تحيرت البرية الخ اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين
جازم في مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من
الفريقين جازما في مذهبه فليتامل **قوله** من الرفات الرفات على وزن الفوات الحطام وهو ما تكسر من اليبس
قوله كذا في ضرام السقط السقط في الاصل ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام
بالكسر في الاصل اشتعال النار ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به شرح الديوان
المذكور لصدر الافاضل **قوله** يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول
بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القائل
بالمعاد وبناه على ما اشتهر وتبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء منكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم

وهو قوله يد بخمس مئين عسجد فديت ما بالها قطعت في ربع دينار ولله در من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها
وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري **قوله** ولا القفنس هو على ما قيل طاير في بلاد الهند يضرب به المثل في
البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب
بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من رماده بعد مدة وقيل بعد
ثلثة ايام مثله **قوله** لانه لا يناسب السياق بالياء المثناة من تحت وقد يقال السباق بالباء الموحدة ما قبل
الشيء والسياق بالمثناة التحتية اعم **قوله** واما التعجيل المسرة او المساءة للتفأل او التطير يحتمل ان يكون
قوله للتفأل والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما تسببان عن التفأل والتطير بحسب نفس الامر واما
تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفأل والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لاجل تعجيل المسرة الحاصلة من التفأل
او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل
نفسه واياما كان ففي اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان المسند اليه يصلح للتفأل
فتقدمه الى مع لتسره او تسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفأل حاصل سواء قدم المسند اليه
او اخر ويؤيده قول المعري سالت فقلت مقصدنا سعيد فكان اسم الامير بهن فالا وجب جعل اسم السعيد فالا للموفق
مع تاخره فلذا المسرة المسببة عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة بتعجيل التفأل مثلا والجواب
ان التفأل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون
بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد يتفأل بكون سعد في داره ونفس هذا التفأل حاصل سواء قدم المسند اليه
او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين التفألين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا تنفك
عن التفأل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة الحاصل من التفأل لا نفسها والجواب
بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل **قوله**
والسفاح في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس بويع سنة اثنتين
وثلثين ومائة وتوفي في سنة ست وثلثين بالجدري عن اثنين وثلثين سنة وكانت خلافته دون الخمس سنين
وتولى بعده اخوه ابو جعفر المنصور المشهور بالدوانيقي **قوله** مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر الخ

يشعر بالتقدم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان الكلام ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم
لينبئ تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما
لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او تحقيره نحو رجل جاهل
في الدار فيه بحث لانا لا نم ان التحقير في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير
ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه
في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا به يعني كونه
متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المشتهرين به قوله بان نفس الخبر تصور لا تصديق اجاب عنه
سلطانا بعد تسليم ان المراد خبر المبتدا بانا لا نم ان خبر المبتدا مطلقا هو التصور بل قد يكون جملة كما في المثال
المذكور غايته انه اذا جعل خبرا يجعل بمنزلة التصور لكن ذلك لا يضر لانه قيده بقوله نفس الخبر انتهى كلامه وانت خبير
بانه لا يجدي كثير نفع لان محصل اعتراض المص ان كلام السكاكي يشعر بجواز كون المطلوب من الجملة الخبرية نفس المحمول
وليس كذلك سواء كان مفردا او جملة في قوة المفرد والمناقشة في العبارة غير مرضي عند المحصل تامل
نعم لو قيل على المفتاح ان هذا انما يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكروا اما اذا كان مراده ان موصوفية المسند اليه بمضمون
الخبر هو المط دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل
يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد
فيقال يشرب الزاهد لم يرد لا يقال قول السكاكي لا نفس الخبر يأبى عن هذا التوجيه اذ المناسب لان يقول
لا وصفية الخبر لانا نقول معنى قوله لا نفس الخبر لا نفس الاخبار فلا اباء فتامل قوله متى تهزز بني قطن تجد
الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب ورزان جمع رزين كالكرام
جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والالمام النزول وصفهم بالمنعة في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة
حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم
قوله اي محل الاستشهاد وهو قوله هم خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف
الخ لان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده ولا قوله تجدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه لذلك قوله

لان خفوفا جمع خاف في بعض شروح الايضاح او جمع خفيف كظروف جمع ظريف قوله واجيب بمنع الاشتراط
قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع لسند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض
انا لا نم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعلا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول الائمة
التفسير دون التعرض للمنع قوله وما انت علينا بعزيز اي العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت
يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى ان قول شعيب ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله ليس جوابا لقولهم ولو
لا رهطك لرجمناك الا اذا استفيد منه بمعونة المقام ان امتناعهم عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم ولما
يستفاد منه اشتراك العزة بينه وبين رهطه فلا يلائمه ارهطي اعز عليكم لاقتضائه ثبوت اصل العزة له عم بل هو جواب
لقولهم وما انت علينا بعزيز على ان التنوين للتعظيم فلو لم يقصد به تخصيص العزة الكاملة برهطه ويلزمه تخصيص
عدمها به لما طابق الجواب فافهم هذا خلاصة ما في شرحي المفتاح وفيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي
ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل
بالحصر في زيد عرف كما سيأتي والظاهر ان انت على تقدير تأخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب
الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني الباء زائدة
فيجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فبمقدر يفسره بعزيز قوله وما انت عليهم بوكيل اي بكفيل بحفظ اعمالهم
قوله غير مناسب للمقام بل المناسب له التقوي والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه
الاوجهي بانا لا نم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى خدمهم
كما هو الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيفان يباشروا امر
الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تأبى عنه كما لا يخفى على المنصف
على انه يفوت حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال رفعتهم
مع انه ركيك لا يستقيم في رزان كما لا يخفى قوله بل التخصيص بالذكر وفيه انه لا تعرض في كلام المفتاح
للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص هنا على
القصر مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا من دعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح

ايته التغير **قوله** تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه
المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المص قرينة على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح
في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي قوله فعل وفاعله ضمير المبتداء لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشتبهة
في قوله تعا وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا **قوله** وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات
قال الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم اه وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز اعتبار التخصيص فيما اذا
كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما يجيء **قوله** لان التخصيص انما هو بالنسبة
القصر المستفاد من قوله انما اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص
بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر النفس نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابله
وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه **قوله** ولا ما انا رايت احدا اي لا يصح
هذا المثال ايضا بناء على ما بنى عليه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق
العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان **قوله** لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم قول الشارح فيما سبق
فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ينادي باعلى الصوت
على ان قوله ههنا على وجه العموم متعلق بنفي والاستاد وهم في ذلك فظنه متعلقا بالرؤية بلا داع صحيح يدعو اليه فتبصر
قوله وفيه نظر لانا لا نم اه اجيب بان كلام المص بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل احد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال
المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتامل **قوله** اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو
بان يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في
الايجاب بدونه وقد يقال همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظة اريم وارم بل المستعمل فيه همزته
منقلبة **قوله** والصواب ما انا رأيت كل احد فان قلت قول الشارح فيما سبق اولا فالتقديم يفيد نفي
الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي من العموم والخصوص وقوله ثانيا لانه قد نفي عن المتكلم على وجه العموم
يفيدان صحة قولك ما انا رأيت كل احد فلا يكون الصواب ما ذكر قلت المراد من العموم العموم في المفعول كما صرح به

الشريف في شرح المفتاح فيكون قولك ما انا رايت كل احد باطلا لعموم المفعول بواسطة كل كما يبطل ما انا رايت احدا
لعمومه بوقوعه في سياق النفي على حقيقته الشارح فافهم **قوله** ردا على من زعم انك رأيت كل احد واذا كان ردا
عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل
احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الخبر الفعلي قال الاتم
كلاما اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك وحده ما راى احدا او شاركك في عدم
رؤية احد اذ لا يخفى ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص على الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يوفق
بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاز بدون كل الا انه في الاثبات للغير
تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك رأى كل احد فيفيد لم يرد ما ذكر لكنه لا يكون توجيها
لما ذكره المص كما لا يخفى واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد لزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى
يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا ما فقال لك ما انا رايت احدا
يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل **قوله** لان هذا الامتناع جار ههنا رد للوجهين
معا وقوله وايضا تخصوص الوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني ولبعض اصحاب الحواشي ههنا زلل متين حيث توهم
ان قوله لان هذا الامتناع تزييف للوجه الثاني من وجهي المعتذر وقوله وايضا تزييف الوجه الاول ثم اشتغل ببيان وجه
تقديم تزييف الوجه الثاني على تزييف الاول مع ان مقتضى الترتيب عكسه والنتيجة تتبع على الثمرة بقي ههنا مناقشة وهي ان
جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لف ما ذكر المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا
مختلفا وانما يظهر الف اذا اجري الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الف كما لا يخفى وقد يجاب بان المص
ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقول الشيخ ما انا قلت شعرا واما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رايت احدا في قرن واحد
وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما سيجيء فيكون التخصيص الدليل ظاهرا عند المنصف فليتامل **قوله**
لا على جميع الناس ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا
بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح لا يقال ان جماعة نكرة في سياق النفي فيعم ويكون المنفي الرؤية
الواقعة على كل جماعة من الناس فيؤل الى ما ذكر من نفي الرؤية الواقعة على جميع الناس فيتم المقال ويلزم المحال لانا نقول

لو بني الامر على وقوع النكرة في سياق النفي يكون توسيط كون احد بمعنى الجمع لغوا اذ يكفي ان يقال ابتداء ان احدا نكرة في سياق النفي فيعم ويكون المنفي الرؤية الواقعة على جميع الناس **قوله** بل يكفيه ان يكون راى احدا منه الكلام مردود عند الش رح بانه تحقيقه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد سنده من الكلام الداير في هذا المقام على السنتهم **قوله** وهي متقاربة ما نقله من بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفي متحدان في المآل وسواء انه لا وجه لف والتمثل المذكور مختلفان في التقرير متقاربان فيه كما لا يخفى **قوله** فزعم انه غيرك او انت بشاركه الغير المتبادر من المشاركة المعينة فليحمل الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ووجه ما نبهت عليه مرارا وربما يقال المراد من المشاركة اعم من مشاركة المعينة والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى **قوله** فزعم انه انت وحدك او انت بشاركه الغير يريد انه اما قصر قلب وقصر افراد ثم التحقيق الحقيق بالتسليم كما يشهد به الذوق السليم ان انفهام التخصيص من التقديم يتبينه من الفحوى ذو طبع مستقيم ويؤيده ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطأ في هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كما حققه الش رح في بحث لو ولبعض اصحاب الحواشي ههنا اوهام وخيالات حيث ادعى وضوح دلالة المثال المذكور يعني ما انا سعيت في حاجتك على قصر القلب واستشكل دلالته على قصر الافراد قاصرا نظره على ظاهر ما يتوهم منه من توجه النفي الى التخصيص وبنى عليه ما بنى ولم يدر انه لو حمل على ذلك لم يحصل قصر القلب ايضا لان توجه النفي الى قيد الاختصاص يفيد ثبوت اصل الفعل للمتكلم على ما هو القاعدة المنصوص عليها في لم ابالغ ونظايره وهذا الثبوت ينافي ذلك القصر ايضا كما لا يخفى **قوله** فلا بد ان يقول الواو داخلة في خبر المبتداء بعد دخول النواسخ للاشعار بمزيد الاشتباك والاتصال عند الجمهور وللعطف على الخبر المقدر عند البعض والمعنى فلا بد ان يرفع خطاءه وان يقول **قوله** وفي هذا اشارة الى الرد اي في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ هنا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكر الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالنحوي لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح

بالشيخين فليفهم **قوله** وجوابه انه قد سبق ان مثله رد من الش رح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه ما يجاب عنه ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد وانما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات لما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب ولم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان قول الش رح ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا ليس مبنيا على اعتبار الاستثناء من الاثبات وذلك لانك اذا قلت ما انا رايت احدا فالفعل المذكور هو الرؤية لكن اعتباره مثبتا انما هو على وجه وكيفية هي عليها في صورة النفي وان استفيدت تلك الكيفية من النفي ولذا قيل المثبت فيه هو الرؤية العامة فعلى قياس ذلك الفعل المذكور ههنا هو الضرب وهو متكيف بعمومه لمن عدا زيدا باعتبار ايقاع الاستثناء من النفي فيجب ان يثبت ذلك الفعل على تلك الكيفية واما ثانيا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف بها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثالثا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء ولم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشيخ الا ما عليه **قوله** وعندي ان قولهم ان نقض النفي بالا الخ ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه نادى كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهر الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال روية ولو سلم فمبنى تصلفه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره عليه لعدم تصفحهم كتبه لا لتحقيقه كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل **قوله** فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الش رح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات فان قلت الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احد فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الا معه وقد عرفت انه مردود عند الش رح قلت بل المقدر كل احد لما ذكرته بل لان الاستثناء مفرغ على نمط قولنا ضربه الا زيد فافهم **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا

معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا **قوله** وليس اذا قلت سعيت الى
آخره ليس ان وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون هو
تاما ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عندك ان مع وقد وقع في موقع الخبر صفة سعي قالوا وفي قد وقع على ما
في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح فتقصد بالنصب عطوف على ان يكون ثم ان السكاكي
انما نفى الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقق الجواز **قوله** غير مشوب حال من السعي قيل فيه بحث
لان انتفاء الشوب بهذه الامور صفة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف ولك
ان تجعله حالا من كاف منك اي مفيدا وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته واداية بتجوز لم فيد خل عدم الشوب
تحت الافادة **قوله** وان رح العلامة قد اورده نقل عن الش رح انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من
الش رح العلامة الا انه ردده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار شا كلة سوق البيان **قوله** انما يستعمل
لرد الخطاء في الفاعل هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما
يأتي للتخصيص يأتي للتقوي فلا وجه للتخصيص كما زعمه بعض اصحاب الحواشي وجعله من وجه التعجب والتحير في كلام العلامة
قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الضمير فانه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد
من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله تحصل رد الخطاء في الفاعل لان معناه رد الخطاء ابتداء وهذا
ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما
لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل للافادة
وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهر المحل بحث ومحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة
فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشيئين
في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر فليتدبر واعلم ان الش رح العلامة قال في شرحه ويجب ان تعلم ما قد علمت ان
استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انا مما يجب ان يكون في صورة علم ان مع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت
بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون اي استعمالهما في صورة علمه ويكون حكمهما حكم الثالث في الرد بل فيه
كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او نسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت

محل بحث لانا لا نم انه لم يتعرض لحال المثالين لا في الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان تعلم
قوله فيكون مجازا قد نوقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو
المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب
ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة
والمجاز والكناية تكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام
العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال **قوله** او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ثم الظاهر ان السهو هو
ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطارى على المعرفة لا ما ذكره
العلامة من معناهما **قوله** فان كان قد نسبه الى الغير لمصلحة كان تجوزا فيه بحث لان المخاطب
اذا كان نسب الفعل الى الغير لمصلحة لم يكن مخطئا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكروا ان هذا التركيب انما
يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل وسل هذا الا تهافت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان
المخاطب اخطاء في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير لمصلحة فلا **قوله** اذا بني الفعل على معرف
اشارة الى تعيين المعطوف لقوله وان بني على منكر ولما سبق امثلة البناء على المعرف دون البناء على المنكر
اختار في الاول لفظة اذا الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه
لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس **قوله** تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير
على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد
بكلي آخر يخصصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه
تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه بانقل عن الشيخ
قوله رجل جاءني المجوز لوقوع النكرة مبتداء كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو
قوله بهذا الكلام الجار على معناه الظاهر متعلق بالمخاطب اي الذي خوطب بهذا الكلام وجعله بمعنى في متعلقا
بمحذوف حالا عن الاعتقاد المدلول عليه بلفظ اعتقد كما توهمه بعض اصحاب الحواشي وهم **قوله** او اعتقد انه
امرأة ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد

انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلث وسؤال آخر فان كان الاول اظهر ثم تاتّى قصر الافراد ولا يظهر في صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ونحن نشترط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به فتأمل **قوله** ولعلنا نورد كلامه لما كان الالف ان غير متكل على عمر مشتبه حالة بحال من يترجّى الفعل مع جزمه وجزمه على الفعل في المستقبل فاورد صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد **قوله** فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال النظم للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التحقيق ذكره ما جاز في النظم المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالقبول عند اولي العقول **قوله** بين الصور الثلث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد الا التقوي وان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدأ اعني التعريف او التخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدأ لا في كل تقدير تامل **قوله** ولستثني المنكر اي من عدم جواز تقديمه كونه مؤخرا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل وان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام ان يع الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه فلهذا الحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض اصحاب الحواشي

من انه لم يكتف فيما سبق بتقدير بل ضم اليه قوله ان جاز لان التقدير لا يستلزم الجواز الا يرى انهم يقدرون رجل عرف بعرف رجل على الابدال مع انه لم يقل به احد فكان نظر كيف ولو لم يجز ذلك التقدير فيه لم يفد الاختصاص لانعدام احد شرطيه نعم لو قيل انه لم يكتف به لان زيد عرف لا يفيد التخصيص قطعا وان قدر مقدر كونه مؤخرا لعدم جواز هذا التقدير لم يبعد جدا **قوله** اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدأ قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث **قوله** على ان رجل بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الا ربع فضلا عن الوجوب قلت ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو داء انما في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه **قوله** اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان صاحب المفتاح قائل بالقصر الغردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجلان ولا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد **قوله** اهر ذا ناب هرير الكلب صوته عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه وقال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد **قوله** لان المهر لا يكون الا شرا ظاهره ان الامتناع مبني على ان الاهرار مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص ملحوظ ماخوذ في مفهوم الاهرار كما دل عليه كلام الصحاح اذ لا يخفى انه اذا كان ملحوظا في مفهومه لا يستقيم اعتبار اعتقاد المخاطب ان المهر خير حتى يرفع خطاؤه بالحصر اذ لا يشك فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بنقيضه وهذا بخلاف ما اذا كان الوصف في نفسه مختصا ولم يكن في مفهومه دلالة على ذلك الاختصاص

ولا يكون ذلك للاختصاص اوليا كما لا يخفى ولا يخفى ان هذا الجواب لا يلايم تقرير الشارح وانما هو جواب
بلا تكلف اذا اورد الاعتراض على المص فتدبر قوله ولا يفزعه من الافزاع او من التفزيع وهو من الاضداد
يجيء بمعنى الاخافة وبمعنى الاغاثة يقال فزعت اليه فافزعني اى لجأت اليه فاغاثني وفزعه اى اخافه وفزع عنه
اى كشف عنه الخوف وفى التنزيل حتى اذا فزع عن قلوبهم اى كشف عنها الفزع قوله واذ قد صح متعلق
بمحذوف اى لزم طلب وجله والفاء فى فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان فى الحركة
والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا
من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثانى لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع
تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة قوله تحكم اى قول بالحكومة والتسلط من غير برهان يقوم عليه
قوله واقيم مقامه ضمير اى مقارن لاعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع
والفاعل بان فى الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثانى فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذى هو اجنبى لا يجدى فى
هذا المقام قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة قيل البيت للثعالبى من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها
لما رآها محاقا ثم انكشفت سوءاتها بعد التزوج واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون فتية • وقد يبس الجنبان
واحدودب الظهر • تروح الى العطار تبغى شبابها • وهل يصلح العطار ما افسد الدهر • وما غرنى الا خضاب
بكفها • وكحل بعينيها واثوابها الصفر • بنيت بها البيت العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة
والعامة تقولها وجمعها عجز بضمتين والاحديداب اعوجاج الظهر والضمير فى بها راجع الى العجوز وفى الصحاح بنى
فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطاء وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله
بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والقول بانه ضمن بنى معنى الالتباس
والمعنى بنيت عليها ملتبسا بها ففيه تنبيه على ان الدخول مقرون بالدخول تعسف مستغنى عنه والمحاق ثلثة ايام من آخر
الشهر وهى تلو القمر خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه فى ظل الارض والمراد من قوله كان
محاقا كله اظلام الشهر كله حتى الايام الماضية منه عليه من كمال النفرة قوله عليك ورحمة الله السلام اوله الا يا نخلة من
ذات عرق ذات عرق اسم موضع وقوله على وجهات ره الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن فى عليك

قيل وفيه بعد لزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفى اواخر الباب
الس دس من مغنى اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده فى النثر كمررت
برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الايقافى من انا لا نم عدم الفصل فان عليك فصل
فى الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف تأمل ويحتمل ان يكون
اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثانى مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله
جملة معترضة على حذف الخبر اى عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذى ذكره فى شرح المفتاح
قوله لو كان يشكى الى الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة التى بعدها والى متعلق بيشكى يقال شكوت
الى فلان وفى التنزيل انما اشكو بثى وحزنى الى الله وما فى ما لقى موصولة قائمة مقام فاعل يشكى ومن بيان له والكمد
الحزن المكتوم كذا فى الصحاح ثم اشتكيت عطف على كان لا شكانى جواب لو والهمزة للسلب اى ازال شكايتى وسنجار
وفهداسمان لموضعين وقد يقال جواب لو قوله ما لقى على ان ما نافية فمن فى قوله من شدة الكمد زائدة والفعل اعنى
يشكى مسند الى الجار والمجرور اعنى الى الاموات وفيه بعد جدا اذ يفوت حسن ارتباط البيت الثانى بما قبله بل لا ينتظم الارتباط
هذا واعلم ان قوله وساكنه عطف على قبر مبنى على الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور
فيكون من عطف الجمل اى واشكانى ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبر ولا يخفى بعدهما قوله
بل هو تاكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءنى بدل اصطلاحى قال السكاكى خالف اجماع النحاة فى تجويز
تقديم التوابع فى السعة كما خالف علماء البيان فى انكاره المجاز العقلى ويرد على هذا القائل بان السكاكى صرح بان ارتكاب
الوجه البعيد فى رجل جاءنى لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عنده وكذا الكلام فى غيره حيث نجب
الكلام فيه على ان الاول مبتداء ومسند اليه على ان كلام السكاكى فى اوايل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله
السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغه الا نية التقديم والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع فى السعة
ويدل كلامه ايضا فى اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه ولذلك يتعين الظرف فى مثل قولك
فى الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا فى قولك جاءنى راكبا رجل قوله ثم لا نم انتفاء التخصيص معطوف على قبله
بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لا نم انتفاءه قوله لا يقال التنكير جواب

عن منع المعا اعني قوله تم لانم ولو قيل انه كلام على السند قلت هو سهو وللمنع في زعمه يعني ان التنكير لا يدل على التخصيص
بمعنى الحصر بل انما يدل على النوعية والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فصح قول السكاكي لا لسبب التخصيص اي الحصر سوى
اعتبار التاخير والتقديم وهذا مبني على ان يكون مراد السكاكي من التخصيص الحصر والمتبادر من كلامه هو التخصيص النحوي
المصحح لوقوع النكرة مبتدأ وكما لا يخفى **قوله** لانا نقول قد ذكرناه يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في
المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدأ كالمظهر
المعرف والحصر فيما يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التاخير في ما قلت ايضا
لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وهم محض **قوله** والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي ان ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة
ح في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف **قوله** اذا لم يقصد به التخصيص النوعي اي قد سبق
ان قصد التخصيص النوعي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل **قوله** ثم لا نم امتناع ان يراد الهرير شر لا خير
فقد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل الخ لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بناء على قرينة
انما هو اذا اجرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان اعتبار الحصر
وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببه الشر فالقاء ما يفيده اليه ينبغي ان يكون بطريق
التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي **قوله** ثم قال ويتوجه قد بينا في اوايل الكتاب
ان ثم اذا دخلت على الجملة يجيء للترتيب في الاخبار وهو المراد هنا والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم
يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام الى قوله وان حديث التقرب في كلام المفتاح مقدم على
حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم **قوله** لم يتفاوت في الخطاب الخ لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير
موصوف اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف
ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الحق فصاحب البسيط في مضمار العربية خلافا للاخفش وابي علي
والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل فجعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه
وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته

قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على وجهين مفيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه
في جملته مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت
جيئت وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجيء اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواءهما في المجيء قلت انا وزيد
بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو التقرب في التقوي ثبوت التقوي وعدم الكمال
تتمة له والاصل في العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالخالي تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه
يستفاد منه ان الاصل في العلية هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشي
قوله لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل ح صلة ولا اعراب للصلة بل للجار
مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان في الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة
الحرف اجرى الاعراب على الاسم المركب **قوله** ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم او رد عليه
انه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء قايم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب
في مثل رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقايم الذي هو اسم لا
للمركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قايم ابوه فان الجرور والوصفية هو قايم
فقط وان اراد مجرد قايم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا جهة لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة
وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قايم هو قايم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قايم هو
الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجرى على الاول ولا شك ان ما اجرى عليه
اعراب الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقايم وحده استحقاق الاعراب الذي اجرى عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب
الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قايم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب
على الجزء الاول لما ذكر **قوله** واما الثانية فبان لم تجعل جملة رد عليه ان الشارح في شرح المفتاح بان ابتناء
عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال
الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله
ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبته اصلية او وقع في مثل اقايم الزيدان فانه مع كونه

جملة كلام وما عداها فليست نسبته اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لاحجر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة وباسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفي علة نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا فلا ضمير مستترا فيه ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام فلا يتوجه عليه ان الامر قد يكون بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة ولبعض اصحاب الحواشي ههنا زلل بين حيث زعم ان مراد الشارح ان المستتر في اتبعه عايد الى عارف المسند الى الظاهر وهو التابع ثم اعترض بان ثبت القول بكون المفعول الاول تابعا كما ذهب اليه جمهور شارحي المفتاح من عدم التتبع وقصور الاحاطة بموارد الاستعمال والا فقد يكون متبوعا كما في الآية الكريمة هذا وفي قوله اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى قوله ولعله سهو اذ الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد لشبهه بما خلا عنه فالقول بان عرف ذا المسند الى الظ لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف ذا المسند اليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف ذا المسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية قوله لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظايرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتداء تخصصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو قوله لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوي قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فح معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظة مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى ولك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات قوله من غير القصد الى ان ثمه

هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب لجواز ان يكون المتصف به اغيارا اخر قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في الغير فغير ظاهر قوله اي لم ينشا من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض قوله لانهما من الكناية المطلوب بها الحكم سيجي ان الكناية ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان قوله معناه ان مقتضى القياس الخ فليس معنى قوله كاللازم انه قد يتقدم وقد لا يتقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز قوله قيل وقد يتقدم المسند اليه المسور بكل الخ قوله وقد يتقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يتقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه فالقول بانه معطوف على ما قبله من حيث المعنى على ما ذكره بعض اصحاب الحواشي غير واقع موقعه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك اكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا انت واليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد يتقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظة قد لما افادت جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما في الواقع وبهذا ظهر ان ما ذكره القطب في الحاشية معترضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظ

قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجسم قد يعرض له الانفصال والانفكاك من الافلاك من ان قد انما يدل على تبعض
الاوقات لا على تبعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لا ان
الانفصال يعرض لبعض الاجسام مردود في نفسه ومناف لما ذكره في شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ قد
المفيدة لجزئية الحكم في قوله لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه عن الامور الشاملة فان
نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها والتحقيق ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على تبعض الافراد لكنها ليست مخصوصة
بتبعض الاوقات بل قد يكون لتبعض التقادير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون
انسانا فافهم **قوله** ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع واما عند عدمه فيصدق السالبة المحصلة دون
الموجبة المعدولة لان الحكم الايجابي حكم بثبوت شيء لشيء وهذا الثبوت فرع ثبوت المثبت له قال علاء الدين
القوشجي في شرح التجريد رادا على مثبتي المقدمتين انهما لو تمتا لدلتا على وجود الممتنع في الخارج ولا ينفع الحكماء
اثبات الوجود الذهني اصلا لانا نعلم قطعا ان شريك الباري ممتنع واجتماع النقيضين محال ولو لم يوجد ذهن
ولا قوة مدركة ففيه حكم بثبوت شيء لشيء على تقدير فيلزم ثبوت الممتنع في الخارج حال اعتبار الحكم اقول فيه بحث
اذ لو اندرج في فرض عدم وجود قوة مدركة عدم الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا فلا نم اتصاف شريكه بالامتناع
على ذلك التقدير وهو ظاهر بل اتصاف اجتماع النقيضين بالاستحالة ايضا بناء على ان المحال جاز ان يستلزم المحال
كما هو المشهور وان لم يندرج فلا نم لزوم ثبوت شريك الباري في الخارج لجواز ان يكون ثبوته في ذات الباري
بوجود ظلي وقد صرحوا بان الوجود الذهني وجود لا يترتب عليه الآثار سواء كان في قوتنا المدركة او في موضع آخر
ولا شك في ثبوت علم الله تعالى بجميع المفهومات وان علمه حصولي عند البعض على ان المعلوم قطعا هو ان اتصاف
شريك الباري بالامتناع ليس باعتبار المعتبر وفرض الفارض واما اتصافه به على تقدير عدم قوة مدركة فلعل الخصم
المدعي بان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له لا يسلمه ودعوى الضرورة في محل النزاع سيما في حكم اطبق جم
غفير من العقلاء على خلافه مما لا يلتفت اليه **قوله** يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة
ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر
المعنى اللازم **قوله** قد حكم في المهملة بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول

اذ نقول معناه ما قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به
قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لا يقال قولنا ليس بعض الانسان بقادر على تحريك هذا الجبل
مثلا سالبة جزئية لا تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد لظهور ان الجملة تقدر على ذلك لانا نقول اذا صدق
ليس بعض الانسان بقادر على تحريك هذا الجبل صدق ليس كل انسان بقادر عليه على ما هو معنى رفع الايجاب الكلي
فهذا هو المعنى بنفي الحكم عن الجملة **قوله** انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما صرح به بناء على الاعم
الاغلب والا فقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر والله لا يحب كل مختال
فخور ونظايره **قوله** فان الاصل ان التقديم قبل كل الى قوله والتاخير بالعكس لا يقال ان قولك
انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق الاحتمال للسلب الكلي والسلب الجزئي فقط فلو حمل بعد دخول كل على نفي
العموم بطريق الخصوص بالبعض لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس كما اشار اليه الش رح فيما ياتي فالدليل المذكور
لا يتجه بالحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق
لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على عموم النفي واما الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال كما ذكره الش رح
فلا يتجه اصلا لانا نقول المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على القضية المنفية والآخر جعلها
مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص
بالبعض في الاثبات فلما انتفى احدهما تعين الآخر **قوله** وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله
واشارة الى ان الحكم في المهملة على الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فيخرج القضية الطبيعية
وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع **قوله** وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية الخ
قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم تصلح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لا رجل
بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب
واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها
بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر
عدم افادته ذلك في صورة اخرى **قوله** كما ان في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان

النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله علمت نفس ما قدمت واخرت
قوله على ما قال في الاشارات هو اي عدم انحصار السور فيما ذكر القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة بناء
على ما ذكر الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان
في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام
موقع كل لكن يتم مقصود الشارح رح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين
سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال
مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل اشارة بقيام لفظ كلمة الى ان التأنيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار
تأويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه يجب على ما يضاف اليه
نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها قوله اما ان يكون عطفا على داخلة اه قال بعض
اصحاب الحواشي استصعب الشارح رح المحقق وغيره من المحققين هذا العطف وليس الامر بتلك الصعوبة اذ الظاهر المتبادر
من التأخير التأخير اللفظي فالطريق ان يجعل او معمولة معطوفا على قدمت بتقدير الفعل اي او قدمت معمولة فكل من
المعطوفين اذن تفصيل للدخول في حيز النفي وباقي الوجوه المذكورة ههنا تعسف لا يخفى هذا كلامه وانت خبير
بان امثلة المعمول لا تعد كما اشار اليه الفاضل المحشي لان قوله ما جاءني القوم كلهم والمثالين الذين اوردهما
المص بعده امثلة لقوله معمولة للفعل المنفي مع عدم تقدم المعمول فيها فلذا لم يلتفت الشارح رح والمحشي الى هذا التوجيه
وان كان موافقا لما نقله المص من الشيخ في الايضاح قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفي قد يتوهم ان فيه
مسامحة اذ المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الفعل المنفي وحده كما في قولك كل الدراهم اخذت
لدخولها في الشق الاول وقد تحققت في اوايل الكتاب ان المسئلة على المعنى اللغوي واما على ما وقع عليه الاصطلاح
من تسميتهم لمثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة قوله وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه الظاهر
ان الاصالة في التأكيد يستلزم كثرة الاستعمال فيه وقد منعها في اوايل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال
كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فهو قائل قوله وجعل الفعل منفيا بلم اي لم تجعله منفيا بما في
الصورة المذكورة اي فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم

معمولة عليه ثم الوجه في عدم جواز التقدم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف
الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كليهما بعينهما بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه
فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز تقدم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلين
الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل
ما بعدها فيما قبلها ايضا واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح رح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت
في الامثلة لا لعدم ايراد مثل كل الدراهم اخذت كما نبهناك عليه وذلك لان المتقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني
قوله ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخلة حكما على الفعل العامل في كل فتأمل
وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح له اجيب بان لفظة اذا اداة الاهمال والقضية في قوة الجزئية فلا يرد النقض
ورد بان قوله لا يصلح الا حيث يراد به يفيد الكلية على ما يشهد به الطبع السليم وذلك لان المستثنى منه عام مقدر من جنس
المذكور والمعنى لا يصلح في موضع من المواضع الا في موضع يراد به فيرد النقض ولا ينفع كون التأمل في بعض الاوقات
على ما يفيده المهملة والحق ما ذكره في مغني اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل
دلالة المفهوم وهي انما تعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق
الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد تحريم الربا ونهى
عن الطاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الراي والتمييز او حقير عند الناس لاجل
كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تأملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلايل الخارجية وجدنا الامر على
ما ذكر وهذا المعنى يفيده لفظة اذا الدالة على تبعض التقادير المفيدة لجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظة قد
فتأمل قوله بان قدمت على النفي لفظا اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظة والا متوجه الى القيد اعني
الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه لا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون
بانتفائه في الكلام اصلا فلا يصح قوله عم النفي على اطلاقه قوله لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن داود سمي
بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رض ان رسول الله صلعم صلى صلوة العصر [illegible]
وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين فقال اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال عم كل ذلك لم يكن فلما قال

ذواليدين بعض ذلك فقد كان قال النبي عم لابي بكر وعمر رض اكما قال ذواليدين فاشارا برأسهما اي نعم فقام عم
واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو كذا فيشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع لانه
صدر عنه عم والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن
مجاز عن قولكم لم اشعر بشيء منهما لان عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون ذكر الملزوم وارادة اللازم
وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلايل نعم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان
الكلام العمد في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تأويله عند الحنفية ما ذكرنا قوله على من
الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدعي على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس
يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي قوله قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم
فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته فتأمل قوله والشايع فيما
اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية هذا الكلام يدل على جواز الرفع في مثله لكن النصب
شايع والمذكور في مغني اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك
غير جايز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور
قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كل اجزاء
المدعى اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم تكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث
فعلى الثاني خاصة وفيه بحث اذ للقايل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل
القطع فعدول الشاعر لافادة القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت
شيء من جزئي المدعى لان المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى قوله وللقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب
بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي لا بدليل قول علي كرم الله وجهه فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن
والبر والتقى لاحتمال ان يكون كان شانية والجملة هي الخبر بل بدليل قوله فيصدر عنه كلها وهو ناصل كما صرح به في
مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه معمولا للعامل اللفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر
من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول

لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية ندرة وقوعه معمولا للعامل اللفظي
بعينه واجاب بعض اصحاب الحواشي ايضا بجواز ان يكون العدول من النصب بسبب ان اللفظي موجب وهو
ما ذكره الشارح والمعنوي مرجح وهو ما نقله من المص اذ لا منع من تعدد المقتضيات والمقتضي اعم من الموجب والمرجح
وليس بشيء اذ غرض المعترض ان العدول من النصب الى الرفع ضروري لتصحيح اللفظ فكيف يصح قول المص
في توجيه السند لا لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة نعم لو لم
يذكر قوله من غير ضرورة لم يرد عليه شيء اذ تصحيح اللفظ مع الاخلال بصحة المعنى مما لا يرتضيه عاقل فضلا عن
البليغ الراعي لمقتضيات الاحوال فلو لم يكن الرفع مفيدا العموم السلب لم يعدل اليه قطعا قوله ونظيره
بعينه ما ذكره سيبويه اي نظير قول المص واعتراضنا عليه اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بوجهين الاول ان
التنظير ليس في محله لان سيبويه منع الضرورة وهو ينافي الاضطرار فتوجه عليه اعتراض ابن الحاجب واما المص
فلم يمنع الضرورة فلا يتوجه عليه ثبوت الاضطرار والثاني ان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقها
فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر والجواب عن الاول ان المص ايضا نفى الضرورة حيث قال لم يعدل
الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى التقدير من غير ضرورة فيتوجه عليه ايضا ثبوت الاضطرار وعن الثاني
بان خلاصة اعتراض ابن الحاجب ان الشاعر اذا كان مضطرا الى الرفع من جهة النحو كان حذف الضمير من الخبر لضرورة
شعرية وهي انكسار الوزن على تقدير الاتيان به فلا يصح قوله وحذف الضمير من الخبر جايز على السعة وهذا تأمل
قوله الا تأكيدا اي لمعرفة عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كلهن في البيت المذكور مبتدأ لا تأكيدا
وجوز الاخفش والكوفيون كونها تأكيدا للنكرة محدودة وعليهما ففايدتها العموم قوله في اجزاء ما اضيفت
اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم
الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا قوله كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت
على الاجزاء اذ لا يؤكد بكل الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله
او في حكم المتقدم كما اذا حذف المؤكد وبقي التأكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوز في
ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانه لم يذكر او ذكر متأخرا لكن في حكم المتقدم

قوله عما هي عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظي ظاهرا قوله هذا الذي ذكر تنبيه على ان لفظ
هذا اشارة الى الكلمة المقتضية على تأويل ما ذكر قوله كله مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا فترك الخطاب
مع معين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر قوله كقولهم اى قول العرب
ابتداء من غير جرى ذكر لفظا او تقديرا فيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى
المثل في موقع المصدر اى وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل لا يلزم ان يكون مدخول الكاف
بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها قوله ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب ج جاء ثم تراخى
التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين في
هذا الباب هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا لتتشوق النفس اليه وترغب في طلبه
قوله والزم تفسيره بنكرة ايه فان قلت في صحيح مسلم في حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء
ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجئ احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال
فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز والمخصوص قلت تخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا
فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نعم فتانا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف
التمييز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف
التمييز ثابت في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لالتبس السلطان
بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا في الكلام
على وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص وذمه فيه فايدة فان قلت هلا التبس في
قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان سوق الآية يدل على ان المخصوص
محذوف وهو ايوب عم وفي مثله يجوز حذفه كما مر جوابه قوله خبر مبتداء محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما
قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتداء خبره محذوف
اى زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف بآخر الجملة انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص
الممدوح باسمه في جواب السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف

وجوبا الا اذا استثني منه صرح به ابن هشام في الباب الخامس من كتاب المغني قوله لاحتمال ان يكون الضمير
عايدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير ح ايضا عايد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرحه للمفتاح
فيكون مما نحن فيه وما ذكره الاستاد من ان ذكر الاحتمال بناء على ان الخبر خال عن الضمير عند بعض النحاة يأباه سوق
الكلام لان المتبادر من قوله لاحتمال عوده رجوع الاثبات وهو الاحتمال الى القيد اعني العود الى المخصوص مع ثبوت
الاصل وهو وجود الضمير على ما يشهد به الذوق السليم على ان فيما ذكرناه اشارة الى جزئي المعلل وهو قوله فليس
من هذا الباب على القطع فان النفي راجع الى القيد والمعنى لا يكون ح من هذا الباب على سبيل القطع بل على سبيل
الاحتمال وعلى ما ذكره ذلك القائل من الاشارة الى انعدام الضمير على مذهب البعض لا يكون ايضا من وضع المضمر
موضع المظهر فليس في التعليل اشارة الى كون الكلام مما نحن فيه على تقدير مع ان في المعلل اشارة اليه فتأمل قوله
ذرعها سبعون ذراعا اى ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان
وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا قوله
وقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم او الشان عمرو قاعد مثلا مع انه لا عايد في الجملة الواقعة
خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اى الشان هذا الحكم اولان فايدة العايد ان يربط الخبر بالمبتداء لان
الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فلم يوجد بها رابط لم ترتبط بالمبتداء وضمير الشان المبتداء عين مضمون
الجملة فلا تحتاج الى الرابطة وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتداء نحو فقولي زيد منطلق وكقولهم
افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار
الشان والتأنيث باعتبار القصة قوله ويجئ تأنيث هذا الضمير فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر
في قوله تعالى انها تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض
لهم حيث قال او هي زيد عالم قوله فقضيهن سبع سموات اى فخلقهن خلقا ابداعيا واتقن او حصن
والضمير في فقضيهن مبهم تفسيره سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل
السماء جمع سماءة والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت هلا
يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظ قلت لا لان السامع يفهم

من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الآن له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو
الكلم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تنا ولا من الاسم الثان وابهم منه واذا كان ابهم منه
يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الثان كذا نقل من نسخة الشارح وصرح به الفاضل الكاشي قوله
ابو موسى فجدك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والفاء زايدة والاقرب
عندي ان ابو موسى مبتداء وفجدك خبره والفاء زايدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكى اخوك فوجد
واما جواز زيادتها في البدل فلم اظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد انه نعم
جدا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفاء قوله انما يصح ضمير
الشان قيل لا يصح ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع
الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير فاعلم ان قوله ولا يخفى انه يرد اذا جعل التعليل اعني
ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا
تكلف وجعل تعليلا للقوله وقولهم هو او هي زيد عالم فلا ورود له وهذا ظ قوله اذا سمع ما لم يسمع المفسر
قال بعض الافاضل لانم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاي شيء هو وانت خبير
بان القرينة الدالة على وجود الضمير قبل سماع المفسر في غاية الخفاء بل لا يظهر الا ان يقول المتكلم للسامع ابتداء لا
اورد الفاعل في كلامي ثم يتكلم بالجملة فتامل قوله لاشتهاره ووضوح امره حقيقة او ادعاء قوله
كقوله في المطلع زارت تصدر بيت نجمها ومن النجوم قلايد ونطاق • وبعده والطوق من لبس الحمام عهدته •
وظباء وجرة ما لها اطواق • ومن العجايب ان حليك مثقل • وعليك من سرق الحرير لفاق • ولقد اشار بقوله
في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتداء عليها خبره
كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهي معروفة
والنطاق شقة تلبس لحاجة ولا ينفق ولاسافان تأتزر المرأة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها
الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع
لكن الشقة التي بالمرأة انسب بما في قلادتها ونطاقها من اللآلي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وتحت بوصالها

بوصالها والحال ان عليها رواقا كاينا من الظلام اي كانت متسترة بالظلام من الانام وقلايد ونطاق
من النجوم والسرق شقة من الحرير واللفاق ثوب يلفق من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضاف الى مميزها
المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبره قوله زنديقا قيل معنى الزنديق الزندي وزند
اسم لكتاب مزدك الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج فقتله انوشروان وقريب من بيت ابن الراوندي
قول من قال كم عاقل لم يلج في القرع بابا بني • وجاهل قبل قرع الباب قد ولجا • وقول ابي الطيب ذو العقل يشقي
في النعيم بعقله • واخو الجهالة في الشقاوة ينعم قوله كافرا نافيا للصانع او قائلا بالهين خالق الشر
وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولعل مراد الفاضل بالعالم النحرير نفسه الخبيثة والا فمن
يكون عالما عارفا بان الدنيا لو كانت تزن عند الله جناح بعوضة لما سقى منها الكافر قطرة ماء وان ما زاد في
الدنيا ينقص في الآخرة كيف يتزندق بل كيف يتضجر قال الله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه
ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب وقال تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا
في الارض ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير اللهم بالرفيق الاعلى ولقد رد على ابن الراوندي
من قال وخير المقال كم من اديب فهم قلبه مستكمل العقل مقل عديم • ومن جهول مكثر ماله ذلك تقدير العزيز العليم •
ومن قال تكدر الاديب وطيب عيش الجاهل • قد ارشدا الى حكيم كامل • ونظيره قول سفيان بن عيينة فيما روى
عن ابي عمرو قال كنا عند سفيان فذكروا الفضل بن ربيع ودهاءه فانشاء سفيان كم من قوي قوي في تقلبه •
مهذب الراي عنه الرزق منحرف • وكم ضعيف ضعيف العقل مختلط • كانه من خليج البحر يغترف • هذا دليل على ان الاله له
في الخلق سر خفي ليس ينكشف قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء لشيء هو المغايرة بين
الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت
الشيء اخترعته لا على مثال والله بديع السموات والارض اي مخترعهما كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
كثير الحدوث والنظاير في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان صدقا ينبغي ام لا قوله
عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على لاختصاصه ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا
لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان

وامّا لانه قصد التهكم بان مع الّا انه لمّا كان يورد عليه انّ قصد التهكم بانّ مع لا يقتضي كمال العناية بالتميز
بل يقتضي اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود
السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تميز ولا شك انّ التهكم يزيد بزيادة التميز
فاذا قصد التهكم اعتنى بالتميز فقصد اكمل التميز واورد اسم الاشارة فقط بهذا ما ذكره بعض اصحاب الحواشي
من انّ هذا البيت بدل بل هو معطوف على الاختصاصه **قوله** تعالت كي اشجى البيت وما قبل هذا البيت
قوله فقبل وشك البين يا ابنة مالك ولا تحرمني نظرة من جمالك وما بعده فان ساءني ذكراك لي بمساءة
فقد سرّني اني خطرت ببالك **قوله** قفي امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو في وما بك علته
حالية وتزيدين قتلي في موضع الحال والاستيناف والبدل وقد ظفرت بالاستيناف جواب سؤال ظفرت بهذا المراد
قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فانّ الثانية كالتتمة
للاولى وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته اي ما انزلنا القرآن الّا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الّا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع
الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف وامّا اذا فسر
بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلّا من الحقين لمعنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح
قيل والحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير
ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع
موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه **قوله** فمن يرحم هو بالجزم مع ان من استفهامية اجراء للوصل مجرى الوقف
كذا في شرحه للمفتاح **قوله** انا العاصي اتيتك ورد عليه ان حق العبارة ان يقول انّ العاصي اتاك
لانّ العاصي لمّا كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير اجيب بانّ المقصود الاخبار
عن نفسه ولمّا كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى **قوله** على ان يكون
العاصي بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يأبون ابدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب مستدلين
بلزوم النقصية البدل عن المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف

باللام من ضمير الغايب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبّر **قوله** وفيه ايضا تمكن من
وصفه الا الظاهر ان يقول وفيه تمكن من وصفه ايضا **قوله** كائنا من كان انا او غيري كائنا حال من الرسول
ومن موصوفة في محل النصب خبر الكائنا والعايد محذوف اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن
هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة
والعايد راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر وانا خبر مبتدء محذوف اي هو انا او غيري او بدل من من كان على ان يكون من
قبيل استعارة ضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت **قوله** للتصفت اسم من الانصاف
قوله هذا اعني نقل الكلام الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق
النقل في فالالتفات الخ **قوله** في العبارة ادنى تسامح لان ظاهره انّ النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص
هذا القدر اعني النقل عن الحكاية الى الغيبة وفيه دقة بيّن **قوله** من يمينه الى شماله وقيل مأخوذ من التفات
الانسان يمنة ويسرة وهو الانسب في الفرق ظاهر **قوله** وبهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشرط المذكور
ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال اورده لا نا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد
بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد **قوله** نطرية لشاطه التطرية بالهمزة الايراد
والاحداث من طراء عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طرّيت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط
بالفتح حركة السرور **قوله** نحن اللذون صبّحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي
قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا
وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في ان اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه في لغة من التزم
الياء في جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول بعض النحاة
لما على القول بانّ تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء كيلا يرى حرف التعريف
اشبيههما فيما هو شبيه بالحرف واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف الغي فتأمل ثم الظاهر انّ الصباحا
تصريح بجزء معنى صبّحوا تأكيدا من صبّحه اذا سقاه الصبوح وهو ما يشرب في الغداة ويجوز ان يراد الشيء المطلق
بقرينة الصباح ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبّحوا من قبيل انبت نباتا وتبتّل تبتيلا وفعول

في تصحيح كائنا مكان

صبحوا سوا الغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة
من الالحاح كالمكثار صفة الغارة قوله بعد التعبير عنه بطريق آخر اي النسبة الى الطريق الاصل المتقدم
على الاطلاق قوله وسبق الى بعض الاوهام انه قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغيير في التعبير حتى
يتحقق الالتفات في الآية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب تأمل
قوله انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت
اسد لما ولدته وابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا
المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال
المازني لولا انه سمع لرددته لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم
او تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما يجيء في قوله تعالى وانتم تجهلون على ان يوردها عليهم بل انتم قوم تجهلون لان
الصفة كالصلة في وجوب العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه
للمفتاح فلو كان في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام هو على اعلى طبقات البلاغة وفي بعض النسخ لولا اشتهار مورده
على وزن الموجد من الايراد وكبرته بضم الكاف وسكون الباء الموحدة اي لولا كان قايله من الكبراء المشهورين لرددته
والظاهر انه تصحيف والوجه هو الاول اذ لو لم يكن على رغم من الكبراء المشهورين لم يتيسر ايضا رد هذا التركيب لوقوع
مثله في تراكيب البلغاء كثيرا كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وقوله وانت التي كلفتني دلج السرى وامثالهما قوله
تطاول ليلك الابيات لامرئ القيس في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم والنبأ
الذي جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك
تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه رح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد
على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل
ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك نقل الفاضل اليمني من ان ابا علي
وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا
وان عد تجريدا لم يكن التفاتا قوله او يكون الثاني ذلك اي في لفظ ذلك ويرد الوجهين ايضا ان المتبادر

من كلام الكشاف توزيع الالتفاتات على الابيات قوله لمن يتلقى منه الكلام اي يأخذ الكلام
من المتكلم كذا في الاقناع قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب
في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا لقال ذلكم فيما تضمنه ظاهر اما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف
في اولئك من واولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفه على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب الايمة لان افراد
كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جايز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله
قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني وما لي لا اعبد هو حبيب
بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله فليس المراد بقوله وما لي لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا
تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف بهم ويداريهم
والفايدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله
وهذا الخطاب بمثل التكلم في قوله من نباء جاءني يعني ان كلا منهما تعبير موافق للاصل المقصود فان من جاءه الخبر
المذكور هو المتكلم وقوله جاءني يوافقه والمقصود ببيان رجوعهم الى الله هو المخاطبون حثا لهم على عبادة خالقهم وقوله
واليه ترجعون يوافق هذا المقصود ولكن من حيث كون كل منهما مغيرا للاسلوب الذي قبله يكون على خلاف مقتضى
الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المصنف بانه وارد الضمير راجع الى قوله من نباء جاءني قوله فصل لربك
مكان لنا وفايدة الالتفات في الآية ان في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة وفيه
ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة انا تحتمل الجمع
كما تحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان قوله ولم يجئ ذلك للغايب و
المخاطب في الكلام القديم قال الاستاد يعني لم يجئ ضمير الجمع للمخاطب والغايب المفردين واما الجمع من الاسم الظاهر فقد جاء
في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملايكة ان المنادي كان جبرئيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى
باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء
من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل قوله وانما هو استعمال المولدين مثال استعمال لفظ الجمع تعظيما للمخاطب
في كلام المولدين قوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو فان قلت قد جاء مثل ذلك

في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم الحصر في قوله وانما هو استعمال
المولدين وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه
من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء
وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم فان قلت لم جعلت الآية من قبيل
التغليب ولم يحكم بان المراد بضمير الجمع النبي عم تعظيما له قلت لما حكم بانه لم يوجد مثله في كلام البلغاء والقرآن
وارد على اسلوبهم اتضح وجه الحمل على التغليب وايضا لو حمل عليه لا يتضح في بيان عموم الحكم المذكور للامة بدليل
آخر لاحتمال ان يكون الآية ح من قبيل قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج اعني من الاحكام
المخصوصة به عليه الصلوة والسلام وكلام سروره الى ذلك بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا
في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر
فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى
القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب
المولدين بعيد كل البعد على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف
يصح قول الشارح ولم يجئ الخ تامل قوله طحا بك البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية
والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروبا وطحا وعصر حان
او حين حان على الروايتين بدل من بعيد واشار بتصغير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة
بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحا بك
للحبيبة اعني ليلى اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفاتا من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف
للاستعمال الشايع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان كان خطابا بالنفس
الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر
تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا بالنفس فقول الفاضل في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة
قال هذا ربي ان تذكير المبتداء يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربي محل نظر اذ لا يقتضي تانيث المبتدا حتى يحتاج الى

جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي
والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ
فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال تعالى في الآية المذكورة فلما افلت
واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة
بانه باعتبار الكتاب والى ما ذكرنا اشار الشريف في شرح الكشاف فاندفع الايراد المذكور على القاضي وظهر انه يجوز
التانيث في طحا بك فتامل قوله او على انه خطاب للقلب قيل عليه اعتبار الالتفات في يكلفني بالنظر الى الخطاب
لا يكاد مع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه
لما اعتبر خطاب القلب في يكلفني لم يمكن ابقاء الكلام على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير تكلفك على ان يكون
الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وههنا
يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم قوله وقد شط وليها جملة حالية
والمعنى يكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر قوله
حتى اذا كنتم في الفلك الآية فايدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يحكي حالهم لغيرهم ويعجبهم منها ويطلب
الانكار عليهم قوله الله الذي ارسل الرياح الآية فايدة الالتفات في فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه
الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يشع صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلوب من غير التفات بان يقول
فسقوه قوله ان يكون المخاطب بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب
ام لا واعلم انه يلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما ان
يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط
ان يكون التعبيران في كلام واحد اولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب في
التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح
الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر بما بعده او بنفسه لكون الباء زايدة كما نبهنا عليه في قوله تعالى وانت علينا
بعزيز اي ثق بالفوز بالبغية من عند الخليفة والمنادى في قوله يا فداك محذوف اي خليفة والسيب العطاء والارتياح

الغرور كأنه اراد انك ذو نشاط في العطاء قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما
اعتبره الجمهور قيدا آخر اعني وحدة المخاطب الفايدة العامة التي ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد
لان وحدة ال مع كافية فيها واما قول الشارح غير مايترقب الى طلب تطرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب
قوله هل يزجرنكم البيت اوله ابني كنانة ان حشو كنانتي نبل بها نبل الرجال ملوك هل يزجرنكم والكنانة
هي التي يوضع فيها النبال ويشدها الانسان على وسطه يقال له بالفارسية تيركش والنبل الاول السهام والثاني
من النبل او النبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والملوك مصدر سلك كالدخول بمعنى الفاعل
والالوك بفتح الهمزة الرسالة قوله وزهق الباطل اي ذهب يقال زهقت نفسه اي ذهبت وخرجت
قوله صرف الله قلوبهم الآية واردة في حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله لما
صرف الله قلوبهم تثبيتها على الصرف ومثله تتابع اهدنا الصراط المستقيم فالتحصيل الحاصل قوله فصم الفقر
القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والفصم بالفاء كسره من غير ان يبين قوله متى كان الخيام البيت
المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصقل اي تجلي والمراد بالعارض الاسنان ما بعد الثنايا
والثنايا ليست من العارض قال ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه وقال بعضهم
العارض ما بين الثنية الى الضرس قوله فلا صرمه يبدو والبيت صرمت الشيء صرما اذا قطعته وصرمت الرجل
اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم قوله اي تجديدا واحداثا قد سبق ان التطرية اذا كانت مهموز اللام تكون
بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء اليه
متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحضيض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لعاجل الاصغاء ثم هذا الفائدة
العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي والجمهور لا تنطبق على مادة يكون الت مع فيها حضرة
الباري جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حقه تعالى ايضا لكان انسب
وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي ايقاع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن
الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يختص مواقعه على زنة المجهول لانه متعد وقد للتحقيق والباء في بلطائف
داخلة على المقصور قوله على طريقة الاتساع اي بان يجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوم شهدناه سليما

وعاداوني شرح الكشاف للفاضل القطب ليت شعري لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت
لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان
وهذا ظ قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم قيل عليه لو قيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم
اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فقد الاختصار
المطلوب قوله ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء الخ ملخص الفرق بين فايدة الالتفات على التوجيهات
الثلث ان الفايدة المفتاحية هي التنبيه على ان من اخذ في قراءة الفاتحة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه
ذلك المحرك والفايدة الكشافية هي الاشعار بان الملحوظ في تخصيصه تعالى بالعبادة هو الاتصاف والتميز بالصفات
المذكورة والفايدة الثالثة هي الايذان بان من اتصف بالصفات المذكورة يجب ان يكون حاضرا في القلب
وان العبادة التي هي مظنة القبول هي التي في مقام الاحسان وحاصله ان تعبد الله كانك تراه وتشاهده
قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية
ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن
الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن
على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله ان يتلقى المتكلم الخ
اشارة الى ان المصدر اي التلقي مضاف الى المفعول والفاعل محذوف ولم يعكس ليرجع الضمير المستتر الى المذكور
قوله اي ذلك الغير الظاهر ان يقال اي خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه
الغير بمعنى انه غير ما اراده قوله كقول القبعثري الخ اصل القصة ان القبعثري الشاعر كان جالسا في بستان
مع جماعة من الادباء وكان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه
واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج
لاحملنك الى آخر القصة فانظر الى ذكاوة القبعثري فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن
اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل
لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية امر وضعي يقال حمل على الادهم اي قيده ولو سلم فليكن من قبيل القلب

كالمستعرفة او تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد وهو من الصفد بالتحريك وهو
العطاء قوله من صفده اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى حالة الا العدم
اصلية لجواب ما يسأله او العدم الفائدة فيه بالنسبة اليه قوله سألوا عن السبب اختلاف القمر فان قلت
قد روى ان معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري هما اللذان قالا يا رسول الله ما بال الهلال الخ كذا في الكشاف
وغيره فكان الظاهر ان يقول سألا فما وجه الجمع قلت ان كان الاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع كما قال به جماعة منهم
الزمخشري فالامر ظاهر والا فلنجعل من قبيل بنو فلان قتلوا زيدا قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق
الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض
عندنا فان قلت يجب ان يكون الجواب مطابقا للسؤال فاين المطابقة هنا قلت السؤال عنه بان جدلك
وتعلم ولا يجب المطابقة في الكل بل يجب ان يفرغ المجيب كلامه في قالب ارشاد السائل بما فيه صلاحه ونظيره ان يسأل
المريض الذي غلب عليه الصفراء الطبيب الشفيق عن اكل العسل فيقول الطبيب اكلت من شيء قليل من العسل فمع الخل
قوله يسألونك ماذا ينفقون الآية قيل المراد بالآية صدقة التطوع وقيل هي منسوخة بفرض الزكاة قوله
ويوم ينفخ في الصور ففزع والصواب ففزع واما الآية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الآية
ونفخ في الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى قوله كقوله تعالى
ان الدين لواقع اي الجزاء لحاصل قوله وح يكون معنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام تخص
المضارع للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب ما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التأكيد
كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم واني ليحزنني ان تذهبوا به على وجه على ان ما ذكر من تخصيصها المضارع للحال مذهب
الكوفيين قوله قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكن الوصف الخ كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا
ولما توجه عليه النظر الذي اشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم مجيئها لمعنى الاستقبال بقوله نعم
فبمجرد التفاوت بينها وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظها من خلاف
مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الخ فلا يرد النظر المذكور ح كما توهم
بعض اصحاب الحواشي يرشدك اليه النظر في نسخ الشرح وحاشية الشريف واعترض اولا على النسخة المغير اليها

بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا
واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع مع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز
تجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وكان الاظهر ان يقال
اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا اليه فقط لكن بعض ائمة الاصول صرحوا
بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى والمنقضي وفيما لم يقع بعد مجاز لغوي فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع
ولا يخلص ح الا بارتكاب اعتباره بالقيدية على ما فيه من التكلف وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا
على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قول اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم للكناية
اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له ضرورة فيما اريد هو بهما مجازا وظهر
منه الحال في الذي اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازي والكنائي في كونهما غير موضوع لهما بقي ههنا تأمل وهو ان غاية
ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من
خلاف مقتضى الظ لكان كل مجاز من خلافه وليس كذا قوله وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول
مجاز في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب ابن سينا واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل ان كان
الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز قوله القلب من قلبت الجراب جعلت
ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو في موقع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدأ
نكرة محضة او مخصصة سواء قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب
واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ ما بعدهما خبرهما
وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدأ
وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة
ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ ابوه قلت لنا ان نجعلها ايضا من
باب القلب والكلام فيما هو جار على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ نكرة في جملة الاستفهامية
على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار

القلب فى قوله اظبى كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع فى الجملة
الاستفهامية فى الجملة وهو فى جملة يكون المبتداء نفس الاسم المتضمن للشرط لا فى كل جملة استفهامية فتدبر
قوله قف قبل التفرق البيت للقطامى عمرو بن سليم الثعلبى من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى وقد كان اسير الى
فاطلقه واعطاه مائة من الابل والالف فى ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله
الوداعا بتقدير مضاف اى موقف الوداع فى الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء
بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعوض عليه هنا انما قال هنا اشارة الى ان المعوض عليه قد لا يكون
ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاتيان بالمعوض الى المعوض عليه لا معناه الحقيقى
واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والسكاكى والزمخشرى وفى كتاب
التوسعة ليعقوب بن اسحاق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخرون لا قلب
فى واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالى بعد حول البيت وبعد هذا البيت لقد لحق الاسافل
بالاعالى وماج اللؤم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابى قبيس وسيق مع المعلهجة العشار الحول السنة وماج
اللؤم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد
بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به اباقابوس وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم
وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله ويؤيده رواية الفند بكسر الفاء وسكون النون مكان العبد وهو الجبل
العظيم او قطعة منه طولا كذا فى القاموس والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين
اى ابوه خير من امه وبرذون هجين اى غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهى الناقة التى اتت
عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله والمعنى اظبيا كان امك حق العبارة ان
يقال كانت امك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقى من الآدميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير
الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله
لان اسم كان ضمير والضمير معرفة قيل عليه الضمير العايد الى النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغى ان يكون
فوقه فى الابهام فكيف يكون معرفة اجيب بان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ليس فى المظهر

ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العايد الى شئ ما
فى قولك اعطنى شيئا ما يكفينى قلت ذلك الشئ لا شيئا ولهذا يجرى عليه احكام المعارف قوله وفى التنزيل
كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك
فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجئ الباس اى العذاب اليم
قوله غير نفس القلب عد نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا بنكتة
باعتبار ما يلزمه من الملاحة اينما وقع قوله يصف ناقة وقيل يصف جفنة مملوة بالثريد المدسم كذا
فى شرح الايضاح للاقسرائى وهو غلط فاحش نشاء من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالثمن بفتح السين
وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح فى انه يصف ناقة كما قال فلما ان مضت ثنيان عنا وصارت
حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فآلينا عليها ان تباعا وقلنا فهلوا التنبيتا لكى تزداد للسنة الطلاعا
فلما ان جرى البيت قوله كما طينت وفى الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن تخرج البيت من باب
القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس قوله اى الطين المخلوط بالتبن كذا فى الصحاح وفى الاساس
السياع بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كاه گل وبالفتح الطين وفى الديوان السياع بالكسر ما يطين به
والطين ايضا قوله ولقايل ان يقول انه متضمن لهذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة فى التشبيه لا فليس
المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة
قوله ثم انصرفت وقد اصبت البيت لقطرى بن الفجاءة بفتح القاف والطاء وضم الفاء والمد وهو رئيس
من رؤساء الخوارج وما قبل البيت لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام ولقد ارانى للرماح دريئة من
عن يمينى مرة وامامى حتى خضبت بما تحدر من دمى اكناف سرجى او عنان لجامى ثم انصرفت البيت الركون الميل
والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت وارانى صيغة المتكلم
من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعى هى مهموزة كذا فى الصحاح عن انه يعنى
الجانب بقرينة دخول من عليها وهى هذه اعنى الداخلة على عن زايدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا
فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى فى جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كون القعود

... من الكتب التى ... الفقير الى الله ... ذى المواهب محمد ... بن الصدور ... وقفى عبده ...

ملاصقا لاول الناحية ومن فى البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى آتانى الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لبيان
تعويلا على العلم به بمقايسته الى اليمين واما الظهر فقيل الفارس لا يمكن منه احدا ولذا لم يذكره وفيه نظر لان عدم
التمكين من الظهر بالفرار مسلم واما عدم التمكين مطلقا فلا والاظهر انه ايضا من باب اليسار واو فى قوله او عنان
لجامى بمعنى الواو **قوله** على انه حال من الضمير فى انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية فلا يتوقف المضاف بها
قوله اقدام غزو اى مجرب رجل غر بالكسر وغرير اى غير مجرب والمجرب مثل المجرس والمضرس الذى قد جرّبته
الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح **قوله** يصلح قرينة على ان لم اصب
بمعنى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون ما اصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى
الفيت على ما صرح به فى الجواب المرضى المنقول عن الامام المرزوقى والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا
منى ما ارادوا فحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد
المجازى فليتعم **قوله** والجواب المرضى اشار اليه الامام المرزوقى اه فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون
الجواب الذى اشار اليه فى اثناء البحث غير مرضى مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فالسر فى ذلك قلت
السر فيه سواء اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير فى لم اصب ومفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة
كارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين الفاه ايّاه فلعله صار كذلك بعد الجراحة او بعد الالفاء بسبب كونه مجروحا
فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير فى انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور
فلذا اختار جواب المرزوقى لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته هى التى كان عليها انما يناسب وصفها بالقوح
لا بالجداثة وهذا ظ والاحسن فى الجواب على ما هو الملايم لقولهم اقدام غرو ورأى مجرب بالاضافة فى كليهما ان يقال وصف
الاقدام بالقوح اشارة الى ان اقدامه ما كان له حالة كونه غرا ووصف بصيرته بالجداثة اشارة الى ان رأيه وبصيرته
ما حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها **قوله** اى قول ضابى بن حارث
البرجمى قال الفاضل المحشى يقال ضبأت فى الارض ضبئا وضبوءا اذا اختبأت فيها وقد رد القطب فى شرح الكشاف
امثال هذا التركيب بان المناسب ان تقول بدل يقال او اى اختبأت بدل اذا اختبأت ووجه ما ذكره ظاهر
لكن انما يتجه لو لم يقرأ ضبأت على صيغة الخطاب بل على صيغة التكلم **قوله** ومن يك امسى بالمدينة رحله البيت

من شرطية جزاؤه محذوف اى من يك امسى بالمدينة فليمت فانى لا امسى الا فى غريب والغريب على الارتحال او يكون
اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا
تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية
اعنى رحله بالمدينة حال منه او لفظة رحله بالمدينة متعلقة بامسى واول البيت دعاك الهوى والشوق لما ترنمت
هتوف الضحى بين الغصون طروب يجاوبها ورق اكام لصوتها فكل لكل مسعد ومجيب والهتوف جمع هاتف من الهتف
وهو الصوت وخص الضحى بالذكر لانه وقت شغل كل احد بنفسه والعمل بمقتضى ما فى قلبه وطروب صفة لهتوف
لان الاضافة لفظية وانما لم يقل طروبة لاستواء المذكر والمؤنث فى فعول وبدل منه وان كان نكرة لافادته
ما لم يفده المبدل منه والورق جمع الاورق وهو الذى فى لونه بياض يضرب الى السواد واللام فى لصوتها للوقت
اى وقت صوتها كما فى قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة والمعنى دعاك الشوق الى عزم الارتحال الى الوطن لما ترنمت الهتوف
فى الضحى **قوله** لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر هذا عند البصرية لان العامل فى خبر المبتداء
عندهم هو الابتداء وفى خبر ان ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم ان يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع
الخبر واما عند الكوفية فالعامل فى خبر ان هو الابتداء الذى كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف الا بقى المحذور المذكور
قوله احدهما عطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف فالمعطوف عليه
فى مثل هذا محل ان واسمها **قوله** ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف
على خبر ان لزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب كما صرح به فى مباحث الفصل والوصل
فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتداء اعنى المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله **قوله**
والمحذوف خبر الاخبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبر المبتداء اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يجعل من
قبيل ام الحليس لعجوز شهربة اى بتقدير المبتداء ويقال المعنى وقيار لهو غريب فتكون فى المعنى داخلة على المبتداء
لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة **قوله** ان الذين آمنوا الآية تمام الآية ان الذين آمنوا والذين
هادوا والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
ان الذين آمنوا اى بالسنتهم من غير مواطئة قلوبهم وهم المنافقون والذين هادوا اى دخلوا فى اليهودية

يقال هادتهود اذا دخل فيها سموا اليهود اما لانهم هادوا اى تابوا عن عبادة العجل او لقولهم انا هدنا
اليك اى ملنا واما لانهم مالوا عن دين الاسلام وعن دين موسى عم واما لانهم يتهودون اى يتحركون عند
تلاوة التورية زاعمين ان الارض والسما تحركتا عند نزولها والنصارى جمع نصران يقال رجل نصران
وامراة نصرانة والياء فى نصرانى كالتى فى احمرى للمبالغة سموا بذلك لانهم نصروا المسيح او لانهم نزلوا بقرية يقال
لها ناصرة او لانتسابهم الى قرية يقال لها نصرة كانت نزلها عيسى عم والصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها
على الاعلال اى الخارجون من صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة
فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر وقوله من آمن مبتداء خبره فلا خوف عليهم والجملة
خبران والمراد بمن آمن من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور فى صدر الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن
منهم لان المراد بالذى فى الصدر المنافقون كما سبق وقيل المراد بالمذكور فى الصدر المؤمنون على التحقيق وبمن آمن من
ثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك اى الصابئون كذلك والمراد بالتنبيه فى قوله وفايدة تقديم
الصابئون التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة **قوله** وخبر الاول محذوف مبنى على ان التقدير الموصوف خلاف الظاهر
والا فيجوز كونه خبر الاول بل المجموع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اى قوم راض كما صرح به ثلة فى شرح المفتاح
فى قوله وقليل هاسم قال فى مغنى اللبيب وقد تكلف بعضهم فى البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره ولا يحفظ نحو
نحن قايم بل يجب فى الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون انتهى كلامه واعترض عليه بان مثله محفوظ
بدليل قول الشاعر • ونحن بجدان وبيت نحن عامره • لنا وزمزم والاركان والستر والجواب ان هذا محمول على
الحذف والاصل عامروه فحذف الواو واجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من سواهم • ولا يالونهم احد ضرارا
نعم تمثيله لوجوب المطابقة بالآية ليس بجيد لان نحن هناك للجماعة لا للمعظم نفسه اذ المراد به فى الموضعين الملائكة
فليس مما الكلام فيه فالصواب التمثيل بقوله تعالى وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون **قوله** وكذا
قوله رمانى بامر البيت اوله دعانى لصا من لصوص وما دنا بها والدى فيما مضى جلان • رمانى بامر والبيت لابن احمر
وقيل للازرق بن طرفة الباهلى تنازع هو مع قشيرى فى طوى وهو البئر المطوية عند الحاكم فقال القشيرى هو لقوم
بن القس ليغرى عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول الطوى رمانى ويروى ومن جال الطوى

رمانى والجال والجول ناحية البير من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رمانى بامر
رجع عليكم وسمه فكانه رمانى من قعر البير فرجعت رميته عليه فاهلكته نقله فى كتاب التنبيه لابى محمد عبد الله
بن محمد بن السيد البطليوسى الاندلسى ويحتمل ان يريد بالطوى ما طوى فى القلب من الحقد **قوله** وخبر كنت
محذوف اعترض عليه ابن الحاجب فى مباحث اضمار الفاعل من ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا صالحان
للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابى سعيد بان ذلك ليس مطردا اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد شيئا
لان التزام المطابقة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها فى جميع المواضع بقى ههنا بحث
وهو ان ابن هشام صرح فى الباب الخامس من كتاب المغنى بانه لا يحذف خبر كان فوجب المصير الى ما ذكره
ابن الحاجب والاختلاف فى المسئلة مما لم نطلع عليه **قوله** فهو عنده الضمير راجع الى المفهوم من الكلام بقرينة
السياق اى عند جعل بريا خبر الوالدى وجعل خبر كان محذوفا **قوله** فيا قبر معن البيت واريت
اى سترت والمترع الممتلى من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اى امتلاء واترعته انا ومعن بن زايدة
الشيبانى كان من اجواد العرب ممدوحا لشعراء زمانه قال الشاعر اياجود معن ناج معنا بحاجتى • فليس الى معن
سواك شفيع • وحكى الخطيب عن ابى عبيد قال وقف شاعر بباب معن سنة لا يصل اليه وكان شديد الحجاب
فكتب اليه اذا كان الجواد له حجاب فما فضل الجواد على البخيل وفى رواية اذا كان الكريم له حجاب فما فضل الكريم على
اللئيم فكتب اليه معن اذا كان الكريم قليل مال ولم يعذر تعلل بالحجاب فقال الشاعر آيسنى من معروفه ثم ارتحل منصرفا
تستر بالحجاب عن الغريم
واخبر معن بانصرافه فارسل اليه بعشرة آلاف درهم والبيت المذكور للحسين بن مطر من قصيدة مطلعها
الما على معن وقولا لقبره • سقتك الغوادى مربعا ثم مربعا • وبعده فيا قبر معن انت اول حفرة • من الارض خطت للسماحة
مضجعا • وبعد البيت المذكور بلى قد وسعت الجود والجود ميت • ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا • فتى عيش فى معروفه
بعد موته • كما كان بعد السيل مجراه مرتعا • ولما مضى معن مضى الجود وانقضى • فاصبح عرنين المكارم اجدعا • يجوز ان يكون
الماخذ بالواحد على وجهين احدهما قول المبرد وهو ان يراد تكرير الفعل كانه قيل الق الق للتاكيد وقد وجهه ابن برى
فى شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثانى اى بقاء فاعله وفاعل الفعل الاول على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول
وثانيهما ان العرب اكثر ما يوافق الرجل منهم اثنين فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلى وصاحبى وقفا واسعدا حتى خاطبوا

الواحد خطاب للاثنين فليكن بهذه الغاية على ذكر منك والغوادي جمع غادية وهي سحابة تنشاء صباحا فهي فاعل
سقتك والقول بانه جمع الغادة ظرف لسقى كما ذكره بعض المحشين وهم والمربع بمعنى الربيع سمي به الوسمي وهو المطر الكائن
على ما حكاه الخليل فهو مفعول به لسقتك وان حمل الربيع على معناه الظ فهو ظرف لسقتك وخطت بمعنى عينت
من الخطة بالكسر وهي ارض يحيطها الرجل لنفسه بان يعلم عليها علامة ليعلم انه قد اختارها ليبني عليها بناء و
تصدعا بمعنى تتصدع وتنشق من الصدع وهو الشق في الشئ الصلب والمرتع اسم مكان من رتعت الماشية
اي اكلت ما شاءت والعرنين بكسر النون ما ارتفع من الانف والاجدع بالدال المهملة من الجدع وهو قطع
الانف **قوله** كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح
المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا دقة فليتامل انتهى كلامه
يريد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقايما وعطف قاعدا
على قايما يوهم كونه مسندا الى زيد فتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا
مجرد كونه مشاركا لقايما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر
الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير العامل دون الانسحاب لكان الامر ظاهرا كذا حققه في
حواشي شرح المفتاح بقي في تمثيله للصورة المثيلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف
كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب لم يكن الامر من باب عطف الجمل على الجمل وان لم يقدر يكون من عطف
المفرد على المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احديهما على مفردين من الاخرى بل جملة
واحدة عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير او التمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان
لم يكن المفردات من جملتين **قوله** وقولك زيد منطلق وعمرو جوز في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون
من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل
في المبتداء هو الابتداء وفي الخبر هو المبتداء عنده فيلزم العطف على معمول عاملين مختلفين في غير صورة الجواز **قوله**
والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زايدة قال بعض المحشين
وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وليس بشيء لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد كما في الواقعة في الاعلام بشرط

متنازعتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لا رتجالها كالسموأل ولغلبتها على بعض من هي له في الاصل
كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا واما التي في الاسماء الموصولة ففي مغني اللبيب انها ايضا من الزوايد
اللوازم وفيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذا ولذان ولذين ولتي حكاه في التسهيل وعن ابي عمرو ان اعرابيا
قراء صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقوي صراط لذين قراءة ابي بن كعب وابن السميع وابو رجا بتخفيف
اللام حيث كان جمعا او واحدا **قوله** فيكون مفعولا به لا ظرفا هذا مبني بعد صحته ما ذهب اليه بعض النحاة
من عدم لزوم الظرفية لاذا على انه هو الظاهر من حيث المعنى بالنسبة الى الظرفية واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية
غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به **قوله** فلا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال المضاف اليه
في المضاف **قوله** لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب يشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان
وليس كذلك اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
ولا معنى لتقديره متقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان
بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتداء غير جايز والمصير الى الاضمار والتغيير
خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا
وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف
اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة فتدبر **قوله** وان في السفر اذ مضوا مهلا روي مهلا
مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبارا لمن بقي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية
اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بتقدير اعني ويجوز ان
يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم لمهلا يعني ان في ال سفر
بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان آخران ذكرهما الشريف **قوله**
اي بعدا وقيل المهل الكثرة **قوله** لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام **قوله** لم يحسن
او لم يجز عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وقيل كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن
في عرف البلغاء لم يجز عندهم **قوله** لانها الحاضنة اي الحافظة من حضن الطاير بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه

مطلب

قوله تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبني على قانون تقرير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفايدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الايان بهذا اللفظ تفسير المقدر يأبى هذا الجواب اللهم الا ان يقال اول كلامه مبني على تقرير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في آخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتأمل قوله فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبتداء والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف قوله لكونه مثله في الصورة اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان المثلية في الصورة لو كانت كافية في افادة ذلك لزم ان يكون زيدا عرفته مفيد القصر سواء قدر المفسر قبل المعمول او بعده وليس كذلك لما يجيء من ان الاختصاص من لوازم معنى الاسمية لا من صورتها وانه ان قدر مقدما فالتاكيد والا فالتخصيص وليس بشيء اذ لا نسلم الملازمة المذكورة فان زيدا عرفته بالضمير ليس مثل انا عرفت لما يفيد الاختصاص وهذا ظاهر واما قول المحشي من ان الاختصاص من لوازم معنى الاسمية لا من صورتها فقرينة اوردها ترويجا للاعتراض واما الذي سيجيء من انه ان قدر مقدما فالتاكيد والا فالتخصيص فليتم قوله ورجح حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه من المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لم يتات الا الوجه الاول وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا كذلك المسند فحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه الحذف قوله والقرينة هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه ما ادرك في هذا امري صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصلح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتداء معرفة اولى قيل هذا معارض بانه كما ان اصل المبتداء التعريف المحض كذلك الاصل في الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى ويمكن ان يقال لا شك في ان اصل الخبر التنكير اما ان اصله التنكير المحض

فممنوع وانصراف المطلق الى الكامل ليس بكلي على ان توصيف المعرفة بالمحض ليس كما ينبغي فتأمل قوله وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتداء لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان في الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر من كلام الشارح ان الجميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الاجمال في الجزع ولا يجوز التجريد على ذكره لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من ثلج الصدر فتدبر قوله لنا او في الوجود آلهة ثلثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنفي هو القول بتثليث الآلهة لا القول بالآلهة مطلقا فينافي التوحيد فالاولى ان يحمل على حذف المبتداء والتقدير ما ذكره الشارح لا آلهتنا ثلثة على ما قدره البعض للزوم المحذور المذكور بعينه كما لا يخفى قلت ما بعد الآية اعني قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي المقيد والقيد معا قوله كقولك ان زيدا عندك لام عمرو وقال الشارح في شرح المفتاح لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ولك ركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو ومن ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصلح خبرا عن عمرو كما لا يصلح في قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان في الدار وعمرو فيلزمه ان يجوز زيد قاما وعمرو وفيه ما فيه ولما كان صورة الظرف غير متغيرة بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه واعترض عليه الدماميني بان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ان زيدا عندك لام عمرو وجعل

الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد مخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد
المذكورين كما في قولك زيد او عمرو قايم قال وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام
انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين ام الاشياء انتهى وانت خبير بان الشريف اشار في الحاشية
الى دفع هذا الاعتراض حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتأويل احدهما وكذا
اذا قدم في الدار واما مع توسيطه فكلا لامتناع ذلك وبهذا الوهم يظهر صحة قياسه نعم ذكر ابن هشام في المغني ان
الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيد قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو
قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا
للرجال ظلامه الى ذلك عمي الاكرمان وخاليا انتهى قلت ولا شريف ان يحمله على الضرورة الشعرية قوله
جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد ام قعد عمرو
وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع متأخري النحاة الا ابن الحاجب الاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي بل انما تعرض
للاشتراك لان المثال الاتي كذلك وفيه ايضا ايماء الى ان الانقطاع في صورة عدم الاشتراك بطريق
الاولوية ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين
في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع عمرو بعدام مع عدمها مع ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين
بتقديم الخبر في احديهما وتأخيره في الاخرى كما اشار اليه الفاضل المحشي وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره
يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به فتامل قوله فام منقطعة
لا متصلة المتصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم
المستفهم يليها والاخر الهمزة والمنقطعة قد تكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او
خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد تكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل تستوي
الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض
لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية
حقيقة وبتقديم الخبر كما في المثال الاخير لا اختلاف فيه اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويتين وهذا ظاهر

ونقض صاحب الكشف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لا ينفتح فيما ذكرنا لان المعادلة
ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير ما ول
بقولكم ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه
في الكتاب هذا واما في باقي الصور فالاولى ان تكون منقطعة لما ذكره بقوله لانك تقدر الخ فتدبر قوله
لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة
مذكورة في الاية وان كان وصف السؤالية موهوما والمتبادر من قول المص سؤال محقق وان كان ان هناك سائلا
صدر عنه السؤال وتحقق منه الا ان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق
السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سؤاليته ام لا واجاب عنه بعض الافاضل بان هذا التوجيه لا يناسب
كلام المص لانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال
بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال تحقق سؤاليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح قوله ولان القرينة فعلية لان القرينة
في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو
باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتداء اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى
قوله لظهور ان السؤال تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر فانما تدل اي لا تدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى
لظهور ان السؤال الخ قوله ومن ثم قيل الى قوله ليطابق السؤال قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى على تقدير
الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ
الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات
المفصلة اجمالا للاقتصار وفيه بحث لان هذا وان كان كلاما ذكره شارح الهادي على ما نقل عنه الاقرائي
في شرح الايضاح الا انه ضعيف لما تقرر في باب الاشتغال من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام
زيد ام لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى
ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح
من ان الاعتبار بالمذكور في من قام لا يتاتى في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند

الى المخاطب فليس فى ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه فى من قام وماذا عفا المجاب عنه بقوله عفا كذا محل بحث
لان ماذكره فى من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لايختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت
زيدا ام ضربت عمروا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عفا حتى يجاب بالاسمية
فى الاول والفعلية فى الثانى تحكم والاظهر عدم الفرق فليتأمل قوله والجواب ان حمل الكلام الاولى انه جواب
عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا عن النظر كما زعمه بعض اصحاب الحواشى اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل
آخر لاتصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه
كما جاء جملة فعلية كذلك جاء اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجيب بان فيه نفعا
من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما
على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله فى مرثية يزيد
المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطاء ثم المذكور فى شرح المفتاح للعلامة ان البيت
لحارث بن ضرار النهشلى وفى شرح الرضى انه لحارث بن نهيك والله اعلم قوله او مقدر نحو ليبك يزيد كم
كانه رد لما ذكره الشيخ فى دلايل الاعجاز من ان السؤال اذا كان ظاهرا مذكورا كان الاكثر ان لا يذكر الفعل فى الجواب
ويقتصر على الاسم وحده فاما مع الاضمار فلا يجوز الا ان يذكر الفعل ثم علله بان ذكر الفعل فى السؤال يدل على ارادته
فى الجواب فاذا لم يؤت بالسؤال لم يكن الى العلم به سبيل هذا كلامه ولا يخفى ضعفه فلذلك لم يلتفتوا اليه هذا وقد قال
بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليبك يا يزيد لفقدك ويكون
ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك او نايب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث
اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة ليكون منادى والا فالمعروف مع بناء
ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نايبا عن الفاعل لا منادى قوله
وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور اعترض عليه بعض اصحاب الحواشى بان هذا الكلام مشعر بان اعمال اسم الفاعل مطلقا
سواء كان عاملا فى النصب صورة او عاملا فى الظرف مشروط بالاعتماد وليس كذلك لتصريحهم بان الاعتماد انما هو
شرط عمل النصب ولو سلم فقد اعتمد هنا على الموصوف المقدر اى شخص ضارع ونحن نقول لما صرح بان الاعتماد

ليس بشرط العمل فى الجار والمجرور كيف يعترض عليه بان كلامه مشعر باشتراط الاعتماد مطلقا نعم لما اوهم ما اشتهر
بينهم من اشتراط الاعتماد فى عمله عدم جواز تعلق الظرف اعنى لخصومة بضارع اشار الى ان ذلك الاشتراط ليس
فى الجار والمجرور واما حديث الاعتماد على الموصوف المقدر ففيه ان كفى مطلقا للعمل لا يتصور الالغاء لعدم
الاعتماد لتصريح الشارح فى شرح الكشاف بان ذكر الموصوف معه ملتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التى
قامت بها المعنى اللهم الا ان يلتزم ذلك ويقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفى لعمله اذا قوى المقتضى لتقديره
كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن عدم تاتى
اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر قوله ليس يتقوى من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا
للبكاء بل هى بوصف المغلوبية فافهم قوله اى يبكى لاجل اسلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد
سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اسلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد
الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرة
اسبابه قوله وفضله ايماء الى المقتضى للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا
هكذا فى اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء فى جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور
منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله
فقد اسند الى مفصل قوله واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين عارضه بعض اصحاب الحواشى
بان ذلك الايهام موجود فى صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول يشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل
بعده هادم لهذا الغرض وفيه نظر لان ذكر الفاعل فى جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق
فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل فى الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به فى الجملة الثانية
لا يهدم الغرض المذكور نعم قد يقال فى بناء المفعول ايهام تعميم الامر لكل من يصح البكاء منه حذرا عن الترجيح بلا مرجح
وهذا معنى مناسب للمقام بل فيه ايهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر وآخره على عدم
على خصوصه فافهم قوله نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض الاظهر ان يجعل الذكر فى هذا المثال لزيادة
تقرير المسند فان فى القرينة تقرير المسند فذكره يزيده تقريرا وذلك لان وقوع الكلام جوابا للسؤال المحقق قرينة

على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب لا يخلو
عن بعد اللهم الا ان يقال وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق وان كان قرينة على حذف المسند لكن لما اختلف
تيقظ المخاطب وان كان واحدا باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند
جريا على سنن البلغاء في تفننهم **قوله** وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع اراد حصول قصد التعجب من
من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص
في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كثيرا ما لا
مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه
واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه
وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر
اقوى فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره ولهذا زاد لفظة بذكره قال بعض اصحاب الحواشي وههنا جواب آخر
وهو ان ما ذكره المص على تقدير تسليمه منقوض بسائر الآلات المقتضية لذكر المسند كالتقرير والتعريض والاستلذاذ
ونحو ذلك فان الكل مشروط بوجود القرينة فيكون حاصلا بدون الذكر فلا يكون ذلك من مقتضيات الذكر
ولا يخفى انه غلط فان التعريض بغباوة السائل والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل شيء منها من القراين
وكذا الكلام في غيره **قوله** فلكونه غير سببي مع افادته تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبرا من ضمير الشان
نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى
لكونه عبارة عن المبتداء ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة **قوله** اذ لو كان سببيا
فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قايم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة كما توهمه بعض
اصحاب الحواشي لما سيجيء من انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة
على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل
قوله ليشمل صورة التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور

صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام ولو قرئ ليشمل على زنة المجهول لم يكن بعيدا ايضا واما قوله
فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد
الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي افادة
التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والحاصل
حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو
نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه
لا وجه للحكم بكونه سهوا من طغيان القلم **قوله** واجيب لصاحب المفتاح اه هذا الجواب ضعيف كما اعترف
به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض
لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي ولم يكن المقصود من نوع نفس التركيب
فلا محذور اصلا **قوله** والظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت
له كيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت
المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه ههنا هو الثبوت
التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور **قوله** فلو اريد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض الحد
قيد بالفعل لا طائل تحته فليفهم **قوله** واذا كان المجموع فعليا فقد بطل اه اجيب بان معنى التعريف مسند
يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي
هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقيده به نظرا الى زيد ولهذا يؤولون زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب
واما جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات التي لا يلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند
وجمليته فهو قائل بانه اذا كان في الكلام مسند سببي فذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا
الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جمليته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار
لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام
ابوه وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه

عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على الظاهر
والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول
مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندة اصطلاحا بناء على الظاهر المتوسع قوله
ثم استدل على ان المسند هو هذا امر عجيب اذ بعد القول بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف
يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لابيه قوله وهذا خبط لان اللازم مما ذكره اجاب
عنه بعض اصحاب الحواشي بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
تعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وجه ظهور انطباق دليله على المدعى
وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما تحقيقه
من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في
حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف قوله والظاهر ان مراد
السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي لا يقال لعل السكاكي ادرجه في تعريف الفعلي بان اراد منه
ما يكون مفهومه من غير انتساب الى غيره انتسابا جمليا محكوما بالثبوت للمسند اليه او انتفائه عنه لانا نقول تكلف
لا يفهم من العبارة يشعر بعدم ارادته عدم ايراد مثال من هذا القبيل واما ما ذكره الاستاد من ان هذا التفسير يقتضي
ان يكون انطلق في زيد انطلق ابوه عند السكاكي من قبيل المسند الفعلي وقد جعله من المسند السببي فليس بشيء لان المراد
بالانتساب الجملي الانتساب الذي في الجملة لا الانتساب الذي للجملة حتى يرد ما توهمه وهو ظ قوله ففي الجملة
عبارة المص اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المص دون عبارة المفتاح قوله
وقال الا لو التقدير سيتوقف فيهما او حصل ورد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى
التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب
عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت التحقيقي
او انتفائه لم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اذا قدر بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا تحقيقيا الا انه قدره
بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز.

اعماله على المختار قوله كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي ان قلت مما قرر في عدم افادة زيد
قائم للتقوي حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا
في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة
قوله لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا لم يصح التركيب لان التقدير حاصل زيد في الدار ولا حاصل له
فان قلت هذا الدليل لا يطابق الدعوى بل انما يدل على ان تقدير اسم الفاعل مع كونه رافعا لخالد غير صحيح ولا يدل على
وجه عدم تقديره على الخبرية لخالد قلت لما بني الكلام على مذهب الكوفية تم المرام لانهم يجعلون خالد مرفوعا بالظرف
ولا يجعلونه مبتدا والظرف خبره وفيه تامل قوله لم يفتر لاشكاله وعسر ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف
وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان قوله نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة في
التحقيق قوله وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند قوله ويمكن ان يفسر
بانه جملة علقت الخ ورد عليه بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا مع
ان جعل السببية احدى ضابطتي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به
الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات
افراد المسند وجمليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة والا فمفردا
فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة مقتضية لاتيان المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قوله
المقتضي لجملية المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لا يخلو عن سماحة قوله سواء ان يكون مع عموم
المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فظ وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون
كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما سواه فالمسند مثلا حكم عليه
بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير الشارح للسببي
خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله سببا لما قبله فيخرج هذه الامثلة
عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى
المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد

التقوي **قوله** او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده اي قيل انما يجب اللفظ او يجب الحقيقة
والمآل ليتناول زيد طاب ابا اذ المآل زيد طاب ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل
احدهما سببيا دون الآخر تحكم وقد يمنع التحكم للفرق بين طيب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من
جهة ابيه فان قلت يفهم من التعبير ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلي
والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشيء
ان بق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس تلك المثابة **قوله** فالاول نحو زيد ابوه منطلق
اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الحكم بالمبتدأ تعليق اثبات
اجيب بانه مأول بمسمى بعمرو فيلزم صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح زيد مسمى
الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو **قوله** ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان قال الفاضل المحشي وايضا لا احتاج
في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث تخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققته وليس المقصود من
نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويرد عليه ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد
المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد آخر ولصعوبة هذا الرد تحير اصحاب الحواشي فمنهم من بث القول
بفساد كلام المحشي ومنهم من وجهه بان قوله لان المسند ههنا ليس فعليا تعليل المقدر تقديره وهذا فاسد لان المسند
ههنا ليس فعليا حتى يقع الاحتياج الى قيد ثالث ولا يخفى انه توجيه ركيك لا يقبله ذو فطرة سليمة كيف ولا يرتبط
ح قوله وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر بل الصواب في التوجيه ان يقال السلب
في قوله ليس فعليا متوجها الى القيد اعني كما تحققته فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند
المذكور انما يصح على تحقيقه واما على زعم المتوهم فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي انتسابه الى شيء على وجه البناء
اعني تقديم المبني عليه فالفعل الذي يقابله ليس كذلك وهذا السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيه تحكم
المثال المذكور في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرجه والحاصل ان السلب في قوله ليس فعليا كما تحققته
كناية عن اثبات الفعلية والمرجح لاختيارها ان فيها سلوك طريقة البرهان **قوله** ويمكن ان يقال ان في قوله
سواء ان يكون مضافا محذوفا سواء الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت

واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر
لفظة في في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من أن وأنّ **قوله** والمعنى ان المسند السببي يكون اذا
كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له ما لضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون
بناء على ان يقع بعد اذا سوى الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجع الضمير الى المسند وقوله او قوت
كون المسند اليه على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشأ استبعاد الشريف هذا التوجيه هو
ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه
انه اختار تأويلا من جنس هذا التأويل في حل قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان
ان مع انه كما توهم الاسناد **قوله** وسواء الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان الاسناد المحقق بقول لو قرئ
لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان واما الاعتراض
بان تلك القبلية قبلية لا تجامع فيها القبل مع البعد فتكون قبلية زمانية مستلزمة لحصول القبل في زمان متقدم على
زمان البعد فيعود المحذور فهو اعتراض آخر لا يتوقف على كون قبل ظرف زمان مجاب عنه في كتب المعقول بان
تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض وان كان زمانيا لا يحتاج الى زمان زائد وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم
الظرفية ثم انه يعود المهروب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل ترقب على الاستقبال او على الحال وينبغي
ان يعلم انه لو حمل ترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان
المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير
اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته
من التوجيه وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث قال
وكذلك ترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين اذ يرد عليه
ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين **قال** الشارح في شرح
المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل
على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمان تكلمك وقد يقال التغاير لا عتبار

مصحح للظرفية في الجملة قوله والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل الخ تعيين مقدار الحال
مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن
ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين
بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم
هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود
ثم ان ما ذكره الشارح من تغير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية
الآن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال قوله بخلاف الاسم نحو زيد
قايم فيه انه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تاملت في بعض ما اسلفته هناك تطلع على التوفيق قوله
مع افادة التجدد الذي من لوازم الزمان اه المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة
لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد
تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا في شرح المفتاح للشريف قوله يقتضي تجدد الكل وحدوثه
رد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة
المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه ان لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد المسند
ما هو مسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن للفظ التقييد في محزه لان احد الازمنة
جزء الفعل لا قيده على ان جعل الغرض افادة انصرام الزمان على ما هو المآل المعزول عن التحقيق كيف وقول
الشارح اي يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يدل على
ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل قوله او كلما وردت عكاظ المهرة للتنويران قدر المعطوف عليه
استحضروني ولا نكار ان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما على الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا
يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية

الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال
غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود
بالبيان يفهم في ضمن التقضي فلا غبار قوله يعني ان لي على كل قبيلة جناية وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم
لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف قوله فلافادة عدمها
قيل الظاهر ان يقال فلعدم افادتهما اذ لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من ثبوت الانطلاق كما سيصرح به
وهو سهو قطعا لان الضمير لم يرجع الى التقييد وافادة التجدد فكان المؤدى ما ذكره هذا القايل بعينه نعم الاظهر ان
يقول فلافادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية
لا تفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما العدم ما يدل عليهما فتامل قوله اشار الى انه يستثنى من هذا
الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك بان يوخذ التقييد اعم من الظاهري والتحقيقي فما ذكره الشارح
جواب تسليمي ويمكن ان يقال لا نم الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه في
تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال الناقصة قوله لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم
كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه قوله غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل
المحشي زاد الشارح هذا القيد تبعا للغير ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير ان التقرير
تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها
وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور بل ورده في تغيير قيد في التعريف
المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع
كما زعمه يدل عليه قول الشارح على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف
بالكون وهو غير التقرير وايضا المشهور المستفاد من الشرح والحاشية ان لكان دلالة على الاستمرار والصادر
على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل لا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرد معنى الافعال الناقصة
كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان داخل في
مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا للخبر بالنظر

الى كل واحد من جزئى معناه اعنى الزمان على ما فى الوجه الاول والكون المطلق على ما فى الثانى فلا وجه وجيها للحكم
بالاستغناء عن الثانى كما لا يخفى قوله وهذا معنى قولهم انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم
الى المعنى بيانية واما اذا لم تجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الخ فلا لانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها الا كم
معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم ارادة ان يطلع اى مع المراد بل مع مهنا الخ
فتامل قوله نحو اكرمك ان تكرمنى اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقولك انت طالق ان دخلت
الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس نحو هنا لما سنبين الآن من ثبوت الصدارة لحروف
الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع فى الارتباط المعنوى ثم ان بعض النحاة بل جمهورهم شرطوا كون الشرط
ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء فى المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبنى عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا
فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء فى قولك ان ضربتك تضربنى خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخلة
فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر قوله بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى ولا يجوز ان يكون بعلاقة
التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور باكرامه كما ظنه بعض اصحاب الحواشى
لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكى فلا اذ لا ضرورة داعية اليه
وهذا واضح لا سترة به قوله لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اى الى
حكم الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ما اورده
بعض اصحاب الحواشى من ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم
ما فى حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا
فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع من انواعه كذا فى شرح اللب للسيد قوله فعقد منه جملة
كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين وعلى ان المراد من الجملة الشرطية نفس الجزاء مع ان مراد السكاكى
ما هو المتبادر منها اعنى المركب منه ومن الشرط ومعنى كلامه ان المركب من الشرط والجزاء جملة خبرية هى مضمون الجزاء مقيدة بقيد
مخصوص هى مضمون الشرط وقوله فى نفسها اشارة الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر وايضا
قوله فى انها قول جازم موضوع للصدق والكذب اى المحتمل للصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط

واما قولهم ان مات زيد افعل كذا فقد وجهه الزمخشرى بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها
قوله كما ذكره جميع النحاة ولذلك يأولون قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد بانه اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر من باب مجاراة الخصم قوله او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه
او كون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل فى شك المخاطب كما يستعمل اما التفصيل المجمل الواقع فى ذهنه او غير ذلك
كما يجئ تفصيله قوله واصل اذا الجزم الخ قيل المراد بالجزم معناه التحقيقى واما المظنون فانما يستعمل اذا فيها
باعتبار خطابى قوله فليتامل ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك فى
اذا لوجود الجزم بوقوعه قوله فنبه فى المثال حيث قال ام لا قوله لنكتة وهى ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل
لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة حقه قوله انما هو بوقوع الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف
اى بوقوع نقيض الشرط بقرينة المقام قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الآية اورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا
لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشئ فى نفسه فرض الكلام منقولا
عمن يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع او اللاوقوع قوله اذ لم يتقدم
ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا اليس بشئ لان ما قبل الآية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون
عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشى فيما سيأتى وقد يقال يكفى فى العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا
لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما فى قولهم ادخل السوق اذا لم يكن فى البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار
جار فى الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى
لا المخاطبين بالآية وهو المعتبر فى العهد الخارجى قوله كثرة وقوع واتى عا المناسب لعبارة الكشاف التى مر
ذكرها ان يكون كثرة وقوع مفعولا له اى قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتى بها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا
لفاعل الفعل المعلل فكيف ينتصب بحذف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار
عرفا على ان الفاضل الرضى لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل اى بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور ظهر فساد ما ذكره ذلك القائل وهو التفتازانى شارح المفتاح ثم ان قوله حقها ان يشك فيها دليل ظاهر على انه حمل
العهد فى توجيه كونه اقتضى لحق البلاغة على مذهب الجمهور فما ذكره بعض اصحاب الحواشى من ان تقريره صالح للحمل على العهد

وسوق الشارح يدل على اختصاصه بالعهد على مذهب الجمهور سهو بيّن قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها
لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد تجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع
اذ الظاهر ان لا يخلو احد عن سيئة ما وان كان قدرا يسيرا ففي ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة
على فضل الله بالنسبة لما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان حق العبارة ان يقول مع جعل السيئة قليلة على ان يكون
القليلة مفعول الجعل لا صفة السيئة لان قلتها يؤكد كونها غير قطعية الحصول ويقتضي كونها بهذه المثابة فلا يظهر
فيه دلالة على فضل الله وعنايته فضلا عن كونه اول وهم محض قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على الحسنة
المطلقة كما هو الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند
السكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عم
ليسوا بمخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتامل قوله وبهذا
يبطل ما ذكر الشارح العلامة اي بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور
وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة
طويل الذيل فلو قدمه على الشق الكامن الترديد لتباعد احد الشقين عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك
اشارة الى تنويه المشار اليه وانه مما يقتضي التوجه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه منبئا بالابطال على توجيه هذا الفاضل
ايضا قيل لا يجوز ان يكون هذا اشارة الى بطلان مذهب الجمهور لان العلامة لم يجزم بالعهد على مذهبهم بل اعتبر
ان الحسنة مجردة عن اللام اريد بها الخصب مجازا لقيام القرينة فكان اللام قد دخلت عليه ابتداء فيجوز ان يراد تعريف
جنسه وان يراد تنزيل حقيقته بمنزلة المعهود الحاضر ولا بعد في ذلك فان علماء الاصول صرحوا بان العموم المستفاد من
اللام في قوله عم لا تبيعوا الصاع بالصاعين انما يظهر في المعنى المجازي على ما يحل فيه دون الحقيقي حتى جاز بيع واحد
منه باثنين وامثال هذا اكثر من ان يحصى فالصواب ان يقال الاشارة انما هي الى بطلان ارادة العهد على مذهب
السكاكي فان العلامة لما بنى كلامه على تنزيل الحقيقة منزلة المعهود ظهر بطلانه بابطال ذلك التنزيل بان تعريف الجنس
لا يتميز حينئذ عن تعريف العهد وفيه نظر لان كلام الشارح صريح في انه حمل تعريف الجنس في توجيه العلامة على تعريف
جنس الحسنة مطلقا ولهذا قال في تزييفه انه يلزم من ترك الشكر على الجنس ترك الشكر على المعهود وغيره وان الاستحقاق
لجنس الحسنة يدخل فيه المعهود دخولا اوليا وبالجملة جعل الجنس شاملا للمعهود وغيره فكيف يحكم ببطلان توجيه العلامة
بلزوم عدم التميز بين المعنيين او ليس للعلامة ان يقول المراد بتعريف الجنس تعريف طبيعة الحسنة المطلقة وبتعريف
العهد تعريف طبيعة الخصب وهو اقتضى لحق البلاغة لان الاول قد يحصل في ضمن فرد حقير فليتامل قوله
هذه العظايم من الحسنة الجمع باعتبار جزئيات الخصب قوله على انا نقول الى قوله فيكون اسوأ تزييف الوجه المعنوي
قال بعض اصحاب الحواشي وفيه نظر لان مدار الاسوئية ترك الشكر لما كان على العهد وعلى اعتباره كان جعل اللام
للعهد ابتداء واعتبار ترك الشكر عليه بلا واسطة اقتضى لحق البلاغة ومنشأ النظر قلة التامل لان مدار الاسوئية على
ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على المعهود وغيره كما صرح به الشارح لا على المعهود فقط حتى يتم ما ذكره قوله
واما من حيث هي فتمتنع يرد عليه ان مراد العلامة ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم
فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس او ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله
من حيث هو اي مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا
في ضمن الافراد قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب
لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه
على ذلك واجيب بما اشير اليه سابقا من انها اريد بالحسنة مطلق الخصب مجازا فيكون تعريفها تعريف جنس ورد
بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حسنة معينة صريح في حمله العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد
بالحسنة منكرة مطلقها حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور
في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق
الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور
فليتامل قوله ولهذا نكر ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا
يسيرا ففيه انه لا يكون ح قوله ولهذا نكرت في محزه لان ندرة الوقوع لا تكون باعثة لتنكيرها المفيد تقليلها في حد ذاتها
وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه قوله في قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في كثر

النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس هو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس
فيندفع الكل **قوله** فلنظر الى لفظ المس قيل هذا مناف لما سلف في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ
المس على التقليل بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور هنا منقول عن الايضاح
وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب
في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الانباء عن القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ الانباء عن
القلة اذا كان مسلما يثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتأمل **قوله** فلان الضمير في مسه للانسان
المعرض المتكبر قال بعض اصحاب الحواشي البلاغة القرآنية تقتضي ان يرجع الضمير الى مطلق الانسان لان المقصود
ان يثبت للانسان حالتين حالة النعمة والصحة المشار اليها بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان وحكمها
الاعراض عن ذكر الله والتولي عن شكره وحالة الضر والعسر وحكمها الاشتغال بالدعاء الدايم وكل من الحكمين
مقتضى الجبلة الانسانية باعتبار الحالتين فارجاع الضمير الى الانسان في الحالة الثانية بملاحظة الحالة الاولى
بتر النظم فالوجه ان يرجع الى مطلق الانسان ويقال كل من الانعام والمس يجنس الانسان امر منطوع به لاق
فيهم المطيع والعاصي ولهذا اوردا في الموضعين وفيه نظر لان الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لا يسأم الانسان
من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان
فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيه راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا فاذن الوجه
ان يرجع الى الانسان بملاحظة الصفة المذكورة وهي كونه موضحا حالة الانعام فان الانسان اذا لوحظ
بالانانية لم يكن مس الشر اياه مقطوعا به من حيث هو كذلك وانما ذلك القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى
قوله ونأى بجانبه يقال نأى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى بعد بنفسه وذهب بها عن
محلها ومقامها تكبرا وتعظما **قوله** كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول صدقت
فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا
حتى يرد على المصنف ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان كما توهمه بعض
اصحاب الحواشي على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب لكن فيه فيه

وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقي
التساوي ولا يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتأمل **قوله** اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اعلم
ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا
ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في
التصدر واخواتها تتأخر عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم
الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصور المذكورة في موضعها الاصلي والجملة
معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب
ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله الزمخشري ومتابعوه جاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون
معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم كذا في شرح الرضي ثم ان الزمخشري جزم
بما يقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى ائنا لمبعوثون
او آباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون الذي بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام
انتهى بقي في كلام الزمخشري بحث آخر وهو ان آباؤنا اذا جعل معطوفا على الضمير في مبعوثون كانت الهمزة داخلة على المفرد
وهي لا تدخل الا على الجملة كيف ولو كان الامر كما ذكره لكان مبعوثون عاملا في المعطوف بواسطة العاطف والهمزة مانعة
من ذلك وليس المحل محل تعليق والاولى ان آباؤنا مبتداء محذوف الخبر اي مبعوثون والكلام من عطف الجمل هذا والحاصل
ان الزمخشري لا يعتبر الهمزة من جملة المعطوف والآرنة في الآية الاولى عطف للانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب
متوسطة بين المعطوفين لنكتة كما اشار اليه في قوله تعالى افغير دين الله يبغون وبه يشعر كلام الشريف حيث قال في اواخر
الفن الرابع من شرح المفتاح وقيل عطف على ما قبله من الكلام الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين قصدا الى معنى التوبيخ
ونحوه في المعطوف اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه عليه بلا مهلة او بمهلة قيل فيه بحث لحصول ذلك المعنى
بادخال الهمزة على المعطوف عليه نحو اضربت زيدا ثم عمروا اذ قد تقرر ان النفي وكذا الاثبات يتوجه الى القيد الزايد وكذلك
نقول في الجواب قد تقرر ايضا ان القيد قد يتوجه الى النفي اذا اعتبر النفي اولا ثم القيد فلو دخل الهمزة على المعطوف عليه لم يتعين
المقصود وهو توجه التوبيخ مثلا الى المعطوف باحد الوجوه المذكورة فادخلت على المعطوف ليكون نصا في المراد

والله اعلم قوله فيمن قراء بالكسر واما فيمن قراء بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت
هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل
ما قبلها دليل الجزاء قوله او للاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف
فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل سؤلاء فلا تتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اقبالا
لاعراضهم فينطبق على المشهور قوله لان المحال في هذا المقام يتنزل منزلة ما لا قطع بوقوعه ويمكن ان يقال ان
الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الآيات القاطعة فرعي حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات فجعل نحو
مرتبة بين الوقوع والامكان الصرف قوله اي يحتمل ان يكون التوبيخ الظاهر المخاطب للآية جميع من لم يؤمن وهم فرق ثلث
فالاسراف التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غير المرتاب من المنكر ومشكوك الحال قوله لان الحدث المطلق
الذي هو مدلول الفعل او ان قيل مدلالة كان على الحدث فالامر ظاهر والا فالمعنى الحدث الذي يفهم ويدل عليه بكان ولو التزاما
ثم ان عدم جريان الدليل في غير كان لا يضر لان المدعى ايضا مخصوص بكان كما صرح به الرضي لكن يرد بانه يدعي انه لا يجرى
في كان ايضا لانه لما اعتبر الاستقبال في صار اعتبر الاستمرار في كان وفيه نظر قوله فان قيل لما كان البعض
مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا يحتمل ان يكون النفي في قوله غير مرتاب قطعا راجعا الى القيد اعني قطعا فيكون المعنى
ان البعض لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم ويعتبر تغليبه على من كان مرتابا قطعا فيؤول حاصله الى ما اختاره الشارح
بعينه لكن ان رجح اعتبار القيد للنفي وجعل اشارة الى توجيه آخر للمقام غير التغليب وهذا ايضا محتمل كما ينبه عليه تمام الجواب
اذا لم يكن هذا التوجيه لغيره نعم لا يكون جوابا عن الاشكال الوارد على تقرير المص لانه يدل على ان المغلب من كان عدم
ارتيابهم مقطوعا به ولذا قال في الايضاح لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قوله ولا محيص عن هذا
الاشكال اي لا مخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاع
عن الآية بوجه آخر قوله ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا على التوجيه المذكور بتكلف ويمكن ما ذكره
تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا
فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المستيقنين
ثم تغليب الكل على المنكرين قوله وكانت من القانتين ان اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث

كما سوا الظ ففيه تغليب احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي لا تختص بمريم بل تعم جميع
القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر ظ وفي الآية وجه آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور
والاناث مذكر اللفظ كالحزب والفوج قوله بل لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة
امهاتها قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض مدحها بالحسب لا النسب قوله
كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رض نلك سيرة العمرين
نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمرو عمر قوله والقمرين
للشمس والقمر وعليه قول المتنبي ٭ واستقبلت قمر السماء بوجهها ٭ فارتني القمرين في وقت معا ٭ اراد الشمس وهو
وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه ونقاوة صقالته انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته كما تنطبع
الصورة في المرآة فرأى العاشق برؤيته وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا
وقمر الاانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى ما ذكرنا امدح وايضا القمران في العرف للشمس والقمر
قوله فانه يغلب على المؤنث اي وان كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس تحركه وسطه قيل ولان الذكور
اقوى قوله ولا يخفى عليك ان ابوان وقمران وفي بعض النسخ ابوين وقمرين فالاول محمول على الحكاية من قوله
وهذا ابوان والثاني على الازدواج قوله ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر ادعاء
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد
بعضهم هذا التأويل في العلم بانه قليل بخلاف تثنيته وجمعه فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس قوله وجميع باب التغليب من
باب المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع فما لم ار احدا حام حوله قال بعض
اصحاب الحواشي وههنا اشكال صعب لا مخلص عنه وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه
جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع
اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى
الذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك حيث قال بعدما اعترض على التغليب بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز

وليس هناك معنى يعمهما معا حتى يعد من عموم المجاز واجيب بان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ
وههنا اريد به معنى واحد تركب من الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان
ذلك في جميع المعاني المجازية والحقيقية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة
واحدة في استعمال الالفاظ انتهى كلامه فليتأمل قوله او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجئ بمعنى صار
فلا يكون في الآية تغليب ولا يأباه قوله بعد اذ نجانا الله منها كما زعمه الاقرائي في شرح الايضاح لان النجاة عن
الشيء لا يستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح رح في شرحه للمفتاح وقد يقال يجوز ان يكون
معتقد الكفار ان شعيبا عم كان منهم لسكوته عن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب لتعودن من هذا الوجه وهذا
مبني على اعتبار الخواص والمزايا في حكاية الحكي وانظر اعتباره في الحكاية فتأمل قوله نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى
ممنوع لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب
صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل
ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعلنا قوله
فيمن قرأ بتاء الخطاب واما قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عم اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب فان
كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم الظاهر بالنظر الى المقام حيث
سيقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء ان تعميم لفظ غيرهم لغير المميز من الجماد بان يحمل من في قوله من سواك على الآكل
النادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما حمله على التغليب قوله اذ لا معنى لقوله
اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح رح في شرح الكشاف
ردا على تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى
من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا
ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسيطها اي الحال بين فاعل اعبدوا وبين وصفي المفعول توسيط بين العصا
ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول

غاية عبادتهم هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى
عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون
باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاقرائي فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون
لعل مستعارة للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد
عن الارادة قوله في لفظكم تغليبان قال بعض اصحاب الحواشي فيه اشكال ظ لانه يلزم اجتماع مجازين في
كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معنيين مجازيين
منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله فالخطاب تخصيص بهم قال الاستاذ اذ لو كان الخطاب بالبث والتكثير
عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى
وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث والتكثير ثابتة في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب
الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية
حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم عليه اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على
المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس
سوق الآية للامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محلية الخطاب حسن
ذلك الامتنان كما لا يخفى فتأمل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها
لكن المراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله متعلق بغيره على
ان يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل
الحالية عنه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة او معرفة فان قلت لم لا يجوز تعلقه بالامر قلت للزوم الفصل
بين الموصوف وصفته قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر او قبل التعليق انما يتم بامرين مبدا ومتعلق
لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئيه الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن
لا مانع من تعلقه بجزئيه الآخر اعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث
لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب

فالتعليل قاصر عن المرام قوله فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اى التحقق في الاستقبال لا يتصور في
الانشاء ولقائل ان يقول ح يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما
وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصارى وليس بشيء لان فرض الصدق
غير الصدق وغير احتماله فلا اشتباه اصلا قوله ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية ظاهره يقتضي جواز
كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش
ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم تجز لان ويمكن ان يكون المراد
باحديهما الاسمية هو الجزاء بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اياك امس هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من
كون الجزاء طلبيا بلا تأويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح
من انه على صيغة الامر فيكون طلب للاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في
الانشائية الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية فمبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون
الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب للاعتداد الخ بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا فلا تعلق
حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن قوله وتأويل الجزاء الطلبي الخ وجه ذكر
هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان تجتنبه الخ انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة الظاهر
لكنه اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي جزاء من هذا القبيل قوله فيا وطني البيت مطلع القصيدة
مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال ۞ وفي النوم مغنى من خيالك محلال ۞ وبعد البيت المذكور في الشرح
فان استطع في الحشر آتيك زائرا ۞ وهيهات لي يوم القيمة اشغال قوله فلينعم من نعم الشيء بالضم او نعم كعلم اي
صار لينا والبال القلب حاصل المعنى يا وطني ان فاتني في الزمان الماضي زمان سابق من الدهر اي الكون
فيك في ذلك الزمان فليكن حال ساكنيك طيبة وقوله فلينعم دال على الجزاء اي لم تبق خاليا قوله اى على الحال
الرغبة ورد قوله تعالى اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز عن لازمها اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء
مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم قوله الاول لا نم ان التعليق الخ قد ذكر في شرح المواقف
في قوله تعالى فان استقر مكانه فسوف تراني ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط في جانب

الوجود والعدم قوله لانه غلط من اشتراك اللفظ الخ نقضه بعض اصحاب الحواشي بما سبق في مباحث
التقييد من ان الشرط قيد للجزاء قال اذ لا يخفى ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فعلى هذا يلزم جواز الاكراه
عند انتفاء الشرط ولا يخفى انه مغالطة صريحة لان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد من حيث انه مقيد وهو راجع
الى انتفاء التقييد لكن لا يستلزم انتفاء ذاته وهو المحذور ههنا قوله او لان الآية نزلت الخ عطف
على ما سبق بحسب المعنى كانه قال لان المبالغة تصلح ان تكون فايدة او لان الخ وحاصله ان في التقييد تنبيها على
تحقق الارادة في هذه الحادثة فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه
دفع الاشكال من الآية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم تخصص
بخصوص السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت عموم المخالفة لظهور فايدة اخرى للشرط فتأمل
قوله فالخطاب لمحمد عم قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عم والى الذين من
قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان افراد الخطاب
باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عم ولك ان تقول ان الموحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة
تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم قوله
ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك رد لما زعمه الخلخالي من ان التعريض عام لمن صدر منهم
الاشراك في الماضي وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم
الاشراك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض
لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على
وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض
بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت الاصل ان لا ان
يدخل على المشكوك كما سبق واشراك الانبياء مجزوم اللاوقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع
نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان

للاشراك بالنسبة الى المومن لم شكوك الوقوع وليس كذلك لما تحققته من ان التعريض لمن صدر منهم الاشراك
فتامل **قوله** من الخفاء والضعف عند المص اما الخفاء فظاهر واما الضعف فاما لما توهم من ان ذلك
التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند ان رح واما لما ذكره المؤذن من ان اللام الموطئة
توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصدوا ان لا يكون
حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكره وان امن انه لا تنافي
بين المقتضيات في تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض **قوله**
ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اى قربه منه على تدريج **قوله** اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
اشارة الى ان لو ههنا حرف مصدري بجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود
ويود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى تود
لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه **قوله**
وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال
هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما قال في الكشف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين
بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدى ما في الكشف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين ثابتة على
ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرهما سابقة زمانيا ومؤدى ما في المفتاح ان لزوم ودادة كفرهم للشرط
المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية
في تقرير الكشف القبلية الرتبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما
كانا متحدين هذا لكن الاظهر هو التغاير **قوله** لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق
مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلت الماضي اذا وقع جزاء دل على
تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له **قوله** فانه يجوز انتفاؤها لدى المصادفة واعترض عليه
بانه لا يجوز انتفاء شيء منها قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى فالملازمة مثال
واضح اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى العادة فلا محذور **قوله**

اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم فالحاء المهملة حسن العفو **قوله** واما انتفاء ودادة كفرهم جواب عما يقال
ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء الودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي
ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة
او لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله
ليكون مجموع الجمل الثلث فبالنظر الى ان الجزائين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع
تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منها جوابا مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على اثبات اللزومات
المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به
كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة
لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن لزوما قويا
بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتامل **قوله** وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد
ودادة الكفر الخ قيل هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقيد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن
الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا ورد بان ترتب الودادة المصادفة بعد بسط الايدي
والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون ح ارتدادهم الى دينهم ليرتفع
القتال والمحاربة **قوله** لا يقال الآية نزلت الخ حاصله انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس
العداوة والودادة **قوله** فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اى حصولا
فرضيا او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط
ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان
المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط
او مصدر له والمراد من الشرط الثاني الجملة الشرطية لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالظاهر **قوله** فيلزم
انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشار في اول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكم هو افتيا لكم على
البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط

تأبيد له فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والحق
ما نقلته هناك من شرح المواقف **قوله** مع وضوح فساد كل منهما اذ الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق
الامتناع بالامتناع على ما ذكره وقد وجه بعض اصحاب الحواشي عبارة المفتاح بجعل ما في الموضعين مصدرية فيكون
تعليق الامتناع بالامتناع وعده وجها الطف مما ذكره الشارح وليس بشيء لان ما المصدرية حرف عند السكاكي
وغيره من النحاة الا الاخفش ومن تابعه ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتبيينها بالاسم وقد ارجع اليها
فيما نحن فيه وبينت بقوله من مجيء في طلبك **قوله** لان تعليق الحكم اي المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هنا
التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع **قوله** وهذا معنى تعليق
امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل الكرم بحسب الظاهر ذاته بسبب علمه
فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه **قوله**
فعند من سمى لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناعين طرفي الشرطية ولا ان المعتبر في
طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع
بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي وهذا وان كان
تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحا الا ان بعض الشر اهون من بعض **قوله** والمثال واحد فان قلت
كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت
مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقديره اعتبار تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح
وحدة المثال قلت صحة المثال المذكور عند السكاكي مبني على ان ما ذكره مفهوم لو صريحا واما على ما ذكرنا فلا صحة
له عنده ايضا ولو سلم فالتعليق في عبارته بمعنى الربط وجودا وعدما فلا صحة للمثال المذكور قطعا فتأمل **قوله**
والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ وهذا وان امكن ان يصحح بان يكون المراد بالعموم
كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الظاهر فتأمل
قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا والجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب
في تمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب

الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة فمراده ان لا يكون
سببا في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من دأب المحققين **قوله** وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس ثم اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في الشرط انما هو بحسب مفهوم اللغة
لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت
ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون
معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان
الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا
على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظايره واردة على قاعدة المعقول
وفيه تعسف ظ وبالجملة الاصل الذي ذكره انما يستقيم اذا كان الجزاء لازما مساويا واما اذا كان عاما فانه
يجوز ان يعلق بشيئين واكثر كما في المثال المذكور **قوله** هي انتفاء مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا
انسانا كان حيوانا بالجملة اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة
كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يخلف
المعلول بما جرى نحو لو اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان
يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول وقد عرفت ما فيه **قوله**
ولو دامت للدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها لقد آن ان يثني الجموح لجام وان يملك الصعب
الابي زمام وبعده ابو عذنا بالروم ناس وانما هم النبت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا
عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين
رعايا للاول وان يكون لو دامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن
لما لم يقدر دوامها عصوه **قوله** للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي
ان يقول وعلى ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك

استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء
فانه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث
هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اصل اللغة فح لا محذور في حمل الآية على هذا اذ لا بعد في وقوع
الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اصل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص المعنى المذكور بارباب المعقول لكون
اصطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه معنى لو عند من عداهم وح لا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا
قوله وكم من عايب قولا صحيحا صدر بيت عجزه وآفته من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية
وقولا مفعول عايب لاعتماده على حرف الجر عند صدر الافاضل وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق
تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر قوله في نحو قوله عم ووقع في عبارة ابن الحاجب
في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهره انه عن النبي عم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص
لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر رض مع شدة التفحص
وقال الدماميني سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم
الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رض قال سمعت رسول الله عم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان
لا يخاف الله ما عصاه قوله ما نفدت كلمات الله اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية
بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل
لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته
بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا التحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان
حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله ويستعمل بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك لي فان قلت ظاهر
ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من
قبل في قوله لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود
الامر فما معناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول
ومن مشكلات لولا ايضا قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان الظاهر

وقال السعد ... في بعض ... لا اصل له ... ذكره ... وذكرنا ... عبارته [illegible]

ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله
عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم قوله وليس كلام له دخل في لزوم شيء يعني
ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيدا للجزاء حال الحكم
للشرط قوله وزعم ابن الحاجب انه مستقيم ايضا هذه التوفقة على تقدير صحتها مبني على عدم اعتبار النفي والاثبات
الضمنيين والا فالمثبت منفي ضمنا وبالعكس قوله فيتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم
العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم
من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو قوله كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه
بان المراد من الاسماع ان كان مطلقه ففيه يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة
لا يتصور التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولي
في الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار بن قصي عنادا ومكابرة قوله واقول يجوز ان يكون التولي رد بان انتفاء
التولي لانتفاء سببه لا مدخل له في ذهن المفيد لكون اسماعهم سببا للتولي كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان
لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتله المسلمين لا انتفاؤه لانتفائها وفي قولك فلان كس را اكر ازدست
بر آمدي زاد حاجيان را در راه بزدي كون اقتداره سببا لقطعه طريق الحجاج لا انتفاء القطع لانتفاء الاقتدار
وحمل كلام الحكيم تعالى وتقدس على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل فيما سيق له
الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لابلغ الانكار على من سيق الكلام للانكار عليهم لا يلتزمه من له دربة في صناعة
البلاغة وهذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ومن العجب ان بعض اصحاب الحواشي اعترض عليه بان ما ذكر ادخال في الذم
بشهادة الوف وذكر المثال الفارسي المذكور وهل منشاء هذا الا قلة الفهم قوله ومذهب المبرد الخ واعلم
ان لو قد يستعمل في المستقبل استعمال ان الا انها لا تجزم كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا
من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وانكره ابن الحاج
في نقده على المقرب وكذلك ابن مالك قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد
بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المضي والحق ثبوته وقلته

اذ ليس المقصود فيما ذكره الشارح من الامثلة بيان الامتناع فيما مضى لامتناع غيره كما لا يخفى قوله يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ماء دجلة في الصحاح الركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع الركب مثل الكتاب والكتب انتهى ولم يذكر الركائب كأنه جمع ركاب ايضا ثم الظاهر من كلام الشارح ان القصيدة منظومة خارج بغداد وان شوق الابل الى ماء دجلة وبعض ابيات القصيدة تشعر بان الشوق ليس الى مائها بل الى جانب الشام فان من جملة الابيات وكم ثم نضوان يطير مع الصبا الى الشام لولا بعقال • تذكرن قرا بالمناظر آجنا • عليها من الارطى فروع سدال • المناظر موضع والآجن الذي تغير طعمه ولونه والسدال تجرمعين قال صدر الافاضل هذا البيت في مقام التعليل لترك وضع المقام الى الروس في دجلة بقوله لم يشرب من ماء دجلة اذ هي تذكرت بالمناظر ماء قرا ومنها قوله تمنت فويقا والفراة حيالها تراب لها من اينق وجمال • فان فويقا نهر بحلب والفراة نهر ببغداد وقد اجاب بعض اصحاب الحواشي بانه اراد بمفارقة بغداد المفارقة اليها من جانب الشام على ان الاضافة مجازية لمكان التلبس وصلة الشوق محذوفة والى في قوله الى ماء دجلة بمعنى مع والتقدير وشوق ركابه الى الشام مع ماء دجلة اي مع حضوره لديها ولا يخفى انه من التأويلات البعيدة المفسدة للكلام بمنزلة كثرة الملح في الطعام قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظ بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله بدليل قوله في كثير من الامر لا يقال بل المفهوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه لانا نقول المفهوم من الآية الكريمة انتفاء الاطاعة في كثير من الامر كيلا يقعوا في الهلاك واذ ليس في الآية تعيين ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم يمكن الآية رد ادعاهم لان السلب الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتأمل قوله وتجدده وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لان النفس في اعتياد الشيء الفته ولا يحب مفارقته قوله على ابلغ وجه وآكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا ففيه تأكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان

بل حدوثه قوله وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر اجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنزيل مع الاستحضار المذكور ان قوله لانه كلام من لا خلاف في اخباره يعني ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا نوعي الجانبان معا قوله واما جعل الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا استشهاد اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بانه لا مدخل للخطاب في ذلك بل الاستشهاد منتف اذا جعل لو للتمني سواء جعل الخطاب عاما او خاصا وليس بوارد اذ غرض الشارح ايضا نفي الاستشهاد اذا جعل لو للتمني وانما تعرض لخصوص الخطاب بيانا لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا للطلب قطعا لاستحالته من المتكلم كأنه قال ليتك ترى والتمني للرسول عم كما كان الترجي له في لعلهم يهتدون لانه تجرع منهم الغصص فجعل الله له تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق ان الآية تمثيل للاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني يدفع الاستشهاد فتأمل قوله في احد قولي البصريين والقول الآخر لهم ما ذكره بقوله واما جعلها نكرة الخ قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف وبتر النظم اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان تكون استعارة للتكثير قلة الوداة المستفادة من رب في التوجيه المذكور اقلا بالنسبة الى عدم الوداة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الوداة في نفسها فلكل وجه ولا تنافي بينهما هذا وفي ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايماء الى ان مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكأنه ادعى انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيامة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره منتهين عن نواهيه حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم قوله الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا الآية مبني على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلانطباق محققي النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خبرية المثوبة لا يتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينتفي بانتفائهما فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم ابتدئ الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر قوله دلالة على ثبات

المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات
المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في الآية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب
ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة
من عند الله خير تحريا لهم على ما هو الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلاث
قوله واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم القيت في شق رأسه من السقم ما غيرت
من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى
اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظاهر اذا التقدير ولو لابست قلما قوله
فلا افادة عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد
في قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رأيت بكائك الحسن الجميلا على ما سياتي فالاولى ان يزاد
قيد تخرج امثاله قوله نحو ما زيد شيئا اي هو ملحق بالمعدوم فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم قوله
يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت رض من قصيدة يمدح بها النبي عم ويهجو ابا سفيان صدره
كان سبيئة من بيت رأس ويروى كان سلافة وبيت رأس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمور ويقال
انها مولدات في بر والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير
على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم في ذلك هذا والرواة
في البيت الهمزة والسلافة والسلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا وقد يروى
البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشان
واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطاء اذ لا يزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك ههنا ثم خبر كان
قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم
تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر بكمال نضجه ولطافته قوله لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام
قد سبق منا في اواخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم
على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه كذلك يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل

المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب
تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة
التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما ثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة التعريف
المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود
لما ذكر قوله الا ان العلم بحكم من احكام الشيء الخ قيل الظاهر انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم
لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على انه الحكم بالفعل الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود وبقي ههنا
ابحاث الاول انه لو صح الدليل لما لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب تعريف
المسند نفسه لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث انه
يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن
المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به على ما لا يخفى قوله ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جاءني زيد الخ اجيب بان المحتمل لكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد من جاءني وهو امر لا جاءني
وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة النفس او غيرها انما هو الطيب المستفاد من طاب لا نحو طاب فلا يكون الشيوع
في الحقيقة الا الاسم ولا يكون التعليل وهماه هذا ما ذكره مولانا حيدر في شرح الايضاح وتبعه الاستاد وفيه نظر
لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح تخصيصه
بمعنى نقص الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم قوله فقوله الخ اشارة الى انه يجب
مغايرة المسند اليه الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من
عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية جزءا وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق فتامل
قوله فان تكونوا براء من جنايته قال الاستاد البراء بكسر الباء جمع بريء مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر
في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع واما ضم الباء فغلط لانه اما مفرد كعجيب وعجاب او جمع براءة بالضم تقررة الصايد انتهى
واقول المغلط غالط لما ذكر صاحب الكشاف في سورة الممتحنة عند تفسير قوله تعالى انا برآء منكم انه قرئ براء
كشركاء وبراء كظراف وبراء على ابدال الضم من الكسر كرخال ورباب وبراء على الوصف بالمصدر فالحركات الثلث

في البيت ايضا جايز ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامي قوله يعني ان الناصر والجاني سيان قد يجعل على القصر بناء على ان الجاني لما استفاد قوة الجناية من ناصره حتى لو لم يكن له ناصر لما صدر عنه الجناية فكان الجناية مقصورة على الناصر لا يتعداه الى الجاني نفسه مبالغة واعلم ان الجزاء في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا براء من جنايته في زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الجاني هو الجاني قوله فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تغييرا هنا انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم آخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرء عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني تغييرا للاول فالتغيير لا يطابق المغير لما تحقق من ان المغير يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتغيير يؤذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وذي اللام كما ذكره المحشي لكن هذا يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلفيق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والمراد من طرق التعريف ما يعم الطريق الاصلي والعارض بحسب الاستعمال قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة والذي طالب اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه واشباهها قوله وانهما كان بحيث يجهل الخ اراد بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال استيناما والا ففيه بيان سبب تقديم احدهما المستفاد من قوله فانهما كان بحيث يعرف السامع احد

يتضمن بيان سبب تأخير الآخر قوله واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس لمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يتقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتأخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض ومما ينبغي ان يعلم ان ظاهر مقتضى السوق ان يقول بدل قوله واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واذا عرف اخا له ولا يعرفه باسمه لان الكلام فيما اذا كان لشيء معين وصفان يعرف السامع احدهما ويجهل الآخر فتأمل قوله ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا ومثله قول ابي تمام بيمن ابي اسحق طالت يد العلى وقامت قناة الدين واشتد كاهله هو البحر من اي النواحي اتيته فلجته المعروف والبر ساحله والمراد البر ساحله وكان الظاهر ان يقول وساحله البر لان السامع يعرف للبحر ساحلا وانما يطلب تعيينه فقيل المثال من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ وقدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام قوله محل نظر لان قولك اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلا بد ان يتقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن تعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد تساوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب فلك ان تسأل ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وان تسأل ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر من في السؤال المذكور اعني من هو مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبرا على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد التائب ليلائم المقصود الذي هو ايراد النظير لقولك انا

واولئك هم المفلحون وبهذا التوجيه حصل الجواب عن النظر واندفع اوهام ارباب الحواشي **قوله** على طريقة انت الرجل كل الرجل **قيل** حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافراد اى كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما **والجواب** انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علت كلمته كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فلم لا يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون ما بعده كلا الامرين محتمل بقي ههنا ابحاث **الاول** انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والكافر قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهيات من حيث هي ولذا لا تثنى ولا تجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد **ولك** ان تجعل وجه النظر هذه الوجوه **الرابع** ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه الزيد وكان عين زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تغاير وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل **قوله** اما مفرد واما عشرا المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشر بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع ايضا **قوله** ليس معناه انك الكامل في المحبوبية الفرق بين المعنيين المنفيين ان في الاول ادعاء قصر جنس المحبوبية على المخاطب دون الغائب والمتكلم ويسلم فيه ان المحبوبية موجودة في غير المخاطب لكن يدعي ان تلك المحبات في جنب محبته كلا محبة وكم بين المعنيين **لا يقال** ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة ايضا حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة **لانا نقول** هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه المصنف فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل والدك العبد يعني ان اتصافك

بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه **قوله** كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشيخ بنى على الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذ اقبح البكاء على قتيل البيت اوله الا يا صخر ان ابكيت عيني ● فقد اضحكتني دهرا طويلا ● بكيتك في نساء معولات ● وكنت احق من ابدى العويلا ● دفعت بك الجليل وانت حي ● فمن ذا يدفع الخطب الجليلا ● اذا قبح البيت **قوله** من جنس بكاء غيره من القتلى الاضافة لتلبس الوقوع عليه والمعنى من جنس البكاء على غيره **قوله** لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة اى عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى **قوله** ورد بان المعنى التشخص الذي له الصفة صاحب الاسم **قيل** المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على التشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قايم بغيره فالمبتدا هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد القائل المذكور اعني الامام لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي **قوله** لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل في غيرها يكون المحمول فيه امرا عدميا مغايرا بالاتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي فحيث يصدق هذا التعريف ينبغي ان يصح الحمل ولهذا نقل الشريف في بحث الوجود من شرح المواقف على ان الوجود الخاص لو اتحد هويته مع الموجود كما وجه به القاضي كلام الاشعري ان وجود كل شيء عينه للزم صحة حمله عليه مواطئة ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل وبالجملة لانه عدم صحة حمل الجزئي الحقيقي للحقايق التابعة على الجزئي الحقيقي للحقايق المتبوعة فتامل **قوله** والانشاء ليس تابعا في نفسه فلا يكون تابعا لغيره فيه بحث **اما اولا** فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه **واما ثانيا** فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها **قوله** لا ما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة **قوله** انما هو في الخبر والقضية اى في الكلام الخبري والقضية الموجبة **قوله** الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد واني هذا

ومنى القتال و واعلم ان نظاير هذه الامثلة ليس مما النزاع فيه اى مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة
داخل على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم الآية
حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الجملة الانشائية الواقعة خبر المبتداء لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح
لا اخبار عن استحقاق المدح كيف ولو وجب تقدير القول في خبرية الانشاء لوجب في عطف وما اجوده وما افسقه
من قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده اذ لا يخفى انهما معطوفان على الخبر والا لم يكن لهما محل
الاعراب فلا يكون من عطف الانشاء على الاخبار اصلا وقد سبق منه في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل انهما من عطف
الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب قوله وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب
بل انه مبالغة في شجاعته او نقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن تشبيهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا
فليفهم قوله فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه زيد ضربته سياق الكلام يدل
على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل تقييد
بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان رفع
يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد ضربته تقوى
ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه فتقوى الحكم وقس
على ذلك نظايره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل
وان لم يقيده والتزم وجود التقوى في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببي قسما لما يراد به التقوى
فافهم قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى لا يخفى ان هذا الاعتبار لا يجري في الافعال اذ لا يصح ان يقال
الفعل لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث اى لخبر قد نوى اسناد ذلك الحديث اليه فمن زعم من اصحاب الحواشي ان هذا
الاعتبار جار في الافعال ايضا فالتقييد بالاسم اما اتفاقي او تنبيه على ان الاصل في الاعراب الاسم فقد وهم واعلم
ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة يعم مثل ان زيدا قايم وما زيد بقايم وكان زيد قايما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس
بتخصيصه بالمجرد عن العوامل اللفظية قوله قلت هو داخل في التقوى فيه بحث لان اللام في قوله فللتقوى

للغرض كما يرشد اليه تفصيل الباعث لكون الخبر وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال
بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق قوله لان الاصل في التعلق هو الفعل وذلك لان العامل
انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره
من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى
اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط
نحو فاما ان كان من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا قوله ولانه قد ثبت
تعلقها راجع الى الظروف المعاومة بقرينة ذكر الظرفية وسبق الذهن اليه من لفظ التعلق انسياقا ظاهرا فاندفع اعتراض
بعض اصحاب الحواشي بانه لا معنى لكون الجملة الظرفية متعلقة بالفعل واسم الفاعل وبانه يلزم ان يكون تعلق الجملة الظرفية
باسم الفاعل غير قطعي مع وضوح فساده وبمثل هذا الوهم الفاحش لا ينبغي ان يعترض على مثل الشارح فضلا عن ان
يشنع عليه بانه من حيز الاخيه وقع فيه نعم يرد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه
المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يأول بالجملة والظرف المخبر به واقع موقع هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة تأول
بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل لما اعترف
بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية بمعونة المقام
وليس في ذلك كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق
الاستخدام قوله لا فيها غول في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها
غول ولا هم عنها ينزفون اى ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة
الغول ان يغتال عقولهم قوله اى بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث
المسند ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتداء في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتداء
المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل سالبة لا يمكن ان يفرق
بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل
التقديم ليتخصص المبتداء المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتداء بالوقوع في سياق النفي

فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع في
سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت ان في الآية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به
على ما في اللب والمراد به التعجب ايضا على ما في المغني لابن هشام فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد
الغول المطلق كما نبهت فبهذا القدر صح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير
مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين
للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث المسند اليه
قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد تبين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي فهذا تذكير لما سبق
قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور
ان لا يتجاوز دين رسول الله صلعم الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الى
دفعه بان القصر اضافي واما ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان هذا مبني على انه لو بني الاختصاص على ذلك لزم قصر ديني
على لي لا يتجاوز اليكم ثم قال وهذا غلط منشؤه الجهل بكون الآية منسوخة ففيه بحث اما اولا فلان حديث النسخ
على ما ذكر قرينة على العلامة كيف وقد اتفق المفسرون على ان المخاطب كفرة مخصوصون قد علم الله منهم انهم لا يؤمنون فلا نسخ
في ان يقال ديني مقصور على لي لا يتجاوز اليكم واما ثانيا فلانه لا حاجة في رد هذا المعنى الى ان يقال الآية منسوخة
كيف ومعنى الآية لكم دينكم الذي انتم عليه لا تتركونه ولي ديني الذي انا عليه لا ارفضه فليس فيه اذن في الكفر ولا منع عن الجهاد
ليكون منسوخا بآية القتال اللهم الا اذا فسر بالمتاركة وتقرير كل من الفريقين الآخر على دينه وهو معدول عن معنى الآية
على ما ذكر قوله لتوهم انه نعت لا خبر اي توهما قويا لتعاضد الامرين في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف
وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القايم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت فافهم قوله لجواز ان يكون قايم
مبتدأ ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار او نحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط
لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتدأ او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام
او ما كان فيه فليرجع الى الشروح لا يقال قايم لا يصح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات

فالاولى ان يقتصر على الدليل الثاني او يصور صورة الالتباس في موضع يصلح الثاني نعتا للاول حتى يكون جعل
الاول مبتدأ لانا نقول قد جوز النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا
في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل قوله
فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي
ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واي
اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الشرط المقتضي للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص
لا يحصل الا بعد حصول الحكم ان قلت لم جوز الابتداء في الصورة المذكورة وجوز تنكير الفاعل ولم يجوز رجل في
الدار مع ان الحكم على غير المخصص في الكل قلت لما بيناه في اوايل الكتاب حيث شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال فليتذكر قوله وهو سواء اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو
ان الغرض اضاءة الدنيا بسبب هذه الثلثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يتبادر الذهن الى هذا المعنى
كما لا يخفى واما وجه في الثاني فلان الشايع استعمال الاشراق لازما على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذوو اشراق
والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصد والشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون على اشراقها
وانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتدأ وخبره محذوف اي لنا ثلثة
موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه
ضعف التبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح الثلثة كما لا يخفى قوله يفتر عن حبط وذلك الشكل وذلك انه يقال
افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان تعديته بعن لتضمينه معنى الكشف هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال
ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشارح انما ينهض وجها لعدم
ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا للعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان ترك المص
ذكره لظهوره فافهم قوله خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه
الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة
بهذا القيد بل يجب ان تكون داخلة فيه واردة نقضا على ما ذكر من القاعدة القايلة ان الفعل يقدم البتة على

ما المسند اليه في الدرجة الاولى واعترض عليه الاستاد بانه كلام لا يفيد الناظر الا التعجب والاستبعاد وذلك
لان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة
الاولى حتى اذا قدم المسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج
الامثلة بهذا القيد ونقل عن مولانا خضر بك انه توجيه كلام الشريف ان يقال قول السكاكي ويقدم البتة
على المسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على المسند اليه في الدرجة
الاولى يعني ان ضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله
ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق
السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد انتهى كلامه وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا
فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على المسند اليه في الدرجة
الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا وهذا ظاهر ولك ان تقول غرض الشريف ان السكاكي جعل منشاء
الاحتراز عن الامثلة نفس هذا القيد اعني في الدرجة الاولى كما دل عليه صريح عبارته وسوق كلامه ايضا فاذا كان
الاسناد المذكور في هذه الامثلة في الدرجة الاولى لم تخرج بهذا القيد فلم تخرج عن ضابطة افادة التجدد على زعم
السكاكي فانتقضت القاعدة المذكورة في بيان الضابطة لدخول هذه الامثلة فيها مع عدم افادتها التجدد
فتبين ان القاعدة المنتقضة التي ذكرها الشريف بقوله ان الفعل يتقدم هي بعينها ضابطة افادة التجدد لانها
مشتملة على قيدين جعل المسند فعلا وتقديمه على المسند اليه في الدرجة الاولى فقوله ان الفعل اشارة الى القيد
الاول وما بعده الى القيد الثاني ولكن تبين ان القول بان القاعدة ليست ما ذكره توهم فاسد نعم كان يرد ما ذكره
لو جعل السكاكي منشاء الاحتراز مجموع قوله ويقدم على المسند اليه في الدرجة الاولى لكن ما جعله الا مجرد قوله في الدرجة
الاولى ولذا قال الفاضل المحشي فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد ان قلت فليجعل اسناد الاحتراز
الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه ان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على المسند
اليه في الدرجة الاولى قلت هذا مع انه تأويل بلا ضرورة لا يساعده سوق كلام المفتاح هذا وكلام الشريف
وان كان لا يخلو بعد عن اضطراب لكن ارتفع التعجب والاستبعاد المذكوران كما لا يخفى على المنصف قوله

ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال مجيئه في النوم قال فغمت لطيف مرتاعا
وارقني فقلت أهي سرت ام عادني حلم والمقصود ان المعترض وهو سعد الدين الكالوني وقيل ضياء الدين
اسفان خاصي قرية من قرى خوارزم قريبة الى كاث لم يرد مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته الحاكية له قوله
فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم القول بما ذكره وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ
الشارح الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك
الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده قال الاستاد هذا مخالف لما ذكره صاحب الكشاف من ان
جملة الحمد لله تفيد الثبات والدوام اللهم الا ان يفرق بين اسمية خبرها ظرف واسمية خبرها صريح الفعل انتهى كلامه
ولعل مراده ان قوله انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يخالف ما في الكشاف لا ان قوله فالقول بان كل جملة
اسمية تفيد الثبوت وهم يخالفه لان الايجاب الشخصي الذي استفيد من كلام الكشاف لا ينافي رفع الايجاب
الكلي المستفاد من كلام الشارح الا ان يتحمل لكن لقائل ان يقول صاحب الكشاف لم يصرح بان المقدر في الحمد لله هو
الفعل فلو سلم ان المختار عنده تقدير الظرف بجملة فعلية لجاز ان يقدر ههنا اسم الفاعل بقرينة العدول الى الرفع المفيد
الدوام بل لو سلم ان المقدر ههنا فعل لجاز ان يستفاد الدوام بقرينة العدول فلا ينافي اصلا وقد مر هذا البحث
في بحث الحمد فليتذكر قوله بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق
اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد الا ان ينضم
قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات
ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت
حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان
اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادتها التجدد بطريق
القصر في المثالين المذكورين قوله كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا
لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل وعامله
والاسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول والاسناد عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير

المنفصل المقدم اعنی انا فلیس شیئا من القسمین **قوله** ولا یخفی ان کون الخبر متضمنا للضمیر ینبغی ان یجعل
اللام فی الضمیر للعهد ای الضمیر العاید الی المبتدا وذلک لان الوجه فی تاخیر الاعتبار الثانی عن اسناد الجملة الی المبتدا هو
ان فی الاعتبار الثانی ملاحظة رجوع الضمیر الی المبتدا لا مجرد ملاحظة التضمن للضمیر لان هذه الملاحظة موجودة فی
اسناد الجملة ایضا اذ المبتدا انما یعرف الی نفسه ما یصلح للخبریة والصالح لها فی الصورة المذکورة هو الجملة
اعنی مجموع الفعل المرتبط بالضمیر معه لا الفعل وحده وهذا ظاهر مما ذکره الفاضل المحشی **قوله** واحترز بقوله
فی الدرجة الاولی عن نحو زید عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول یعنی انه لو قال ویقدم البتة علی ما
یسند الیه بلا تقیید بقوله فی الدرجة الاولی لورد علیه نحو زید عرف فانه مفید للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه
لم یقدم علی المسند الیه وهو زید فلما قال فی الدرجة الاولی علم من هذا التقیید ان افادة التجدد انما یقتضی وجوب
تقدیم المسند الذی هو الفعل علی ما یسند الیه فی الدرجة الاولی لا علی ما یسند الیه مطلقا وهو موجود فی نحو زید عرف
والقول بان الاسمیة فی مثله لا تفید التجدد بالقیاس الی المبتدا بل الثبوت توهم فاسد لان الضمیر وما یرجع الیه
شیء واحد فکیف یقصد ثبوت المسند وتجدده له معا **قوله** لان کل فعل مسند دایما هو واما الافعال الکلمة
مثل قلما یکون فلعله لم یلتفت الیها لانها قلما تکون **قوله** واما ما یقال من انه اشارة الی ان جمیعها ای قال
الکشاف فیه بحث لان هذا القائل لا یستفید هذا المعنی من مجرد قوله کثیرا ما ذکر فی هذا الباب الذی قبله
غیر مختص بهما حتی یرد علیه ما اورده الشارح بل یستفیده منه مع قوله لا یخفی علیک اعتباره فی غیرهما فان ضمیر اعتباره
راجع الی کثیر فیفهم منه ان الکثیر معتبر فی غیرهما بالمرة ولو وضع مکان الکثیر الجمیع لزم من ارجاع الضمیر الیه ان یکون الجمیع
معتبرا فی غیر البابین بالضرورة هذا کلامه ولا یخفی انه سهو بین اذ لا یفهم من سلب اختصاص الجمیع بالبابین واعتباره
فی غیرهما الا ان یکون الجمیع معتبرا فیما یغایرهما ولو فی واحد منه لا فی کل واحد مما یغایرهما حتی یتم ما ذکره ذلک القائل
من ان سلب اختصاص الجمیع بالبابین لا یصح لعدم تحقق بعض منه فی بعض ما یغایرهما فتامل **قوله**
قد سبقت اشارة اجمالیة یعنی فی التنبیه السابق بقوله کثیرا ما ذکر غیر مختص **قوله** واراد بالاحوال بعضها بحسب
المقام وان کان الجمع المضاف ظاهرا فی العموم **قوله** الفعل مع المفعول کالفعل مع الفاعل ان لم تجوز ای کن
المبتدا فلیجعل الظرف معمولا للمضاف مقدرا ای ذکر الفعل مع المفعول کذکره مع الفاعل وادخل ههنا کلمة مع علی التابعین

اعنی المفعول والفاعل اللذین کل منهما قید للفعل مریدا بهما مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فی هذا المعنی صرح
به الشریف فی حواشی المفتاح وان کان الشایع دخولها علی المتبوع رعایة لامر خطابی وهو ان الکلام فی متعلقات
الفعل من حیث هی مضافة الیه وحق المضاف الیه ان یتقدم فی الذکر التفصیلی ثم جری علی الاستعمال الشایع من دخولها
علی المتبوع **قوله** والوجه هو الاول وان کان الثانی فیه رعایة امر لفظی مقتض لوضوح الفهم وهو ارجاع
الاولین من الضمایر الی شیء واحد وکذا الثانیین ووجه الوجاهة التی احال به علی التامل فصله الفاضل المحشی
روح الله روحه غیر ان للقائل ان یقول لا نسلم ان قوله فیما بعد فاذا لم یذکر متعلق بالمفعول لم لا یجوز ان یتعلق بالفعل
کما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ویکون متوجها الی القید کما فی قولک لم یاتک القوم اجمعین ای اذا لم یذکر
الفعل مع المفعول بل ذکر وحده والجواب ان یرجح تعلقه بالمفعول بقول المص فی الایضاح الذی هو کالشرح
لهذا الکتاب بعد قوله هناک حال الفعل مع المفعول کحاله مع الفاعل الخ واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدی اذا اسند
الی فاعله ولم یذکر له مفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبیان فیما نحن فیه عدم ذکر المفعول مع الفعل علی انه فیما
ذکره القائل فی انه الاستعمال الشایع فی مواضع وفیما ذکره الشارح والمحشی مخالفته فی موضع واحد لنکتة خطابیة تقتضیه
قوله ای تلبس الفعل بکل منهما فی العبارة مسامحة اذ لیس الغرض من ذکر کل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل
بکل منهما فالاظهر ان یقول ای تلبس الفعل بما ذکر معه ونظیره قوله فی اوایل الکتاب فمقام کل من التنکیر والاطلاق
والتقدیم والذکر یباین مقام خلاف کل منهما والمقصود واضح **قوله** ومن هذا یعلم ای مما ذکره نقلا عن
الایضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه علیه وان لم یصرح بکونه نقلا عنه وکان الاولی تصریحه به لان تصریحه
فی الایضاح بجهة التلبس بالمفعول انه وجهه فی حمل المفعول علی المفعول به وانما خصه بالبحث عن حذفه وذکره لان طلب
الفعل المتعدی ایاه اشد من طلبه لغیره کما سیجیء فحذفه ابعد وارسخ فی اقتضاء النکت **قوله** مطلقا ای من
غیر اعتبار عموم فی الفعل الخ هذا کلام ذکره المص فی الایضاح وفیه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل
له فی ترتب الجزاء المذکور اعنی التنزیل منزلة اللازم لجواز ان یقصد التعمیم المذکور وینزل الفعل مع ذلک منزلة اللازم
کما لا یخفی تامل **قوله** ویکون کلاما مع من اثبت له اعطاء غیر الدنانیر کانه مبنی علی ان التخصیص بالذکر عرفا
ولا یستعمل لا یدل علی نفی الحکم عما عداه کما قالوا ان التخصیص بالذکر فی الروایات یدل علی نفیه عما عداه بلا خلاف لکنه تعسف

ظاهر مستغنى عن اعتباره فى تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول **قوله**
لا ممّن نفى ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت فيكون ملقى الى المنكر
فاين التأكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة لها ان قلت فينبغى ان لا يجوز القاء الاسمية الى خالى الذهن قلت
قد سبق جوابه فى الباب الاول **قوله** اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق
كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها كما سيجئ
تفصيله فى البيان ان شاء الله تعالى **قوله** المؤمن غر كريم اى فى شرحه للمفتاح الغر بالكسر الذى ينخدع لبلهه
لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خببت يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح
لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير **قوله** لعدم ايهام ان القصد الى اتمام الايهام ايماء الى جواز وجود
مرجح للحمل على البعض فى الواقع وان تساوى الكل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه **قوله** اى افاد المقام الخطابى ذلك
اى كون الغرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون
الغرض ذلك لكنا ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فى افراد الفعل ولا دخل له فى افادة الجزء الاول وكل من الامرين
مبين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات
التراكيب التى يفيدها وان لم يسم بها وبهذا يتبين سقوط ما ذكره ايضا فافهم **قوله** فمصدر هذا الفعل
معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفى المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة
على الفردية ولو منكرة كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال
الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابى من غير حاجة الى ضم التعريف
قوله لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها هذا اعنى كون معنى الاطلاق ما ذكر
مستفاد من عبارة الايضاح نصا صريحا متوهم من عبارة المفتاح حيث قال والقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى
منزلة اللازم لكن الظاهر ان مراده بنفس الفعل عدم تعلقه بالمفعول لا عدم اعتبار العموم والخصوص فى افراد الفعل
فتوهم ورود السؤال على المصنف اظهر من توهم وروده على السكاكى هذا وقد يجاب عن السؤال بان المراد ان
المقام اذا كان خطابيا يراد فى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها

الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل فى ضمن جميع افراده الذى اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق
بين ان يقصد الحقيقة فى ضمن الافراد وبين ان تقصد من حيث هى للتوسل بها الى ارادة التعميم كناية فان التامل
قوله معتبرا فى الغرض والمقصود قيل مراده نفى دخوله فى الغرض الاولى والمقصود من نفس الكلام
وان كان داخلا فى المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان لطى ما يدور
عليه دفع الملام من الكلام مما لا يرتضيه اولو الاحلام **قوله** لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل
نقل عن الشارح انه قال العلامة ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين فى مثل فلان يعطى على ما زعم الشارح واما الحصر
الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر بناء على التقديم فلا يصح شرح الكلام السكاكى
على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر بناء على التقديم اه ان افادة التقديم الحصر عند السكاكى انما هى
اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كالسبتى وفلان ليس منهما بل هو علم فلكونه علم جنس كما صرح به فى شرح اللب
للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من
المسند المحمول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على
وجه يصح عند صاحب المفتاح وبهذا ظهر ان ما ذكره الاستاد حيث قال يرد عليه ان الحصر الاول افادة تقديم
فلان كما هو مذهب الشيخ وصاحب الكشاف بل صاحب المفتاح ايضا سهو وغفول عن قصد الشارح بل عن قصد
التبجيل والتعجب ثم استدل على ما ذكره بهذا الذى نقل من الشارح وزاد لفظ الكشاف فى النقل حيث قال
واما الحصر الكشاف بناء على التقديم اه ولا ادرى كيف تخيله **قوله** فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء ولما
والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفروض انه يوجد كل اعطاء **قوله** اما انه
لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة اجاب عنه الفاضل الهروى بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام
وفرض الكلام فى صورة يدل قراين المقام او الوقوع فى جواب السؤال عليه فانه اذا اظهر خطاء من معه فى مسئلة
دقيقة وقلت هو رجل نحوى يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما له مدخل فى تحقيق الدقايق او سئلت عن شان فلان
وعما يشتغل به من حقايق الافعال وقلت يعطى ويكتب وغير ذلك فهم انه مقصور على ايراد ما ذكرت فى جوابه
ورده الحصارى بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل **قوله** فان هذا المقام

مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي فانه سلك مسلك الشارح العلامة **قوله** في المعتز بالله
معرّضا بالمستعين بالله المعتز بالله هو الثالث عشر من الخلفاء العباسية بويع بعد خلع المستعين بالله سنة
اثنتين وخمسين ومأتين ثم خلع وقتل في رجب من سنة خمس وخمسين وهو ابن ثلث وعشرين سنة وكان
من احسن اهل زمانه واما المستعين بالله فهو احمد بن المعتصم بويع بعد وفاة الخليفة المنتصر في ربيع الآخر من سنة
ثمان واربعين ومأتين ثم خلع في سنة اثنتين وخمسين كما تقدم واعتقل تسعة اشهر ثم احضر الى سامرا فقتل بها في
سامرا في آخر شهر رمضان **قوله** ان يرى مبصر ويسمع واع هذا في الحقيقة سبب للحزن والغضب الكامن
لكن جعل خبرا عنهما تنبيها على كماله في السببية فكأنه خرج عن السببية وصار عين المسبب **قوله** بل لا يبصر
الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره هذا ان الحزن مستفاد من مقام المبالغة فكأنه ليس هناك الا آثاره
ولا يذكر الا اخباره **قوله** فالفرق بين تعميم الجواب عما توهمه الخلخالي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم
المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول **قوله** وهما وان فرض تلازمهما
في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد والاعتبار تجوز ان يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء والواو زائدة بينهما
لتأكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر على رأي الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج
الى الجزاء كما **قوله** فلا بد من ذكر المفعول هو مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا
فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله
اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا فحذفه غير مستحسن **قوله** بناء على غرابة تعلقها به بل بناء على ان الكلام لا يصح
تفسير الاول كما سيجيء **قوله** على ما سبق الى الوهم الظاهر ان هذا الوهم اعمل في تفكرا اول الفعلين
المتنازعين اعني ابكى وبكيت لا ثانيهما لان الغرابة في تعلق المشية ببكاء التفكر ومنشأها تعلق البكاء بالتفكر
فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة منشأ الغرابة مما ذكر صريحا **قوله**
بكاء مطلقا يحتمل ان يقال المراد ان ابكي دما فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية
عليه بكاء مطلقا **قوله** متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالدفع اقتضاء للايضاح حيث قال اذ لو ذكر
اللام ربما توهم قبل ذكر ما بعده ولان التعليق بالدفع يشعر بكون الدفع لا في الابتداء غير حاصل كما ان التعلق بالتوهم

يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان
نفس الدفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر انما يكون في ثاني الحال هو الدفع وان جاز استعمال احدهما مقام الآخر مجازا
قوله وكم ذدت عني بصيغة الخطاب فالمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم فيصف نفسه بالتثبت
على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقايع والبلايا **قوله** فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكره فان قلت
هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا يلجئ الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه
على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس
في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما ينبئ دراية الذوق السليم من قولهم كما زد باستخوان رسيد
قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف
مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمرا او غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول هو في الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فبذكر المظهر مقام المضمر ثانيا يحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول
اولا قلت لو سلم فالحذف اهون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة **قوله** ان يكون اصابه اللا اي لان
يكون فحذف اللام لاستمرار حذفه مع ان وان وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته الملال كما هو
اشعارا بان الغني العارض لا يجديه نفعا لانه على ما هو عليه من خساسة النفس ودناءة الهمة كذا في بعض شروح
الايضاح **قوله** لكن التأمل الذوقي يشهد به يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينة اعني ويهدي من يشاء الى صراط
مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا
تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى **قوله** وههنا بحث هو يندفع هذا البحث بما سبق لمن في حذف مفعول
الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب الخيال مع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرحه للمفتاح بافضل الفاضل المحشي
فالمراد بعدم تمييز احد الوجهين عن الآخر الذي ذكره ذلك الفاضل عدم في هذا الشرح فليتم بقي ان يورد على الفاضل
ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعو الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم
العقل بان دعوة الله تعالى غير مختص ببعض المكلفين تأمل **قوله** وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب
القراين ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم

قوله ... لان ... الذي ذكر

من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره
عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار فقوله عند قيام قرينة قد اصاب مجزها ولا استغناء عنه اصلا قوله
وقد عرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث اخر اي عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته
لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه قوله اذ لو كان الدعاء بمعنى الدعاء
المتعدي الى المفعول اي المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال
في تفسير الاية سموا بهذا او بهذا واذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الاية وهو ان اهل
الكتاب قالوا لرسول الله عليه الصلوة والسلام انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم فنزلت
فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق ايا نعم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه
على انه قد يجعل ح لفظا والتخيير في التعبير اي نادوا المسمى بلفظ الله او بلفظ الرحمن وهذا معنى صحيح لا غبار عليه ومثله
كثير في المفتاح واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي في سبب
نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال انه عليه السلام ينهانا ان
نعبد الهين وهو يدعو الها اخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية
الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو باعتبار
الصفات اي ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب
الذات والتغاير بحسب المفهوم جار في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد بشيء منها الذات
التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد هو المراد بالاول ثم القرم السيد
والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال قوله ولما ورد ماء مدين الاية
ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب عم والامرأتان بنتاه عم والذود الطرد قوله حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما اي للشيخين ان يقولا الترحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذود من المرأتين لاجل
نفسهما بلا مدخل لملاحظة خصوصية المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي
عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رأيهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره هذا

الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجيء على ان الموضع كان مجتمع الناس للسقي ومجرد عدم اشتغالهما كاشتغال
الناس مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم قوله فكان على المص ان يذكره بل كان احسن ان يقول لك
حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني لافادة
الاختصاص لاشتمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب
ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى الاحسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا كلام جمل لا يرد عليه ما اورده الاستاد
وغيره من ان ما ذكره الفاضل المحشي اعتذار عن دعوى الوجوب لا الاحسنية ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر
بانواعها الثلثة وكان تانيث الضمير باعتبار تأويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم قوله ومعلوم
ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد كما سيجيء تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي
بين انما والقصر قوله فيتقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير
المحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما فلو كان للتاكيد لجاز الجمع بينهما لجواز الجمع بين المؤكد والمؤكد
دون المفسر والمفسر ولك ان تقول يجوز ان يكون ذكر الفعل مفيدا لكلا الامرين وعدم جواز الجمع بالنظر الى
احد المفادين قوله انه من باب زيدا ضربته يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث
لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصلح ناصبا للاسم ان فرغ
على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا
بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام
من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وكثيرا ان الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن فربك كبر وانما زحلقت
الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح والاقرب ان يقال
اما مقدرة والفاء فاء جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان لاما خاصية جواز تقديم
ما بعد فائها فليفهم قوله وقد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون
واياي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص
تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتض للتغاير الشخصي والاختصاص

فى تخص لايقتضى قوة الاختصاص فى تخص آخر اللهم الا ان يعتبر خصوصية التخصيص فى الاختصاص المؤكد واما
اذا جعل الفاء جزائية ففيه توكيد للاختصاص بناء على ان الاختصاص يفهم فيه من وجهين احدهما من تقديم المفعول
والثانى من الفاء الجزائية فى قوله فارهبون فان التقدير ان كنتم راهبين شيئا فارهبون ولا شك ان هذا التخصيص
لاستلزام الرهبة المطلقة رهبة الله فيكون رهبتهم منحصرة فى الله تعالى تامل **قوله** واقيم مقامه ولم القيام
وهو زيدا ان **قلت** هذا مناف لما تقدم فى شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شئ اذ قد
علم من تقريره ههنا ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره فى صدر الكتاب انها واقعة موقعها جميعا
قلت مبنى على المذهبين كما فصل ابن الحاجب فى الايضاح **قوله** ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول والظرف ونحوهما هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين اما والفاء فى الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض
واما اذا كان فاصل آخر ايضا فلا فامتنع اما زيدا طعامك فآكل وان جاز اما طعامك فزيدا آكل صرح به الفاضل الرضى
وغيره ولكن هذه الدقيقة على ذكر منك فان بعض من يدعى المهارة فى النحو قد خبط بسبب غفوله عنها **قوله**
ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اى ليس الغرض الاصلى فى هذا النوع هو التخصيص وان
افاده فى بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص ونحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كانه مبنى على ان الظاهر كون القصر فى كل واحد من
المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجائيين بالقياس الى الآخر والا فكون القصر مبنيا
على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فح لا يكون هذا التعليل نافيا للتحقيق على انه يحتمل ان لا يجئ تقديم متعلقات
الفعل عليه الا للاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل بناؤه على
الاكثر **قوله** فلا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم فى نفسه
فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اهم لكنه ههنا وقد قوبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام
الذى لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره فى بيان وجه التقديم كما سيجئ فانما هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم
فى نفسه نصب العين فتدبر **قوله** لمراعاة حسن النظم السجعى الصواب تبديل لفظ السجعى بالفاصلى رعاية
للادب **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وبالتخصيص

كما لا يخفى فينطبق الدليل اعنى قوله لانهم يقدمون الخ غاية الانطباق وتعلق كلام الشيخ لتاكيد الدليل **قوله**
وفيه نظر وجه على ما نقل عنه ره وما اشار اليه فيما سبق انا لا نم ان القول بالتقديم لرعاية القافية اوالفاصلة خطاء
وما يتوهم فى وجهه من انه لا يمتنع ان يفيد التقديم فى بعض المواضع فايدة ولا يفيد تلك الفايدة فى موضع آخر ليس بشئ
اذ ليس المراد بقوله وغير مفيد اخرى غير مفيد تلك الفايدة بل معناه غير مفيد فايدة معنوية اصلا يدل على ذلك قوله
بان يقال انه كما فهم **قوله** لانها اول سورة نزلت وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة
قال الزهرى اول ما نزل سورة اقرا الى ما لم يعلم **قوله** فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف
على العلم باصلها وايضا المخاطب هو النبى عليه السلام كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يفيد
احد وجوه القصر كذا فى شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اى متبركا باسم الله اذ لا يتصور
منه عليه السلام التبرك بغير اسمه تعالى واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه ع م
ان يكون متروما اسم الله وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو فى القصر الاضافى فليحمل
القصر على الحقيقى بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذى اشرنا اليه من عدم مجئ تقديم متعلقات الفعل عليه
الا الاضافى **قوله** وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة
دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشى وان كان
فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره فى مواضع لان صرف عبارة السكاكى عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام
احسن من بناء تخريج الآية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام فى الباب الخامس
من مغنى اللبيب وفى مواضع اخر وبهذا ظهر اندفاع اعتراض الاستاد على الفاضل المحشى بان ارتكاب امر نادر
متقرر عند القوم متضمن لفايدة اهون من ارتكاب صرف عبارة السكاكى عن ظاهرها فى اربع مواضع كما لا يخفى
على المنصف **قوله** والباء للاستعانة او الملابسة رجح الاول لكونه اكثر فى الكلام من باء الاستعانة
ولان فى التبرك باسم الله تعالى من التبرك ما ليس فى جعله بمنزلة الآلة التى لا تكون مقصودة بالذات **قوله**
اى اقرا القرآن قد يقال ان السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذى قدره اللهم الا ان يصير الى ارتكاب التجوز
الاخرين فى اول النازل فتامل **قوله** ولا يبعد على المذهب الصحيح اراد به مذهب الشيخ فان الشارح

نتافي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يمكن التخصيص نائيا عن المقام بان يحمل على التحقيق على ما ذكرته والا فان
حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم لما هو نائب عن المقام
ففي ما ذكره الشارح تضعيف لا ضعف وضلال عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرو والاحتراز عن نحو
ضرب غلامه زيد فان في ذلك مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق
لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو بلا واسطة على ما هو
بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة
كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول
المطلق اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق فان قلت لم يذكر الشارح المفعول منه
مع ان السيرافي اثبته ومثله بقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه قلت لان النحاة لم يعتبروه وحكموا
بان ما ذكره السيرافي تفوه منه لانه يقتضي ان يكون له مفعول اليه نحو ذهبت البيت اي الى البيت وكذلك غيره
وايضا ما ذكره لم يثبت الا في اختار واستغفر ولهذا لا يجوز اصطفيت القوم زيدا وبالجملة ما على الشارح هينا
مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما وقال اياك في قولهم ما صنعت
واياك منصوب بلابست فهو مفعول به وجبنا في قعدت جبنا عن الحرب مصدر للنوع قوله الاصل تقديم النعت
لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه اربح في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون
متبوعه فانه في حكم المنحى والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعا للعطف لفقدان
شرط العطف حكما وهو تقدم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشريف في توجيه قول السكاكي ثانيا
ليس مع احد من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقييد
بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باو على رايه وبل نحو جاءني زيد اي حسنه او بل حسنه
محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقديره سلب بيد ثوبه على تقدير العطف
سلب وثوبه قائم في العطف ببل واو فالتفاسر ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت
مرادهما النطوع بحسب ما ديه اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في او دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالعطف

الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هنا وانما ادخل او في قوله او البيان تنبيها على ان عطف
البيان مع البدل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من واد واحد
لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح ثم تقديم احدهما على ما هو كل المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف
المتأخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المثل كلمة او ويقدر هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم
قوله فراد المهم بالاهمية هنا الخ فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
او بالتناسب وهذا العطف ينافي تلك الارادة الا ان يبين فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر قوله
وجعل السكاكي التقديم للعناية الخ عبارة السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان
احدهما ان يكون الخ فالمنقسم الى القسمين في عبارته نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام
التقديم لاجلها فلهذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام الخ مسامحة
لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فقد يقدر اللام اي احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه
للتقديم كما سبق في قول البحتري شجو حساده البيت وهذا لا يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتداء
وذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا
مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين يوجد المقتضى للعدول عن التقديم وان كان
اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها في
حكم المعرف فان قلت الاصل في المبتداء المنكر وذي الحال المنكر التاخير فلا حاجة في تحقيق الاحتراز المذكور الى اعتبار
ان التمثيل لمجموع الامرين قلت ما ذكرته محتمل يؤيده عدم قولهم بالتخصيص في قولك في الدار رجل لعدم وجود تقديم
ما حقه التاخير بل قد صرح به في شرح المفتاح الا ان وجه الاصالة الذي ذكره في التقديم المسند اليه مثلا وهو دلالته على
الذات جار في المنكر ايضا لكن فيه مقتض للعدول عن ذلك الاصل بحسب الاستعمال قوله وثانيهما ان يكون
العناية فيه ابلغ ساحة نظائره قوله نصب عينك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها من نصبت الشيء
اقمته وجعلته تجاه عيني بحيث لا يغيب عنها كاني انظر اليه دائما قوله وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الآية مبني على ان لله مفعول بواسطة قدم على الذي بلا واسطة اعني شركاء واعلم ان السكاكي

اختار في هذه الآية ان لله شركاء مفعولا جعلوا وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من
جعلوا شركاء وهذا هو المختار على ما حقق في شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول
لجعلوا وشركاء مفعول ثان ولله ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالآية على راى هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف
المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول
اعنى شركاء بان الاول منكر يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجعلاه من
قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر يخصصه على اعتبار
المبتدأية والخبرية بطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المحضة اسما لان كقولك ان شواء ونشوة وان كان لا يخلو
عن شوب فتأمل قوله بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل
قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف
تعريف لا اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد
الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول
ممنوع اذ له حظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول
قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك
ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر ههنا لعارض واما الحكم بان قوله من
قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الخ قد يقال
تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا و مهما وان شئت فتامل في قولك
اعطيت دينارا سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة تقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول
دخل في تلك المباهاة والحكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه ما هو رد ما الاقرائي في شرح الايضاح
بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين
في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله
صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان تكون مختصة به ونصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول

جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرين في الذهن وقت
الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق
الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعنى
بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه
لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام الناشي باعتبار تعلق الفعل به
وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر في التصرفات الخطابية الذوقية فليعتبر في تاخير المفعول الثاني عن العامل تقدم
مرتبة العامل ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا قوله وان كان
مناقشة في المثال لكنه حق قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انها ما يحيا بل قال لتوهم انه
من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آبية عن هذا الدفع حيث قال
لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين ام من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى
تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه
ليس صلة للدنيا اقوى من كثير القراين الحالية المصححة للاستعمالات البليغة ومن يك ذا فم مر مريض يجد مرا به الماء الزلالا
قوله يقال قصرت اللقحة اللقحة بكسر اللام واللقوح بفتحها هي الناقة الحلوب قوله وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرح المفتاح
فكلا معنيي القصر فهو حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا
الحقيقي ههنا مقابل للاضافي كما صرح به فيشتمل الادعائي وقد فسره بوجه اوجه وكانه نظر الى ان الحقيقي هو الكامل
ولو اريد الشمول لقيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة
ونفس الامر ما هو كذلك تحقيقا وادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه
اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي
لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على
اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي

المقيد للقصر والحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اصل الميزان استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة
ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا
لفظ التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يأبى هذه التوفقة قوله انما سمي قصرا وتخصيصا
قوله لقلة جدواه اى لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم
قليل الفايدة قد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا يرى
كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان
الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه فايدة عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الضمير في جدواه
راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر
الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الآخر وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي
بقسميه كثير في الكلام والقسم الاول منه موجود فيه وان كان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله قوله
وهذا التفسير مثل التحقيق وغيره رد عليه الشريف في شرح المفتاح بان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر
راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرا ومنجما او قولك
زيد قايم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله الموصوف عند السامع مع تشبيه بان المراد هو القصر
غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع
ولا تردده اصلا قوله مثل زيد شاعر لا غير اى لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف
ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو من قصر الموصوف على الصفة وقس عليك استعمال لا غير في كلا القصرين وعليهما
فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله الى
معنى قايم بالغير ان اريد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر يكون النسبة التي ذكرها بينه وبين النعت النحوي الذي هو
نفس اللفظ بالكلية باعتبار التحقق في الجملة لا باعتبار الصدق والحمل على ما يدل عليه قوله لتصادقهما على العلم فان النسبة
بينهما باعتبار المباينة وان اريد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم مدلوله او على حذف المضاف اى دال معنى فالنسبة
بينهما باعتبار الصدق لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ

من قبيل المسامحات بعد قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول هذا التعريف للفاضل الرضي
اورده بعد تزييف تعريف ابن الحاجب وهو تابع يدل على معنى في متبوعه بصدقه على البدل في اعجبني زيد حسنه وعلى التاكيد
المفيد للاحاطة في نحو جاءني القوم كلهم وعدم صدقه على قايم في نحو مررت برجل قايم ابوه وان اجيب عن الاولين
بما نقله الشارح رح في اواخر بحث تاكيد المسند اليه عن الشارح العلامة من ان معنى التعريف على ما نقل عن ابن الحاجب
تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه وحسنه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى في متبوعه وكلهم انما ذكر ليدل
على احاطة الحكم بالقوم واما كون القوم شمولا له فامر لازم لا مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على حال النسبة قصدا لا على
معنى في متبوعه وان فهم ذلك منه ضمنا وعن الثالث بان كون رجل قايم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا
فان قلت تعريف ابن الحاجب لا يصدق على العلم في اعجبني هذا العلم ونظايره لان المستفاد منه هو وجوب الدلالة
على معنى زايد في متبوعه وهو مفقود في المثال لان مدلوله عين مدلول المتبوع قلت قد ادرج فيه ما ذكرته
بتاويل معروف وهو انه يدل على تعيين الشارح رابيه وبهذا التقرير اندفع اعتراض الاستاد على الشريف حيث رد على
قوله واما التفسير المشهور يعني تابع يدل على معنى في متبوعه فقد ادرج فيه العلم ونظايره بتاويل معروف بان المحوج الى التاويل
تفسير الشارح رح واما التفسير المشهور فصادق عليه بلا احتياج الى ذلك التاويل ثم المراد بالذات في تعريف الرضي ما يقوم
بنفسه لا ما يقوم بغيره والآخر عن التعريف النعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره
ان قلت فيعود النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به الوجهية
مثلا وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظة فيها تدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين
فان قلت الحسن يدل على المعنى بالكلية وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية
غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول به
عليه هو الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ
فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى لو كان
توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان صاحب التعريف قد رده
وقد ذكره الشارح رح ايضا في بحث التاكيد قوله لتصادقهما على العلم في اعجبني هذا العلم كان الفاضل المحشي

قد كتب فى هذا المحل على طرف المطول قبل التدوين ان صدق التعريف المذكور على العلم يحتاج الى تأويل وهو
ان يلاحظ الوصف مطلقا ليكون ذاتا وخصوصية العلم ليكون بمنزلة المعنى فيه ولعله راى ان مثل هذا التأويل
جار فى اعجبنى زيد حسنه فغيره فى التدوين الى ما ترى ولك ان تقول المراد بالذات ذات المتبوع او ذات
يصدق على المتبوع بقرينة ان التعريف للنعت الذى يجب حمله على المنعوت فينطبق التعريف على العلم دون حسنه
قوله وكذا بين النعت والصفة الخ قال الفاضل المحشى واما الفرق بين معنيى المعنوية فالظاهر هو المباينة
الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم والمعنى الثانى هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالقايم
هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما كان المباينة ظ لا لما ذكره الفاضل
بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثانى نفس اللفظ لكن التسامح بين النعت النحوى واول معنيى المعنوية
هى المباينة ايضا الا ان يعتبر النسبة باعتبار التحقق فى الجملة لا الصدق كما اشرنا اليه سابقا وح يكون النسبة بين
معنيى المعنوية هى العموم ايضا واعتبار النسبة باعتبار الصدق فى موضع وباعتبار التحقق فى آخر تعسف ظ وان حمل
اول معنيى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كانت النسبتان على ما ذكر لكن ينبغى ان يصار الى الحذف
فى الموضعين من عبارة المحشى بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القايم بالغير والمعنى الثانى هو دال ذات ما
مع انتساب ذلك الامر اليه بقى فيه بحث وهو ان العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور
وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فالوجه
فى الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط فى الاول من معنيى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل فى جوابه
قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثانى فى مثل ما زيد الا يقوم او قام او غير ذلك من صيغ الافعال
يحوج الى ان يقال تقديره الا قايما وان المقصور عليه مفهوم القايم لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف قوله
فى قصر الموصوف على الصفة مبنى على ان التأويل فى جانب المقصور عليه ههنا هو الظ لكونه خبرا وقد ينعكس ويعتبر
التأويل فى جانب المقصور على معنى قصر الهوية على زيد والكون زيدا على اخيك والبابية على الساج فح يكون من قصر
الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله يتعذر احاطة المتكلم بها لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان
الاحاطة الاجمالية وكفايتها فى القصر كما فى ليس فى الدار الا زيد على زعم بعض اصحاب الحواشى بل لان الصفات مو خفية

خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحدة منها ونفى ما سواها مطلقا واما فى ليس
فى الدار الا زيد فالحق حاكم قوله نحو ما فى الدار الا زيد الخ فيه بحث لان قصر الكون فى الدار على زيد انما هو
بالنسبة الى باقى افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيه فيؤل الى القصر الغير الحقيقى فالاحسن فى التمثيل
ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل التقدير فى المثال المذكور ما فى الدار انسان الا زيد لان المقدر فى الاستثناء
المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفى فى كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون فى الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان
قلت فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا فى مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب
ملونا الا اسود فيكفى فى كون القصر حقيقيا انتفاء ساير انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى بانتفاء
افضاء هذا النوع من القصر الى المحال قوله اى بالكنه ارجاع الضمير الى الحقيقى مطلقا كما ذكره الفاضل المحشى بل الى
مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى فى الامثلة الا ان يقال لم يقع مثله فى كلام البلغاء
وان جاز وافاد عقلا قوله مجاوزة صفة اخرى اشار الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور
وهو الامر واما الفاعل وهو المختص فانه مراد بحسب المعنى فهو فى قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال ومعناه او واقعا
تلك الصفة مكان اخرى وقيل منصوب على الظرف اى بصفة واقعة فى مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله
ادنى مكان من الشئ الى آخره متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دنى منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلى فلا يرد لزوم
استعمال افعل التفضيل لا مضافا ومن قوله ولقائل ان يقول ان قوله هو اجاب الاقرائى بان المراد هو
الشق الثانى ولما كان الحقيقى معلوما قبله اراد هنا ما لا يكون على الوجه المعتبر فى الحقيقى اعتمادا على ذكره قبله كان يراد به اعم
من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا ينافى الحقيقى قوله فان قلت تخصيص امر بصفة الخ
لك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء الخ وذلك بان تقول قول المص او مكانها بعد قوله دون
صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما سيصرح به الش رح فى النظر الآتى فى الصحيفة الثانية
فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقى لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا
بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الش رح قلت لا اقتضاء وكذا قوله ويمكن
ان يجاب وكذا بحث الفاضل المحشى فان قلت لو استفيد ملاحظة حال المخاطب مما ذكر للغى قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول

قلت يمكن ان يجعل تعريضا لذلك المستفاد الضمني يعني ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب
قد يعتبر فيه كما تشير اليه قوله قلت هذا الاقتضاء مختص بما قد يقال لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكره من ان
السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا مثلا او اعتقده على خلاف
ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول انت الكاتب بناء على ظنه خطاء كان او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم
الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري الخ
لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد الخ
لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة قوله
بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة قوله
والمخاطب بالاول الخ كون المخاطب كذلك ليس معتبرا في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب قوله
ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالكلمتين اما من يعتقد العكس واما من يساوي عنده الامران ولولا
عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في
القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد
المخاطب ان زيدا قايم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد جمع
فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا ففي اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو
لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين
لا بعينه وبين وصف منهما معين واعلم ايضا ان المخاطب بقولنا ما زيد الا قايم اذا كان من يعتقد انه اما قايم
فقط او قايم وقاعد معا ولا يعرفه على التعيين فهذا قصر التعيين ايضا وان لم يندرج في تفسيره الشارح فان الغرض
منه التمثيل لا الحصر قوله وفيه نظر لانه اذا [illegible] اجاب الاقرائي عنه في شرح الايضاح بانه نزل
تجويز المخاطب منزلة معتقده فيتناول ما كان اخرى او اخر قصر التعيين ولا يخفى عليك انه لا يدفع الاشكال
الذي ذكره الشارح بقوله قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله قوله وهذا ظاهر لا مدفع له
قد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب

ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه المكان لا فيما
يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد
الشركة تجويز الامرين وهو هنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتامل قوله وغاية ما يمكن الخ
قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بوجه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح هذا آب
عن كلا التوجيهين كما تحققته الا ان يعتبر مثل هذا التسامح في عبارته ايضا فتامل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار
المكانية في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان باجزاء القسم المشتمل على الثاني
واضرب عن ذكر الكل اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا نصب افرادا على المصدرية
اي قصرا افراديا او جعله حالا من القصر بتاويله عدم كون المضاف جزءا من المضاف اليه وفي حكم السقوط الا ان يكون ميلا الى
جانب المعنى واعتبارا لكون محصلا بما يتوقف عليه القصر افرادا كذا ومن هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف
افرادا عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين كالوجوب الذاتي ونحوه لم يتات اعتقاد المخاطب
ثبوته لموصوفين قوله وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور
قوله وايضا يخرج الخ قال الاقرائي في شرح الايضاح اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري
لا كلي وقوله لا يكون اثباتها الخ معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر
وقد يقال انما شرط التنافي ليكمل المستدل لان احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو
على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط
التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الصفة الاخرى بطريق اصح واوكد فان قيل فما فايدة الجزء
الآخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على رد خطاء المخاطب لا يخفى ما فيه من التعسف
قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على
شرط الحسن تعسف ظاهر قوله لانه قد علم ان قصر القلب الخ قال بعض اصحاب الحواشي هذا ضعيف لان اعتقاد
العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي وليس بشيء لان التنافي في نفس الاعتقاد الذي اعتبره ذلك القائل شرطا لقصر القلب

بمعنى عدم الاجتماع في الاعتقاد كما صرح به لا بمعنى اعتقاد عدم اجتماعهما في محل ولا شك ان اعتقاد العكس
يستلزم التنافي بذا الاعتقاد بالمعنى المذكور قوله وتعريف المسند انما اختص تعريف المسند باللام بالذكر بخصوصه
مع ان تعريف المسند اليه يفيد القصر توطئة لقوله ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند به وذلك لانه لم يذكر المص
فيما سبق افادة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتوقفه فيما سبق
قوله فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار
على تلك الاربعة انما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا بغيرها
لانها طرق عامة له قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب
ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فتوهمه
لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة
ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلثة الباقية لان النفي
والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره فان المنفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان
دلالته على القصر ذوقية لا وضعية قوله وظنها زيد قايم لا قاعد اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان
طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما لم يصرح به الشارح قوله
فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق بمعنى التعيين ولا اعتقاد عكس ح اللهم الا
ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او يجوزه وبالقرينة يتعين حاله قوله فقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا
لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره قوله الا ان اصله العمل وانه
لتوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها فيه كما تقرر في كتب النحو امتنع
التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها
فاجري حكمها في جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه
قصد موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله كقولك في قصر افرادا ما زيد الا شاعر

قال بعض اصحاب الحواشي واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز يدل على ان النفي والاستثناء مخصوص بقصر القلب
لا يجري في قصر الافراد لانه قال واعلم ان الامر بين في قولنا ما زيد الا قايم ان ليس المعنى على نفي الشركة ولكن نفي ان
لا يكون المذكور ويكون بدله شيء آخر الا ترى ان ليس المعنى انه ليس له مع القيام صفة اخرى بل المعنى ان ليس له بدل
القيام صفة ليست بالقيام وان ليس القيام منتفيا عنه وكاينا مكانه فيه القعود او الاضطجاع او نحوه ولعل ايراد
الايراد على المص وقد فهم منه الاعتراض على الفاضل المحشي ايضا حيث زعم ان حكم الشيخ باختصاص انما بقصر القلب
مبني على رجاعه الى طريق العطف بناء على انه لو ارجع الى طريق النفي والاستثناء لكان الاقرب ظهوره في قصر الافراد
ووجه الاعتراض ظ فان كلا من الطريقين لما كان مخصوصا بقصر القلب لم يكن لتخصيص المرجع وجه ونحن نقول
قد صرح الشيخ في مفتتح البحث بمجيء طريق النفي والاستثناء لكلا القصرين حيث قال اعلم انك اذا قلت ما جاءني الا زيد
احتمل امرين احدهما ان تريد اختصاص زيد بالمجيء وان تنفيه عمن عداه والثاني ان تريد بالذي ذكرناه في انما
فمن ذلك قولك للرجل يدعي انك قلت قولا ثم قلت خلافه ما قلت اليوم الا ما قلته امس بعينه ويقول لم تر زيدا
وانما رايت فلانا فتقول بل لم ار الا زيدا هذا كلامه ومن الظاهر المكشوف ان الاول مثال لقصر الافراد والثاني
لقصر القلب فالحكم بان كلام الشيخ يدل على ان النفي والاستثناء مطلقا مخصوص بقصر القلب باطل بحت فان قلت
لا شك ان الشيخ اورد الكلام الذي ذكره ذلك البعض بعد ورقتين من مفتتح البحث فما وجهه قلت
الاختصاص بقصر القلب مخصوص بالمثال المذكور اعني ما زيد الا قايم واليه اشار الشيخ بقوله واعلم ان الامر بين
في قولنا ما زيد الا قايم وسر اختصاص المثال المذكور به ان الملحوظ بالنفي سوى الاوصاف التي تنافي القيام فقد
انتفى شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا وهو عدم تنافي الوصفين والعجب ان الشيخ صرح بما ذكرته
قبيل ذلك الكلام متصلا به حيث قال اعلم ان قولنا في نحو ما زيد الا قايم انك اختصصت القيام من بين الاوصاف
التي يتوهم كون زيد عليها ونفيت ما عدا القيام عنه فانما تعني انك نفيت عنه الاوصاف التي تنافي القيام نحو ان
يكون جالسا او مضطجعا او متكئا او ما شاكل ذلك اذ لسنا ننفي عنه بقولنا ما سوى الا قايم ان يكون اسود
او ابيض او طويلا او قصيرا او عالما او جاهلا كما اذا قلنا ما قايم الا زيد لم نرد انه ليس في الدنيا قايم سواه وانما نعني
ما قايم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك انتهى كلام الشيخ قوله وذلك لان ان لا يدخل الا على الامر قلت

ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فلم يدخل ان في الحقيقة الا على بعد ما
بخلاف النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم يكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا
ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو
من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عمل ما انه ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك
ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا بانتقاضه بالا فتامل قوله اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر
واما المصير الى حذفه كما في انّ وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة على البدلية من اسم ان
او على تقدير اعني اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة او ان الذي حرمه عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع
وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما فيها موصولة الخ وانما جعله من قبيل انطلاقنا انما بان يجعل جملة هو خبر مقدما
باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتداء المقدم رتبة ففيه تكلف يستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق
زيد او زيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد
واحد في المآل قوله لكنا نقول جعلها موصولة الخ اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم كتابتها الموصولة
الانفصال ولهذا اختار الشارح رح في شرح الكشاف كون ما في الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري
على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضي
في اواخر سورة آل عمران ولهذا جوز ان يكون يتم من قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم على قراءة ابن محيصن
جمعا مذكرا مع عدم الواو والالف في الكتابة ثم ان وجه الموصولة قوي فالحمل عليه اولى قوله ولقول النحاة
انما لاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا على خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة
التي سينقلها الشارح رح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان
يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود الثاني يدل على وجود الاول وكذا ما هو مناسبة
لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان هذا مبني على ما ذهب اليه
ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح المغني بان هذا يقتضي
عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة وقلما يتحقق

تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء
كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطفه ومثلي على
المستتر في دافع مع انه لا يصح ادافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم
ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان الحذف الفعل وجعل العطف من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع
مثلي وليسكن زوجك كما مر قوله لان قولنا انا الذائد دليل على ان الغرض الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه
في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يتحسن قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما
قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قويا يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في آية سورة الكافرون
وغيرها قوله قلنا لانه ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد ايماء في شرحه للمفتاح وقد اجاب
العلامة الترمذي ايضا بان ضمير الغائب على ما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه
فعل بصورة الفعل المسند الى الغايب وبان تجويز الا انا في قولك ما يقوم الا انا يتضمن معنى لا غيري فيجوز اسناد يدافع
اليه كانه قيل ما يقوم غيري ولا يخفى بعدهما ايضا قوله باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال الاعتماد على شيء
سوى النفي قوله عن علي بن عيسى الربعي وهو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة قوله
وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو الخ فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون
قولك ما جاء الا زيد وفيما انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور فان قلت فهل لنا ان نقول في وجه المناسبة
بين انما والقصر باعتبار اشتمالها على التاكيدين انا اذا قلنا جاء زيد اثبتنا المجيء لزيد صريحا ونفينا عن عمرو صريحا فاذا
قلنا لا عمرو نفينا عن عمرو صريحا واثبتنا لزيد ضمنا فيكون الاثبات الضمني مؤكدا للاثبات الصريح والنفي الصريح مؤكدا
للنفي الضمني فيكون فيه تاكيدان قلت ظاهر ان اشتمال انما على التاكيدين في توجيه الربعي في جانب الاثبات فالوجه
ان يعتبر في القصر الذي لوحظ بينهما المناسبة في جانبه ايضا ثم ان هذا التصوير لا يجري في قصر الافراد اذ اثبات المجيء
فيه لزيد لا يتضمن نفيه عن عمرو وما قلنا من كفاية بعض الصور في تحقق المناسبة معناه كفاية مناسبتها لبعض
طرق القصر وهذا لا يقتضي كفاية مناسبتها لبعض اقسامه فان الظاهر ان استعمالها في القصر القلب يلاحظ فيه مناسبتها

على توجيه الربعي على ان الشارح وان ذكر في شرح المفتاح انه لا حاجة في وجه المناسبة الى الجريان في كل قسم من اقسام القصر
الا ان جريانه فيه احسن بالمناسبة **قوله** اى تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت
او لا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا تاكيدا في الاصل
كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راى المص فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الفاعل فتقييد
التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب **قوله** يجب ان يكون حاكما مشوبا
قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال الشارح في شرح
المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك
لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر
فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي **قوله**
والخطاء وتجويز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى
يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد طرفي الحكم المنافي للشك وفيه بحث لان مبنى
ما نحن فيه على الامور العرفية فالصواب والخطاء لا يختصان بالحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الكتابة
الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حين لا حكم
وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطاء مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر
ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطاء بل
ان يقال للخارج عدم التردد **قوله** زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل
اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانهما غيرهما من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن
هشام وحكم في المغني بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل
حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين ابن مالك ره في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جواز ما
جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا ۞ لعن عمل اسلفت لا غير تسأل ۞ وهو ثقة لا يستشهد الا بشعر عربي **قوله**
والمسطور في كلام بعض النحاة ابو ايراد على المص حيث عدها من طريق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي

فانه صرح بذلك حيث قال ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير
ولا التبرئة هي التي لنفي الجنس لا غير كما صرح به نفسه حيث قال اعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه
المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات لاقتضائها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس **قوله**
واجيب بان ترك النص لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان ال يبقى الى الفهم من اقتضاء
كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه لا بد
من حمل كلام السكاكي على الف ذكان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم
الكلام بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت
الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلثة الاخيرة ويرشدك انه قال في المثال زيد يعلم الاشتقاق ليس الا
ولو لم يكن المراد طريق العطف لقيل زيد لا يعلم الا الاشتقاق فتدبر واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند
المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف
والتقدير ليس غير النحو معلومه **قوله** وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح
هذا وكما ترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق ترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود
به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت **قوله** لان الحكم
مختص بما دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير مختص بها كما يشعر به العبارة **قوله**
لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قايم لا قاعد
لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا
الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قايم
هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد **قوله** اى انما هو بكسر الهمزة والحق بها انما بفتحها **قوله** فيقال
انما انا تميمي لا قيسي فان قلت عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او
الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما والعاطف حينئذ مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل
انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح

وحكم الشريف بان القصر في انما تميمي انما يستفاد من انما ووافق الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح المفتاح
قوله غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به قلت
الكلام في لا العاطفة ولا نفيا ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله
ويمتنع انما من آنا الا انه وانما احد الا هو سوا فيقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله
والا هو وقد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة الشارح رح وهو الوجه والمناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي و
الاثبات مستفاد من انما فالا مستدرك قطعا الا ان يقال جئ بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا يأباها على ان
فيه منافاة ظاهرة ومبنى ان لو قوع الا مصرحا بها لم تجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقوع احد كما جعل المنفي
في حكم المصرح به في قولنا ابى زيد القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الان قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضي جوازه
انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يراد بالمنفي المنفي في قولهم شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها النفي تحقيقا او تأويلا
والمنفي بلا في المثال المذكور منفي قبلها تأويلا وان لم يكن منفيا صريحا كما حققه الشارح رح قوله لعدم الفايدة
في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا او يجهل
لذلك وغاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة فيه فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا
بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فائدة
في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فايدة فالفرق ظاهر فتأمل قوله اذ كل عاقل يعلم
انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل قوله يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون مع فهم وتعقل
المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفايدة في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم
المخاطب مشوبا بالخطاء وبالجملة الاشكال الذي سيورده الشارح رح على ما نقله المص من دلايل الاعجاز وارد ههنا
قلت اما القصر فتحقيق لا يقتضي ما ذكروا اما نفس الالقاء فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما
في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه آخر قوله فكان دلالته على القصر
اضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما
حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلنا آنفا وقد يوفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا
من وجه وقوة من آخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار
ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التأويل بخلاف انما وانت خبير بان
كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف فلم يثبت ما ذكره ما ادعاه اعني تعين استناد القصر في نحو انما زيدا ضربت
الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح استناده اليه قلت فلا يتم ما ذكر
ههنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط الخ على ان جعل الاستناد الى الذوق سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع
سببا اخرى لا يخلو عن تعسف فتأمل قوله وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط
على الشيء يشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر قوله وفيه بحث لان في النفي بلا العاطفة
قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه النفي حيث
ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز ونظيره ما ذكره
الشارح رح في قول المص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية الخ حيث جعل ذكر الظاهر في موضع الضمير دليلا على كون المقسم اعم
من الاسناد الى بقي قوله ما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق
فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاصرار
كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه يجيء فيه بحث لان حمل مراد الشيخ على ما ذكره
الشارح يحتاج الى تعسف تام لا يكاد يرتكب بل لا يكاد يصح وذلك لانه صرح بان مراده ما يستفاد من ظاهر
كلامه حيث قال في اول مباحث القصر اعلم ان موضوع انما على ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل
هذه المنزلة تفسير ذلك انك تقول للرجل انما هو اخوك وانما هو صاحبك القديم لا تقول لمن يجهل ذلك ويدفع
صحته ولكن يعلمه ويقربه الا انك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه من حق الاخ وحرمة الصاحب ومثل قوله
انما انت والد والاب القاطع • احنى من واصل الاولاد • لم يرد ان يعلمه كونه والدا ولا ذاك مما يحتاج كافر
فيه الى الاعلام لكنه اراد ان يذكره بالامر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد الى ههنا عبارته بعينها
ثم اورد عدة من الآيات ونص على ان كل ذلك تذكير بامر ثابت معلوم ثم قال فهذا مثال الخبر فيه ثابت يعلمه المخاطب ولا
ينكره بحال واما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله انما مصعب شهاب من الله • تجلت عن وجهه الظلماء • ادعى في كون

الممدوح بهذه الصفات انه امر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في الاوصاف التي يذكرون
بها الممدوحين انها ثابتة لهم وانهم قد شهروا بها وانهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه احد ثم قال
بعد خمس ورقات ان قيل قد اصنيت في كلامك ان انما للخبر لا يجهله المخاطب ولا يكون ذكرك له لان تفيده اياه وانا
نراها في كثير من الكلام والقصد بها الى ان يعلم السامع امرا قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج الى معرفته كمثل ما ذكرت في اول
الفصل الثاني من قولك انما جاءني زيد لا عمرو وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معان غير معلومة ودلالة المتعلم
منها على ما لا يعلم قيل انما يجيء في الكلام من نحو انما جاء زيد لا عمرو فانه وان كان يكون اعلاما لامر لا يعلمه السامع فانه
لا بد مع ذلك من ان يدعى هناك فضل انكشاف وظهور في ان الامر كالذي ذكر وقد قسمت في اول ما افتتحت القول فيها
فقلت انها تجيء لخبر لا يجهله السامع ولا ينكر صحته او لما ينزل هذه المنزلة واما ما ذكرت من انها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم
على ما لم يعلمه فانك اذا تاملت مواقعها وجدتها في الامر الاكثر قد جاءت لامر قد بلغ العلم من موجبه ولشيء يدل عليه هذا كلام الشيخ
فانظر فيه كيف تطبقه على ما ذكره ان رح **قوله** ولما كان ههنا مظنة سؤال اه هذا السؤال شك كما في علم
لان انه ليس القصر قلبيا اذ لو فرض افراديا او تعيينيا لاتجه السؤال ايضا **قوله** لا من العثور كانه رد على صاحب
المفتاح حيث استعمل العثور في موضع العثار لانه قال في مباحث الغرض العائد الى المشبه فلا يزال بين عثور وتردد
قوله واما اتيانهما بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية
بل انما اتيتهما ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم ونظير هذا ما اورده
في بحث تقديم المسند اليه حيث قال لا يصح ما انا قلت هذا ولا غيري الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن بك المخاطب ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلتها لا غيرك
فتقول ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى نفي الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه فاندفع اعتراض الاستاد بان كون
القصر على وفق كلام الخصم ينافي معنى المجاراة الذي ذكره اولا وهو تسليم مقالة معه بتسليم بعض مقدماته فان تلك الموافقة
يقتضي تسليم جميع المقدمات نعم يمكن المصير الى ما ذكره من اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية
بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية
لازمة كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم

مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله
يمن على من يشاء من عباده فتامل **قوله** والاول اوفق بجواب المتن حيث قال للتسليم انتفاء الرسالة
فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك **قوله** ان انتم الا بشر مثلنا
لفظان ههنا وفي قوله فقولوا ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة يس ما انتم لا
ان انتم **قوله** والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد
من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقر به يعلمه
ويقر به بادنى تنبيه **قوله** مشاركة رباعية كما مر في وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطاء
قوله كاشتراك الاخيرين في صحة المعنى وكاشتراك الاولين في عدمها **قوله** واحسن مواقعها
قيل وجه الاحسنية ان انما انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقر به على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذن
في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فايدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه
قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت الا مفعول استقريت محذوف اي اذا استقريت مواقع انما فضمير
وجدتها راجع الى انما واقوى مبتداء خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية
وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب فيجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول
والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها
التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى اكوانها حاصلا اذا اريد به التعريض **قوله** سوى المفعول معه
انما استثناء لان المفعول معه لا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد
الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فكانهما تجتمعان على
الفعل مع حرفين موذنين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع
الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو
مقدر انتهى كلامه والاستاد اورد كلام الرضي الى قوله فكانهما تجتمعان على الفعل مع حرفين موذنين بالفصل ولم يذكر ما بعده
ثم قال وليس بشيء لان الا لا يجتمع مع الواو في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالصواب الاحالة

على الاستعمال وانت قد تحققت ان الرضي دفع ما ذكره بصريح عبارته ولا اختصاص لدفعه بكون الجملة في الآية المذكورة حالية بل وجه دفعه متأت ولو حملت على الوصفية كيف وقد صرح الرضي نفسه في هذا المحل باحتمال الجملة المذكورة في الآية لكل من الحالية والوصفية واما قوله فالصواب الاحالة على الاستعمال فلا يخفى ضعفه لان اصل العلة في جميع المباحث النحوية هو الاستعمال لكن المهم بيان المناسبة في الاستعمال كما صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاءني زيد الا مع عمرو وقولنا ما جاءني زيد الا وعمرو حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا آلة لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم يستقل معناه بالمفهومية فافهم

قوله ومنه قول الشاعر ولا اشتهي اي من قبيل تقديمهما بحالهما لانه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس فانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهي لا على انه مفعول كما زعم لان لا اندفاع الحاجب يدفعه فافهم والبيت المذكور لموسى بن جابر وبعده ومن الرجال اسنة مذروبة • ومزندون شهودهم كالغائب • منهم ليوث لا ترام وبعضهم • مما قمشت وضم حبل الحاطب • المذروبة من الذرب وهو الحاد من كل شيء والمزند الضيق البخيل والقمش جمع الشيء من ههنا وههنا والبيت الثالث اعني منهم ليوث مما ايد به الشارح في شرح الكافية كون مضمون الجار والمجرور ونحو مثل قولهم منهم من فعل كذا مبتدأ وما بعده خبرا وقد قدمنا تحقيقه في الباب الاول فليتذكر

قوله وكان لم يمت حي سواك البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق • ولا مغرب الا له فيه مادح • وما كنت ادري ما فواضل كفه • على الناس حتى غيبته الصفايح • فاصبح في لحد من الارض ميتا • وكانت به حيا يضيق الصحاصح • سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض • فحسبك مني ما تجن الجوانح • وما انا من رزء وان جل جازع • ولا بسرور بعد موتك فارح • كان لم يمت حي سواك ولم تقم • على احد الا عليك النوائح • لئن حسنت فيك المراثي وذكرها • لقد حسنت من قبل فيك المدائح • الصفايح الاحجار العراض التي يسقف بها قبره والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة على ما سبق في شرح الديباجة

قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره

قوله واعلم ان تقديمهما بحالهما مما منعه بعض النحاة وجوزه الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرو زيدا ولا ما ضرب الا زيد عمرا الا ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احدا الا عمرو زيدا وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وكان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم في ما ضرب الا عمرو زيدا بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفي ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما تحققت ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا ما قال الشارح او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلناه من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ

قوله وقالوا الظرف في قوله المحرج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول اتبعك فيكون من جملته والصفة المقصورة على الاراذل هي الاتباع المتعلق ببادي الرأي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر

قوله والنوائح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله قامت النوائح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لم

قوله فرغ الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز ثم الاولى ان يقول فرغ العامل ليكون اشمل

قوله ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما مخصوصا لان الا انما يدل على مخرج منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام

قوله ولذلك تراه اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر

قوله وفي بيته

ذي الرمة وما بقيت الا صدر بيت ذي الرمة على وجه شروح المفتاح طوى النحز والاجواز في غروضها
يصف النوق بالهزال من السير والتحطط طوى اي ضمر واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب
والحث على السير والاجواز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخل في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها وقد تفتح
همزة الاجواز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والغرض بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للنخل كالحزام
للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي وروى ابن جني برى النحز
والاجوال في غروضها فما بقيت الا الصدور الجراشع وقيل اوله برى لحماتها سير الفيافي وحما برى من
بريت البعير اذا قررته واذهبت لحمه والجزل بالتحريك والراء المهملة الحجارة وكذا الجرول وارض جرلة ذات
جراول والجمع الاجوال قوله فيه اشكال لما اجيب بانه سمى علامات التانيث ضماير على سبيل المجاز
من باب اطلاق احد المتجاورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع قوله فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه
المقدر لا يدل على ذلك تذكير الفعل في ما قام الا هند مع استناده الى المؤنث الحقيقي من الآدميين على تقدير ان لا يكون
الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر لمكان الفصل بالا قوله فكيف يسند الفعل المنفي الى هذا الكلام وارد
في البدل فان زعم وجه الجواز انتقاض النفي بالا في الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه يكون هند الى آخره رد الشريف
هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي بالنظر الى ظاهر اللفظ يأبى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل
في الظاهر مسندا الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه وقد يتكلف في دفعه بان معنى الكلام انه
انث الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبني على الظ
قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ يلايم الظاهر مقبولا مناف واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف ساير
الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء
المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قايما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب
مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء قوله بل المراد اخص من ذلك اي من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه
على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء
ولا الجسم ولا الحيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما سكنت الا في المسجد يقدر في مكان وموضع

[illegible]

وعلى هذا القياس قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث
اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لا يأس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود عكس الحكم وهو انه لا يأس البتة
في تلك الحال فاورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى قوله وذلك لانه قصد تعقيبه
اشارة الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن قد والواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الحال للاول
كان كالشرط استعمل فيه وما يدل كلما ايس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء قوله كالاخبار فانه
ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر قوله
والمراد هيهنا هو الكلام لقايل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثامن من تلك
الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء هيهنا ايضا نفس الكلام وكذا باقيه
التي هي التمني وغيره بان يحمل ضميره في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام قوله
واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل على التمني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا
قوله لظهور ان ليت موضوع له لا يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها والا
للغى ذكره الوضع للافادة وكفى ان يقال لظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني
قوله واراد بها مع قوله لا الكلام وحاصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له الخ لا يصح اذا حمل الانشاء
على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي هو من جزئيات الافادة بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت
وجه الصحيح ايضا وهو الحمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء
القاء الكلام الانشائي والظاهر ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد فالانشاء ان كان القاء كلام يدل على
الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري لازم الالقاء المذكور فلذا جعله قسما منه ففي العبارة مسامحة لا يشتبه او يقال المراد
بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب ولذا قال صاحب الكشف التمني
ليس فعل القلب بل فعل اللسان قوله وهي على ما ذكره المتأخرون ومنهم من جعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج
التمني والنداء من اقسام الطلب على ما هو مذهب الجمهور بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته فالتمني ليس طلبا
ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه

مبحث الانشاء

قوله والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد
ان كان طلبا يكون المطلوب به امرا علميا يدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمني وفهمني وان لم يعتبر
قيد الحيثية اذ الطالب نفس علم وفهم لا المجموع علمني وفهمني ولا مجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما على تقدير التسليم حصول
امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب بالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد فيه
وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب اما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب به مطلوبا
من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام ففيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا على ما فصله
في شرح المفتاح الا انه ينتقض تعريف الامر لان المطلوب بعلمني على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج
اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر آخر فلا ان يجيب في تعريف الامر
بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق الكلام بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج
والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل قوله وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر في
ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا في بعض الاوامر نفي الامر
الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى ثبوته والحصول لغيره لان الحصول للغير في الخارج
وان لم يقتض حصول الحاصل لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف
فيه قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا
واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس قوله والا فهو الامر
فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما
احدى حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المصنف كما يجيء وان كان امرا عند النحاة قوله
منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي
لمناسبته له في الاحكام قوله وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة لا حاجة الى تقييد المحبة بالمجردة اي عن الطمع
احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التي وجدت المحبة فيها لان طلب الحصول فيها ليس على سبيل المحبة اذ لا اشعار

في اللفظ بذلك وان وجدت في نفس الامر قوله واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام للغاية
لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا
وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون الفاضل المحشي
لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ
يقارنه والظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذا هيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري
فلا يرد شيء لعدم التخلف فتدبر قوله وطماعية هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا
وطماعة وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها قوله والا فصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه
توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا افرق
الطماعية عن التوقع بقي فيه بحث وهو ان الامور الممكنة المتوقعة المطلوبة للنفس لها هيئتان متعلقتان
بهما هيئة طلب وهيئة توقع وارتقاب فالدالة على الهيئة الاولى لا مجال فيها لذكر لعل ولا مجال ايضا للدلالة
عليهما من ان يصير ترجيا تأمل اللهم الا ان يقال المراد انه يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه بحسب
ما يستفاد من ظاهر كلامك وان وجد في نفس الامر قوله لو تأتيني فتحدثني بالنصب والتقدير ليت
اتيانا منك فحديثا ولا يحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب ووجب
ان يقدر الجزاء لبقاء لو على معناها قوله وكان الغرض بلو هذا بيان المناسبة بين لو والتمني حتى يظهر
جواز استعمال الاول في الثاني قوله بعد فعل فيه التمني وقد يجيء بخلاف ذلك كقول امرء القيس
تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلي قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين
اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب
فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا مأخوذة من هلا ولولا ولا يخفى فساده اجاب الشيخ
في شرحه بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها مأخوذة من هل ولو حال كونهما
مقدري التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمينهما معنى التمني فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني
اللزوم هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب قال الشريف في شرح المفتاح

والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان بمجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا ازدتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل قوله والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف قوله وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله لم يقبح ازيد قايم كما قبح هل زيد قايم قيد الاقرائي قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص واما قيده به دفعا لما ذكره الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وفيه نظر لان المثال ح يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجيء تحقيق الكلام فيه قوله وهذا ظاهر في عمروا عرفت واما في ازيد قام فلا فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص والاهتمام ونحوهما كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكره في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر غالب دون تقديم المرفوع قلت يمنع الشارح كون غلبة الاختصاص علة للقبح مثل هل عرفت عمروا قوله لا يخلو عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في اانت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وفي قولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب وبهذا التوجيه سقط ما نقل عن بعض الافاضل في دفع الشارح من ان المسئول عنه في مثل اضربت زيدا هو ما يلي الهمزة اعني الفعل سواء كان المطلوب هو التصديق بصدور الضرب عنه او تصور المسند الا ان السؤال على التقدير الاول بانه هل وجد الضرب الصادر منك الواقع على زيد وعلى التقدير الثاني بان الصادر منك هل هو الضرب او غيره من اكرام ونحوه ولا دليل في كلام المص على ان المطلوب فيه يلزم ان يكون تصورا وظهر ايضا اختلال توجيه الاستاذ لوجه التعسف بان المص عين كون المثال اعني اضربت زيدا لطلب التصديق مع انه قد يجيء لطلب التصور وما بني على ذلك التوجيه من دفع التعسف بان المتبادر من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السؤال بالهمزة وحدها والسؤال فيما ذكره من المثال بمجموع الهمزة وام وكم بينهما فتامل قوله ومما يؤيد ذلك اي كون المسئول عنه بالهمزة ما يليه قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي

والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على ما بعده فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع غير النوع المخصوص فتامل قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في اوايل الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد بقوله عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي عم منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا قوله وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى كذا اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجيء والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا قبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل نظرا الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع قطعا فما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه بعيد فقبح قوله لجواز ان يكون قبحه لما في كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجيء الآن وهذا النظر انما يرد ان لو لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد هذا الانحصار حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر قوله اهل عرفت الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء هما قبرا مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش قوله وحنت الى الالاف المألوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا قوله وهي تخصيص المضارع بالاستقبال لا حاجة الى ما زعم بعض اصحاب الحواشي من ان القايل بهذا غير القايل بكونها بمعنى قد بناء على ان قد يقرب الماضي من الحال فكيف يخصص المضارع بالاستقبال ما هو بمعناه اذ لم يقل يكون هل مخصصة للماضي بالاستقبال ولا يكون قد مقربة للمضارع من الحال حتى يتحقق التنافي بين القولين

فيصار الى اختلاف القائلين **قوله** اتضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتاخي لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو **قوله** قال الحماسي ساغسل البيت الشعر لسعد بن ناشب من بني مازن قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة القضاء اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في مال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا على ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشئ الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وقيل كان في ما كان بمعنى صار وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل هدمها ● لعرضي من باقي المذمة حاجبا ● ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت ● عيني بادراك الذي كنت طالبا ● يريد اني اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي كما خوفا من لحوق العار ويقل في عيني تلادي اي مالي القديم عند انصراف عيني جارية للمطلوب **قوله** لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال التي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان لم ينافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي بحسب الظاهر في الجملة ولو بحسب اللفظ **قوله** وهو ينادي على خطائه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال **قوله** كان لها مزيد اختصاص وانما قال مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرف في النحو **قوله** ما موصولة ويجوز ان تكون موصوفة والجملة صفته **قوله** اذا المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظيره هذا انه قد يقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع ويمكن دفعه فتامل **قوله** والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية تصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات وكما انتسابها الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات

والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل **قوله** ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها عن علام الغيوب **قوله** وفي هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لما قال الشارح في شرح المفتاح وكان هذا هو المختار وعليه التعويل ولهذا اعتبر ههنا التاكيد بالتكرير لا بتقوي الحكم لا لاتفاق قد سبق في اوائل احوال المسند ان بروز قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما يفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابرازه ما سيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم شاكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بقي ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم شاكرون يفيد الاستمرار التجددي اما البروز في صورة المبتدا والخبر او لكونه اياها في الحقيقة على راي والاستمرار التجددي احسن بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ويمكن ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم **قوله** كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى اللفظ عدة قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة وقد يقال اذا كان المحمول نفس الوجود لا يحتاج الى ما يربطه بالموضوع وفيه تامل **قوله** وجود شئ لشئ اراد بالشئ الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلوب بهل البسيطة ايضا وجود شئ هو الوجود لشئ واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي موجودة كانت او معدومة ولعله يجب مع صحة اللغة **قوله** فان المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة **قوله** طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رأينا والانسب لقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في المتكلم الا انه ينبو عنه المقام **قوله** اي حقيقته التي

هو بها هو اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعنى ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر
فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم
ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته فيه بحث فان المطلوب بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية
الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير
ان يراد به الاعم عن المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ
مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسأل عن ان ذلك المفهوم موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة
لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكر من الاقتضاء
بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى كما
في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتأمل قوله لا ماهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسير للسابقة
قوله والمعدوم لا هوية له اي لا وجود له فان الهوية كما تطلق على الحقيقة الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي
كما صرح به في شرح المواقف وخلاصة الكلام ان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء هو هو بالمعنى المتعارف اعني الموجود وهو
والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا فلا اشكال في عبارة الشارح قوله صارت الحدود
بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فظاهر واما اذا تصوره
ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم
بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليه بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي
بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول
واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر قوله ومن العارض المشخص لذي العلم ان قيل لذي العقل ليتناول
الباري عز اسمه كمن ربك واعلم ان اي ومن وغيرهما مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو
بمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك المخصوص تابعا له
ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان
مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء بعينه فامر توهمي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتأمل وبهذا

اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم مما حققته ان من واخواتها يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون
لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور قوله اي اي اجناس الاشياء عندك فيه قصور
في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلبها عين مطلب اي وهو تمييز الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان
وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المجيب طلب فان السائل اذا
طلب ما جنس ما عند المجيب طلب كان طالبا بالضرورة لتمييز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر لما يعني اللازم
لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور قوله او عن الوصف كثر استعمالها في السؤال عن وصف اولي العلم او غيرهم
كثيرا وكذا يستعمل الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اي القادر الذي بناها قوله
فقد سبق المفردون الخ اما من الافراد او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة
الطاعات والاشتغال بذكر اسمه جل جلاله او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا ومن المفردون
على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عم بقوله
الذاكرون اسمه من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر كما سئلوا عن اوصاف المفردين
قوله وفيه نظر اذ لا نم خلاصة النظر منع وروده في اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل على وروده فيها
لذلك ببيت الكتاب اتوا ناري فقلت منون انتم ۝ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ۝ فان الجواب دليل على ان المسؤول عنه
الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان الاتي ظنهم اناسي فسألهم عن تشخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي
ظننتنا منه قوله فقد يظهر من جواب موسى عم بقوله الخ فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عم لبيان
انه لا يحتاج لمعرفته الى غيره لانه خالق كل شيء وما يريد فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم
كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا يدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه ان يسأل عن
صفاته الكاملة قوله عما يميز احد المشتركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد يكون السؤال
عما يميز احد المشتركات قوله يعني زيادة توكيد والا فلا اشتراك فيه ليس الا كذلك قوله
كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير
لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم اشارة بل قال الى ما يشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى

فيما ذكر لان الاسم عبارة عن الاشخاص لا الانسانية التي من شانها ان يثبت لها اشارة حسية تامل **قوله**
فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية انتهى صحة الجواب بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة
الحسية بعيد **قوله** واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي رده الشيخ في شرحه بانه منقوض بقولنا اي رجل
ضربك فيجاب بهذا او بزيد قال والحق ان ما اضيف اليه اي يكون كليا دايما لعلة الاشتراك في امر تام لحقيقة تركيبين فصاعدا
فالجواب قد يكون جزئيا اذا اريد بالتميز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك **قوله** والغرض
من ذلك السؤال التقريع لا حقيقة استفهام الرسول عم عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كانت كم
فيه على اصله نحو كم درهما مالك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له
محفوظ ههنا ايضا **قوله** كما مر في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم
عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما
فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا الدليل وان الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية
وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور
في مغني اللبيب وغيره **قوله** واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي
وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتداؤه ما قبله من النظم بتأويل هذه الآية واما مجرور على انه من تتمة الآية واقول المعنى واقرأه
وكان الآية لو صح جاز في هذا المعنى بمجرد قراءتها كافية فقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية
استفهامية كما جوزه الزمخشري بان مراده عدم العثور على حجة بما اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل عليه
سياق كلامه حيث قال قولا واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع
ما ذكرنا فقد اندرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من
ملك في السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال
كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا تلايم ما ذكر من الاندراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وجه مميزها على نقله
هذا المجيب لكان الاندراج ظاهرا فتامل **قوله** وايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اى اوان فحذف

الياء الثانية من اي والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان وقد ثبت
كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى ان يكون اصله ذلك **قوله** متى يسأل ايان يوم القيمة المضاف محذوف
اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث **قوله** بعد ان يكون انى ان تأتي موضع الحرث
وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد
احول **قوله** وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام
بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر
باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فنظم
ان كلمات الاستفهام هو اي نظم ما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فيحمل سكوته عنها ولهذا قال كسائر
الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول
الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها في كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف كما في ازيد قايم او عمرو واما المنقطعة فلانها
الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة **قوله** ولهذا لا يجوز ان يقع بعد ام سائر
كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لو كانت الهمزة في الاستفهام لم تجز وقوعها بعدها الا للزوم الاستفهام عن الاستفهام
صورة كما ذكره الاستاذ اذ اللزوم الصوري جار في الكل كما لا يخفى على المنصف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح
به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه
قوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل
فلا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال
انه بالنصب فقال الكسائي ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجه الرفع على الابدال من ما والنصب
بتعطي والخفض بدلا من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية
لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء يعطي من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكر ابن الشجري نظر
لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباء في به زايدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او يضمن تعطي معنى تجود فيكون
العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب ويقال نزل يعطي منزلة اللازم كما في يجري في عراقيبها نصلي واعلم ان رئمان

اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من كونه في حكم السقوط طرح بقاء الصلة بلا عايد لكفاية وجوده حقيقة وقد وهم فيه الزمخشري
فلم يجوز في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ان يكون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به بناء على ذلك
على ان المراد بقولهم المبدل منه في حكم السقوط هو الابدال باستقلال البدل بنفسه لا اهدار الاول واطراحه كما حققناه
فيما سبق والريان بكسر الراء واسكان الهمزة نص عليه الدماميني في شرح المغني **قوله** وام ههنا بمعنى بل
وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف **قوله** فلا وجه لوقوعها الاستفهامية بعدها
قد يجاب بان الثانية تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني **قوله** ما لم يحم احد حوله قد تصدى
الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي
ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالتحقيق ان العلاقة
في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسايط وفي التنبيه
على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتامل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم **قوله**
الام وفيم تنقلين ركابنا البيت مطلع القصيدة مغان من احبتنا مغان تجيب الصاهلات به القيان
مغان موضع بعينه والمغاني اي المنازل والمعنى ان المنزل الذي يقال له مغان هو منزلة احبتنا ينزلون بها
ولهم خيول تصهل وقيان تغني وبعد البيت المذكور في الشرح فتجريها على الحسنى واصل لما ظعنت خلايقك
الحسان يقول الى متى وفي ماذا تسير بنا هذه المطايا ونرجو ان يكون لنا وقت نجريها على احسانها بنا
وقوله خلايقك مبتدا خبره اصل ولما ظعنت متعلق به اي خلايقك خليقة بتحقيق رجائها فيك واعلم ان ما في
قوله الام استفهامية فانه يجب حذف الف الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام
والخبر وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وسكن الميم وهو مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة
الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليه حرف الجر
قليل شاذ ورد بذلك حملها في الآية المذكورة على الاستفهام كما يقتضيه سياق كلامه وهذا هو القول الحق
اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ربي
ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه

ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم **قوله** والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد انما حمل على
التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول
صاحب الكشاف نظر سليمان عم الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال ما لي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر
ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غايب كانه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على ان الاستفهام
على حقيقته وبالجملة الاستفهام ان كان عن نفسه فهو مجاز عن التعجب ووجه التعجب انه كان لا يغيب عن سليمان عم
بلا اذنه فلما لم يبصره تعجب عن نفسه في عدم ابصاره اياه وان كان عن الحاضرين بان يبينوا عن سبب عدم رؤيته
اياه فالظاهر انه حقيقة **قوله** وهو الذي قصده المصنف يدل على ذلك لفظه به اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بالياء
المقيد **قوله** واجيب عنه بانه يدل عليه ما قيل كما قال الافراني في شرح الايضاح رد الجواب
واقول لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا ويقينا وكيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل هذا بآلهتنا صريح عن السؤال
عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم فبطل ما ذكره هذا كلامه وانت خبير
بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت هذا لان هذا القول بعد ما قال
بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق الظن بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اصل
التغيير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام كما سعوا
اليه يمنعون كما ذكره الشارح **قوله** والانكار بالجر عطفا على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال
كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء **قوله** واما غيرها وان صح مجيئه لكن رد عليه بعض اصحاب الحواشي
بانه ترك فاء جواب اما مع انه ممتنع في سعة الكلام ويمكن ان يقال الفاء محذوف مع الجواب في التقدير واما غيرها فليس
كالهمزة لانه وان صح كما قد سبق في اوايل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب في بعض النسخ واما غيرها وان صح مجيئه
للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال **قوله** ومن اين تدري ما الموارد من الرند مصراع بيت
صدره وتصبو الى رند الحمى وعراره وقبله خليلي ان الحب ما تعرفانه فلا تنكرا ان الحنين من الوجد احن والانضاء
بالغور جنبه اذا ذكرت اوطانها ربا نجد يحتمل ان يكون ما في ما تعرفانه نافية ويحتمل ان تكون موصولة والانضاء
جمع نضو وهو المهزول والغور موضع باليمامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة

نجر طيب الرائحة وتصبوا اى تميل قوله في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي المصراع صدر بيت لامرئ القيس
آخره ومسنونة زرق كانياب اغوال وهو من قصيدة يصف فيها طروقه الى امرأة رجل كره استشعار الرجل بذلك
وتوعده اياه بالقتل ومن جملة ابياتها سموت اليها بعد ما نام اهلها سمو حباب الماء حالا على حال فقالت سباك الله
انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي حلفت
لها حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال فلما تنازعنا الحديث واسمحت هصرت بغصن ذي شماريخ
ميال وصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اى اذلال فاصبحت معشوقا واصبح بعلها عليه القتام
سيئ الظن والبال يغط غطيط البكر شد خناقه ليقتلني والمرء ليس بقتال ثم قال ايقتلني والمشرفي سيف قال
ابو عبيد نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع
لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف
كذا في ضرام السقط والمسنونة المحددة يقال سن السيف اذا حدده ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها
مجلوة قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واشارة
الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما اتخذ آلهة على نمط قوله
اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع ان المنكر في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام
مقامه ما هو غير المنكر وح يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط ان ثبت
فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما تتخذ آلهة ولا آلهة تتخذ اصناما تأمل قوله وجعل صاحب
المفتاح اي الاختلاف بين الشيخين ثابت في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فالكسل التعرض له وتوجيه التخصيص فيه
ايضا مع ان المنى طلب لم يعتقد انهم مختصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه فتأمل قوله وجعلها صاحب
الكشاف الى قوله كانه يعتقد قدرته على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكره للانكار لا لاثبات القدرة
على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم الخ لا لاثبات نفس الاكراه
والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والا فالمقام يأبى ان يجعل شغفه كاعتقاد القدرة والحق ان قوله تعالى
اهم يقسمون رحمة ربك للتخصيص وقوله تعالى افانت تكره افانت تسمع لتقوية الحكم والفرق بين لان القسم حاصل

من الله تعالى فيمكن فيه التخصيص وفي الاكراه والاسماع ليسا بموجودين اصلا فلا يمكن فيهما التخصيص تأمل قوله
مرادا منه تقوية حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هو لان النفي داخل على كلام يفيد التقوية كما سبق تحقيقه
في بحث لو حيث جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار
قوله فكانه مبني هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الآية مانعا آخر سوى ما تقدم وبان
قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين
على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار
التخصيص مرجوحا كما اشرنا اليه فيما سبق قوله قل آلذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين
الذكر من الضأن والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى كيف
واولاد قائم
ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا
اخرى اى حرم
واما ذاك ولا حرمة في شيء منها فلا حرمة اصلا قوله افوق البدر يوضع لي مهاد مصراع بيت لابي العلاء
المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساد وبعده قنعت فخلت ان النجم دوني وسيان التقنع والجهاد واطرب
الشباب غداة ولى فليت سنيه صوت يستعاد الاستفهام للتقرير وام منقطعة قررا ولا ادعاء وافتخر ان
فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر
في الفلك الاول ثم قال قنعت بميسوري من الرزق وصنت قدري من الابتذال في طلب الزيادة فتبينت ان محلي
فوق محل النجم حيث بقيت مصونا عن الابتذال وهذه القناعة مشقة شديدة على النفس فاذن التقنع والجهاد سيان
في كون كل منهما شديدا على النفس واطرب انقضاء ايام الشباب حتى تمنيت ايامه صوت من الغناء يستعاد
من المغني اى يطلب اعادته قوله وقوله ان وصل بذكره الضرغام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها
يرومك والجوزاء دون مرامه عدو يعيب البدر عند تمامه وقبله كانك در البحر اصبح طافيا على الماء فاغتام الورى
من تؤامه كانك ركن البيت عظم جدره فسار الى زواره لاستلامه افدت جزيل المال لما استفدته وحكمت فيه الزهر
قبل احتكامه ولو نال ذو القرنين ما نلت من غنى لثنى النبيذ من ذوب النضار وسامه يقول يطلبك العدو بالحقادة
والمعاداة والحال ان الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليه الا بعد الوصول اليه لانك قد جزته مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه

فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه يقال طفى على الماء اى علا وجهه اغتام الرجل اى اختار واصله من العيمة وهى بكسر العين خيار المال ومفعوله ضمير محذوف عايد الى الدر والتوام بضم التاء قصبة عمان مما يلى الساحل وينسب اليها الدر وهو ايضا جمع توأم بفتح التاء والهمزة من تأمت المرأة اذا وضعت اثنين في بطن والولدان توأمان والظاهر ان المراد ههنا هو المعنى الاول وان جاز ارادة الثاني على بعد على طريقة المجاز وقوله فـ رالى زواره من قبيل القلب اى فـ رالیه زواره واستلام الحجر اما بالقبلة او باليد من السلام بالكسر وهو الحجر والاحكام الحكم والنضار بالضم الذهب كذا النضير قال م عروق الذهب في المعدن واحدها سامة والضرغام الاسد وضرغم الابطال بعضهم بعضا كذا في مجمل اللغة **قوله** والا فكل مصلحة فيه اى لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه **قوله** من فرعون بفتح الميم فرفع فرعون على انه مبتداء ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اى هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله **قوله** انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الآية فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى الآية روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره ومعنى الآية والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله من الآيات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه **قوله** ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص بل قد يتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تحير كقوله تعالى عم يتساءلون منه وغيره **قوله** على جهة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون بمعنى ماذا تشيرون وقد يقال انه اخضع فنزل نفسه منزلة الادنى **قوله** وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو الكف عن القتل اجاب الشارح رح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتق منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه

نحو الكف عن الكف الملتزم الآن يراد غير كف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال اليس الدال على الكف عن الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره واجاب عنه العلامة الشيرازي عن اصل الاعتراض بان المراد ان يكون المط بالامر فعلا غير الكف الذي اشتق منه صيغة الطلب وهذا اعم من ان لا يكون ذلك الفعل كفا كاضرب او يكون كفا لكن صيغة الطلب مشتق منه نحو كف وهذا ما ذكره بعض العلماء من ان المراد من الكف هو الذي دل عليه الصيغة والدالة على الكف في كف بالمادة لا بالصيغة ولا يخفى ان الكل تكلف لا يصار اليه في التعريفات ولهذا ذهب اهل التحقيق الى ان هذا الاعتراض وارد **قوله** رويد بكرا حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود يرود ومعنى رويد عمرا ارود عمرا اى امهله ورويد قد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير **قوله** ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف **قوله** وفيه نظر لانا لا نم ان الامر بحجة المص في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكر الشارح رح ههنا اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا **قوله** بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصل وان يع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل المحشي تسميتها واما فنظيرها بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الشارح رح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوى الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا **قوله** ويمكن ان يجاب بانا سلمنا انه فيه بحث لان هذا في الحقيقة عدول عن استدلال السكاكي واستدلال بامر آخر فلا يدفع ما اورد على استدلاله الا ان مثل هذا الجواب مقبول في صناعة المناظرة ويسمى نقلة **قوله** وقد يستعمل لغيره كالاباحة اه عدم عد المص الندب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب

وان كان فى الفا المجهور من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى على الشارح
حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب فى دلالة كلام المفتاح
على نفى اشتراكه لا يضر لانه من علماء المعانى لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان قوالهم فتأمل **قوله**
نحو فأتوا بسورة من مثله صدر الآية وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز
لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فأتوا والضمير لعبدنا لا للموصول فى ما نزلنا
لانه يفضى الى ثبوت مثل هذا القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به فكان
مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور
البتة على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء
المأتى منه فاحتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له فى استعمال البلغاء فلا اعتداد به **قوله** خاسئين
فى الصحاح خسأت الكلب خساء طردته وخساء الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى **قوله** والتمنى نحو قول امرء القيس
عد التمنى من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفى فى القسم الاول هو
الطلب من المخاطب ويرشدك اليه انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال فى التسخير والاهانة
ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشى فى الجواب
من اعتبار امكان المطلوب **قوله** من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة
وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اى آلمه واحرق جلده ويقال هوى لاعج لحرقة
الفؤاد من الحب **قوله** حتمه الفور المراد من الفور تعجيل وجوب الفعل فى اول اوقات الامكان ومعنى التراخى جواز
تأخير المأمور به عن اول الاوقات لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيد بين جميعا
قوله مع تراخى احدهما يعنى القيام لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى الماء ولو لم يكن مقيدا لاحتمل
هو التراخى ايضا كالقيام **قوله** والتكرار الفرق بين الامر والنهى فى ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا
كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهى انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها
فى جميع الاوقات **قوله** وان كان راجعا الى اتصال الواقع فالانسب بالاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة

المخاطب على الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انهما اذا افادا
الاستمرار فالانسب الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكاتبى فى شرحه تأمل **قوله** اللهم لا تشمت بى اعدائى
الشماتة الفرح ببلية العدو يقال شمت به بالكسر يشمت شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اى بليلة تشمت الشوامت
قوله لطلب الدوام والثبات لعل المراد بالدوام بقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة
بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا لم يتكلم هذا الاستعمال فى قاعدة الاستمرار البتة ثم ان حمل الامر فى الآية على طلب
الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يغيب
كمال النفس بحسب قوتيها فالطلب على حقيقته **قوله** مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب
وجود السبب الحامل واما كونه مسببا عن ذلك الطلب الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهو
قوله لان العلة الغائية اه لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة فكأن ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب فى قوله
ودل عليه ذكر المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب ثم ان
هذه التسببية والمسببية ليست بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات جزئيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة
فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا يندفع اعتراض الفاضل المحشى لكن لو حمل الوجه الاول على هذا الوجه
يلزم ان يتحد مؤدى الوجهين ويكون التغيير فى التعبير **قوله** واما قوله تعالى قل لعبادى الذين الآية جواب سؤال مقدر
وهو ان اقامة الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعنى يقيموا لا يصلح
جزاء له فكيف الجزم وذهب القراء فى الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل للذين آمنوا قولى ليقيموا الصلوة
ورد بان اضمار الجازم فى الافعال كاضمار الجار فى الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع فى الاشعار
نحو تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل فى قوله تعالى
لن يكون بالنصب **قوله** عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكى حيث قال
اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول حكم
لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه **قوله** فلا يحسن الآ بالواو والحالية
نقض بعض اصحاب الحواشى بوقوعه بالفاء فى قول ابى تمام احاولت ارشادى فعقلى مرشدى ام استمت

تأديبي فهو مؤدبي وجواب انّ مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا فهو اخوك على ان يكون
الفاء تعليلا للنفي الضمني وانّ شهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا دليل
على ذلك في قول ابي تمام لجواز ان يكون تعليلا للمقدر اي لا تحاول ارشادي فغفلي مرشدي كما ذكر واشار في قوله تعالى
افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر وقوله فان الله
تعليل لهذا المقدر هذا وقد وجه الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى فالله هو الولي تعليلا
للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة
التعليل افادة الدوام من الجملة الاسمية المذكورة التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي على ان
القرينة قائمة بان مصب الانكار نفس اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان فتأمل قوله واي والهمزة
للقريب ونقل ابن الخباز عن شيخه ان آ للمتوسط وانّ اي للقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في
الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله اسكان نعمان الاراك البيت نعمان الاراك بفتح النون واد
في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها السواك والربع المنزل
قوله وانّ يا فقيل هو القول الاول قول ابن الحاجب وهو اولى من القول الثاني وهو قول الزمخشري لاستعمالها
في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل ويا اكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند
الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب
الا بها او بوا وقيل اصل حروف النداء كلها يا فزيدت عليها الهمزة او الهاء لتدل على زيادة المسافة فيكونان
للبعيد او لمن هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه وحذفوا منها الياء فبقيت الالف ساكنة فلم يصح الابتداء بها فحركوها
ووضعوها للقريب لان نقصان اللفظ يدل على قرب المسافة وآ اي كانه مقلوب يا ليتأتى مدّ الصوت بها كما يتأتى
في يا فوضع للقريب وآ اقرب الهمزة لزيادة حرف فيه فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع للنداء المتوسط
وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر يمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم
ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى اللغوي قد يستغني عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه كخصوص الروائح والطعوم
التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله الا لاستقصار الداعي نفسه واستبعادها عن مرتبة

المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من
هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور بل الظاهر ههنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه
قوله فايّ مضموم والرجل مرفوع ان قلت توابع المنادى المفرد يجوز فيها الرفع والنصب فما بال
الرجل تعين فيه الرفع قلت لما تقرر في كتب النحو من ان المقصود بالنداء في مثله هو المعرف باللام وانما جيء باي
لئلا يجتمع آلتا التعريف وانّ ها التنبيه المناسبة للنداء فانما اتي بها لتكون عوضا عن المضاف اليه الذي قطع عنه
اي لتصير مبهمة محتاجة لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء فان قلت ما ذكرته في صورة النداء وليس المقصود
ههنا النداء قلت قد تقرر ان ما انتقل من باب الى باب فاعرابه على حسب ما كان عليه وقد صرح به ابن الحاجب
في ايضاح المفصل قوله لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل
مبتدأ خبره محذوف اي مرادا وبالعكس اي المراد الرجل قوله اقرى الناس اي اكثرهم قرى وهو الضيافة
قوله نحو انا معاشر الانبياء اشارة الى قوله عم انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة الكلام والبكاء
على وزن الضرب او الى قوله عم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قوله يكشف الضباب
الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان تقول منه اضبّ يومنا قوله قال
ابن الحاجب المعرف ليس منقولا الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب
المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكن جوزوا النصب مع دخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس
بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء الخ وما مجامعته مع اللام قوله في قوله انا بني
نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا • وان سقيت كرام الناس
فاسقينا • وان دعوت الى جلى ومكرمة • يوما سراة كرام الناس فادعينا • انا بني نهشل لا ندعي لاب • عنه ولا هو
بالابناء يشرينا • يقول انا مسلمون عليك ايتها المرأة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرينا مجراهم
فانا منهم والجلى تانيث الاجل وسراة كل شيء ظهره ووسطه والجمع سروات وسراة الناس خيارهم وادعى فلان
عن بني فلان اي عدل بنسبته عنهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشراء يجيء بمعنى البيع وبمعنى الشراء فهو من
الاضداد والمراد ههنا البيع قوله وما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لتيم من الم الفراق ومنها

التعجب نحو يا للماء قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه المناسب معنا هو
الاختصاص لمعناها باعتبار ان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار لتقوية
ادعو المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائمة مقامه عند المبرد وحقها ان تكون مفتوحة فرقا
بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى
نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق عملها وان كان اصلها هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا
وانما لم يعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم **قوله** يا ناق جدي البيت لابي العلاء من
قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرائيني عند كونه ببغداد مطلعها لا وضع للرحل الا بعد انضاء فكيف شاهدت
احفائي وارماء الانضاء السير السريع فكيف شاهدت خطاب لناقته يشكو من فتورها والاحفاء بالحاء المهملة
والفاء من الحفي مقصورا يقال للذي رقت قدمه وحافره من كثرة المشي وموصوف بين الحفي واحفاه غيره والارماء
على الشيء الوهم عليه وجدي امر من الجد والاناة على وزن القناة التاني والاحلاس جمع حلس وهو كساء
يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير الى الحزام في صدر البعير
قوله كقوله يا قبر معن البيت قد سبق في اوائل احوال المسند شرح هذا البيت مع عدة من الابيات
فلا حاجة الى الاعادة **قوله** وكقوله يا عين بكي عند كل صباح تمامه جودي باربعة على الجراح وبعده
قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحى باجرد ضاحي قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف
في النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكي اما بمعنى
اكثري البكاء واما بمعنى كرريه فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجيء لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه
يريد اجعلي مبداء نهارك لذلك ولان هذا الوقت كان وقت نكايته بالاعداء وشن الغارات على المناهبين
وقوله جودي باربعة اي باربعة قبايل الراس وجواد الدمع تخرج من الشؤون وهي مواصل قبايل الراس وملتقاها
جمع شان اي جودي بدمعك كله وقوله قد كنت انتقال عن الاخبار الى الخطاب بالجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجرد
الاملس والضاحي البارز **قوله** اي ينسب اليه الكذب ثم اي ان يكذبه عبارة المتن على صيغة المجهول
من باب التفعيل **قوله** فالخبر في هذه الصور مجاز علاقته الاول اليه فانك في قولك وفقك الله مثلا تنقلت

اللفظ الدال على الحصول قطعا فيما سيحصل في المستقبل كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا **قوله**
ويحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل لطلبه فعبر
باللازم عن الملزوم كما هو طريقة الكناية **قوله** ونحو ذلك من الاعتبارات كان تقصد في قولك وفقك الله
للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر
الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد ثم لم يعط الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل
في الاعتبارات **قوله** الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر انما قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احوال الانشاء
مسند الانشاء لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة وغير ذلك **قوله** لانه الاصل
والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي
التوسط ولا يقدح في المداراة التخلف على سبيل الندرة او القلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل
للاحتياط مع التوسط **قوله** لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي المراد بالاسناد الاصلي اسناد الخبر الى
المبتداء واسناد شيء الى فاعل بحيث لو اسند الى ضمير لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها
فقد اشبه الخالي عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل له ذلك بسبب العارض فيكون اسناده
عارضيا لا اصليا **قوله** فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات
المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت ببيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه
فلا يرد اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل **قوله** فانه اذا قصد تشريكه مع ذلك
واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة
ونحوهما **قوله** الاولى واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه
الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك
اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد **قوله** مقبولا بالواو ونحوه اي
نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كالفاء الفاصلة التي بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجمل كما نقلنا في اول
الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها مستعملة في مجرد التشريك مجازا

الباب السابع الفصل والوصل

فقط بهذا ما اورده النحرير بقوله وهذا فاسد **قوله** لما بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان
كلا منهما يشتمل على التأليف كما ذكرنا في اوايل الكتاب **قوله** كالفاء وثم وحتى مشعر بوقوع حتى في عطف
الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس
فارتقى في الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الآن في التفصيل الآتي بان حتى لا يقع في عطف الجمل
الآن يحمل على اختلاف القولين لكن المختار ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف بحتى ان يكون ما بعدها جزءا
ما قبلها اما اضعف او اقوى ولا يتحقق هذا المعنى في الجمل **قوله** بخلاف الواو ابهم حاصل الفرق ان لكل
من حروف العطف سوى الواو معنى معين مقصود في نفسه يستدعي ذلك المعنى بينا من الجمل مخصوصا يشتمل
ذلك البين على فايدة العطف وكونه مقبولا العدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه
يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل
المتشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل والمجون
واودعت كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة **قوله** ولهذا عيب على
ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يسكن الباء
الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى فكانه قال
والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف
والاقرب ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان تكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان
الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب
وهو الانتقال مما بدا منه الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملايمة كما ان عادة متأخريها التخلص
وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما سيجيء في البيان ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة
عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليفهم **قوله** زعمت هواك عفا الغداة الخ
هواك وعفى مفعولا زعمت والغداة ظرف لعفى اي اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير عنها للديار
وهو حال من طلال قدم عليه على نمط لمية موحش طلل قديم وطلال فاعل عفى الخ واللوى اسم موضع والباء فيه

بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا غدت اي لا صارت وقوله على الف اي مألوف متعلق
بتحوم اي تطوف وتدور وهو خبر غدت **قوله** لانه بيان لانا محكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو
الايضاح وهو موجود في انا نحن مستهزؤن سواء حمل على التأكيد او على الاستيناف او البدل كما فصله الفاضل
المحشي اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند اليه في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح ذكر
البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم
قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقريبي بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر ذلك في
قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود **قوله** على معنى عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها
من الاعراب فاما لدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في
التحقق بحسب نفس الامر تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقق مضمونيهما عقلا
وان لم يتعين القصد الى بيانه **قوله** واو واما وام اي لا فرق بين او واما الا بحسب اللفظ ويشترط في اما
ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول
وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة
مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني اما
زيد واما عمرو هو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في آخر كما في ايا
وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم
عن التعيين ولذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما عنده ام لا
ولذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما **قوله** وقوله مائة الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على
ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا رآهم
الرائي تخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصلح التخيير بين شيئين الواقع احدهما فيه
اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا اكثر

جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان لمان يقول هم مائة الف وكان لمان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء
منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن قد عرفته
فيما سبق اي في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الخ قال الفاضل الرضي
بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية
بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية قوله نحو ونادى نوح ربه فقال وفي الآية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء
ارادة النداء قوله فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون البيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة
وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء
اهلها بأسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب
اشد وافظع قوله فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر قال بعض اصحاب الحواشي فيه بحث للقطع
بان الاخضرار لا يبتدئ عقيب نزول المطر اللهم الا ان يتمحل ووجه التمحل على ما كتب في الحواشي ان يعتبر التعقيب
اضافيا بالنسبة الى آخر الاخضرار وانت خبير بان جوابه هذا يستدعي جواز استعمال الفاء في كل ما يترتب
على الشيء ولو بعد آلاف سنة واهل اللغة والعرف يأبونه بل الجواب ما ذكره الشارح رح في بحث الاستعارة من
ان الفاء موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان
والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد
اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة هذا كله كلام الشارح رح في بحث الاستعارة قوله ونحو ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون جوز الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على خلق لانه ما خلق الا نعمة
ثم الذين كفروا به يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون
به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل
بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف بثم الاستبعادية وبين

المعطوف عليه بها كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي لعدم مطابقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد
ان استمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم
فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه قوله
فلا اقتحم العقبة الآية اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الآية
اجاب عنه الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية
المذكورة وآخرون بانها ههنا ايضا مكررة تقديرا لانه قال تعالى وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم
ذي مسغبة ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه
بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به
قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت قال الاستاذ الحسن اللائق بلطائف البلاغة ان يقال
ما في البيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعى ان الجد اتى السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن
كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى
حسب كما علا برسول الله عدنان وانا اقول هذا الجواب لابن عصفور نقله عنه ابن هشام في مغني اللبيب
وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به
ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان
سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا ظاهر واجاب الاستاذ عن هذا الرد بانه انما يلزم اذا جعل قبل ذلك
متعلقا بساد وليس كذلك بل هو حال من جده قدمت عليه وقد صرح النحاة بجواز تقديم الحال على ذيها اذا كانت
معرفة وفيه بحث ظاهر لانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده لوجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة
لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه
لزال القبلية الى المعية كما صرحوا بمثله في تجويز تجدد الاضافة على الباري جل وعلا حيث قالوا انه يتصف
بكونه قبل العالم ثم يزول هذه الاضافة وتتجدد المعية ثم تتجدد البعدية فالمنافاة المذكورة باق بحالها فتامل
قوله احتمل ان يكون قوله يفضي اه قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد

بابنه در شرف نحو

دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه **قوله** تنكب فيه العبارات
كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكي لعجزه **قوله** وهو ان خذلهم اي خذله خذلانا اذا ترك
عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اي حملهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له امرا اي زينته له ويستدرجهم
حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان
حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبث وجهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية
الجزاء المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب
عدم اضافتها كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في المثال المذكور ظرفية مجردة كانت
مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرأت فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني
قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم
عونا للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التأخر وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم
الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا باستفادته اذ ليس
اذا ح معمولة للجزاء مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها **قوله** سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط
يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما
قولنا فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب
من كون اذا ظرفية وقد سبق منا ان مثل هذا يسمى نقلة وهو مقبول في المناظرة **قوله** نعم انه ليس بقطعي
قد سبق منا في اوايل الكتاب ان الشارح رح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وعلى الذين يتقون من حسابهم من شيء الآية
ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا يثبت القول بذلك في دلايل الاعجاز
قوله فهو على ضربين قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الآخر نحو ان عاد ابي من السفر
صليت وتوضأت وقوع مثله في كلام البلغاء م **قوله** فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم
من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء متقيد بذلك الشيء فيلزم ان يتقيد

الاستهزاء المتقيد بالقول المتقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله **قوله** لا على اخبارهم عن انفسهم
بانا مستهزؤن بدليل انهم الخ فيه بحث لانا نمنع ان الجزاء ههنا ليس مترتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم الا ان
الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في وجه التاكيد في قوله تعالى انا معكم
حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت
مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الاول لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم
معهم فصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن فايدة التاكيد في انا معكم
ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه **قوله** فان كان بينهما
كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن
اعتباره مع كمال الانقطاع فالوجه هو العطف ايضا فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم تجعل الاقسام سبعة مثلا
اذا سئلت هل شربت فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تاكيدا للنفي السابق ولم يؤت بالواو لئلا
يتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله **قوله** اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي مع عدم
الايهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس مع وجوب الاصل
قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان
لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال انه مم عند البلغاء
وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم **قوله** فكل حتف امرء يجري بمقدار ادخال الكل على الحتف
انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف امر واحد وانما لم يقل فحتف
كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث يأتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح
ونحوهما من كل جانب قال الاستاذ فظهر بهذا ان قول الشارح رح فان موت كل نفس يجري بمقدار الله لا يلايم
غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع اقول مراد الشارح رح الاشارة الى اعتبار العموم في المضاف اليه يعني
امرء كما اعتبر ضمنا في المضاف ايضا وهو الحتف لدخول الشاعر فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم

بواسطة المقام فنقول الشارح رح يلايم غرض الشارح جدا قوله اي جسنتها بالمرساة المرساة آلة الارساء

وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر قوله والضمير للحرب فانها مؤنث

سماعي يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد يذكر وقيل

الضمير للكتيبة وهي الجيش والوجه ما ذكرنا لان المصراع الثاني يلايمه اشد ملايمة وليس لكثير ملايمة بهذين الوجهين

بل ليس لا رجاعه الى السفينة كثير معنى قوله قلت لما ذكر انه قد يكون اي قال ابن هشام في المغني لا حاجة

الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكي فلانها جزء من الحكي والمحكي

انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا

لولا عد المص فيما سبق قوله تعالى انا معكم مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح رح في هذا المقام واعلم

ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص

مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني اصلا اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع

فقول الفاضل المحشي في آخر هذا البحث ترك العطف في الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح رح توهم محض

اذ ليس في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان

فيما له محل من الاعراب واما قول الشارح رح فيما سبق ولما كان ارسلت انشاء لفظا ومعنى الخ فتحقيق منه لوجوب الفصل في

المحكي لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض

الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل نعم يرد على هذا التقدير اعتراضه الثالث فتدبر قوله واما كمال

الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى قال بعض اصحاب الحواشي ذكر صاحب الكشاف ان توسيط حرف العطف بين

الجملتين في قوله تعالى انه فكر وقدر الى قوله تعالى ان هذا الا سحر يؤثر مبني على ان الجملة الثانية جرت من الاولى مجرى

التاكيد من المؤكد وهذا بظاهره منقوض بما نحن فيه لان كون الثانية بمنزلة التاكيد للاولى من اسباب الفصل

وقد جعله هناك من اسباب الوصل هذا كلامه ولا يخفى انه خطاء في النقل لا ادري كيف وقع فيه اذ عبارة الكشاف

في قوله تعالى ان هذا الا سحر يؤثر ان هذا الا قول البشر هكذا فان قلت لم يوسط حرف العطف بين الجملتين

قلت لان الاخرى جرت من الاولى مجرى التوكيد من المؤكد وهذا عين ما نحن فيه قوله مؤكدة

للاولى او بدلا عنها او بيانا لها اراد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد فايدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في

موضع كل منها لا معناها الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع سواكنا باعراب سابقه فلا بد ان

يكون للمتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها ولك ان تقول المراد من قولهم سواكنا في

باعراب سابقه كونه كذلك فيما له سابقه اعراب اولانه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظاهر يؤيده ان

الدماميني صرح في المغني بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل

لها من الاعراب كما حققه قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل قال الفاضل المحشي اي كون التابع دالا

على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلام

والمتبادر من عبارته ان ضمير به راجع الى كون التابع دالا في حاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت

والا لزم ان تكون محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون

مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض

بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان لزم ان تكون محكوما عليها بكونها دالة

على نفس المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بمجرد

لفظها على قياس قيل الفعل لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون

الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرح بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها وقد نقل

عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة

الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض

احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوايد الغياثية

وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه

والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان لكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت

والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع من ان يتصور الذوق

السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاآت مقامية ينشاء منها اعتبارات متفاوتة فتارة يصير الجملة

بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز ان الشيخ
الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله
ان هذا الا ملك كريم مشابك لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد
ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة
فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر
واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط
كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب
ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل
عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة
الاول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثاني على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم في العبارة
مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما
مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اما اسم مفعول صفة محذوف
اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من
باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل
كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل ان
يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب واعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي
وغيرهما قوله وانه الذي يستاهله في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال استاهل والعامة تقوله
لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الكشاف قوله ما يرمي به جزافا الجزاف بالكسر
مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيل فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ
ونصبه على المصدر اي يرمي به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وزان نفسه الوزان مصدر
قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق

على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا قوله اي هو هدى
اشارة الى انه خبر مبتدا محذوف وانما لم يجعله مبتدا محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة
قوله فوزانه وزان زيد الثاني اعترض عليه الفاضل المحشي بان الانسب عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
لاشتراكهما في التاكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن تبين منه وجه عدم العطف في قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد للملائكة فليتأمل قوله ولكن ذكر الشيخ يعني
ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المص ومن تبعه من كونه بمنزلة
التاكيد المعنوي اي القسم الخامس من كمال الاتصال ان يكون ابو قال في شرح الفوائد الغياثية وفي
كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه
اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع
انتهى كلامه قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التميز بمجموع الامرين
المذكورين لا يجري في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيها التميز بشيء منهما وقد اشار الفاضل
الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الاول مقصودا بالنسبة
يعم جميع الجمل سواء كانت ذات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد حصر القصد للنسبة اليه
لتم معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث
قال ففي نحو قولنا منعنا بالاسودين منعنا [illegible] ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة لها
كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت
الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت
الكلام في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما تعلمون في محل النصب لان اول الآية واتقوا الذي
امدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب
لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف في حواشيه المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح او للموصول
وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام في الباب الثامن من كتاب المغني قوله فدلالته عليه بالالتزام دون

المطابقة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول
طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهية وفيه بحث
لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة
الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهية لازمة لمدلول النهي لا نفسه اللهم الا ان يتعسف ويقال
مراده ان ذلك مبني على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا
فتدبر قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا الشرح لا يطابق المشروح
اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال
لا تقيمن من النون والمفهوم من قول المص لا تقيمن او في بتادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون
التاكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان
يقال مراده انه رجح من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال
متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ عين وجه كونه اوفى بتادية اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر
قوله ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع
وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده بعض اصحاب الحواشي بان معنى تضمن
الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه
ان مقتضاه انما هو دلالته ارحل على الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك لما ظهر من الوفق
واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل هو
موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظاهر قوله فوزانه وزان حسنها في اعجبني الدار
حسنها يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه المص واما على قول من يقول الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل قوله لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة
بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل بل هي شرطه قوله فوسوس اليه الشيطان الآية عدي الوسوسة

بالى لتضمينه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب خلود الاكل في نعم
ملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل لم قيل عليه
لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبينا بقول مخصوص وهو القول المقيد بالمفعول والحاصل
انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر
بعد اعتبار الفاعل ايضا اعني وسوسة الشيطان لآدم عام فتامل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته
على ما ذكره العلامة في الفايق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلا الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم
ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على
بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان لها مكان ما مسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقبة
بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله يسومونكم سوء العذاب يقال سمته خسفا اي اوليته
اياه واوردته عليه قوله فحيث طرح الواو ههنا هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الآية الاولى بترك
الواو والثانية بايرادها فتامل قوله فانه بين عذاب اليوم الكبير وفي الآية وجه آخر وهو جعل الى الله
مرجعكم صفة لليوم بتقدير العايد اي فيه وقد سبق مناقي بحث الحمد تفصيل القول في حذف العايد المجرور فليتذكر
قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على نوع من العطف ينبغي ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية والا
فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان
كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل
مجهول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقته ذلك ان راى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا ارى
يصير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالدا عمروا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمروا فاضلا والزم
هذا المعنى ظن زيد عمروا فاضلا فهم كانهم استعملوا ارى في معنى لازمه ويقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا
ذهب من العشق وغيره قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره

سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فان ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس
بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم لو قال ههنا كما في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلت بهنه
الاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا الايراد قال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه
للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما
للاول والثالث قوله ليلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي فيه بحث لان في القطع احتمال كون
المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لابغي او بيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام لخلاف المقصود
فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال
المذكور بالتامل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة بث بها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ
والعطف على التوهم كالنص في الواو فالاحتمال الثاني اقرب من الاحتمال الاول ولهذا رجح دفعه على دفع الاحتمال الاول
على ان الشيخ ذكر في المسائل المشكلة ان الجمل اذا وقعت خبرا بعد خبر فلا بد من الواو ويرشدك اليه بيان نكتة ترك
العطف في قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان فافهم قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي
لانه لم يبين له وجها قال الفاضل المحشي زعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الآن فكلامه آل آخرا الى ان عدم عطف
الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزء المقيد
بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني
قالوا بدون اشتراك في القيد وهو الخلو وظهورها في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل تامل
قوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون قد يقال يجوز ان يعطف ولا يستقدمون
على لا يستاخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعني اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
لا يستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمته ما لا على سوداء ولا بيضاء
قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا ترتيب لهذا الاستدلال فانه انما يثبت
بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا او جملة انا معكم والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة

الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم
قوله فلكونها جوابا للسؤال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه
الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع
لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط الاخرى بها بل ارتباطها ذاتيا ومنهم من يعلله
بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف الملقنين ههنا وربما يقال لو جيء بالواو
لفهم انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان
صدر الآية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد
ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض لسؤال وقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم الآية جواب له وهذا اللهم الا ان
يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد
في حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظايرها النقض فليس من
صور الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال بينهما وكذا بينه
وبين منشاء السؤال وهو الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال
والجواب في طرف فكان المقام مقام وصل لتقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من آخر وكذا بينه وبين منشاء
السؤال وفيه ان لمية القطع هي الوجوه الثلثة التي ذكرناها فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها
ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يعتبر السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وغناء الجواب عن البيان
وح لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار
مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب
قوله او غير ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق
مقتض للسؤال او على بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبه
لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبه له
بلادة فلا يصح الاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة

قوله اى ما بالك عليلا قال فى الصحاح ما بالك اى ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون
عن سببه اى اراه يشتغل بكلام رطوبة بقلبك حال كونك عليلا قوله لانها ابعد اسباب المرض اى
سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك هذا اذا اجرى
الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء
ان كون سبب علة العاشق سهرا وحزنا امر متعين لا ينبغى ان ينكره العاقل او يشك فيه قوله
فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب خاص هذا ايضا مبنى على سوق الكلام على مقتضى الظاهر المتبادر
والا فللتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما نوقش
فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ فى مقامه من الآخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل
الظاهر يكون قولك فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب
ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ فيه لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله
نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تعالى حكم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا
على قبيل عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عم قوله زعم العواذل البيت
فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل فى الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان
احسن قوله جمع عاذلة يعنى انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام فى شرح
الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة صفة جماعة فمبنى على الظاهر الذى لا يعدل عنه الا الصارف اذ القول بانه
يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسى قوله
اى اوقع عنه الاستيناف يشير الى ان الفعل فى كلام المص اعنى استونف مسند الى مصدره بالتاويل والمشهور
كما فى قوله وقد حيل بين العير والنزوان ولك ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا
عقبت المستانف عنه اه وقد مر منا الاشارة الى جواز الوجهين فى مثله قوله اى عادة ذكر ذلك
الشئ هو الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على نمط قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت
اطبخوا الى جبة وقميصا على ما يجئ فى البديع ان شاء الله تعالى والمراد بذكر صفته وقد يقال المراد بالاسم العلم

وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت
الاعادة فيحصل الدلالة قوله قلت وجها انه اذا اثبت الشئ الحكم اه رد عليه الفاضل المحشى بان سؤال المخاطب
غيره عن احسانه ما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل
واجاب عنه الاستاد وغيره بان ليس فى كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب بل ما يدل
على خلافه حيث لم يقل فى تقرير السؤال لماذا احسنت اليه بل قال لماذا احسن اليه على صيغة الماضى المجهول لا على صيغة
الحكاية المضارع لانه لا يناسب قوله احسنت الى زيد بصيغة الماضى فمراده ان المقام مقام ان يسأل غير المخاطب
المتكلم عن السبب وفيه نظر اذ قول المتكلم فى الجواب صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل
على خلافه تعسف ظاهر فان قلت يمكن ان يدفع رد الفاضل المحشى بان ما ذكره انما يرد لو كان كلام الشارح
فى المثال المخصوص السابق وليس ذلك متعينا بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف عن السبب
يدل على ان كلامه ليس فى خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يتصور السؤال
والجواب فى مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان تقول احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اصله ثم انه لم يرد
ان تقدير السؤال عن السبب واجب فى كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمقصوده
الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة الى تقدير آخر الى المقايسة
قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن نص فى جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله
فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يعمه وغيره اللهم الا ان يقال لفظة
او فى قول الشارح او هل هو حقيق بالاحسان للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور
ردا على من زعم ان المقدر هو ما فى كلام الشريف بجنان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك اذا نسى واراد ان يمتحن
غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما نحن فيه على مراحل محل منع لان الاصل اعنى قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم
فائدة الخبر وحقيقة الكلام انى اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل فلو قدر
معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه تستحق الصداقة القديمة لم يكن بعيدا بمرحلة فضلا عن
مراحل الثانى ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد فى الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد

وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه فيكون المثال الاول مستقبحا
وهذا هو الذي حمل الشارح رح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان
لف ونشر مرتب تامل **قوله** فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف فيكون الجواب مسكتا
للسائل ومغنيا عن السؤال الآخر بخلاف الجواب في الوجه الاول فانك اذا قلت زيد حقيق بالاحسان ربما احتاج السائل
الى ان يقول لم قلت انه حقيق به فيقول لصداقته القديمة فلكونه مسكتا كان هذا ابلغ **قوله** وليس يجري هذا
في ساير صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى
في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن السؤال عن السبب وغيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل
ليلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة الحصر فان المفيد لذلك اما او اما دون منه ومنه
وبهذا التوجيه سقط ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان قوله ليس يجري في ساير صور الاستيناف لما لم يكن ظاهر
الاستقامة مع قوله ولهذا قال منه ضرب الشارح رح بخطه وغيره وهكذا فليس جميع صور الاستيناف منحصرا في هذين
القسمين على ان قوله ولهذا قال منه مما لم نجده في النسخ **قوله** بالغدو والآصال الغدو في الاصل نقيض الرواح
والمراد ههنا الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال آتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل
لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصايل كانه جمع
اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران **قوله** كانه قيل من يسبحه قد سبق من الشارح في احوال المسند
ان الشيخ صرح في دلايل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية فليتذكر
قوله لهم الف وليس لكم الاف الالف مصدر الف يالف اي سكن اليه واحبه والالاف مصدر آلف يوالف
والايلاف مصدر آلف يولف **قوله** مؤكدا للجواب وبيانا له لان المراد بكذبهم انهم يخالفون لهم في مقتضى
الاخوة فحاصل معنى قولهم لهم الف وليس لكم الاف عين معنى قوله كذبتم **قوله** فلدفع هذا الوهم جيء بالواو
العاطفة يحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح
قوله وقد توهم بعضهم انه توهم الزوزني وجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر
اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط ففيه تقدير محذوف فليس لحذفه نظير بلا ضرورة

داعية اليه **قوله** لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا والان اخذ الميثاق يقتضي
الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا
جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان
عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صلة ولا يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان
الامر مأول بالمصدر معطوف على خبر مأول به **قوله** لانه بمعنى آمنوا الان تؤمنون ارشاد الى التجارة
المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر **قوله** الا عند التصريح بالنداء فيه بحث
لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح
بحرف النداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الآخر في الآية
قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس **قوله** فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع
للعطف على جواب السائل لانه لا يكون جوابا اذا انما سببه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا اذن يا رب فقيل آمنوا يكن
لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين آمنوا عام للنبي صلعم وللمؤمنين
والتجارة المدلولة عامة ايضا لكنها في شانه نوع التبشير وفي شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع تؤمنون
مع بشر بيانا لكلا نوعيها فتدبر **قوله** ليس المعتمد بالعطف هو الامر اه اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر
من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة
في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف اه ما اريد بها في قوله والجملة وقوله وجملة الامر واشالها وهو الامر
الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون اه والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو
وصف ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى يطلب لها مشاكل
واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف على فاتقوا اه فهو مبني على عطف الجملة من حيث خصوصها لا ان بشر
منفردا عن فاعله معطوف على فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح
وانه ندفع اعتراض الفاضل المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو مما افاده
الشارح ايضا في شرح الكشاف فتامل لم يخلو عن تعسف لان الانسب التصريح بتلك الجمل لانها مناط الجواز

وهذا غير خفي على من له دربة باساليب الكلام فما ذكره الشارح رح في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكره في
شرح الكشاف **قوله** لكن من يشترط اتفاق الجملتين الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء
على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح
الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة
وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون
العاقلان خبر المحذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول
الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر
اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح
ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت
لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها
سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتعقب ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار
اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق
بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه المسئلة بما حاصله ان اصل هذا الفن يعني اصل البيان متفقون على منعه وظاهر
كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم **قوله**
فكانه امر النبي صلعم بان يؤدي حتى هذا الكلام في لفظه كان ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي عم ان يلقي الكلام
على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين كفروا ان ينتهوا الآية بياء الغيبة كما صرح
به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكره الفاضل الترمذي في شرحه **قوله** وتصرف فيه بان جعله مختلا اه
سيأتي في آخر البحث بيان كيفية تصرف الوهم ووجه جعله الكلام مختلا **قوله** من القوى المدركة العقل
اراد بالقوى المدركة القوى التي يحصل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك **قوله** وهي الحاكم
بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الابيض هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور
معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك

والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم
في المثال المذكور الحس المشترك كما ذكره الشارح رح ولا القوة الوهمية كما صرح به في المواقف فان قلت الحاكم هو النفس
لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور
آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فنسبة الحكم الى كل من القوتين مجاز باعتبار كونه
آلة للحكم قلت الحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام في آلات
متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المذكور رأيه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور
للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية
هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف
احكامها **قوله** فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اي ان استعملتها النفس في المحسوسات مطلقا
بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة
القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى الباطنة كالمرايا
المتقابلة فلا تغفل **قوله** وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس
الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين
في موضعه **قوله** مثل الاتحاد في المخبر عنه او التمثيل بالمخبر عنه والخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على ذوقي قانون
الخبر **قوله** وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ظاهره مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان
يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرنا اليه مع ماله وما عليه **قوله**
وفيه نظر لان التضايف فيه ويمكن ان يقال مراد الشارح رح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك
عند كون معروضيهما محسوسين لا بمعنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها
بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف
كون شيء من الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس **قوله** او وهمي بان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة

وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه
للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد
وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا
لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور
كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن
في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر
فهو العقلي والا فهو الوهمي **قوله** نوع واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي
ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شيء يسير **قوله**
ويتوهم ان هذه الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها لتشاركها حسيا بالاول والثالث
وعقليا بالثاني لافاضته انوار العدل والاحسان **قوله** او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل الايجاب والسلب وتقابل العدم والملكة
ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر وبين الصور النوعية للعناصر وعند من لم يثبت التضاد بينهما اعتبر
الموضوع بدل المحل فمن زعم ان بقوله يتعاقبان على محل واحد خرج الجوهران المتقابلان فقد سهى والصواب
دخل الجوهران المتقابلان وبهذا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق
وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما
خاصا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا
مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بقي هنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف
لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف
بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند
الحلاوة والمرارة وقد صرح بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم لو تيقن بان مراد السكاكي
هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث

الشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي
الاول والثاني من شبه التضاد لانه كما زعمه الفاضل المحشي **قوله** لكنهما لا يتواردان على المحل اصلا
لكونهما من الاجسام دون الاعراض قال الشارح هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر
لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول وبهذا يظهر ما في تعليل عدم توارديهما
بكونهما من الاجسام الا ان يحمل اللام في الاجسام على العهد **قوله** ولذلك اختلفت الصور اي لاختلاف
اسباب التقارن وقوله ترتبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة تمييز من نسبة اختلفت الى فاعله وقوله كم من صور
لا انفكاك لها اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله وكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح
واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة **قوله** وظاهر
انه لا يمكن جملة صورة مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى
انه تعسف لا يساعده عبارته فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال **قوله**
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة رد عليه الشريف في شرح المفتاح بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع
مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا قصد
بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت
اليه كما صرح به في خفي ضيق قلت فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان لا يلتفت الى
وجود الجامع ولم يتعرض لها السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال
الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم **قوله**
ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة هذا النقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب
وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوس والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قاطع على
ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فليس يتعين كونه من عطف المفرد
لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي
قوله فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بين الفاضل المحشي ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما

لكن في البحث الاول بحث لان التأخير الذكري لا يمنع التقديم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد
الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا
بان الجامع غير ملتفت اليه **قوله** والمص لما اعتقد ان كلامه الخ حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي
في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هم زيد شاعر وعمرو
كاتب فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع منه
بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر **قوله** نظم الف ذي قوله الوهمي يريد
ان المص لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد الخ ظهر انه اراد بالتصور
الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فنظم الف ذي القولين المذكورين وهذا الف دائما لازم من تغييره ولا يرد
على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما
في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصوراتهما على قياس ما سبق **قوله**
فهو غلط لانه قدر في هذا الكلام الخ فيه بحث لان المص بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم
قال الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده
بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين و
بالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره موافقة الى جنس المعلوم التصوري المتناول للكل متصورا سواء كان مخبرا عنه او
خبرا او قيدا من قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين الخ ولهذا قال جمال الدين في
شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف احديهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي
بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل **قوله** ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على
مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت
عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحونه
في حيز الامتناع **قوله** ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قائم وقعد عمرو الا انسب
بسياق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظاهر **قوله** وهذا مبني على ما ذكره الشيرازي

ومن تبعه الظاهر ان امر الابتناء بالعكس اعني ان ما ذكره الشيرازي مبني على هذا المذكور **قوله**
والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه
الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب
على تأويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلف فان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل عين المشتمل والكافي نحو
التأويل بالاسمية كان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال مبني على المسامحة **قوله**
تذنيب الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان التنبيه بحيث لو تأمل
المتأمل في المباحث المتقدمة يفهم منها بخلاف التذنيب **قوله** وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر
عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع **قوله**
عن تكلف معلق آخر بالكسر اي شيء آخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت قيل مجيء الضمير
ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا **قوله** تثبت بالحال المعنى الذي الحال واما الجملة في قولك
اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان الفاعل **قوله** لا حالا
لان المقصود من الحالة المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة
والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات
والصفات اللازمة امر معلوم **قوله** فلما صرح الشر لوسي وهو بان تمامه ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا والبيت لسهيل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان
عسى الايام ان يرجعن يوما كالذي كانوا صفحنا عنه اي عفونا عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم
اي جازيناهم **قوله** تشبيها بالحال ووجه الشبه كونها حكما لصاحبها **قوله** يكون نكرة مخصوصة
يريد ان ذا الحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعه
في سياق النفي تخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح
ورد هذا التوجيه بانه لا يتأتى في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال
فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل

آتيك والجيش قادم فجملة
حال وبيان للازم الفاعل

على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيدا
للصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان
المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة
النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم تلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما
اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والآن الفرق نعم الواو رافع
لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم تقدم على ذيها في الآية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال
في حكم الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة
والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح واما اذا
وصف مرة فقد حصل بيان الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال ح ارجح بقي ان يقال اذا كفى
مطلق تخصص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور تمحض
تنكير ذي الحال لتخصصه بتقدم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصص الفاعل
في مثل جاءني رجل بتقدم الحكم من ان التخصص لما كان بالحكم كان التخصص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المتخصص وهذا
ظاهر فليتامل قوله الاوجب عندي ان يعلل جواز الحال في الآية بلا تقديمها على ذيها بما اشرنا اليه من كون الواو
رافعا للالتباس كما اشار اليه رح في آخر هذا الباب فح لا يرد قوله تعالى وقالوا منهم كلبهم فتدبر قوله كما هو
مذهب صاحب الكشاف فهو اذا لم يثبت فالوجه المعنى قوله ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال
اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية
الخالية عن الضمير الحالية بالواو ولا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نقل ابن اصبغ على
جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل قوله اولى باللزوم لذلك الكلام الى بقي قوله لذلك
الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون
هذا الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف به واللزوم الثابت للكلام الى بقي لا يتصف به غيره لكنه

يخرج الكلام عن حضيض الفساد وههنا وجوه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول
ومعناه الكون ملزوما ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام الى بقي مرفوع
بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر
المعرف كثير قوله اكرم وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في مثال هذا
المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعملة في
تاكيد الحكم البتة ولهذا ترى القوم يقولون انهما للتاكيد قوله فانت طالق والطلاق البتة آخره بها
المرء ينجو من شباك الطوامث الالية اليمين والشباك الحبايل والطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت
وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله
بها المرء كلام مستقل وزعم الاستاد ان آخر المصراع المذكور ثلثا ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا
البيت عزيمة مكان البتة ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه وما قبل هذا البيت على ما ذكره الاستاد فان ترفقي
يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم فانت طالق البيت قال الجوهري الخرق مصدر الاخرق
وهو ضد الرفيق وقد خرق بالكسر يخرق والاسم الخرق بالضم وفي القاموس لا يقال خرق كما يقال قرح وخرق
ككرم واشأم من الشوم وهو ضد اليمن واعق من العقوق بمعنى العصيان وزعم ابن يعيش ان في البيت حذف
الفاء والمبتداء والمعنى فهو اعق واظلم وفيه نظر لانه مبني على ان من في البيت شرطية وليس بمتعين لجواز
ان تكون موصولة وتسكين القاف للتخفيف كقراءة ابن عمرو وما يشعركم باسكان الراء واعق خبر المبتداء الذي هو
من الموصولة ولهذين البيتين حكاية لطيفة اوردها ابن هشام في مغني اللبيب وهي ان الرشيد كتبهما ليلة الى القاضي
ابي يوسف وقال ماذا يلزم القايل اذا رفع الثلث واذا نصبها قال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية
ولا آمن الخطاء ان قلت فيها برأيي فاتيت الكسائي وهو على فراشه فسألته فقال ان رفع الثلث طلقت
واحدة لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق التام ثلث وان نصبها طلقت ثلثا لان معناه انت طالق ثلثا
وما بينهما جملة معترضة فكتبت بذلك الى الرشيد فارسل الي بجوائز فوجهت بها الى الكسائي قال ابن هشام واقول
ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان اللام في والطلاق

مسئلة نحوية فقهية

ان حمل على العهد يقع الثلث وان حمل على مجاز الجنس كما تقول زيد الرجل اى هو الرجل المعتد به يقع واحدة واما النصب
فلانه يحتمل ان يكون على المفعول المطلق فيقع الثلث لانه بمنزلة ان يقال انت طالق ثلثا وان جعل حالا من الضمير المستتر
فى عزيمة والمعنى والطلاق عزيمة ان كان ثلثا فانما يقع ما نواه ثم هذا ما يقتضيه معنى اللفظ بحسب العربية واما الذى
اراده الشاعر فهو الثلث لقوله بعده فبينى بها ان كنت غير رفيقة ● وما لامرئ بعد الثلث مقدم ● انتهى كلامه ملخصا
والاسناد قد نقل الحكاية فى حاشيته لكن سهى فى النقل حيث قال فى توجيه وقوع الواحدة على تقدير الرفع وان حمل
على استغراق ماهيتها ولم يقع واحدة ولا مجال ههنا لارادة الاستغراق لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص
اذ ليس كل طلاق عزيمة وثلثا هذا وقد انتصر جدنا مولانا شمس الدين الفنارى روح الله روحه ● واعلى
فى غرف الجنان فتوحه ● للكسائى وابى يوسف ره حيث قال ولقائل ان يقول انما لم يعتبر الكسائى وابو يوسف
حين ارتفاع الثلث كون اللام للعهد لان ثلث وعزيمة لا يصح ان يكونا خبرين عن الطلاق المعهود فان الطلاق
الثلث رخصة وليس بعزيمة وكذا حين انتصاب الثلث لا يصح ان يكون ثلثا حالا عن ضمير عزيمة لما قلنا فلم يتعين
ايضا قال اللهم الا ان يحمل العزيمة على المعنى اللغوى والعرفى ملك وفيه بحث اما اولا فلانه لا دخل فى لزوم المحذور
المذكور لجعل اللام للعهد اذ منشأه عدم اجتماع الثلث والعزيمة وهذا الاجتماع لازم على تقدير الحمل على مجاز
الجنس اللهم الا ان يريد الحمل على الجنس المطلق ويجعل الاخبار بالعزيمة والثلث بالنظر الى انواع الطلاق واما ثانيا
فلان الاملك هو العرف العام وكون الثلث رخصة لا عزيمة عرف الشرع فالظاهر ان المعنى الطلاق الذى ذكرت
ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه لكن نظم الكلام على تقدير جعل ثلثا حالا عن المستتر فى عزيمة يحتمل لوقوع الثلث
بان يكون المعنى والطلاق الذى ذكرته عزيمة اذا كان ثلثا فتامل **قوله** ترى كل من فيها وحاشاك فانيا
المصراع لابى الطيب المتنبى فى مدح الكافور الاخشيدى صدره وتحتقر الدنيا احتقار مجرب ويروى فى اكثر
الكتب ما بدل من **قوله** اى لا تعط حال كونك تعدما تعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين فى قراءة الرفع
فى تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم على بدل من تمنن من المن اى لا تمنن
ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفى الجزم وجهان آخران احدهما ان يكون السكون سكون وقف وثانيهما ان يشبه
ثرو بعضد فيسكن تخفيفا وقرئ بالنصب على اضمار ان كقوله الا اى هذا الزاجرى احضر الوغى ويحتمل ان يكون المعنى

والله اعلم ولا تعط مستكثرا اى طالبا للكثير من الموهوب له اى طامعا ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب
وهذا وان كان جايزا فى الشرع الا ان النهى نهى تنزيه لا تحريم او هو مخصوص بالنبى عم فان الله تعالى قد اختار له اشرف
الآداب واحسن الاخلاق **قوله** فيمتنع دخول الواو كما يمتنع فى المفرد انما عدل عن عبارة الايضاح حيث
قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور
فى الحال المفردة مؤثرا فى وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو وعلى ذكر ههنا هو ان الحكم
الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة فى وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها فى امتناع دخول
الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو فى الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال
مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل فى الجملة فتبين بقاء
المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان
ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهى فهو مقبول اذ قد صرح فى ايضاح المفصل وغيره من
ان التعليلات المذكورة فى امثال هذه المباحث بيان مناسبات والا فاصل الدليل هو الاستعمال
قوله واما المقارنة فلكونه مضارعا قال بعض اصحاب الحواشى اى مضارعا مثبتا والمضارع المثبت
شبيه بالحال المفردة لفظا ومعنى على ما تقرر فى النحو واذا كان شبيها به لفظا ومعنى كان دالا على المقارنة مثلها
فحصل المطلوب قال وبهذا التفسير لكلام المص اندفع النظر المذكور عن كلامه وظهر ان ما ذكره الشارح
بمراحل عن مرامه ولا يخفى ما فيه من التعسف اما اولا فلان محصل الكلام على ما ذكره وان افادة المضارع المثبت
للمقارنة فلكونه مضارعا مثبتا فيكون لغوا من الكلام لان من لا يعرف وجه افادة المضارع المثبت للمقارنة
كيف يفيده التعليل بكونه مضارعا مثبتا والتأويل الذى ذكره لا ينبادر اليه الافهام اصلا بخلاف ما ذكره
الشارح وهذا ظاهر لمن له قلب والقى السمع وهو شهيد على ان حذف هو من مناط الافادة لا يقبله من له
ذوق سليم واما ثانيا فلان المص علل فيما سيأتى دلالة المضارع المنفى ايضا على المقارنة بكونه مضارعا
ولا يتأتى فيه التوجيه المذكور بل يتعين ان يراد ما ذكره الشارح وظاهر ان العلة واحدة فى الموضعين
قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال انما لم يذكر المذهب

الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقارنة
وهذا ظاهر وان ذهل عنه البعض تمسك الوفق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة
على معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن مشتركا
بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك
الوفق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كالماضي
نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود ذو الفضل
للمتقدم كما لا يخفى **قوله** وههنا نظر لان الحال لم يحجب النظر ما حققه الفاضل المحشي في وجه وجوب
تصدير الماضي الواقع حالا بقد **قوله** واضحك وجه الضحك الضرب قال الله تعالى فضحكت وجهها اي
ضربت **قوله** فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة
وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على رهنتهم ماضيا على ان ارهنتهم بمعنى
رهنتهم الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت
وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم **قوله** ومثله قوله تعالى لم تؤذونني الآية في شرح اللب
للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان
مصدرا بها فيدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح رح اظهر
قوله ومعناه ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي كانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانه
يحضر للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما يقول رايت الاسد فاخذت السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع
بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل
من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط في المفعول مع انه
يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك
الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قولهم دعني من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود
حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان

او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح رح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال
ان يقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي
قوله دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال الموفق فيه نظر اذ على تقدير تخفيف
النون يجوز العطف بان يكون لا تتبعان في معنى لا تتبعا عدل به من الطلب الى الخبر للمبالغة في طلب وقوعه كما تقرر في قوله تعالى
لا تعبدون الا الله الى قوله تعالى وقولوا للناس او يكون نهيا لحقته نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس فكسرت
لالتقاء الساكنين فاتفق الشارح فجاز العطف وقال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي
ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك
الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا والثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى
لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين انتهى كلام الموفق فظهر ان الآية لا تصلح
للاستشهاد بل التمثيل **قوله** والمعنى ما نصنع حال كوننا الخ اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من
معنى الفعل **قوله** خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد يوجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل
الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد ههنا عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد للباب فلا حاجة الى التوجيه
المستبشع الذي ذكره الشارح رح **قوله** لتناقض الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان التناقض
في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستشنعوا تصدير الجملة
الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال
من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضي من جهة المضي ليس الا قلت
هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح رح انه مشترك بينهما او حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال لما التزموا فيما وقع حالا ما يقربه من
الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما سيتم عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة
من ان لما للاستغراق الازمنة وغيرها للانتفاء متقدم لكن الاصل استمراره كذلك للانتفاء فيحصل المقارنة للحال قولا ما فقه
بهذا الاعتبار فافهم **قوله** اقادوا من دمي البيت اوله بغاني مصعب وبنو ابيه فاين احيد عنهم لا احيد

بعاني مصعب وبنو ابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في اين اجيدا اي اميل واعرض للانكار
ولا اجيد تاكيد له اقادوا من اقاده الامير اي مكنه من القود والمعنى مكنوا ولي القتيل من دم وجب على يقال
اقاد السلطان من اخيه كذا في الصحاح وينهنهني من نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه اي كففته وزجرته
فانكف والاصل نهنه نهه بثلث هاءات وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما
زادوا النون من بين ساير الحروف لان في الكلمة نونا **قوله** ان كان تامة ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى
وان كان ذو عسرة الآية ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد
فيه نكتة سرية كما بينه الفاضل المحشي ولذا ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا
قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا
ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مر منا عدمه
قوله انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله
غير منتقلة فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل **قوله** ولم يمسسني
بشر فان قلت لم ينتقل عدم مس البشر ابدا فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت هذا العدم
مما ينتقل بالنظر اليها وان لم ينتقل بحسب الواقع والحاصل انه ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف
قولك زيد ابوك عطوفا ولهذا عد من الاحوال المنتقلة **قوله** شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد
ظاهر كلامه مشعر بانه عام لكن قالوا اذا لم يوجد الواو في الماضي المثبت فمذهب البصريين انه لا بد من قد كذا
ذكره الحديثي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا فالاكتفاء بالضمير وحده
من دون قد والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل الا اكرم ما لان الاغلب في الا ان يدخل على الاسم ولفظ
قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من الشارح نبذ من الكلام فيه فليتذكر **قوله**
او مقدرة كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف فانه لم يجوز حذف
قد من الماضي المثبت واول الآية بان قوله حصرت لم يقع حالا ههنا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم
قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة ايضا

اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القايمة مقامه
قوله لان قد يقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد يفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون
والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب
من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد
يقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر ان المعتبر
في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون
الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قرب من المجيء
ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكن قارنه كيف ولو كفى المقارنة في الحال لم يحتج
في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقاربة من جملة قيد العامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها
كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لا مكن ابداء المناسبة
بان المقاربة في جاء زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيد العامل وفي جاء زيد ركب من الثاني لا غير فروعي
قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتامل **قوله**
قول ابي العلاء اصدقه في مرثية البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها نبي من الغربان ليس بذي
شرع يخبرنا ان الشعوب الى الصدع اراد بالنبي المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبير
الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على
عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل اشام من غراب البين اصدقه في مرثيته اي اصدق هذا النبي
حال كوني في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق علي مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال
اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة كقوله طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب
يلعب اي او ذو الشيب وقول المتنبي احيا وايسر ما لاقيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا
والاخفش يقيس الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالآيات التسع ما اشير اليه في قوله تعالى

في تسع آيات الى فرعون وملائه وهي اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة وهي انقلاب
اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عم ربنا اطمس على اموالهم والجدب في بواديهم واما الاثنتان الاخريان وهما الفلق والنقصان
في مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى عم الى فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف
على الآية ان بقه بان الآيات احدى عشر على ان في تجوز ان يكون للمصاحبة نحو ادخلوا في امم اى مع امم قوله
فيحصل به الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقية ولهذا قيل المنفي من المضارع لا يدل
على الحصول وتحققها فيما نحن فيه قوله اذ استمرار الفعل اصعب بيان لسر انتفاء العكس اعني قصد
الاستغراق في الاثبات والاكتفاء في النفي بالانتفاء في الجملة قوله وكان نفي النفي اثباتا مثل مازال
وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك ونحوهما تدل بحسب الوضع على التجدد
واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان مازال ونحوه اثباتا دايما لا اثباتا ما في الجملة
والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال منزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي
ذكره ذلك الفاضل بانه لا يأتي على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب مازال زيد غنيا لا ردا على من يدعي
دوام الغنى لا يكون النفي المورد عليه منزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الخفيفة من قبيل ورود
النفي على الاثبات فتامل قوله والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود هذا على حذف المضاف والمعنى الى استمرار
انتفاء علة الوجود كما لا يخفى قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها
لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فاين هذا
من ذاك هذا هو المراد وقد وهم فيه بعض المحشين حيث قال اى قد عرفت ما فيه في موضعه في غير هذا الفن
ان العدم لا بد له من سبب ثم ذكر سلسلة كلامية بلا تقريب قوله فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء
الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على السكاكي بان
رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص الفحول معزول عن القبول وفي شرح المفتاح وقد يروى عوده
على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب
المبتداء للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اى رجع في عوده على بدئه اى ذهب

في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجيء متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة
منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك
وطاقتك قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت يريد انه اذا منع الدلالة على عدم الثبوت بل دلت
عليه لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة وكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية
قوله مع ظهور الاستيناف علة ثانية في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفايدة
وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم
دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول لان كلا من التعليلين يطرح اما الاول فلانه
احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الآخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على
اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهوره في الفعلية لاشتراك
الدليل وهو الاستقلال بالفايدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل اليه الثاني ايضا والا
لكان مجيء المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية
مخالفتها للحال المفردة كما مر ولو اريد بظهور الاستيناف ظهور الاستيناف للاثبات كما نقله من الشيخ وجعل قوله مع
ظهور الاستيناف اصلا في التعليل بقرينة مع التي اصلها الدخول على المتبوع وعدم الدلالة على عدم الثبوت تتمة له
فان هذا هو المجوز لاثبات الواو وظهور الاستيناف مرجح لم يرد شيء الا ان سياق كلامه يشعر بان هذا غير ما ذكره
الشيخ قوله اى وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينهما الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم
والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده
الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو لشبهها بالخبر والنعت ووروده في كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا
بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله وما بال عينيك دمعها لا يرقا وحكي عن سيبويه
الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم اى منه قوله حتى تدخل في صلة
العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا
والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكسه قوله قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اي يريد ان

مجموع الجملة في البيت لا يظهر تأويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لا لان المبتداء
شيئان كما زعمه لاسناد لظهور جريان التأويل بالمفرد في مثل قولك كلمته وجهه وفوه الى وجهي وفي وعدمه في
قولك الجود حاضره لكن بسبب تقديم الخبر على المبتداء الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظاهر وهو مفرد في
التقدير وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده
جزالة المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا هذا وقد يجوز ان يكون الجود
والكرم فاعلا لحاضراه ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى
تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقيسا او هو عافيه **قوله** والذي يلوح منه كانه
اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح رح من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع آخر انك
اذا قلت يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يجعل قوله بمنزلته في الموضعين
على التناسب والتشابه **قوله** حذفت الواو اي واو الحال ومن العجايب ما ذكره بعض اصحاب الحواشي حيث
قال اي واو العطف ثم قال فان قيل هلا حذف واو الحال قلت لاحتواء الباقي على معنى الذاهب وفي العكس
يفوت هذا المعنى ثم ادعى ان كلامه يشير اليه اشارة واضحة وكانه لم ينظر في الكشاف اصلا فان كلامه نص
في ان المراد واو الحال حيث قال فان قلت لا يقال جاءني زيد هو فارس بغير واو فما بال قوله تعالى هم قائلون قلت
قدر بعض النحويين الواو محذوفة ورده الزجاج وقال لو قلت جاءني زيد راجلا او هو فارس او جاءني زيد هو فارس
لم يحتج فيه الى واو لان الذكر قد عاد الى الاول والصحيح انها اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي
العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح وارد
على حده واما جاءني زيد هو فارس فخبيث هذا كلامه ولا يخفى انه اعتذار عن ترك واو الحال في قوله تعالى هم قائلون
وليس هناك واو العطف اصلا ولذا لم يقل استثقالا للواوين العطف ثم ان كلام الشارح رح ايضا يدل صريحا على ان
المراد واو الحال فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التأويل والتشبيه
بالمفرد وعلى ان ابن هشام صرح في المغني بان حذف حرف العطف بابه الشعر هذا والاولى بنا ان لا نلتفت الى مثل هذه
الاوهام الا انا نورده مخافة ان يقع فيها من هو قليل البضاعة **قوله** والذي يبين ذلك اي كون جاءني

زيد هو فارس خبيثا **قوله** اذا انكرتني بلدة على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي
وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي بسكون
الياء طاير معروف وجمعه بزاة والباز لغة في البازي وجمعه ابواز وبيزان **قوله** ابكر الطيور ابكر
وباكر وابتكر وبكر بكورا وبكرت تبكيرا كلها بمعنى واحد **قوله** وان امرءا اسرى اليك ودونه
البيت موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السير في الليل لا في بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه
واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والموماة واحدة
الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموة على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من
المخاوف والمهالك يومي بعض سالكيها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء
المفازة من باد يبيد اي هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق القاع
الصفصف وهي المستوي من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسملاق بمعناه وجمعه السملقان نحو خلق وخلقان
قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه
قول الشيخ ان يقدر ههنا خصوصا اي بخلاف الخبر والنعت وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا
عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا فتأمل **قوله**
والحق ان نحو على كتفه سيف كما لا يخفى عليك ان هذا ليس توجيها لكلام الشيخ فانه لم يتبين منه وجه اختيار الافراد
في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء وكان دأبه في مثله ان يبين مراد الشيخ ولا مرام لم يبين
ههنا **قوله** فقلت عسى ان تبصريني كانه يخاطب امرأة عذلته على عنايته بابن بنيه يقال قعدوا
حاله وحوله وحواليه ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح **قوله** برداك تعظيم وتبجيل اي اشتمالا عليك
التعظيم والتبجيل كاشتمال البرد على صاحبه **قوله** وقال بعضهم هو الاندلسي نقله عنه الفاضل الرضي رح
قوله نصف النهار الماء غامره وتمامه ورفيقه بالغيب لا يدري حاله البيت للمسيب بن علس
يصف غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب

مطلب الايجاز

على ان نصف من قولك نصفت الشيء اى بلغت نصفه فاعل نصف ضمير مستتر فيه عايد الى الغايص وعلى هذا فلا يكون
البيت شاهدا على جواز حذف واو الحال وكونها مقدرة لان الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف
في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية ح خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو
او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامره فيه فليس شاهدا على جواز حذف الواو والحالية على هذا التقدير ايضا
كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو حتى تكون واردة على الاصل

الباب الثامن في

الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم في الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له عرفا
قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة للكلام الاوساط
فلا يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم
الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات
لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيهما متطابقين ويؤيده ما سيشار
اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف الاوساط مع بلاغته اللهم الا ان يقال مراده
انه ليس بليغا من حيث انه مساو للمتعارف ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من
حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود
خواص بخلاف المساواة فتامل قوله الى كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه
زايدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل
قوله ولا عي وفهاهة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعيي ايضا
فهو عيي وعي على فعل وفي المثل اعيى من باقل والفهه والفهاهة العي ورجل فه وامرأة فهة قوله
عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي لغنمه ينعق بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اى صاح
بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف اى من عبارة
الكلام المتعارف والاضافة بيانية قوله والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح
السكاكي يعم المساواة كما سيجيء وهذا التفسير لا يلايمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر

قوله اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم يقل اى الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور
فيما سبق لان هذا صريح معنى الايجاز فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان
هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واخرى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكر فافهم قوله
وليس المراد رد على المحشي الى وجه الرد انه لا معنى لان يقال يرجع كون هذا الكلام موجزا الى ان المقام خليق بابسط
من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤول بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح
واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فايدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الاول يشمل ما كان
مساويا للمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز بالنسبة
الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا بابسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون
بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف انقراض الشباب
والمام المشيب قوله فعلم ان الايجاز الخ هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز
والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز اخص
بيان لما مال اليه الشارح نفسه قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل
منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة المتعارف
فاما ان يكون للاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله
اذا قال الخميس نعم تمامه لا يبعد انه التلبب الغارات التلبب التشمر والتهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان
قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد انه التشمر للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض
هذا نعم فاغيروا قوله والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه قد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع
ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما ما ليس بضروري في اداء المقصود
وانما اعتبرها ليتبين الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه نوقش فيه
بان قول السكاكي فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبية
ولا شك ان مطلق النسبية لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اى الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء

المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة قوله وفيه نظر لانه قد اشتهر كه قبيل هذا النظر لا يدفع
الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق
كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه ان العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر
بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة
العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتأمل قوله وينبه على ذلك لفظ
الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلتجي الى ظلاله ويطيب حال الملتجي وهذا ظ قوله
نحو قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس تخالف سائر لونه والابرش اسم رجل
كان به برص فكنوا به عنه كذا في الصحاح قوله يذكر غدر الزباء لجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة
اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت زباء على مملكة المقتول
فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فسر بذلك كثيرا واستشار الرأي
من ثقاته وهو يومئذ ببقة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد
وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على مملكته عمرو بن عدي فلما قرب قال القصير
ما الرأي قال ببقة خلفت الرأي ثم ادخل بعد اللتيا والتي على زباء فامرت به فاقعد على نطع وجيء بطشت من
ذهب وشد عضداه بالاديم كما يفعله الفصاد دون فقطعت راهشاه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم
سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهذا
خلاصة القصة فيها قصة في شرحها طول قوله كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا
تطويل قوله ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر
وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نم اخلاله بالبلاغة قوله
اسم للمنية من الشعب وهي الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام كذا في الصحاح
قوله فان الشجاع اذا تيقن بالخلود الخ ولك ان تقول في توجيه عدم الفضيلة للشجاعة على
تقدير الخلود انه اذا تيقن كل شخص بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب فيكثر المقتحمون فيها ويكون اكثر من جمع

البطحاء فتأمل قوله وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس الخ كما قيل تجود بالنفس ان ضن الجواد
بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود قوله من شأنها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على
تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شأنها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون
من شأنه الاهلاك قوله وهذا بعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من
يختار هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من ثبت جبنه بالدلائل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا وهما
ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض القائل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده
اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله فاعلم علم اليوم
البيت من قصيدة مطلعها أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم وبعده ودار لها بالرقمتين
كأنها مراجيع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطلع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي والمراجيع جمع
المرجوع من رجعه رجعا والوشم اسم من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم ذر عليها النؤور وهو النيلج والمعصم موضع السوار
من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي نعلم علما متعلقا
بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احصل كما ذكره الشريف في قول صاحب المواقف والذي
نحاول ان نعلم بغير العلم تصور حقيقة العلم وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل كذا في الصحاح
قوله فمعناه انه قول لا يعضده برهان يريد ان قوله بافواههم لتأدية اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر
قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي اي
اعني قوله والاقرب ان يقال الخ فانه المقتضي لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله باب الايجاز والاطناب
والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله
حاق به الشيء اي احاط به ووصف المكر بالسيء ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان
مكر الله جزاء السيء وجزاء السيء ليس بسيء قوله عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل لا في الظروف
ولا في غيرها فالظرف متعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظروف بناء على التوسع
فيها فحينئذ يجوز ان يتعلق بالمنائي قوله اعتبار ذلك امر لفظي الخ قال بعض اصحاب الحواشي هذا جيد الا انه لو علم

ذكر في الآية فلانه في البيت ذات الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره ما
اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لام نحوى لفظى وجواب ظ فان معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج
الى تقدير بحسب تأدية المراد قوله ناقصا عن اصل المراد هم هذا المنع مبنى على جعل السؤال المذكور معارضة
كما هو الظاهر من تقرير الشارح رح فالقول بانه غير موجه بحسب المناظرة غير موجه بحسب المناظرة قوله
حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشوا لان الزايد متعين قوله اى رجحان قوله ولكم في القصاص
حيوة الاحسن ان يقول اى رجحان في القصاص حيوة كما لا يخفى قوله والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا
لم يعتبر الالف في القصاص والياء في في مع انهما موجودان في الكتابة قوله والنقض على المطلوب بمعارضته
كون سلوك طريقة البرهان فنا من البلاغة قوله او النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت
الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرها قوله فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر
في مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والصدر
كما يشهد به التتبع وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد
العجز على الصدر فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت
المدعى اللهم الا ان يقال التكرار عيب في نفسه والحسن انما هو من جهة العارض اعنى رد العجز على الصدر فلا يعارضه
لكن الفرق تحكم كما لا يخفى فتامل هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون
حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته فاجيب بان المراد بالاول
المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع
غرابة حيث جعل الشيء منافيا لنفسه بحسب الظاهر كما سيشير اليه الشارح رح قوله وبسلامته عن توالى الاسباب
الخفيفة هي ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل قوله في موضع واحد هو لام القتل الاول والف
النفي قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر قد سبق في تنافي احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين
حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صحح به ان يقع مبتدأ ففيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك
في الدار رجل حتى لو حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا

كانت جملة لم تأت قايلة الفاضل الرضى والحق ان عدم الحذف في غير ما ذكر انما هو في النثر واما في الشعر فيجوز قال مالك
عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل والكبداء قوس يملاء
مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء ويروى جادت بكفى كان ترمى اى صارت جيدة قوله
نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد نبئت من التنبئة يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم
اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف بيان له او صفة ويزيد محكى بالضم عن
يزيد في قوله المال يزيد لا يزيد المال فلا يتغير حاله في المواقع الثلثة ولهم فديد اى صياح في موضع المفرد اى فادين
مفعول ثالث لنبئت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد اى يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما
او بفديد على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين وما بعدها كالتفسير له
قوله كما مر في آخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيرها
بقرينة قوله وكذا اذا قال المتبجح اى بين المهملتين الذى في صورته نجحة وهى حالة تشعر بكبر السن
وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال بجح بالشيء بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة
ضعيفة وبجحته تبجيحا فتبجح اى فرحته ففرح وعلى كلا الوجهين ينبغى ان يحمل اذا بمعنى الماضى كما في قوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز
كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زايدة لتاكيد اللصوق كما مر نظيره قوله والمستثنى نحو جاءنى زيد
ليس الا التقدير في المثال الاول اليس اى الا زيد وفي الثالث والرابع يا ربى ويا غلامى وفي الخامس ليعذبن
بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله تعالى فصب عليك ربك سوط عذاب وفي آت دين كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على
شقه فوقع احد جبينيه على الارض والجبين ما عن يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثامن وهو عجز بيت للفرزدق
صدره يا من راى عارضا استر به مختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول
والتقدير بين ذراعى الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الثانى والاسد
المذكور في الآخر هو ما اضيف اليه ذراعى آخر ليكون كالعوض من المضاف اليه الثانى اذ لو قدم وقيل بين ذراعى الاسد
وجبهته لم يكن للثانى مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار

مع عدم الاضطرار والعارض السحاب يعترض في الافق واستر مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحا مسرورا
والذراعان كوكبان نيران ينزلها القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادي محذوف اي يا قوم
ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهي المنادي فلا حذف قوله واما جملة اراد بها الكلام
التام الذي لا يكون جزءا من كلام آخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزاء جملة قوله فان ضربت
فقد انفجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب
اي فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في
الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان اقتران الماضي بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون
جوابا للشرط المستقبل بل الجواب عندي عن اصل السؤال هو ان حرف الشرط في ان ضربت خلصت
الماضي الداخلة عليه قد التحقيقية للاستقبال وفايدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب ونظيره
افادة لو في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم استمرار الامتناع وقد سبق تحقيقه في مباحث الشرط
فليتذكر نعم يحتاج الى التأويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل
لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عم كما يدل عليه لفظة
من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع
الجزاء فعلا ماضيا بقد قبله قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة هو عبارة الكشاف في
سورة البقرة هكذا الفاء يعني في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت
كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الآخر الاقرب
وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف قال القطب في حاشيته والوجه انه اشارة الى تعلقها
بمحذوف فان الفاء الفصيحة على رأي المصنف التي دلت على محذوف سواء كانت شرطا او معطوفا عليه كذا سمعناه
وانما سميت فصيحة لانه يستدل بها على فصاحة صاحبة المتكلم فان فيها فائدتين احديهما الدلالة على ان المأمور
التزم الامر كما سمع ولم يتوقف ظهر اثره في الحال والثانية انه لما ذكر عقيب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب

بالامر الانفجار لا الضرب فلهذا حذف الضرب وصرح باثره وهو الانفجار ولكن الكشاف ان مثل هاتين الفايدتين اللطيفتين
لا يتنبه عليهما الا البليغ انتهى كلامه واما ما ذكره الاستاد وغيره ان قوله كما ذكرنا في قوله فتاب عليكم يدفع كون
الكشاف اشارة الى الوجه الثاني ويدل على انها اشارة اليهما معا لان الوجهين مذكوران في الآية السابقة ففيه نظر
اذ المذكور في الآية السابقة نفس الوجهين لا كون الفاء فصيحة عليهما فلا دفع ولا دلالة اللهم الا ان يقال المراد ان
الضمير في كما ذكرناه عايد الى التعلق بمحذوف فلو لم يكن الكشاف في قوله وهي على هذا اليه ايضا لتفكك نظم الكلام وذكر صاحب
المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان كون
الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور
في الشرح اعني قوله قالوا خراسان الخ وهو بتقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكي على اختيار العطف لقلة التقدير
فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف كذا استدل لا بعض مشايخنا
على كون الفاء فصيحة على التقديرين بعموم وجه التسمية وجريانه فيهما حيث قال بعد ذكره فعلم ان المختار كونها فصيحة
على التقديرين مدفوع بعدم لزوم الاطراد في وجه التسمية كما تقرر في موضعه واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه
الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير
عنه واما ما ذكره القطب من الفايدتين فانما هو في مثل هذه الصورة خاصة قوله خراسان اقصى
ما يراد بنا الخ البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد يألفه فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال
مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وانشده قالوا
خراسان اقصى ما يراد بنا ● ثم القفول فقد جئنا خراسانا ● ما اقدر الله ان يدني على شحط ● سكان دجلة من سكان جيحانا
متى يكون الذي ارجو وآمله ● اما الذي كنت اخشاه فقد كانا ● عين الزمان اصابتنا فلا نظرت ● وعذبت
بصنوف الهجر الوانا ● ويروى بدله لقلبنا البهائم المكسور احيانا ● فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذن له
بالعود وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله تعجب من كمال قدرته تعالى قوله
ومنه بيت السقط بن لصنوه الخ البيت مطلع القصيدة وقد ذكرنا بعض ابياتها في بحث لو والضمير في طربت
راجع الى الابلق والباء في ببغداد بمعنى في متعلقة به وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح

وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية
عطية فكان معناه عطية الصنم والوهن جزء من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب
وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحوه لاحتمال ان يكون كلها المذكورة معنى الوهن وما في نحو لا يكون البيت
من ايجاز الحذف في شيء قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية اه المسئلة اصولية مذكورة في كتب
الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها
بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف
غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله والعادة دلت على الثاني
قال الاستاد وفيه بحث لان الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانهن لما لمن زليخا وكانت معهودة بالعشق
معاونة الهدى ارادت ان تظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت فذلكن الذي
لمتنني في حبه لو ما خالف العادة فتدبر فانه في غاية اللطف انتهى كلامه ولا يخفى عليك انتفاء اللطف واندفاع
البحث بادنى التامل في مراد الشارح اذ لا شك ان التقدير يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا
والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرن الحب حيث قلن
امرأة العزيز تراود فتيها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب فلا لطف
بل لا جواز لتقديره في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من انهن ما لمنها فيه في نفس الامر فتدبر فانه غاية اللطف
قوله اي مكانا ما يصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا يصلح للقتال ونخشى عليكم منه وبدل عليه انهم
اشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج من المدينة وان الحزم القتال فيها والقصة في غزوة احد مشهورة
قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات
وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب لاعراس فقوله به دل على ذلك هكذا في بعض النسخ
وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سابقا او المخاطب الفعل قوله
يقال رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحته ومنه قد ذكرنا في مفتاح الباب الثالث حيث تكلمنا على قول الفاضل المحشي
يقال ضبأت في الارض ضبأ وضبوءا اذا اختبأت فيها ان القطب ره ذكر في شرح الكشاف ان امثال هذا التركيب

بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل يقال او يقال اي اصلحته بدل اذا اصلحته واشرنا
هناك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قرئ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا لكن هذا
الجواب لا يتأتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لرفأت على صيغة الخطاب ترفأه لا ارفأه وهذا كلام
تم ظاهر السياق ان يقال اذا اصلحته او كنت تصلحه حتى يكون الاول ناظرا الى قوله رفأت والثاني الى قوله ارفأه
لكن سكت عن الثاني لان بيان معنى الماضي يفيد بيان معنى المضارع ويمكن ان يكون اذا اصلحته ناظرا الى كليهما معا
لان قوله اذا اصلحته وان دل على تقدم الاصلاح عن القولين الا ان ارفأه يحمل على حكاية الحال الماضية
قوله ومما يواخي ذلك في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله الآية وجه المواخاة ان في كليهما
حصول شيء عقيب ما يناقضه وهو اقوى تأثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان
ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم اليأس من الرحمة والنطاع جمع
ظلة كقلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان يأتيهم
الله اي يأتيهم امره او بأسه كقوله تعالى او يأتي امر ربك فجاءهم بأسنا او يأتيهم الله ببأسه فحذف المأتي به للدلالة عليه
بقوله فان الله عزيز حكيم وقد سهى في قوله بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز حكيم فقد وقع في هذا السهو
اتباعا لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين فكيف اشتبه عليه قوله
لان الشر اذا جاء بحيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ كان اغم من الغم والاول انسب لقوله في جانب
الخير كان اسر لما بين اللفظين من الجنس الخطي قوله يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة يعني ان هذا التركيب
المخصوص وصورته الشرح لي صدري مع كشافه ان يفيد الاغراض الثلثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع
كما في الآية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب
فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ ما افاده مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقد مر مثله
غير مرة قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدى
قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء
مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم ذلك الامر وتعظيم له ودابر القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم الصبح

والمراد انقطاع نشاطهم بهلاكهم بالمرة **قوله** اى من الايضاح بعد الابهام لم يقل اى من الاطناب
للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب لسياق اختصارا **قوله** وقيل الاجمال والتفصيل ان رتلفظ
قيل اليه انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التغيير للابهام قول المص
سوى ما ذكر ولك ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة والايضاح
بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلثة المذكورة فلا محذور **قوله**
نحو يشيب ابن آدم الحديث لم يقل نحو قوله عم لان متن الحديث على ما ذكر فى جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشيب
منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفى رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر فكان
قوله فى الايضاح كما جاء فى الحديث يشيب ابن آدم الحديث بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شب الغلام
قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف
وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك
ان اللف المقصود فى القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى لعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد
منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب
وغيره **قوله** وهى صلوة العصر على قول الاكثرين هو قول على وعبد الله بن مسعود وابى ايوب وابى هريرة وعائشة
وبه قال ابراهيم النخعى وقتادة والحسن وقيل هى صلوة الظهر لانها وسط النهار وكانت اشق فكانت افضل
وهو قول ابى سعيد الخدرى وزيد بن ثابت واسامة بن زيد وقيل صلوة الفجر لانها بين صلوتى الليل و
صلوتى النهار ولانها مشهورة وهو قول عمر وابنه وابن عباس ومعاذ وجابر وبه قال عطاء وعكرمة ومجاهد
واليه ذهب مالك والشافعى وقال قبيصة بن ذويب هى صلوة المغرب لانها وسط ليس باقلها ولا باكثرها ولم ينقل
عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين صلوتين لا يقصران وقال بعضهم هى
احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل فى ليلة القدر وساعة
الجمعة **قوله** لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر فى مقابلة العدو **قوله** والايقاظ عن
سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف فى تكرير النداء

زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يولغهم وهو يعلم وجه خلاصهم
ونصيحتهم عليه واجبة فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعى بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره
وغمهم غمه وينزلوا على نصيحته لهم كما كرر ابراهيم عم فى نصيحة ابيه يا ابت **قوله** كما فى قوله فيا قبر معن الخ
قد مر فى اوايل احوال المسند ذكر مطلع القصيدة واثبات آخر منها فلا حاجة الى الاعادة **قوله**
قوله وكما فى قول الشاعر لقد علم الحى اليمانون الخ البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس
وهو الذى يضرب به المثل فى الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق فلما رأوه خرجوا من عنده لعلمهم
بقصورهم عنه فقال لقد علم الحى اليمانون الخ فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى يقيم من اودى فقالوا
وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان
قرب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتداء فى معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن
الجنس الذى هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك
الحى القبيلة واليمانون جمع يمنى كما سبق فى بحث تعريف المسند اليه بالاضافة **قوله** وبه تبين بطلان
ما قيل انه وجه التبيين ان عيون الظباء حال حيوتها سود فلا تشبه الخز اليمانى الذى فيه بياض وسواد
قوله فى بيتا السقط فسقيا بكاس الخ مطلع القصيدة مغنى اللوى من شخصك اليوم اطلال وفى النوم
مغنى من خيالك محلال وبعده معانيك شتى والعبارة واحد وطرفك مغتال وزندك مغتال حملت من
الشام مبين الطيب جرعة وانزرنا والقوم بالغور ضلال تلوذ باقطار الزجاجة بعدما اريقت لما اهديت فى
الكبر امثال فسقيا بكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال صحبت كراما والركاب سقاين
كسعادك فينا والركايب اجمال وقد مر منا ذكر بعض آخر من ابيات القصيدة فى بحث ان المغانى جمع مغنى بالغين
المعجمة وهو المنزل واللوى منقطع الرمل والاطلال جمع طلل وهو ما شخص من آثار الدار ومحلال صيغة مبالغة من الحلول
يقال مكان محلال اى يحل به الناس كثيرا وحاصل معنى البيت منازل اللوى من الحبيبة خالية لا يرى فيها الا الاطلال
قديمة ولكن فى النوم منزل آهل بخيالها معانيك شتى اى صفاتك ومغتال الاول بمعنى مهلك من الغول والزند
موصل طرف الذراع من الكف وهو الساعد ومغتال الثانى من الغيل يقال اغتال الغلام اى غلظ وسمن ويقال ساعد

غيل اي ممتلي ريان والغيلة بالفتح المرأة السمينة وهذا المصراع شاهد على تعدد معاني صفاتها مع وحدة
العبارة لاتحاد لفظ المغتال في الموضعين مع اختلاف المعنى كما عرفت حملت من الشارح مين خطاب للخيال
الحبيبة الذي طرق من قبل الشارح مين يعني الحرية والشارح م واراد باطيب جرعة رضاب الحبيبة اذ لا اطيب من
رضاب الحبيبة عند من له ذوق سليم والنزر بالنون والزاء المعجمة بعدها راء مهملة اي قلتها فان الرضاب يوصف
بالقلة والقفر مفازة لا ماء فيها ولا نبات والجمع قفار وضلال جمع ضال وقوله يلوذ باقطار الزجاجة اي يوصف
لقلة ما حمله الخيال من الجرعة وفاعل يلوذ قوله امتثال ولما اهديت متعلق بامتثال يريد ان البلل الذي يبقى على
نواحي الزجاجة بعد ما اريقت ماؤها اكثر مما اهديت لنا في النوم ثم اخذ يدعو لتلك الكاس بالسقي على عادة
العرب لما استطابت الجرعة المحمولة في النوم قيل المراد بالخيال الشارح منه فانها بغير لون الشعر وح يكون قوله
لم يهم بتقبيله خال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال هو
المختال وعني به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر
مبالغة كقولهم رجل عدل شبه فاها في الطعم والاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا منفرجة
الفم غير ضيقه فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شيئا لا يليق بالثغر فتلافى ذلك
بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون مبتذلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها
فتدارك ذلك بوصف الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره ثم عاد يخاطب الخيال بانك سعادتك لا تزال
تلم بنا وتصحبنا في البرجيس يكون مراكب السفن كما صحبتنا في البرجيس كان مراكبنا الجمال والعاد جمع العادة
قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير الخ قال بعض اصحاب الحواشي يرد على الشارح انه اذا كان
المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال والجواب ان بين
الايغال والتكميل عموما من وجه وخصوصا من آخر فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز ان يكون الفائدة فيه غير دفع
توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس منه الا ان ما مر اقسام متباينة
فان الشارح رح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال
قوله وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور

دون الكافر ايذانا بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الآخر
في الآية وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل نجازي الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل
قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني قوله وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر
من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل لتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولولا قوله ايضا لتوهم الخ قيل القول بان ايضا تنبيه على ان
التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضميره الى الضرب الثاني كان المعنى
الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح لا يأباه الذوق قوله
ولست بمستبق الخ عن عمر بن الخطاب رض انه قال لجماعة اي شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت قالوا هو
النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله حال عن اخا لعمومه قد سبق في بحث الحال اعتراض متعلق بهذا المقال
وان ظاهر كلامهم يستدعي تقديم الحال على ذيها المنكر وان كان متخصصا فليتذكر قوله او عن ضمير المخاطب
في لست لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تلمه حالا عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يبنى
الكلام على الاتحاد الذاتي فتدبر قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ يشير الى ان قوله اخا
على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة اخ
قوله لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفي ده الخ فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف
المقصود مجرد الاحتمال بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل
لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح
ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فكون البيت من قبيل التكميل محل تأمل اللهم الا ان يقال تبادر
كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر الى ان الدوام معتبر في مفهوم الديمة
قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والكلام لا يخلو عن
شوب تدبر قوله ولذا عدي الذل بعلى والآخر يعدى باللام يقال ذل له قوله ويجوز ان يكون
التعدية الخ الفرق بين التأويلين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل

على حصول معنى العلو في المتنزل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا
لا نسلم انه قال مولانا حيدر رح في شرح الايضاح الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من
الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم
بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق
السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الش رح باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة
والاقناع فتأمل قوله فنفى ذلك التوهم بقوله مع الحلم الخ قد يناقش فيه بان حال البشاشة والتواضع
يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعنفا مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان
يكون معناه مهيب في عين العدو وغير حليم في وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه نظر
فان ما ذكره الش رح امر خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب ذي سلطان
ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يرفع اليه المخاطب رأسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف
وعدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام ولهذا قال بعض مشايخي
الاوجه ان هذا المصراع تكميل من وجه كما بينه الش رح وتذييل من آخر كما بينه المص وهذا اجابة لان هذه الاقسام
ليست متباينة بالذات بل متميزة بالحيثيات والاعتبارات نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى
الاعداء كما يقتضيه كلام الش رح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول
او الحال ونحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لانما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها
المص في الايضاح قوله او كتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الآية هذا مأخوذ
من كلام الكشاف حيث قال فان قلت الاسراء لا يكون الا بالليل فما معنى ذكر الليل قلت اراد بقوله
ليلا تقليل مدة الاسراء وانه اسرى به في بعض من الليل من مكة الى الشام مسيرة اربعين ليلة
واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد
من قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض من اجزاء ليلة واحدة قال الفاضل المحشي فالصواب ان تنكيره لدفع توهم
كون الاسراء في ليال او للافادة تعظيمه واجاب صاحب الكشف بان ما ذكره مأخوذ من قولهم سرت ليلا

وسرت الليل فان الثاني يقتضي الاستيعاب والاول يصح على التقديرين وذلك لانه يصير محدودا بدخول
حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض والكل فيحمل
على المتعارف والسرى في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه
يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا او وسط الليل الدخول في معظمه يقال جاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته
فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاوضح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة
اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال وقريب
منه ما ذكره بعض الافاضل وهو ان التنكير يناسب التقليل فان القليل يجهل غالبا والكثير المنكور على ما قيل لا يعرف
غالبا فيناسب التنكير التقليل بهذا الوجه وافاد ان الاسراء كان في بعض الليل بقي ههنا بحث وهو انه تبين
مما ذكر ان المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر الاسراء
لتوهم انه في جميع الليل لان الاسراء لا يدل على التقليل ولذا ذكر ليلا فيكون ذكر ليلا لدفع توهم خلاف المقصود فلا يكون
من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في الايهام التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر
منه وقوعه في جميع الليل بل لا يبعد ان يتبادر وقوعه في بعضه كما يفهم من كلام صاحب الكشف فتأمل قوله
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران يقال ترجمان بضم الجيم وكان تضم
التاء ويضمة الجيم ويقال ترجم كلامه اي فسره بلسان آخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهى اليها سنه
احدثت في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ثم انه لما احتاج في ادراك
المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التفسير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قال في مغني
اللبيب الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا
وذكر امثلة من جملتها البيت المذكور وفيه نظر اذ ليس الجملة المذكورة تسديد للكلام وتقوية له الا باعتبار ان الممدوح
اذا بلغ ثمانين سنة صدق في احتياج سمعه الى ترجمان وهذا موهم للدعاء عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان
فلا يحسن كما لا يخفى فتدبر قوله الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا الضمير
في اتاها راجع الى ام امرئ القيس وتملك اسمها وبيقرا افعل من بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان زائدة

قوله ومثله ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت انه يظهر من هذا جواز الاعتراض بكلام غير محكي بين كلامين
محكيين قال صاحب الكشاف فيهما جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم واعترض عليه
ابن هشام في مغني اللبيب بان الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وجوابه ان النظير
في مجرد وقوع جملتين في الاعتراض فتامل قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح
التسهيل ويتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان ولتين ولن وحرف
تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها
ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد ثبت انه يمتنع في الحالية مثاله
قول ابي الطيب ● يا جادني غيرها واسبني ● او جذبنا قبيل افقدها ● قف قليلا بها على فلا ● اقل من نظرة ازودها ●
قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب هذه من الفروق اللفظية بينهما واما الفرق المعنوي فهو
ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها
في الجملة لكن ليس بهذه المرتبة قوله وضمير انت محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف
ضمير مخاطب لا مأمور بالعلم اي انت سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
قوله وفيما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا وفيه رد على جماعة ما يستفاد من كلام ابي علي حيث زعم
انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر ● اراني ولا كفران لله آية ● لنفسي قد طالبت غير منيل ● ان آية وقع
مصدرا وايت له اذا رحمته ورققت له لا تنتصب باويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا
اي ولا اكفر الله رحمة مني لنفسي وانما قلت ظاهر ما يستفاد وحيث توهم مع ان بعض المحققين من النحاة قد بث القول
بان ما ذكر مذهب ابي علي مستشهدا عليه بما ذكره في البيت لاحتمال ان يكون الباعث له على منع الاعتراضين بجملتين ما يلزم
على ذلك من تكثر خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهو لا يستلزم المنع مطلقا نعم يرد
على ابي علي انه لا يلزم من تقدير آية مصدرا لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله
قد طالبت غير منيل حالا من فاعل اراني او مفعوله الاول واية لزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين
حيث اجازوا لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب ولا يتعين ان يكون تخريج الحديث المشهور

لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت على قولهم كما يشعر به كلام بعض المحققين من النحاة لجواز ان يجعل مانع اسم لا
مفردا مبنيا اما لتركبه معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المعروف والخبر محذوف اي لا مانع
مانع لما اعطيت وكذا نقول في لا معطي لما منعت فافهم قوله فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة اه اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين
معمولة للاخرى والا في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع
ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة
عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل قوله
وخفوق قلب البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق والتهيب
ما التهب من النار والمراد ما تلهب في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله ولا مات منا سيد
البيت للسموال بن عاديا اليهودي وقيل لغيره ومطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه ● فكل رداء يرتديه
جميل ● وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها ● فليس الى حسن الثناء سبيل ● تعيرنا انا قليل عديدنا ● فقلت لها ان
الكرام قليل ● وما ضرنا انا قليل وجارنا ● عزيز وجار الاكثرين ذليل ● لنا جبل يحتله من نجيره ● منيع يرد الطرف وهو كليل
رسا اصله تحت الثرى وسما به ● الى النجم فرع لا ينال طويل ● ويروى بعد قوله لنا جبل هو الابلق الفرد الذي سار ذكره
يعز على من رامه وهو طويل ● ولا مات منا سيد البيت ووقع في بعض النسخ حتف انفه بدل في فراشه وقد يقال اول
من قال مات حتف انفه النبي عم وفي الصحاح ابو زيد طل دمه واطل دمه وطله الله واطله الله اهدره ولا يقال
طل دمه بالفتح وابو عبيد والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت الاول اذا لم يتدنس الرجل باكتساب اللوم فاي
لباس لبسه بعد ذلك كان حسنا جميلا وحاصل معنى البيت الاخير انه لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا ابطل دم
قتيل منا في موضع كان وعلى يديه من انفق والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتله يحله وينزل فيه نجيره اي ندخله في جوارنا
وحفظنا منيع اي ممتنع على طالبيه لا يستطاع رده يرد الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات
يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارح المفتاح
فليتامل قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التغيير شاملا له ايضا

وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له **قوله** ان يكون الاعتراض غير جملة وغير الجملة لابد له
من الاعراب فهذا المجوز بعض من مجوز الاولين **قوله** وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله
وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر
كما زاد المصنف فورد عليه الاشكال **قوله** ولابد للفضلة من الاعراب ذكر في ضرام السقط ان الذي له
رزق تمكن من كل قلب وليس لغير من له مكان لا محل له من الاعراب فهذا يدل على ان الفضلة قد لا يكون لها محل
من الاعراب لكن ليس ثبت لجواز ان يكون اللام بمعنى من كما في قولهم سمعت صراخا وفي قول جرير لنا الفضل في
الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل اي افضل منكم والمعنى ههنا وليس تمكن من قلب لغير من فان قلت
ما معنى من التي جعل اللام بمعناها في قوله ونحن لكم يوم القيامة افضل قلت ما هو معناها في قولك زيد افضل من
عمرو وهو المجاوزة عند ابن مالك كانه قيل جاوز زيد عمروا في الفضل قال وهو اولى من قول سيبويه ان من لابتداء
الارتفاع في نحو زيد افضل من عمرو وابتداء الانحطاط في شر منه اذ لا يقع بعدها الى وقد يقال الاصح قول
سيبويه اذ لكل مبتداء لا بد له منتهى ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن **قوله** فهو لان ما هو اقل من
الجملة لا يمكن ان يتكلف ويقال بقوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع
اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد
الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف ان جوز
وان لم يجوز يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة جملة
كان الواقع او ولا يخفى ما فيه من التعسف ولو قال بدله فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين جملة او اقل او اكثر
ولا يكون لاي لما كان واقعا في احدهما عند كونه جملة محل من الاعراب لا يحتمل الاختلال كما استقام المقال
قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم مستفاد من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم
يدلان على ايمانهم به تعالى **قوله** حسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في تمام
مدحهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا بهذا ويحتمل ان يكون
قوله تعالى ويؤمنون به ايماء الى مذهب من لم يشترط فيه البيت كما مر **قوله** ولست بنظار الى جانب الغنى

ما بعد هذا البيت واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر وقول الحماسي
وننكر ان شئنا البيت هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه وقبله وطن ماء المزن
ما في نحابنا جهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد قؤول بما قال الكرام فعول السحاب
لامع فيه هذا آخر ما اردنا ايراده في شرح الفن الاول والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين
غفر الله لمؤلفه ولكاتبه ولقاريه بمنه ويمنه وكرمه

قوله الفن الثاني

قوله الفن اي علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني او المضاف محذوف
من الاول او الثاني فليتذكر **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي
ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس
له لازم بين او له لازم واحد فقط والجواب ان منشاء هذا الايراد ان يراد باللازم ما لا يمتنع انفكاكه على ما هو
اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ممنوع **قوله**
فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وكذلك
ان تلتزم هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم وهو في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
او مجاز مشهور **قوله** واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما قال الفاضل الجلبي في شرح المفتاح يريد
بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون
الالفاظ المفردة مفيدة لك مع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية
المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن افادة التراكيب لخواصها التي يبحث
في المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني
الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا ما هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية
لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا **قوله** على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم فان قلت
المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة
بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطته قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم

قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا اخفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطرق متوسطة بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نم ان لا وضوح في نهاية الخفاء لان اصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا اصل الدلالة لا يخلو عن خفاء للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول ووصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير اي تخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءا من مسماه واما الملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها المعاني التركيبية قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل ما به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المستتبعة من تلك الاصول وتعريف المص خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الاثر على المؤثر اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية بنوعين من امثلته اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشيته بشرح المطالع والحق ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين من وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على وزنها يدل على تأثير تلك النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طيب الالحان ورعاية الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم وحاجبيه عند شدة الالم قوله الا ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فقد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي قوله بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة

المشددة يدل على الوجع المطلق وقيل هو بفتح الهمزة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجع فهو بالضم لا غير قوله وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشيته بشرح المطالع مستظرفا بانه نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بمعنى اللفظ هو السمع ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التي تذكر في التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا تخبط ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا تنافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة اه قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تأويل آخر على انه اذا انتهى آخرا الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة اذا قيست الى المعنى كونه المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتأمل قوله وجوابه بان الانفهام ليس صفة للفظ اه قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل

صفة للمجازية به فيبين كلاميه في كتابيه تناف صرح الآن يقال ما ذكره في حواشي شرح التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالته عليه انما هي من جهة ان العقل يحكم به اي من جهة هي منشأ لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله ولو قال في التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان اوضح قوله واريد به الكل واعتبر دلالته الخ انما اعتبر الارادة مع انه ستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الخ ليتضح الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة اتضاح ولشله اقحم لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته الخ فليفهم قوله وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا بحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل وواحد من اللازم والملزوم وللمجموع منهما معا كما فصله في شرح الرسالة قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الخ ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا بأس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكروه في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا قوله الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الخ وقد سبق من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة قوله وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا ولا التزاما قال الفاضل المحشي هذا باطل وبيّن وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمن فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمنا لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية

واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الا ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة تنافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه فهما لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشي فكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد المحشي ان مبنى ما ذكره على ثبوت المقدمتين في نفس الامر في كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان تكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح فيه بحث اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامهما للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة المذكورة تضمنا والتزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبت القول بنفي الدلالتين مع تشبثه بالتصريح الثاني وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور له ان يعين احديهما في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن فبناء هذا الكلام على الالزام لا ينافي ما جزم به تحقيقا على زعمه من تعيين المطابقة واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل والملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكره من توقف الدلالة على الارادة وما يلزمه

من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام مبني على التنزل قوله وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كما بين
البخل والجود في مقام التمليح والتهكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر به عبارته هكذا ودلالة
اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا
قوله والاظهر ان مراده اي الاظهر في العبارة ان يقال هكذا كما اشار اليه الفاضل المحشي قوله
يخرج كثير من معاني المجازات والكنايات لان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني
بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن لم يشترط جعل الدال نفس تلك المجازات
والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض على هذا الكلام سيف الدين الابهري في حواشي شرح العضد بان
الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد
بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى
الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل
للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال الا ترى ان الحقيقة هو لفظ الاسد فقط لا الاسد في الحمام وقد عرف
ان المجاز هو اللفظ اذا استعمل في المعنى الموضوع له يكون حقيقة فالمجاز هو لفظ الاسد فقط ولفظ في الحمام انما هو
لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو
المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من
اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون مجازا مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثل اسد في الحمام
فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القراين اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية
في حكم لفظ تقديري ويقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب المذكور
مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء
الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا
على ما توهمه فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام مهجورة الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما
لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققته بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث

لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او
الاخص كما في الاول فظاهر اذ كفاية تصور ا وتصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج
في الجزم باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور ا وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم
الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب واما في الثاني فلان تصور الشيء يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا
والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه فلا يلزم من تصور الشيء الاول
تصور اللازم الثاني كما صرح به في حاشية المطالع اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت
اليه قصدا تصور لازم له في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل قوله لا يتاتى بالوضعية فان قلت
التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان
بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى
الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد منها دالا لانه لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى
السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا اعني الارشاد ويعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى
نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة منها
اي من كلمات الكلام السابق قوله ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس ههنا ما يرادف
كل كلمة قوله والمقصود من قولهم هو عالم بوضع الالفاظ الخ قال بعض المحشين هذا مبني على ان المعرف
باللام ههنا يفيد الاستغراق وان لام التعريف للاستغراق اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية فيفيد استغراق
كل فرد فيكون قولنا هو عالم بوضع الالفاظ موجبة كلية ورفع الايجاب الكلي هو سلب الجزئي كما اشار اليه الشارح
بقوله وهذا اعم الخ وفيه نظر لان الكلية والبعضية ههنا ليست في جانب المحكوم عليه بل في متعلقات الحكم فلا معنى
للقول بان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ موجبة كلية الا ان يبني على التسامح بان يراد موجبة اعتبر الكلية في متعلقاته
فافهم قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد
بقيد تقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة للشيء

منها على احد التقديرين وسوان لا يكون عالما بوضع شئ منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا لحكم من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق فالفرق ظاهر فافهم قوله وقريب منه ما يقال ان الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقلة تكرر اللفظ على الحس وكثرة المعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول آخر وضعي له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على معنى واحد وضعي لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل ايضا في محله فتأمل قوله فيمكن تأديته ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة له فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأديته الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المتبوع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منها الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام فتأمل قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنها الى كثرة الواردين ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنها الى كثرة حلبها ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العود بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس

فقد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحدا في مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتأمل قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثان الاول ان لقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على مذهب الميزانيين في هذا المقام غايته الامر تخالف الاصطلاحين ولا بأس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في الشفاء مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء مما لا حاجة اليه اذ قد سبق منه في بيان تأتي الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الرتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله قوله ومعنى النوع بالبال بحالة الواو والحال اي والحال ان معنى النوع بالبال يعني بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصوله بالبال مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال اي نسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اورد الفاضل المحشي على الوجه الذي نقل عن الشارح الا ان في الالحاقات التي اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول فيه يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف لهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد

الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد يتبين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم
الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع
يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانسة ونحوه كما سبق من الشارح المشار اليه
فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة
الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص مع اللغة الى حسنة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم
انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم منع المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي
وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال لكنه
انه يقال ذلك في بيان عدم تأتي الايراد المذكور في الدلالة الوضعية لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن
الشارح بقوله اما اولا فلانه كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع
فكيف يدفع المناقشة الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا كما هو بخلاف ما ذكره في شرحه للمفتاح من ان لا تفاوت
هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت
في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك
بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره ودل ... قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي تدل
على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها **قوله**
ثم نظام هذا الكلام ... انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام
انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له يقتضي
مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز **قوله** وهذا لا يصح ... انما قال الظاهر لان علاقة اللزوم
وان كان تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه **قوله**
وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان
قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية ... توجيه الكلام بناء على اختيار الشارح في شرح المفتاح
من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود

في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو موضوعه بل تريد
ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا
بما نقله من كلام كمال الدين ميثم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض
عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل تفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم فيه الاستاد ... في وجه الضبط
الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له
انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة ثمة مشابهة معها التشبيه كالاستعارة وجوابه ما ذكره
في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثم صح ان العلاقة هي المشابهة **قوله**
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا ... ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه
كلام الفاضل المحشي فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة
للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله وينبغي ان يراد الخ وورود
الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي هي لازم
معناها وهو ممنوع الا يرى انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت
منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر ان مثل قاتل زيد عمرا واذا
قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني واعلم ان الاعتراض الذي اشار اليه الشارح بنحو جاءني زيد وعمرو
باعتبار انه يستفاد من مثل هذا الدلالة على المشاركة في الجملة سواء استفيدت من العطف بالواو او من مجموع الكلام
وبهذا سقط جواب الفاضل ... في شرح الايضاح بان لا دلالة في مثل جاءني زيد وعمرو على المشاركة لانها اما
ان تستفاد من العطف ومن الواو ولا ثالث لا سبيل الى الاول لان العطف لو اقتضى الشركة لم يكن قولنا جاء زيد
لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو عطفا ولا سبيل الى الثاني لان الواو لاثبات المجيء لعمرو وهو ساكت عن مجيء زيد ولا مجيئه
ولكن يلزم من ثبوت المجيء لزيد بصدر الكلام حكم العقل بالمشاركة **قوله** وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف
ونحوه قد يقال هذه الزيادة لا يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة ايضا فتأمل **قوله** لان الاستعارة انما
تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية فان قلت قد مر في آخر احوال الاسناد الخبري ان ذكر الطرفين

مطلقا لاينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه فاشتراطه ههنا في الاستعارة طي ذكر المستعار له
بالكلية يخالفه قلت مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه قوله صالحا لان يراد
المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة اي الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة
المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له اللفظ كما يصلح للافراد
الحقيقية وكذا اشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا للارادة المنقول اليه
وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم
القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا
مرجوحا غير ناشئ عن دليل ولهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول قوله
واطلاق لفظ الاركان على الاربعة اه يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة قوله
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال بصرت الورد وشممت العنبر اه فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة
التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن
هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح واشم بالضم قوله واذا كان المحسوس اصلا
للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص من تشبيه
محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول كان
لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول
الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند المنصف فتدبر قوله فيدخل فيه الخيالي انما جعلوا الخياليات
من قبيل الحسيات لانهما يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها
قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا اه انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال
الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر ره بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك

فالملازمة ممنوعة لان المدرك قد يحتمل ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحد
الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار
قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي اه قد تقدم شرح البيت مع ذكر عدة ابيات من القصيدة
في بحث الاستفهام فلا حاجة الى الاعادة قوله بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين
اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك ما يتعلق بالحواس
واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين
الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك هذا
التعريف ذكره الشيخ في الاشارات والنيل هو الوجدان اعني الاصابة والوصول والفرق بين الكمال والخير ان
الكمال بالنسبة الى شيء قد يطلق على ما هو حاصل له بالفعل سواء كان مناسبا له لائقا به او لا وقد يطلق على ما
يقيد بالمناسبة والخير هو اللائق به المؤثر عنده فهو اخص من الكمال ولهذا اخره عنه في التعريف ليفيد ان المراد
بالكمال ههنا هو المعنى الخاص وانما لم يكتف بالادراك لان اللذة لا تتحقق بحصول مثال اللذيذ فان الانسان قد
يتصور ذات جمال ولا يلتذ بمجرد تصورها وحصول مثالها عنده بل لا بد في ذلك من نيلها ايضا فان قلت
قد يلتذ الانسان بتخيل جماع حسناء مثلا ولا نيل قلت هناك تخيل التلذذ بتخيل النيل كذا في المحاكمات وحواشي
التجريد ولعل المراد ان فيما ذكر تخيل اللذة بالنسبة الى القوة الشهوانية لا نفسها لا انه لا لذة فيها اصلا فان اللذة
موجودة فيها بنيل القوة المتخيلة ما هو كمال وخير بالنسبة اليها وهو الصورة الخيالية المخصوصة ففيها نيل اللذيذ
بالنسبة الى القوة المتخيلة وان لم يكن نيله بالنسبة الى القوة الشهوانية الملتذة بجمال الحبيب بقي فيه بحث وهو
ان تعريف اللذة والالم بالوجه المذكور لا يصح لانهما نوعان من الادراك كما صرح به في التجريد والنيل بالمعنى المذكور
كيفية نفسانية فيكون اللذة على ما يستفاد من التعريف مركبة من علم وغيره والمركب من الشيء وغيره لا يكون نوعا
من ذلك الشيء وايضا يلزم ان لا يكون اللذة ماهية حقيقية لا يقال المراد بالنيل معناه المجازي وهو الادراك
الجامع له لانا نقول فح يكون حاصل التعريف اللذة ادراك وادراك مجامع للنيل ولا يخفى فساده فالاوجه
ان يقال معنى التعريف ادراك مجامع للنيل فالواو بمعنى مع فيكون المتميز هو المجامعة للنيل والحق انه لا دليل على ان

اللذة نفس الادراك فانا ندرك بالوجدان عند الاكل والشرب والوقاع حالة هي لذة ونعلم ايضا ان ثمة ادراكا
للملايم الذي هو تلك الاشياء واما ان اللذة هي نفس ذلك الادراك او غيره وانما ذلك الادراك سببها فان سلم لكن
اللذة بسبب آخر مغاير لذلك الادراك فلم يتحقق ولهذا جعل بعض الفضلاء اللذة حالة حاصلة عند الادراك والنيل
لا نفس الادراك فح يكون التعريف المذكور تعريفا باللازم الغير المحمول وفي ذلك فقد يجوز عنده وضوح الحال فاعلم ان المص
لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على عرفهم فلا تعنت
في ايراد امثال هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح **قوله** فكادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة
الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المنافع
وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات **قوله** كتكيف الذائقة بمثال لما هو خير وكمال
عند القوة الشهوية لا لادراكه كما يتوهم من ظاهره **قوله** وهو ادراكها المجردات اليقينية المجردات مفعول
الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكها **قوله** فالمراد المعنى الذي نقل عن الشارح ان هذا اذا كان
وجه الشبه امرا خارجا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني بازاء الاختصاص
قوله والضمير لليالي او النجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة من رب الدالة على التكثر والتعدد المذكور
في البيت السابق والاضافة في دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا
ورأيت في نسخة مصححة مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله
رب ليل قطعته بصدود ● او فراق ما كان فيه وداع ● موحش كالثقيل تقذى به العين ● وتأبى حديثه الاسماع
الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة والضمير فيه لليل او الفراق ونفي وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام
يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود الوداع يستدعي سابقية التلاقي فيه
فعدمه المقتضي لعدم ذلك التلاقي عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش بالجر اي مورث وحشة صفة ليل كالثقيل
اي كالرجل الثقيل تقذى به العين اي تكون ذا وسخ بمجرد رؤيته وتأبى اي تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه المعتاد عنه
قوله ولزم بطريق العكس هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من
تقليل الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح في كشف

الكشاف زعما من ان الظلمة اصل والنور طار عليه **قوله** فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون اه قوله بين صفة النجوم وقوله في كون متعلق بالاشتراك **قوله** واعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا يتعين القلب في هذا المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى
وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه **قوله** حتى كان البدعة
هي التي تلمع من بينها لا يخفى ما في اسناد اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى
الاشراق بل الى مجرد الظهور وفيه انه لم يجعل ابتداع مبتدأ خبره بينهن والجملة صفة لسنن لان الظاهر حينئذ لاحت
قوله ونحو ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد
وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان تقليلا للنحو مصلحا وان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا
قوله في كونها كربابا او ثوبا او قطنا فيه نشر على ترتيب اللف **قوله** تتلاقيان
فتفترقان الى العينين اي تتلاقيان قبل وصولهما الى العينين كهيئة الدالين ظهر احدهما على ظهر الآخر وهما اي العصبتان
اذا كانتا مستقيمتين وقعت الخطوط الشعاعية على المرئي من محاذاة واحدة هي ملتقاهما فيلتقي مؤداهما
في الحس المشترك على موضع واحد فيرى الواحد واحدا والاثنان اثنين وهكذا واذا انحرفتا او انحرفت احديهما
امتدت تلك الخطوط الى المرئي من محاذاتين فلا يلتقي مؤداهما في الحس المشترك على موضع واحد بل موقع احدهما
منه غير موقع الآخر فينقلان المرئي الى موضعين منه فيرى الواحد اثنين وهكذا فان قلت فالسر في ان
الاحول الفطري قلما يرى الواحد اثنين مع وجود الانحراف في عصبتيه واحديهما خلقة قلت السر فيه ان
الاحول الفطري كثيرا ما يحرف العصبتين من الوضع الخلقي بالنسبة الى شخصه طلبا للوضع الخلقي بالنسبة الى نوعه
فيجد اذا انحراف المنحرف قد يكون استقامة ووجدانه هذه الاستقامة بتجربة الاختيارية صارت ملكة للاعتياد
بالوقوف على الصواب وطريقه وهذا التحقيق ذكره الفاضل المحشي في شرحه للمواقف حيث قال واما الاحول
الفطري فقلما يرى الواحد اثنين وذلك لاعتياده بالوقوف على الصواب والناظرون فيه لم يتنبهوا لهذا التحقيق
فاعترضوا عليه بان اعتياده بالوقوف على الصواب لا يدل على انه يرى الواحد واحدا فربما يراه اثنين لكن
باعتياده المذكور يجزم بان ما يراه اثنين واحد **قوله** وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة

تحت الشكل الاستقامة والانحناء يعتان بغير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها
واما التحدب والتقعر فيعمان بحسب الحقيقة ايضا فان للكرة المجوفة سطحا مقعرا ومحدبا مع انه لا خط فيها بالفعل
لعدم تناهي سطحه وضعا **قوله** كما في اوتار الاغاني المتمددة الاغاني جمع اغنية وهي جمع الغناء الاغاني
بحسب متعارف الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه
قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الخ الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة او البرودة او الكيفية
المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام
القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف
حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت
العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف
حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق
ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلايل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار
ولوجوه اخر لا يتحمل المقام ذكرها **قوله** والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان
وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان
الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين
قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقية وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس
طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم
هو الثاني على ما هو المختار **قوله** من حيث انها تفرق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق المختلفات
فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين
بسائطها شديدا في الغاية ينفعل اللطيف فيتبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم
بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فمعناه ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية
علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها **قوله** والبرودة من

حيث انها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير
المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتأمل **قوله** وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض
الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليستا الا من الاعراض النسبية
والصلابة هي الاستعدادات الشديدة نحو اللاانفعال فهو من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من
شانه ذلك **قوله** والثقل في القاموس ان الثقل على وزن العنب ضد الخفة **قوله**
كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر
لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات
والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا ولا ينافي
هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكر المحشي هاهنا والمذكور في تلك الحواشي
معنى آخر **قوله** واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام
والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين
اليبوسة **قوله** على استعمال موضوعات ثم اراد بالموضوعات آلات يتصرف بها سواء كانت
خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال **قوله** وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام
هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها
فاما ان يبني تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام
او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان
الحلم الطمأنينة للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة بحركة اخرى **قوله**
كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخالب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض
والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقديره قوله وبين اعتباري نسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي
وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها
لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري **قوله**

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا
في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس **قوله** او كاتصاف
شيء تصوري وهمي محض مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي
كما يتناوله في الطرفين **قوله** وبهذا يشعر لفظ المفتاح الخ اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة
من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا
او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا الخ **قوله**
وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الخ
وحاصل النظر ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد
من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة اليها بالجب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده
الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة **قوله** والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا
اما حسي وعقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي نعم قد يجيء الا
على المسامحة ويعد الان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب
الاعتباري دون الحقيقي **قوله** والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير
وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان
اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما
عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب من جزء وجه الشبه الحسي فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه
وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا **قوله**
ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الظرف اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع
الحال عن العامل فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي **قوله** تقرير السؤال الخ يريد
ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين

ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة كلية هي المطلوب وسواء كان شيء من وجه الشبه بحسي **قوله** يأبى هو ان يكون غير عقلي
اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق **قوله** لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر
قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا
وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط ثلثة اخرى وبكون المتعدد حسيا سقط ثلثة اخرى وبكونه مختلفا ثلثة اخرى
قوله وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي ومثل هذا التسامح موجود في طيب الرائحة
ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا اللذة فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان
يجعل اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق
انه لا احتياج الى التوجيه المذكور في الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله
قوله والجراة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا الاءة مرة **قوله**
مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والافلاك نفس حيوانية **قوله**
واذا قلت للرجل القليل الغناء المغافي بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع
قوله فبالعلم يوصل الى الحق الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري للايصال فالمناسب ان يغير
العداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان
العلم ليس بضروري للايصال الى العمل لكنه ضروري للايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل عند الاكثرين
عملا فتأمل **قوله** وفي وحدة بعض الامثلة تسامح الخ جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى
هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر
جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب فتأمل **قوله** وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم
منا في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه به الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر
قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك **قوله** محل نظر
هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر كما ستعرفه فتذكر

الی جوابه هناک والحاصل ان الهیئة المرکبة قسمان قسم ینتزع من الاشیاء المختلفة وقسم ینتزع من الاوصاف
المختلفة لشیء واحد کما ذکره الشارح فاشار صاحب المفتاح الی الاول بقوله اما حقیقة ملتئمة والی الثانی بقوله
واما اوصاف لمو ولاف د فیه فلیفهم قوله احیحة بن الجلاح بحائین مهملتین فی لفظ الاحیحة علی وزن
قتیبة وجیم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة فی لفظ الجلاح قوله وقد لاح فی الصبح الثریا کما تری
قد نبهناک فیما سبق ان الکاف فی مثل قوله کما تری لیس للتشبیه بل لمجرد التقیید والمراد ان اتصاف الثریا بهیئة
العنقود امر جلی لا اخفاء فیه ولو کان قوله کما تری متأخرا عن قوله کعنقود ملاحیة لکان اظهر فی افادة هذا المعنی
وفی اعراب کما تری وجوه اقربها انه فی موقع المصدر ای ظهورا مثل ظهور ما تراه قوله وقد جاء بتشدید
اللام کما فی هذا البیت قال ابن قتیبة فی ادب الکاتب لا اعلم الغة ام ضرورة وقال شارح الزنبوری
ولیس بفصیح قوله ای تفتح نوره النور بفتح النون الزهر وتنویر الشجرة ازهارها قوله
فکانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثریا لانه ذکره الشیخ لئلا یلغو ذکر الکیفیة فاراد بمجموع مقدار الثریا والعنقود
مجموع مقدار الثریا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثریا ومقدار العنقود
قوله ویجیء ان المنور قد یکون مقیدا الخ دفع لما یتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحیة حین کان کذا
مرکب لا مفرد کما ذکره قوله کان مثار النقع هو المثار بضم المیم اسم مفعول واضافته الی النقع من اضافة
الصفة الی الموصوف ای النقع المثار قوله فقد اخل بکثیر من اللطایف المراد من اللطایف ما سیذکره من
المعانی المختلفة وستر الحال الماضی بها ان تلک المعانی انما تفهم اذا جعل المشبه به اللیل المقارن للتهاوی حال کونه مقارنا
وهذه المقارنة انما تستفاد من صیغة المضارع الدالة علی الحال واما اذا جعل ماضیا فالمتبادر منه التشبیه بلیل
تهاوی کواکبه فی الزمان الماضی بالنسبة الی حال اعتبار التشبیه وبهذا ظهر ان تفسیر الفاضل المحشی فی شرح المفتاح
تهاوی کواکبه بقوله ای تساقطت لیس کما ینبغی فانه یشیر الی جعل تهاوی ماضیا کما لا یخفی قوله
بفتح الهاء وکسر الواو وتشدید الیاء واما بضم الهاء فهو بمعنی الصعود قوله فی حکم الصلة للمصدر
اتی بلفظ الحکم ولم یقل صلة للمصدر اشارة الی ان صریح الصلة لاسم المفعول لکنها صلة للفعل الحقیقی الذی
فی ضمنه اعنی المصدر حکما قوله فهو لم یقتصر الی العجاجة النقع وسل السیف ای خرج والاغماد جمع غمد

وهو غلاف السیف وترسب من رسب الشیء فی الماء رسوبا ای سفل وجعله من رسب السیف ای مضی فی الضریبة کما زعمه
بعض اصحاب الحواشی تعسف کما یدل علیه قوله تعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفی بعض النسخ ترسو من رست
اقدامهم فی الحرب ای ثبتت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتدادها یقال احتدم النار بمعنی التهب واحتدم صدر
فلان غیظا ویوم محتدم شدید الحر قوله بل هو ما یتعلق به معنی الاثارة ای تعلق المقارنة والمصاحبة
لانه ینسحب علیه حکم الاثارة کما ینسحب علی بکر فی المثال المذکور حکم الضرب قوله ما یجیء فی الهیئات ظاهر هذه
العبارة یفید ان وجه الشبه یجیء فی الهیئة لا انه نفسها مع انه المراد کما صرح به الشارح ودل علیه بیان المص
الموصول فی الموضعین بالهیئة فلا بد ان یقال هذا من قبیل اعتبار العام فی الخاص کما یقال الحیوان یجیء فی الانسان
ای یتحقق فیه وهذا التکلف انما لزم من تغییر عبارة الشیخ فانها تفید بیان حال التشبیه فضمیر یجیء فیها عاید
الی التشبیه لا الی وجهه کما وهم فیه بعض اصحاب الحواشی فیفهم منها کون الهیئة وجه الشبه بلا شایبة تعسف
قوله احدهما ان یقترن بالحرکة غیرها فی الترکیب احتیج الی التقدیر اذ لا عاید فی الجملة الخبریة الی المبتدا
لان فاعل یقترن هو غیرها والضمیر فی غیرها عاید الی الحرکة فبقی المبتدا اعنی احدهما بلا عاید فلا بد ان یقدر لفظ فیه
ای ان یقترن فیه بالحرکة غیرها او یقال اللام فی بالحرکة عوض عن المضاف الیه ای بحرکتها فیفید الربط بلا احتیاج الی التقدیر
فیه وهذا ایضا انما لزم من تغییر عبارة الشیخ لان ضمیر یقترن فیها عاید الی المبتدا بلا احتیاج الی التکلف ثم لا بد
ان یقدر المصدر الغیر الصریح المتولد من ان المصدریة فی قوله ان یقترن بالحرکة غیرها باسم الفاعل لیصح حمله علی المبتدا
الذی هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدیر لازم فی عبارة الشیخ ایضا لکن لزومه فی الموضعین انما هو اذا جعلنا
قوله علی وجهین بمعنی انه علی نوعین وان کلا منهما هو قسم من الهیئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه یشتمل علی صفتین
فلا لزوم لان کلا من الاقتران والتجرد صفة للهیئة ولا حاجة ایضا الی اعتبار الرابط فی کلام المص لان الخبر عین المبتدا
فتأمل قوله اعلم ان ما یزداد به التشبیه دقة وسحرا ان یجیء فی الهیئات لفظة ما فی قوله ما یزداد لیس عبارة عن وجه
الشبه حتی یلزم فیه ما لزم فی عبارة المص بل عبارة عن الاحوال ای من الاحوال التی یزداد بها التشبیه دقة هذه الحال وهی
المجیء المذکور قوله واما ان یجرد هیئة الحرکة اعادة لفظ الهیئة اغنی عن ذکر ضمیر عاید الی المبتدا لاتحادهما
مع المبتدا قوله والشمس کالمرآة فی کف الاشل لم یرد بالاشل المفلوج بل المرتعش فی کفه یؤدی

المرآة الهيئة المقصودة قوله مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر
ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اى كائنة زمان تموجه قوله يقال بدا له اذا ندم وهو مصدر بمعنى
يقال بدا له بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام
قوله فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها تعليل لمعنى الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة
لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها قوله بحذف الهمزة اى فارئ قلبت الهمزة ياء ثم فعل
ما فعل بقاض قوله فانطباقا مرة وانفتاحا الفاء السببية كانه جواب لسائل عن وجه الشبه بين البرق
والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقى للسحاب
الذى يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب
منتشرا ضوءه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يختفى عن الابصار بالكلية قوله ومن لطايف ذلك
قول الشاعر فى صفة الرياض حفت بسرو والضمير حفت اى احيطت راجع الى الرياض والسرو شجرة معروفة
واحده سروة والقيان جمع قينة وهى الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية
وليس كذلك كذا فى الصحاح وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان او وصف له لان جعلت اللام فيه للعهد الذهنى
ولا اختصاص للحالية بما اذا لم يجعل اللام للعهد الذهنى كما يشعر به ظاهر كلام الاستاذ كيف وقد صرح الشارح بان
المعهود الذهنى يعامل معاملة المعرف من كونه مبتداء وذا حال وفى ايثار تلحفت على تلبست ايماء الى اخضرار السرو
بتمامه فان اللحاف ما يستر المرأة من رأسها الى قدمها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار
وايصال الفعل اى بخضر الحرير وقوله على قوام فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله
والفاء فى فكانها للتعقيب والتسبيب يعنى اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه على التشبيه الآخر والواو فى والريح
جاء يميلها للحال وفى تذكير جاء نظر لان الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها
لكن امر التذكير والتأنيث سهلة ويميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمينه معنى الصيرورة والتجلى بفتح الجيم مصدر
واما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى
لا يلزم رعايتها ومن وجه اللطافة ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ للدنو والعناق

وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون فى الثانية من سرعة زايدة تأدية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة
فى حال رجوعها الى اعتدالها اسرع محالة من حركتها فى حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة
من يدركه الخجل فيرتدع اسرع من حركة من يهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا فى
الايضاح قوله من جدل الله لا من جدل لانه اشارة الى دفع التناقض الظاهرى بين قوله
مجدولة وقوله لم تجدل قوله قول الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق الى آخر البيت الاخطل الصفحة
الجانب والمراد ههنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما تقدم النوم من
الفتور فان النوم ريح يقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب نام
واللوثة الاسترخاء والبطؤ والتمطى التمدد وفى تشبيه المصلوب الذى لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذى يرتحل
حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لا يخفى اى ان المحب فى هذه الحالة فى حكم الاموات قوله
ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بما فيها فذكر العمل بلفظ الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها
جعل حملهم كلا حمل لعدم علمهم قوله وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه لان جهل الحمار عدم
انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع
ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا فى جانب المشبه قوله يقال ابرق
القوم هو ذكر جمال الدين فى شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اى امطرهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا
الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع
فيه قوله فلما رأوها اقشعت يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اى صار ذات قشع كما يقال كبه فاكب
والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح
به الزمخشرى فى تفسير سورة الملك قوله زيادة ترح الترح ضد الفرح قوله فالباء فى قوله
باتصال ليست الباء التى تدخل فى المشبه به اى ليست الباء صلة للتشبيه بل الآلة كما فى كتبت بالقلم قوله
فان قيل هذا يقتضى حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرته فى البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التى من قبيل المتعدد
تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور فى البيت وبين التشبيه

المتعدد واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد قوله
زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر الخ من
من الجمع بين الصفتين فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه
ان زيدا ينتقل من احديهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما الى الاخرى امر
وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح
الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيهما وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها
والمؤلف يريد بالتمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا
المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته
صارت مندفعة بما اجاب قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والتيه فلم يذكر وجه الشبه في المثال مع
انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره قوله
اي نزو الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس الا المطاعمة وفي كلام على كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه
لا يسفد في الظاهر وقيل اغرب من مطاعمة الغراب قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة
جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح المفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال المشبه مع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال
المشبه بخصوصه فليتدبر قوله وان قوله هو حاتم مثال التمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه
رد على من جوز كون مثال التشبيه بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي
لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وسماه التشبيه بالاسد للجبان وانه
حاتم ثان للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان قلت فلا يفهم منه
نفيه كون المثال الثاني للتهكم قلت معنى قوله لا للتهكم فقط كما في المثال الاول وبهذا ظهر بطلان
ما قيل من ان قول العلامة مثال للتمليح لا للتهكم غير مستقيم لا يجب اثباته ولا يجب نفيه قوله قال الامام المرزوقي
في نقل مقالته اشارة الى ان قول المص بواسطة تمليح وتهكم بلفظ الواو ليس لامتناع الجمع بل لجواز الجمع مثل الافراد
قوله اتاني من ابي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي وبعده ولم اغض للامير ولم اربه

ولم اسبق بالانس يوم غمم ولكن البعوث جرت علينا فصرنا بين تطويح وغرم وخافت من جبال السعد نفسي وخافت
من جبال خوارزم وقارعت البعوث وقارعوني ففاز بصحبه في الحج سهمي فاعطيت الجعالة مستميتا خفيف
الحاذ من فتيان جرم سل على بنية الجهل اي ذاب والغيظة الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغير الضحاك فسل
على بنية المعلوم بمعنى اذاب والضحاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك كان ضحكه
قتلا فيعني الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزؤا وارب من رابه اي اوقعه في ريبة والوغم الحقد من وغم عليه بالكسر
اي حقد وتوغم بمعنى اغتاظ والبعوث جمع بعث وهو الجند المبعوث الى العدو والتطويح التبعيد في الارض من
طوحه اي حيره وذهب به هاهنا وهاهنا فتطوح في البلاد اي رمى بنفسه هاهنا وهاهنا والغرم بضم الغين المعجمة الهلاك
والمقارعة المساهمة ومنه القرعة وفاز بصحبه اي خرج قدحي باضطجاعي وراحتي والجعالة بضم الجيم الرشوة ومستميتا
اي طالبا للموت والحاذ موضع اللبد من ظهر الفرس وفي الحديث مؤمن خفيف الحاذ اي خفيف الظهر يريد اعطيت
الرشوة رجلا خفيف الظهر من بني جرم غير مبال بالموت بل طالب له لينوب عني ويسعى هو بالبعث والهلكة واسعد انا
بالراحة والسلامة قوله كان للتشبيه اي لان تشبيهها خبرها قوله لان الخبر في المعنى
هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم
تشبيه الشيء بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن اه وقال الكوفيون والزجاج كان تجيء للتحقيق
ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا يجوز ان يكون
تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال عن العلة مقدر واجيب
بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام
فيه لانه لها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت قوله اي في الكاف
ونحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل الا ان في الكلام مقدرا قوله
اي حال وقصته العجيبة ان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل
الى القول السائر المثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة او الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة
وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه

قوله اوكصيب من السماء الصيب فيعل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب
ايضا قوله ولا مفردا آخر يتمحل لتقديره مثل ان يقدر كمثل ماء او يقدر كنبات ماء على ان الكاف لا يصح لان المثل
بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله من انصارى الى الله الآية الانصار
جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب
اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح معنى من انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرة الله
فالاضافة فى انصارى من اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بى ويكونون
معى فى نصرة الله ولو كان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابقه الجواب اعنى قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون
الله اللهم الا ان يقدر مضاف اى نحن انصار نبى الله انتهى كلامه وفيه نظر لجواز ان يجعل قولهم نحن انصار الله
من اضافة احد المتشاركين الى الآخر ومعناه نحن جند الله ننصرك معه فاى ترجيح للتوجيه فى الاضافة الاولى واى حاجة
فى قوله اللهم الا ان يقدر مضاف فتأمل قوله والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم هذا مذهب جمهور
النحاة وعند ابى على الفارسى ان المصادر تقع فى الازمان فيجعل صحة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف
فالخفوق الغيبوبة قوله بان الآية لا يكون نظيرا اذ المشبه به يكون مذكورا لا مقدرا قوله
ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلى
قوله اذ حوارى الرجل صفيه وخلصانه الحوارى من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب
عيسى عم قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو خلصانى وهم خلصانى اى خالصى يستوى فيه
الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان قوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا اى بين لهم وصف
قوله فلا ينبغى ان يعرج عليه يقال عرج على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشئ الاقامة
عليه قوله قال صاحب الكشف لولا طلب هذه المضاهاة مرجحا لم يكن فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة
عن الصيب وما بعده لا تصلح شبيها بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة عن ذوى الصيب معه فتقدير ذوى
ضرورى فتدبر قوله وما هو بين فى هذا قول لبيد اى فى ان ما يلى الكاف ليس مشبها به وانما كان بينا فى
هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر مضاف

اى كمثل بقرينة ذكره فى المشبه به والواو فى قوله واهلها بها حالية واهلها مبتداء وبها خبرها ويوم حلوها
ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتداء محذوف اى وهى بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهى الارض القفر التى
لا شئ بها وفى الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان
يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيهما معنى
التشبيه اى يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد
يوما ان ترد الودايع وما المرء الا كالشهاب وضوءه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع قوله
وفى كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر اذ يمكن ان يقال انما استفيد الحكم من المفعول انباء ذلك الفعل عن التشبيه البتة
لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب الحكم كما فى قولنا ما علمت زيدا اسدا فتأمل قوله ولو قيل انه ينبئ
عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب ان قلت فيحمل كلام المص على حذف المضاف اى ينبئ عن حاله
قلت لا يتم التوبيخ ح بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام فى بحث حال التشبيه فتأمل قوله
والغرض منه فى الاغلب يعود الى المشبه الذى هو كالمقيس لما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على آخر كان الوجه
ان يكون الغرض منه عايدا الى المشبه الذى هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه
وسوق الكلام فى كل حكم لبيان امر المحكوم عليه قوله فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال
فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه قوله او مقدارها اى او اعلم مقدار حال المشبه
دون المشبه به انما تركه لظهوره مما ذكر اولا قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف
على نفس امكانه اذ لا معنى له قوله وتقوية شانه الضمير فى شانه راجع الى المشبه به والشان بمعنى الحال
فقوله تقوية شانه بمعنى تقوية حاله قوله من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل الفائدة يقال هذا امر
لا طائل فيه اى لا غناء ولا مزية ومن على يحتمل ان يكون زايدة كما فى قوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
فطائل فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زايدة فيكون فاعل يحصل ضمير يرجع الى الموصول كما هو الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع
قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس فى مبداء الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد
احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات ثانيا يحصل لها علوم كلية

في العقليات قوله ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح اه البيت لشبرمة بن الطفيل او لابن الطثرية وبعده
لدن غدوة حتى اروح وصحبتي عصاة على الناهين شم المناخر كأن اباريق الشمول عشية اوز باعلى الطف
عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعنا حال منه اي تناول دم الزق حال كونه عنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع
مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية چاربايه واصطكاكها ضرب بعضها بعضا وفي الصحاح
اصطفاق بدل اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس
فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصحبة ههنا جمع صاحب مثل فرهة
وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب
الانف وشم الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد
الزاء المعجمة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج
والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم وشبهها الخمر بسبب الخمور او اواني الخمور وقد فرغت واميلت بطيور اه اجتمعن عشية
باعلى الطف معوجة الحناجر قوله ظللنا عند باب ابي نعيم ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والى الفه ناحية
مقدم العنق قوله من اشد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه اه البيت لسعد بن ناشب وهو مطلع القصيدة
قد سبق وهو قوله ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستشر في رأيه غير
نفسه ولم يرض الا قائم السيف صاحبا المراد بالهم المهموم عليه ونكب عنى تنكب اي تحرف وانتصاب جانبا اما
على الظرفية اي في جانب وعلى الحالية اي متجنب قوله اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك
بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات اذ قلما يوجد وصف يعم امر اشتهاره كل الناس
قوله نقلا لامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول له لابرازه وقوله لامتناع مفعول به لنقلا
واللام دعامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع قوله عند حضور المشبه فيه بحث لان
الاستطراف انما ينشأ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج لا نقل فيه لصورة النادر الى كثير
الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله اي ليستطرف استطراف النوادر
رد الفاضل المحشي لشرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع

بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بحث عنه
وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس ليستطرف واما التفصيل
الذي ذكره فكان الامر قوله وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول فيه حذف مضاف اي من
امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
قوله وح لا يبعد ان يكون اه يعني لما لم يمكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
واقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بما بقي ههنا شيء وهو
ان المفهوم من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه والاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح
ان يكون المراد بجهة التشبيه هي الغرض منه وهو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل
قوله وجه مجدور سلحة جامدة اي المجدور ما عليه آثار الجدري والسلحة البراز نقرتها اي نقبتها بالمنقار
والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ نقر اشعار بان اثار النقر باق في السلحة بعد لانه يزول بالزمان
وانما اشعر بقدمه لانه للتقريب قوله ولازوردية الواو بمعنى رب ولازوردية بالزاء المعجمة [illegible] لان التي
اشربت صورة الشين لا تستعمل في كلام العرب قوله لست بهديها عناق العناق بكسر العين المهملة
مصدر بمعنى المعانقة قوله غض يرف الغض الطري ويرف بالفاء من رف لونه اي برق وتلألأ قاله
ان عيرتك بمال ضمت اليك يدا قبيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون ريا رفيف
الاقحوانة في نداها قوله كتشبيه ابي بكر اه يحكى ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده الصاحب
منقبضا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي كانت راى ندمائه بان يتموه فاستطرف كل منهم حتى اتى النوبة
الى شريف في البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان يقدم له مائدة قوله وهذا الكلام
محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية او الاتمية لا الناقص في وجه الشبه
فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال
حقيقة وهو ظاهر قوله فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه
وقوله تب على الشاربة فيتنافيان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتامل ولو سلم

فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب والثاني اسلوب آخر فلا محذور

قوله من غير قصد الى المبالغة اه انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه

بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد قوله

لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ

انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس قال الشيخ فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم اي

العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الآتي الى قول الشارح لانه ازيد في ذلك فان قلت

كيف ذلك مع قد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة

وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء

يتعين العكس وقولي يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف

كلام الشارح على ما ذكرنا بان مساق كلامه على الاشارة الى الحكم بالتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض

لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشبيه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس

مقتضى التشبيه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينهما ضرورة

وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة حمله القول

هذا انما يوجد في بعض النسخ قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشبيه

من غير ان يعد تشبيها مقلوبا قوله فان المشبه هو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا

بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما لوحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه به فتدبر قوله

مؤتلقة متغرقة في اديم السماء اي المؤتلقة المتلألئة واديم السماء وجهها وزرقتها الصافية نصب على المصدرية

قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفي شاخ الرفعة اي محل على الخبرية

من قبيل جد جده حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر بان يكونا مثلا

في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والآخر في المريخ في الفلك الخامس والمشتري في الخامس فوق الاخر

صفة لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ

كالمنصرف اه يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شيء

احمر اللون خلف شيء ابيض اللون متلألأ بينهما لكنه لا قرينة الآن تشبيه المريخ بالمنصرف فلا يصح قوله

وهو القول الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك قوله

وكذا تشبيه التاء الجبلي لم يقل الجبلية لان التاء في التاء للوحدة لا للتأنيث والتأنيث وكذا التذكير انما يستفاد

من الصفة ومن ههنا يستقيم قوله حمامة ذكر وحمامة انثى قوله زهر الربى الربى جمع ربوة وهي

ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فقصت باخضرار انه حمل الزهر على النبات مجازا مرسلا او استعارة

قوله ولا يخلو هذا عن تسامح لان قوله مغرب بتقدير ليل مغرب كما صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب

وجوابه ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء

والمشبه به ههنا ليس كذلك قوله وايضا تقسيم آخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من

الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له

قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل

معنى التشبيه المستفاد من كان فاتجه ان الحال يجب ان تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث

وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه

لكن ما ذكره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان

يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض

واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا هذا وما احسن قول جمال الدين

بن نباتة المصري وقد دنا من امرأة مخضوبة البنان فلم ينغظ ● دنوت اليها وهو كالفرخ مطرق ● فوا خجلي لما دنوت

واذ لالي ● فقالت معكيه بالانامل فالتقى ● لدى وكرها العناب والحشف البالي قوله اي قول المرقش

الاكبر الترقيش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سعد وقيل المرقش

الاصغر فهو من بني سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في

التشبيه قوله فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بها

على التفاوت **قوله** اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة يقال امرأة غيداء وغادة ايضا اى ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المايل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المراة بين عاتقها وكشحيها يقال وشاح ووشاح واشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة **قوله** كانما تبسم عن لؤلؤ ضمن تبسم معنى تكشف فعداه بعن **قوله** يفتر عن لؤلؤ رطب يقال افتر عن اسنانه اذا ابتسم بحيث ظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحب الماء النفاخات التي تعلوه **قوله** اتتني بالاس ابياته اى علله بالشئ الهاه به كما يعلل الصبي بشئ من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم الباء من قبيل لجين الماء اى الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة واللطافة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الافان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدنان جمع دن وصفوها خالصها والقيان جمع قينة وهي الامة المغنية ما وجهه وصف منتزع اى قال الاستاد وذلك المتعدد الذي تنتزع منه وجه الشبه اعم من ان يكون نفس الطرفين كما في بيت بشار ونحوه او اوصافا وقيودا لهما كما في تشبيه الثريا وتشبيه الشمس قال فظهر ان قول الفاضل المحشي المتبادر من انتزاع وجه الشبه الى قوله كما توهمه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد قرينة بلا مرية وانت خبير بان هذا لا يجدي في دفع اعتراض الفاضل المحشي لان المصنف والشارح صرحا فيما قبل بان تشبيه الثريا بالعنقود تشبيه المفرد بالمفرد وكذا تشبيه الشمس بالمرآة وهذا مبني اعتراض الفاضل مع انه لو اعتبر في تشبيه الثريا بالعنقود مثلا الهيئة المنتزعة من الاوصاف والقيود لم يكن من تشبيه المفرد بالمفرد نعم قول الشيخ في اسرار البلاغة يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم يدل على جواز افراد الطرفين في التمثيل لكن الكلام في بيان مراد المصنف وقد صرح بخلافه ثم ان القول باستلزام الاستعارة التمثيلية للتركيب في الطرفين يستلزم القول باستلزام التشبيه التمثيلي اياه بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية كما صرح به فاندفع قول الاستاد ايضا دفعا لقول الفاضل المحشي ولا يبعد ان المصنف

رد على السكاكي الى قوله مع كونه منافيا لما صرح به بان كلامه ههنا في التمثيل بمعنى التشبيه التمثيلي وما صرح في التمثيل بمعنى الاستعارة التمثيلية ولا يلزم من استلزام الثاني للتركيب استلزام الاول له واما قوله اورد المصنف في الايضاح من امثلة التمثيلي ما طرفاه مفردان نحو مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فجوابه ان المثل لفظ مبهم مفرد يتحدد بالقصة فالطرفان مركبان في المآل ونظيره ان يقال هذه الهيئة كهذه الهيئة فتدبر **قوله** غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا **قوله** ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون ٣ الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل **قوله** فمنه ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر من المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف فقد سبق في بيت امرء القيس كان قلوب الطير ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى الجملي مجازي فانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر **قوله** مصمتة الجوانب المصمت الذي لا جوف له **قوله** وهم ربيع الكامل قيل ان رجح الكامل والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحافظ بكسر الكاف والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على ما سبقهما **قوله** ثكلتهم ان كنت اعلم تكلتهم على صيغة الحكاية والثكل فقدان المرأة ولدها **قوله** يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه يشعر بذلك ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك وكذا الكلام في قوله يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه **قوله** لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص **قوله** سيصبح العيش والليل عند فتى العيش بالسين المهملة فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيش والليل عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح **قوله** كقولك فلان كثر ايادية لدي الى ساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اي فلان الذي كثر اياديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك **قوله** قال السكاكي وهذا التشبيه ومنه التشبيه

لايكون الا ولعل السر في اختصاص التام بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة
تستتبعه قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريدوا
الحلاوة الكلية لا الجزئية قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي الخ وانما قال الشبه لاحتمال
انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا
امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان
التام المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست هيئة
غير متقررة فكيف يكون التام في هذا من قبيل التام المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا
في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي
وهذا التام لا يكون الا حيث الخ فائدة معتد بها لان كل وجه التشبيه اعتباري على المذهب الا ان يريد بقوله وهذا
التام لا يكون الا ان تام مجهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر قوله ولذلك قيل النظرة الاولى
حمقاء اذ ربما يستحسن القبيح ويستقبح بها الحسن قوله فلان لم يمعن النظر ولم ينعمه يقال امعن الفرس اذا
تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري
انه يقال انعم كذا اي زاد قوله ربما يقضي الرجل وطره اي يمضيه يقال قضيت للامر اي نفذته قوله
لانه فرع الطرفين وما ينتقل اليه ان قلت فلم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور
حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند
اليه لا الى المشبه قوله حملت ردينيا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة
باعلى الشام والقناة الردينية والرمح الرديني وزعموا انه منسوب الى امرأة سمهر تسمى ردينة وكانا يقومان القنا
بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح الرديني ابتداء كلام اي ويقال القناة الردينية وقوله
وزعموا انه منسوب الخ بيان معنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم يدل على
ما ذكر قوله وزعموا انه الخ لما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا الخ
قال المولى فيه بحث اذ جميع اوصاف الشيء ظاهره وباطنه لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبر في التشبيه

وجوابه ظاهر اذ ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث
لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق
فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة
بقوله او ان تاخذ بعضا وتدع بعضا قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة الخ قوله التفصيل
نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل
رفع على الابتداء وعبارة خبره والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين الخ لا يلايمه وهذا ظ
فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد
في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف
العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الخبر
من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوجة عليه العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف
المضاف اي بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة قوله ونعني بعدم الظهور الخ هذا مرتبط
بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي الخفاء فيجيء في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث
التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله الا بوجه ليس
فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة بشيء الا ملتبسة بوجه ليس فيه
حياء قوله ان السحاب لتستحيي الخ النداء العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح
فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحيي لذلك وانما فصل هذا البيت
بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي وههنا بامر وجودي قوله
وهي ترمي بالسحاب اي الجبال يوم القيمة قوله ليالي البحار وفيه هواجره الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين
الزوال الى العصر والاصائل جمع اصيل كما عل خضلت بمعنى ابتلت وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنعى خلال حالية
وتعاكس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها تضعف بكثرة التعب والمراد ان هواجر الربيع تشبه الاصائل
في الطيب واللطافة قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب الابريز الخ لان ما ذكر معنى لطيف مشتمل على صنعة

مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخيران فلا يخفى برودتهما اما الاول فلان الذهب
المحكي الى فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وسوطا هر مع فقدان تلك الصنعة واما الثاني
الذي للزوني فلانه لا اختصاص للورق المصفر برد الخريف بالشجر الذي لا اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب
الى الاصيل ح ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد تمييز الجياد من الزيوف
قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه
الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم ينحصر المراتب في الثمانية
اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس تشبيها اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل
جوابا للسائل ح وسلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله او كسرجان في الشجاعة
قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب صدورها عن روية فالاصوب
ان يبدل الشجاعة بالجراة قوله وكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان بظن
الاتحاد بين زيد والاسد او الشك فيه فالقول بان في لفظة كان افادة الشك او من امر التشبيه وهم
قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف اه لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى
واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق
الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التعديق في النظم فليتامل قوله ثم اي الاعلى بعد هذه المراتب
ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره
قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه
لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها قوله والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته في ضمن
دعوى انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر
وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن فسر الاستعارة
باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا وتقديرا ونية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة

مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله فان لم يكن كذلك
نحو رأيت بزيد اسدا ح اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام
فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة
في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد آخر فكانه
صار اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين
لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق
في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق قوله
وانما التشبيه يكون في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المص مع انه تشبيه مضمر في النفس عنده
قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به قوله
وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة
وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيدها قوله فان ابيت الا ان تطلق اي امتنعت
عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة ومحصوله لان اردت اطلاقه عليه قوله فلا يحسن
اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي تذكره فيتنافيان وانما نفى الحسن
لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة تحقيق الفرق
بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بان لا يكون موصوفا بصفة لا تلائم المشبه به اذ لو كانت موصوفة بها
لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في
كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة
للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن
فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود من الكلام
المبالغة في التشبيه والوحدية المستفادة من النكرة اعني اسد في زيد اسد كاسرة في تلك المبالغة لان التشبيه

بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل فوجه التشبيه
كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف
ظاهر الحصول المقصود بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد مهنا الاتحاد
كما في قولنا زيد القايم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر
دعوى حمل الاسد عليه بانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة
قوله قال الشاعر ثمة تألق بضم القاف على انه مضارع حذفت احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل
تألقت يقال تألق البرق اي لمع والواو في قوله والفراق غروبه عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تألق
ويحتمل ان تكون لتاكيد اللصوق والجملة صفة شمس ولا وجه لجعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود
الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري
واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زايل فلا يحسن استعماله في الحبيب
قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة اي اذ ليس لنا بدر يسكن الارض مثلا فاعلم
انه يجوز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب اغوال مثلا او تشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا لطيفا
الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد
يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفوايد
ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفوايد
قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه اي يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الخ على جوازه على ان الدلالة
الاولى ممنوعة كما في قوله فان تفق الانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر
الى الاصطلاح قوله كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد
القوي والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص ثم اعلم ان استحالة
تقدير اداة التشبيه في هذا البيت ليس باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه ما لاستحالته

في بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن
الارض واما قول البحتري وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث
انه مع كون الصفة فيه مما لا يلايم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة
ان ما يضيء شرقا وغربا يكون موضع واحد غير مستضيء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن
الارض فتامل قوله لان تشبيهه بالجنس الصحيح الموصوف بهذا بناء على الاعم الاغلب ولذا قال الشاعر
ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي والا فقد قرر انه يجوز في الجمع بين الشيئين
التشبيه ايضا فلا تناقض قوله ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض الخ غير الاسلوب حيث قال
ومثله ولم يقل وكقول البحتري نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيهما من نوع الخفاء كما حققته من التقرير ان بي
واضاء مهنا متعد وقد يجيء لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم
رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دايما وموضع رجله منزله قوله الى التشبيه الساذج اي الذي لا استعارة
فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره المشرق والغرب مع اسوداد موضع الرجل منه فان
القمر الموصوف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع ولك ان تقول الصفة المنتفية عن القمر المعروف
اضاءته ما سوى الرجل جميعا لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الاول انما يوجد من المضيء بذاته فلا يتحقق
في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع الغايرة اكثر من
ان يحصى قوله ان يثبت من الممدوح بدرا من في قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه
او تجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت
قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا وانما
اقرب بحسب العرف والاستعمال قوله وكما يمتنع دخول الكاف الخ كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر
غير الكاف من ادوات التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله امر اثباته
في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف
بما ذكر مم وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقتضاء كان وحسبت ذلك الثبوت مم لجواز ان يقال كان التحقيق

اعلام بما قويت تشترها على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة كان وحسبت على الثبوت الحقيقي معلوم من
استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ولو علل امتناع دخول كان مثلا في نحو اسد دم
الاسد الخزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلق سواء كان بالكاف وبكان
او بغيرهما يقتضي النقصان والاوصاف الكمال فيلزم التناقض **قوله** اوخلاف الظاهر كقولك كان زيدا
اسد قيل مثل المص في الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا منطلق وبخلاف الظاهر بقوله كان زيدا اسد
وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية
فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل تجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول
وجه ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في
صورة المعرف دعوى الشبه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا احسن
تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان يكون المشكوك
ما يشك فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة
ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق
وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير **قوله**
والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيها ليست بثابتة في
نفس الامر فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه
قوله وايضا هذا الفرق اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور
وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا في هذا الدليل الى ملاحظة
لزوم القياس على المجهول او تغيير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان
المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى وما ذكره الاستاد من الفرق بين الدليلين بان الاول
لم يكن متنا ولا نحو علمته والثاني متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه **قوله**
الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدا وكذا المضاف الى الخبر

واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** انما هو بحث المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة
قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان
المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز **قوله**
والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه تبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي وبهذا
يندفع ما يقال التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي فعلى كل منهما توهم خلاف
المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام خروج امرين تبادر بوعلي ايهام دخول امر **قوله**
والتاء فيها للنقل من الوصفية معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار
اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته فيشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر
فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله **قوله**
ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية
مستعمل بدون موصوف مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكر قال في شرح المفتاح وانما اختار السكاكي هذا
التكلف جريا على قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله** اذ لا معنى له عند التامل بناء على ان المتبادر
من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا اذا اجريت
في على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام
من المتبادر وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع على زعم المعترض فانه
لم يعتبر قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكي فيما سياتي بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور
واعلم انه ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا
لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وتقرر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوي وغيره من اهل
الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا **قوله**
لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل كما سياتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه
فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف

وهو الذي له تلك الجزئية لكن لا في هذا الهيكل **قوله** اي لا يدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق
بقوله الدلالة لا بالتعيين مع انّ التقدمه على قوله الدلالة رفعا للبس كما يدل عليه قول المص لان دلالة بقرينة
فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع
نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة
ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام
القرينة كالمها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع
النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه
على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل
فقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين **قوله** على معناه الافرادي
قيد المعنى بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة
زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني **قوله** بل ما اشار اليه بعض المحققين
من النحاة ما هو رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل وبسط الا انّ ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اريد
به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان
غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر انّ مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات
هذا المفهوم التي هي الموضوع لها الكلمات الاستفهام وعلى تقدير التسليم لا ورود ايضا لان معنى التعريف
على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث ذلك التعلق واعتبار الحيثية يتساق اليه الذهن فلا حاجة
الى التصريح به كما اشار اليه في شرحه للمفتاح ومفهوم الاستفهام مفهوم تام ولا يصدق على لفظه انه دال
على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به فتامل **قوله** سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه ... لا شك انه مسلم هو
الذي منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره الاشتراط في الدلالة على المعنى الافرادي ذكر المتعلق
فما ذكره ههنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى

عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف
ما يدل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا شمول التعريف
لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى
في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا
يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناه كيف يقال العلم بتعيين
من بعناه ما يكفي في دلالتها عليه فهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق يعين
الحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن
النسبة المخصوصة ولا مدخل له في الدلالة والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ذكره في بعض النسخ لكنه معنى لا يفهم
من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى
الاصلي هو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه بعض المحشين
ودفع اعتراضه بان الامر ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة
نعم قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى المجازي محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى الذي يترتب عليه
هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتامل **قوله** وعدم الدلالة على احد المعنيين
لعارض الاشتراك لا يوافق الظاهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي الاجلها
التعيين مع عدم ترتبها لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك
يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمتعين للارادة لعارض الاشتراك وعدم
تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا **قوله** كالقرء مثلا مدلوله ان لا
يتجاوز الطهر والحيض لان القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله
غير المتجاوز وهو الاحد الداير واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز **قوله** وقوله بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض ثم قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينتي المجاز والمشترك لكن الجواب الذي
ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة

او آخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة سواء رفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له في
تحقيق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي له محل بحث
اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن لقرينته مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق قوله
وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة وظهر عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز
فليتأمل **قوله** وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين
للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير
متناهية للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمني لا يستلزم استلزام
الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي
ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين
كما في المثال المذكور يعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره
من كتب الاصول ان المراد هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيهما مثل قولك افعل مرادا به الوجوب
والاباحة حتى لو قيل اقرأت هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود والابيض يجوز عند القائل
بالعموم فليتأمل **قوله** وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقي الخ وجه اندفاع هذا
الاعتراض ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يرد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر
اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لا قطعا مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب
المزاحمة لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك
بينهما كما حققه الفاضل المحشي **قوله** وبان قوله القرء بمعنى الطهر الخ وجه اندفاع هذا الوجه ما سبق هو
ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة **قوله** اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية قد يقترن بقرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له في خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما
وقد حققنا في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيها **قوله** لانا نقول الاول يستلزم

الدور قيل عليه ما يستلزم الشيء لا يكون في حكم لازمه من جميع الوجوه فقوله بنفسه لا يدل على الموضوع
بالمطابقة فلا يلزم الدور باعتبار ما يستلزمه والا يلزم في كل تعريف فان الناطق في قولنا الانسان حيوان ناطق
يستلزم الانسان مع انه لا دور فيه بالاتفاق وليس بشيء لان هذا التفسير اذا كان مفهوما اصطلاحيا يكون
دلالة اللفظ موقوفا على العلم بمعناه فيلزم الدور بلا شبهة نعم قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الاصلي الى آخر ما يتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور **قوله** والكناية تستلزم انحصار
قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع **قوله**
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه
السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين
فساده قلنا ورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية **قوله**
لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له الخ هذا مناقض لما سلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد
مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا ههنا الى وجه التلفيق بان في الكناية جهتين
وان الاختلاف في الموضعين بالنظر اليهما فالى ان ميل المص الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيه
ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الآخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك **قوله** وهو انه نظرا الى لفظ الايضاح
فتوهم ان لفظ الايضاح ههنا وفيما ذكره نظر لانا لا نم ان معناه الحقيقي ذلك كما ان الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه
ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية
تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لانه ح
ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير
ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله
وقيل دلالة اللفظ الخ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح
قوله فقال ان مراد السكاكي ان يكون كافيا في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها
في تعريف الوضع على زعم هذا القائل كما يدل عليه نقل الشارح والجواب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع

بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت

اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا قوله فما الين بهذا الكلام قول من قال

حفظت شيئا وغابت عنك اشياء اما الذى حفظه فهو ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم

بالوضع كافيا واما الذى غاب عنه فهو ما اشار اليه الشارح بقوله لم يتنبه لكذا وكذا فان قلت لم لم ينون

الاشياء ولم يدخل عليه الجر فى موضعه قلت لان المختار وهو مذهب سيبويه ان اصله شيئاء على

وزن فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا اللام وهى الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا اشياء

على وزن لفعاء واما مذهب الكسائى والفراء فهو مردود كما بينه المحققون من علماء الصرف قوله

والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص اى ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو اما الله تعالى او غيره او المجموع

بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو سليمان بن عباد الضيمرى وبالثانى ابو الحسن الاشعرى ويسمى مذهبه

مذهب التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح

والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المختص بالبعض وهو القدر الذى وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى

والباقى مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحاق الاسفراينى قوله او بخلق الاصوات والحروف فى جسم

واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام فى ابتداء تعليم الوضع فبمجرد سماع لفظ

من ذلك الجسم بمعونة العلامات يتوقف بوضع ذلك اللفظ لايفهم معناه فلا بد ان ينضم اليه خلق العلم الضرورى

وكذا الكلام فى الوحى اذا كان قولا خفيا فلا يكون شئ من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات

هو الله تعالى مستقلا فى كونه طريق التوقيف واعلم ان الفاضل المحشى جعل فى شرح المفتاح خلق علم ضرورى طريقا

مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفى اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام

موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضرورى بما يكون بالاستعداد والتوجه

قوله لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل

فى الوجه الاول بحث لان الشارح اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات

لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع

لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات

ح بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى

واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له

لا فظا فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا فقد فى حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض

الالفاظ على معانيه فى حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات

اللفظ وحده كدلالته على اللافظ قوله ولا ممتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على

المعنى المجازى دون الحقيقى هذا كلام ذكره السكاكى وحققه الفاضل المحشى ايضا فى شرح المفتاح ولم يتعرض

لابطاله حيث قال اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى

اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز واما بوضعه له كما فى العلم المنقول وفيه بحث

لان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى

الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن

جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة

اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى

منجاوزا للمعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى ايضا قلت

هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فالم

قوله لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه بالمتنافيين فيه بحث

لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين

للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم

كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب

المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا فهو الجواب هناك فتدبر قوله على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق

والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر

بالحيثية المعتبرة فی موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فی شرح المفتاح للفاضل المحشی وفيه بحث لانتقاضه بالكلمات المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوها كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا فی الكلام ولا استعمال لقول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت واملّلت الواقع فی علم الصرف فان الكل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذی عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان ای التی بحسب الاشتقاق اللغوی فليتدبر **قوله** كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذی هو وظيفته فان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوی كان الحرف مجهورا وان بقی بعضه بلا صوت يجری معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانه فی مخرجه انحصارا تاما فلا يجری والرخاوة ان يجری الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجری وامثلة الكل مضی فی بحث الفصاحة واراد بقوله وغير ذلك الاستعلاء والانخفاض والاطباق والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف فی مباحثها فالمطبقة ما ينطبق اللسان عند التلفظ بها على ما حاذاه من الحنك الاعلى وهی منحصرة فی اربع الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة ما ينفتح الحنك عن اللسان عنده وهی ما عداها والمستعلية حروف يستعلی بها اللسان الى الحنك وهی المطبقة والخاء والغين المعجمتان والقاف والمنخفضة بخلافها وحروف القلقلة ما ينضم الى الشدة فيها ضغطة فی الوقف تحدث بها القلقلة الصوت وضغطة عند النطق وهی ما اجتمعت فی قولك قد طبج ای ضرب على الشیء الاجوف والمقصود من ذكر هذه المباحث اجمالا تخليص التلميذ عن ورطة الحيرة **قوله** لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى فی بعض الكلمات كما ذكر واما اعتباره فی جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فالتمسك باعتباره فی كلمات جميع اللغات **قوله** كالنزوان والحيدی النزوان ضراب الفحل والحيدی صفة مشتقة من حاد ای مال

يقال حمار حيدی ای مايل عن ظله لنشاطه ومثلها الحيوان والخفقان والجولان والصيدی **قوله** والمجاز مفعل فی الاصل من جاز المكان الخ يريد انه مصدر ميمی بمعنى اسم الفاعل ای جائز **قوله** وزعم المصنف ان الظاهر الخ اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المص فی الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما المنافاة التی ذكرها الافاضل فی صحة التجوز المذكور فی المصدر الميمی بان المسموع منه فی غيره من المصادر ولا يلزم من صحته فی غير الميمی صحته فيه فليس بشیء لان المعتبر فی صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها فيتجه على الوجه الذی ذكره و زعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر فی التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة فی مكانها الاصلی لزم فی مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان فی لفظ زعم اشارة الى هذا **قوله** واعتبار التناسب فی تسمية شیء الخ كانه دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمی الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر **قوله** ولهذا يشترط بقاء المعنى فی الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام **قوله** فلا يمكن جمعهما فی تعريف واحد ای بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس فی تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة **قوله** مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك **قوله** فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب و الخصومة ونحوهما من المعانی وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التأويل **قوله** وقد يكون مرتجلا ای المرتجل ايضا قد يكون من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح فی الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال ع بقوله فی غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما واما جعله هنا من اقسام المستعمل فی غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار **قوله** والمنقول منه ما غلب فی معنى مجازی الخ ای معنى مجازی غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والآفاق الفرد من حيث

خصوصه معنى مجازى للكلى واطلاق الكلى عليه من حيث خصوصه بطريق المجاز كما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى
قوله وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح الذى وقع
النقل فى ذلك الاصطلاح **قوله** اما من حيث العرف فهى موضوعة له ابتداء وفى شرح المفتاح
للفاضل المحشى ان الدابة بحسب العرف تطلق على البغل ايضا **قوله** بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اراد الحقيقة
المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل فى غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما متقابلين للمنقول فانه حقيقة
من وجه مجاز من آخر **قوله** اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما
يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو استعمل النحوى او المتشرع يكون الامر على هذا لامر عند استعمال اللغوى بناء على
ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون
احترازا عن انعقاد اصطلاح طارفيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل **قوله** وفعل
للفظ والحدث اعترض عليه بعض اصحاب الحواشى بان الذى يجئ للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم
كما صرح به الشارح رح فى غير هذا الكتاب وصرح به الجوهرى ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث
مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر **قوله** ما ذكر بلفظ النكرة الى كان المراد بلفظ
النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة فى قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به فى صورة النكرة
معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهى اعلام حقيقية عند الشارح رح لكونها موضوعة
لالفاظ معينة فتامل **قوله** والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما سمى مرسلا لان الارسال فى
اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد
قوله والا فاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف
الاصطلاحين كيلا تقع فى العنت اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة **قوله** ان تقصدر
منها وتصل الى المقصود بها الضمير فى منها راجع الى اليد وفى بها الى النعمة صرح به الشارح رح فى شرح المفتاح اى
الذى قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل
عليه فتم ما ذكره الاستاد بعد بيانه اولا ان الباء للاستعانة ومتعلقة بتصل والضمير لليد من انه يجوز ان يكون
الباء صلة للمقصود فالضمير للنعمة والجار والمجرور قايم مقام الفاعل والمراد بالمقصود على التقديرين المنعم عليه
فعدول عن قصد الشارح رح المحقق بل عن قصد السبيل ولا وجه لصحته اذ على تقدير ان يرجع ضمير بها الى النعمة ويجعل
المقصود مسندا الى الظرف كما فى الممرور به والمشبه به ونظايرهما لم يتات ارادة المنعم عليه اصلا وهذا ظاهر بادنى
تامل واعتبار الاستخدام على تقدير صحته مما لا يصار اليه مع وضوح الوجه الذى ذكرنا على ان الباء لا يكون صلة
للقصد الا بتضمين ونحوه فان القصد يتعدى بنفسه وباللام وبالى كما ذكره الجوهرى **قوله** ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد
المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فى اوايل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادى
حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر **قوله** واما اليد فى قوله تفصيل
للمجمل فى ذهن السامع ومعنى يتكافا دماؤهم يتساوى فى القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع
والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس
للباقين نقضه **وجه** كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هى المشابهة واما عدم كونه
استعارة فلذكر الطرفين قال الاقسرائى فى شرح الايضاح والذى يظهر لى انه عم شبه القوم المتعاضدين
باليد الواحدة وطوى ذكر المشبه واطلق اسم المشبه به على المشبه لانه جعل اليد محمولا على الموضوع الذى هو قولهم
فان اصل الكلام وهم قوم متعاضدون على من سواهم فيكون المشبه متروكا والمشبه به مذكورا فيكون استعارة
مصرحا بها ثم قال فان قلت القوم المتعاضدون هم المسلمون فيكون المشبه مذكورا قلت
المشبه القوم المتعاضدون وهو اعم من المسلمين ولا يلزم من صدق الاعم على الاخص كونه عينه لان المعنى ليس
الا ان ما يصدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول والفرق بينه وبين قولك ما يصدق عليه الموضوع نفس المحمول
واضح فلا يكون المشبه مذكورا وهو المطلوب وفيه نظر لانه بصدد تصحيح كلام الشيخ فى اسرار البلاغة
ان اليد فى الحديث استعارة وتبعية المص فى ذلك اياه كما يدل عليه سياق كلامه حيث قال المؤلف فى جعل لفظ
اليد فى هذا الحديث استعارة تابع الشيخ عبد القاهر فانه ذكر ذلك فى اسرار البلاغة والمتاخرون كشراح
المفتاح والتلخيص شنعوا المؤلف وخطاؤه فى هذا قالوا لان طرفى التشبيه مذكوران فهو تشبيه لا استعارة والذى

يظهر لي انه قد اطبق الشيخ وصاحب الكشاف والسكاكي والقاضي ابو الحسن الجرجاني والمص وغيرهم
على ان الاسد في قولنا زيد الاسد تشبيه لا استعارة وما ذكره في توجيه كون اليد في الحديث استعارة جار
مهنا فان المشبه في قولنا زيد الاسد الرجل الشجاع الشجاع وزيد ما صدقه وهو اخص منه فلا يكون المشبه
مذكورا واما ثانيا فلا بد من الفرق على ان عبارة الايضاح يدل على انه اراد التشبيه لا اطلاق الاستعارة على المجاز حيث
قال والمعنى ان منهم وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فليتأمل **قوله** يعني ان في هذه
التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل طرقه وهذا هو الظاهر
من الايضاح **قوله** ففي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي للمجاوزة كان التسمية كذلك
فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف
بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريقة الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف
قوله وهي الشخص الرقيب الى آخره والمبالغة في الصحاح ربأت القوم ربئا وارتبأتهم اي رقبتهم والربيئة
الطليعة والجمع الربايا **قوله** والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع
قوله قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر في طلب امرأته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى
القرط طيبة النشر دعاء على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم تتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد
ببعيدة مهوى طويلة القد وطويلة العنق **قوله** والظاهر انه سهو لانه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه اي
مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم
فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده لان هذا يستعمل في مقام التعبير مع ابقاء الاكل على
معناه الحقيقي اوفق بتأديته والاقرب ان يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية مسبب للاكل
الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتأمل **قوله** لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال
يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واما ما ذكره بعض المحشين انه بالكسر مع الضم فلعله
سهو من قلم الناسخ واعلم ان اليتيم من قبل الاب وفي البهايم من قبل الام **قوله** او محله نحو فليدع ناديه
ويحتمل ان يكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى

والسبيل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل **قوله** قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس
المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل الاتصال في الجملة بحيث ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق
في جميع انواع المجاز **قوله** واما في غيره فيظهر ان الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن
اللفظ **قوله** فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له وفيه نظر لان الاتصاف
بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فاريقت في الحال فانه مجاز باعتبار
ما يؤول لا مجاز بالقوة مع عدم حصول حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا لا يقال المراد ان حصول المعنى الحقيقي
بالفعل للمعنى المجازي شرط واتصاف المجازي به في المجاز باعتبار ما يؤول اعم من ان يكون بالنسبة الى هذا الفرد
وغيره ولا شك ان معنى الخمرية يحصل للعصير في الجملة لانا نقول عبارته تدل على وجوب حصول المعنى الحقيقي
بالفعل للمعنى المجازي الذي اطلق عليه اللفظ وذلك هو الفرد المخصوص لا غير لا يقال المراد مما يتصف
بالفعل بالمعنى الموضوع له ما من شانه ان يتصف بالفعل به فلا يلزم الحصول بالفعل لانا نقول فلو سلم استقامة
هذا بالنظر الى المجاز باعتبار ما يؤول فلا يستقيم بالنظر الى المجاز باعتبار ما كان فتأمل **قوله** في زمان سابق
او لاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني
في المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل
قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت قولك قتلت
هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحقيقة للمشار اليه ليس سابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان
القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحقيقة بالنسبة الى زمانه هو الحكم
المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت اشير الى قتيل قلت هذا
امس لم يكن مجازا فتأمل **قوله** فان الانسان لا يوجد بدونها فان قلت هذا يدل على استلزام
الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب
لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل ينتقل اليه الانسان ويتبعه في الوجود
هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله

فجميع ذلك يشتمل على لزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما
ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعائه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون ولو حمل على اصطلاح
ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا
يشترط الخ فلا يتم الجواب المذكور فتامل **قوله** فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اى من حيث انه
انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع تناسب هذا الاعتبار فهو جايز كاطلاق
الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى تبت يدا ابى لهب ان يراد باليد النفس **قوله**
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعنى ان اللفظ الواحد
اذا اطلق على شيء واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل
فلا يرد ان نقل المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية
شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما **قوله** اى قول زهير بن ابى سلمى ابو سلمى بضم
السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره واسمه ربيعة بن رياح من بنى مازن **قوله**
عند اصحابنا الحمل على التخييل بان يشبه الجوع في التاثير بذى لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه فيخترع له صورة
كاللباس ويطلق عليه اسمه الموضوع لما هو متحقق **قوله** من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة
الانتقاع تغير اللون من حزن او فزع والامتقاع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة يقال حال فلان رثة اى سيئة
قوله فعلى هذا لا يتناول قولنا الخ هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة
اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة وليس تفريعا على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى
يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة المراد المذكور بالمعنى لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له
مع عدم التناول قطعا على كل حال **قوله** بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز
مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل تحمل قرينة لا يقال
لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر
ومسخ الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها

وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة
بالاسد وتعلق المجاز بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذة مع ذلك الوصف فكان
الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات
ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل
المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد وكالاسد زيد وبين قولك
زيد شيراست وكشيراست زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضعين مردي بچو شير فقول الفاضل
المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد وكالاسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيرست وكشيرست زيد فيكون سياق الكلام
لتشبيه زيد فيكون الاسد مستعملا في معناه الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان قوله فههنا ثلث مراتب الاول ادعاء المشابهة
باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد
منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو وهم كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم
المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على
ان قول الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه فلا يحسن
اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان
يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه
لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف **قوله** اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اى لا مناسبة بين
زيد والاسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعنى رايت اسدا يرمى ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام
اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة
في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقراين وهذا المعنى مما يمكن ان يتحقق
بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** كقوله لدى اسد على
وفي الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وتمامه فتخاء تنفر من صفير الصافر الفتخاء
المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر انه تفزع من مجرد الصداء وبعد البيت المذكور هلا برزت

الى غزالة فى الوغى ● بل كان قلبك فى جناحى طاير ● غزالة امرأة شبيب الخارجى وكان يضرب بالمثل بشجاعتها
نقل انها هجمت الكوفة فى ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوغى الحرب قوله
وكقوله والطير اغربة عليه بعض من بيت لابى العلاء المعرى فى قصيدة يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى
مطلعها ● اودى فليت الحادثات كفاف ● مال المسيف وعنبر المستاف ● وتمام المصراع المشار اليه فى
الشرح والطير اغربة عليه باسرها ● فتخ السراة وساكنات لصاف ● اودى اى هلك وفاعله مال المسيف
وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى واستاف الرجل اذا ذهب ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع
فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين
والسراة بفتح السين المهملة جبال اليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال الشام ولصاف
جبل طى والمعنى ان كل الطيور فى الحزن على المرثى مثل الاغربة الباكية عليه قوله وانه كثيرا ما يكون بحيث
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفى جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس
بآدمى وفى التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد وليس بآدمى فان
الآدمية انما ينافى الاسدية لا كون الشئ شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ فى اواخر دلايل الاعجاز قال بعض اصحاب
الحواشى وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل عنه المتأخرون وفيه نظر اما اولا فلان
المقصود فى المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى فى التشبيه البليغ وبهذا
الاعتبار صح نفى جنس الآدمى عنه وهذا لا ينافى كون المثال من قبيل التشبيه فى نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل
لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشى نفسه بان معيار الفرق بين
الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة
والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بآدمى اقوى من استحالة قولك هو كالاسد وليس بآدمى فتامل
قوله ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا ● بدور ما تبرجها اكتنان ● البيت لابى العلاء المعرى
من قصيدة ذكرنا مطلعها مع شرحه فى مباحث الانشاء وهو مغان من احبتنا معان ● يجيب الصاهلات
به القيان ● وبعده وقفت بها الظعون لو ذحتى ● اذلت دموع جفنى ما تصان ● وبعد البيت المذكور فى الشرح

فلو سمح الزمان بها لضنت ● ولو سمحت لضن بها الزمان ● ومعنى البيت الثانى وقفت بهذا الموضع رعاية لحق مودة
اهله حتى اهنت دموع العين باراقتها وما فى ما تصان اما نافية اى ليس تصان تلك الدموع عن الاراقة حفظا
لحقوق المودة واما زايدة اى اهنت دموع جفن حقها ان تصان وبروج البدر هى التى يجتاز بها فى سيره
وهى اثنى عشر اولها الحمل واخرها الجوزاء وبعدا نصب على التمييز والمها جمع مهاة وهى البقرة الوحشية والتبرج
اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قال الاستاد معنى تبرجها الاكتنان انهن مخدرات لا يبرزن من الخدور وبهذا
يفارقن المها لان المها متبرجة بخلافهن فان تبرجهن كالاستتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع انتهى كلامه
وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن الاكتنان ان النظر لا يستطيع
اجتلاءهن لانه يتحير ضعفا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن فى الاكتنان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن
وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول فى البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة
واستترن فكانهن دخلن فى برج آخر قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما فى قولنا رأيت
اسدا فى شجاعة فان قوله فى شجاعة يقتضى تقدير المشبه اى رأيت رجلا مثل الاسد فى شجاعة ولا يصح ان لا يقدر
المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رأيت رجلا شجاعا فى شجاعة
لكان لغوا من الكلام قوله وابعد من ذلك اى من كون ما ترك فيه المشبه واتى بوجه الشبه تشبيها
كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيما مر بخلاف
الآيتين ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثانى للموحد وقوله رجلا بدل من
مثلا وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذى يكسر العطش
والسايغ الشراب الذى يسهل مدخله فى الحلق والاجاج صفة موكدة كما فى امس الدابر او خبر بعد خبر والوصف
ايضا للتاكيد يقال ماء اجاج اى ملح مر وقد اج الماء يؤج اجوجا قوله على ما يظهر بالتامل وذلك لانه
لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثانى اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه
الانتقال من حال شئ الى حال شئ آخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى قوله
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة بالعرض

عليه بجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون الآية ترشيحا للاستعارة او ابتداء كلام واعلم ان صاحب
الكشف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون بقوله اى ومن كل واحد منهما
والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال نفسه فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت
لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كالشئ الواحد جاز ان يقال يخرجان منهما كما يقال
يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب
ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ فى سورة الفاطر مبنى على القيل الاخير الذى نقله فى سورة الرحمن لان الخروج
من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن المالح من وجه فليتأمل قوله ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ
الكشف قال صاحب الكشف فى قوله تعالى او كصيب من السماء الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء
فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج وقوله ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا
سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة
كما توهمه الطيبى وصاحب الكشف فان الاول هو احوج الى التمثيل فى هذا المقام من الثانى قوله وهذا
الكلام صريح فى انه حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا للاعم فانه
يدل على انه لو كان موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا قوله وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة
الى التحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار
ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف
فى امر عقلى اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلى هنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر
فان المراد بالمجاز ههنا هو الكناية وفيما سبق هو الاسناد والكلام قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع فى الاستعارة وقد اعتبر
كون العلاقة تشبيها يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع
بجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق

بالعلاقة ح يكون مجرد اصطلاح قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا قيل بحث فى هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجرى فى زيد اسد مع انه ليس باستعارة وجوابه
ان الادعاء المذكور يتحقق ايضا فى زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من
افراد الاسد ادعاء فان قلت الادعاء المذكور لا يتحقق فى المعرف اعنى زيد الاسد بل المعنى على تقدير
اداة التشبيه مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك فى الصورة المذكورة
يكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد ولا يجرى هذا فى الاستعارة فتامل قوله قد زيد ازاره على القدم
قد سبق فى بحث المجاز العقلى ان ذكر المشبه لا ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه فان هذا
البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله وبهذا يندفع اى ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة
المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع وجه الاندفاع ان الاصرار على الاسدية بالمعنى الغير المتعارف
ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهى عنه فللبناء
على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان محصل الرد ان يتوقف تسليم الادعاء المذكور ومنع كون
الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهى عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل فلا حاجة الى
الاعتذار بانهما مبنيان على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب
اى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم
فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله وزعم صاحب المفتاح انه اراد بالدعوى الباطلة الدعوى
التى لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور من صاحبها قصد التأويل فضلا عن
نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته
فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مشاركا لذلك المدعى فى التبرى
عن قصد التأويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح فى مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب
القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر فى الدعوى الباطلة على ذكر التبرى لانه اذا تبرى عن التأويل
كان عن نصب القرينة اشد تبريا فاظهر وجه التخصيص فى كل واحد من التبرى ونفى نصب القرينة كذا فى شرح المفتاح

للتشريف وليس مراده تغيير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهمه بعض المحشين بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمي قسمه الآخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة **قوله** ولا يكون الاستعارة علما لا خفاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم **قوله** وكذا ما در في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق في شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة قيل كان مادر الانه يسقي ابله من ماء حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يستقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط يهجو ضيفا له ● اتانا وما داناه سحبان وايل ● بيانا وعلما بالذي هو قايل ● فما زال عند اللقم حتى كانه ● من العي لما ان تكلم باقل ● واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو لكمال المشبه به فقلت رأيت عمروا فالظاهر انه استعارة لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قيل للقوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا ان الاشخاص ولهذا علل الفاضل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا للذات مع الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا للذات معين له شكل مخصوص حتى يتأتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه يعني وجه الشبه حتى كانه يدعي المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله الموفق **قوله**

فان تعافوا من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اي كرهه **قوله** لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون فتلجؤون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القايل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان **قوله** من نصله اي نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس **قوله** على رؤس الاقران خمس سحايب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخمس سحايب فاعل تنثني وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها يفيض على العدى ● مع السيف في ثني ● قنا وقواضب ● الثني واحد اثناء الشيء اي تضاعيفه والقنا جمع قناة وهي الرمح والقواضب القواطع **قوله** اي انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة **قوله** والمراد برؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولكن ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة الكائنة في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله** وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية الخ يعني قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطاء لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء **قوله** مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن فكونه انفا مرسونا واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء **قوله** فانهم عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك اي الى الجماعة ولهذا انث او يكون تأنيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور **قوله** الى مجانسه كالمرسن مع الانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق التنفس وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشبه الى المشبه به بناء على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد **قوله** وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لانه اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين لا اختيارا في الهواء والعدو

عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة **قوله** موضع حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه **قوله** على ان الاسد موضوع للشجاع اي الشجاع **قوله** لا الرجل وحده لما عرف انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه **قوله** لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان القول بكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي والقيد كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنها الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي في بحث وهذا القدر كاف في اللزوم **قوله** واذا احتبى قربوسه القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهي اسم قرية غير منصرف للعلمية والعجمة واما خنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا الحنون وهو اول الريح **قوله** ولم ينظر الغادي الذي هو رائح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي من الغدو من الصباح الى الظهر والرائح من الرواح من الظهر الى المغرب **قوله** سيرا حثيثا اي سريعا يقال ولى حثيثا اي مسرعا حريصا **قوله** والشبه فيها ظاهر عامي وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة **قوله** ويتبين امرها في الهوادي جمع هادية وهي مقدم العنق **قوله** كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ● بسقط اللوى بين الدخول فحومل ● وقبل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله ● علي بانواع الهموم ليبتلي ● ومفعول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلي ● بصبح وما الاصباح منك بامثل ● السدول جمع سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح ان ناء كلمة اصلية ونه فعل يقال ناء ينوء نوءا اي نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوزنه فلع يقلع كالشرح

ذات فيه والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء في الشعر مشددا **قوله** والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز والنوء ثم قال والظاهر احترازا عما في شرح التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ما سيأتي من قول لبيد ● وغداة ريح قد كشفت وقرة ● اذ اصبحت بيد الشمال زمامها **قوله** من حلي القبط الحلي بضم الحاء المهملة وكسر اللام والياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وقد تكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصي والقبط اهل مصر **قوله** فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي **قوله** بشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه **قوله** والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار فيه بحذف لانه على قانون المص يكون قوله اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور **قوله** وهما حسيان فان قلت الازالة امر عقلي قلت المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والابداء والكشط والازالة يشيران اليها **قوله** اي حصول امر عقيب امر دائما او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام **قوله** واجب حمل عبارتهما على القلب السكاكي لا يشترط النكتة في القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها في هذا القلب بناء على لزومها لقبوله عند المص **قوله** وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال رده جمال الدين في شرح الايضاح بان قول المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته يأبى ما قاله فان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال الظهور بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاعه بقوله فقام من مقام عن واما جواب الاول فان يقال لا نسلم ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة **قوله** وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر عجز بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها ● وقبله اتنسى دفاعي عنك اذ انت مسلم ● وقد سال من ذل عليك قراقر ● ونسوتكم في الروع باد

وجوهها تخلن آماء والاماء ح اى الاستفهام للانكار وهو على صيغة المفعول اى نخلى من الملتة اى خليت
بينه وبين من يريد النكاية به وقراقام واداى امتد سيل الذل نحو كف ال به عليك قراقر والروع الخوف
تخلن اى يظن تلك النسوة اماء لكونهن مكشوفات الوجوه والحال انهن ح اى فى نفس الامر والاستفهام فى ايتركنا
ايضا للانكار اى لم تعيرنا البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جائز فى الدين
والعقل وتفريقها فى المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر اى زايل قوله وتلك شكاة الشكاة
بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر الشارح العلامة هو كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى ان الظلمة
هى الاصل والمظروفة والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا
قوله فقد يطول الزمان والعادة فى مثله هو وعليه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة كما اشرنا اليه فيما سبق قال الكشاف ولا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التأويل والتحقيق بلطايف بلاغة التنزيل
ان يقال المراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب
الحقيقى نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف فى اعتبار المفاجاة
بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذى هو مجموع ما بين
الطلوع والغروب على ان الآية تحتمل اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع
والغروب فلا نم ان لهما دخلا فى المقصود فتامل قوله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما تعتبر هو فيقال يمكن
ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع لا يفيه المفاجاة عن المعنى اذ المرتب على السلخ فى الحال الحصل
الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لا يفيه المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا
بل يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف فى حواشى شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى
على المتامل فتامل قوله واقول لتقوية الذكر هو فيه بحث لان الآية على ما ينبادر من نظم الآية سلخ
النهار بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساط الشمس بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم فى الحال ويترتب عليه
الظلام دفعة آية لكمال القدرة الالهية والتقوية التى ذكرها الشارح انما تظهر لو كان الآية نفس مفاجاة الظلام فتامل

قوله وههنا بحث هو قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع فى الحشر وهو منكر المشاهدة عندهم جعل
عدم ظهور الفعل الذى هو لازمه اشهر واقوى مما هو فى الموت والتعبير بان افادة كثرة الوقوع للمقصودية
محل نظر وان كان افادتها الاشهرية مما لا شك فيه قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له
بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق فى صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة
للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت قوله
والمعنى ان الامر ابانته لا تنمحى اى فرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالآخر كما لا يلتئم الزجاج المكسور
قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس
كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع العقلى هو الاحاطة المعنوية
المتحققة فى الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة فى القبة بالنسبة الى الشخص لتحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى
انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات هو مرادهم بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية
وفى تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة
واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف
اى من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الوصف فلا يتوهم ورود الاشكال بان القتل وصف وهو ملحوظ كيف
وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف قوله وكذا يكون متأولا باسم الجنس كالعلم
المشتهر فى ان اسم الجنس بالتفسير الذى ذكره لا يتناول العلم الشخصى اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان يصدق على
كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من
الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف
الاسماء المشتقة فان المعانى المصدرية المعتبرة فيها داخلة فى مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة
باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى
يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف
لا تصلح للموصوفية وكذا المشتقات قوله والاقتبعية القوم انما توضحوا الاستعارة التبعية

المصرحة والثاني تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يعتبروا
لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء قوله او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر لفظة
او اشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح للموصوفية الحقايق
اي الامور المتقررة الثابتة هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات
الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح رح ههنا توطئة لما ذكره
على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه بان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور
المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح رح في شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال
بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا اختفاء
في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القايم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح رح من المنع المذكور
حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث
لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انه لم يفسر الشارح الحقايق بما ذكره هذا الفاضل
لان غرضه توجيه كلام المص على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وعبارته هناك
ابعد عن هذا التفسير لانها هكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح
للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض او بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف
انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا
اسقطها المحشي من البين في السياق ترويجا للكلام حيث قال قلا وبما قررناه لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان
الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف والافعال فانما
نقل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلالها بالمفهومية دون الافعال والحروف قوله دون معاني الافعال
والصفات كانه اشار بايقاع لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف
بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا

لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما
بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر
في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصمم تبعا لمفهوم الصم
لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه فيه يعلم انه من الحقايق ام من متعلقات
الفعل قوله او عروضه لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي
ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة
ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل
او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي
لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد تقرر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص معاني الافعال
تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه قوله ودون الحرف وهو ظاهر لانها روابط وآلات
الملاحظات فلا تكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح
لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا فلم يعتبر واقسم التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال
ما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يمكن علاقة التشبيه فيه فلذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية
لكثرتها لكن هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها تامل قوله واما الموصوف في نحو
شجاع باسل الخ الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثاني في هذه
الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه ان الثاني وصف للاول
قوله نحو مقام واسع ومجال فسيح المراد بالنعت الذي سلب ثبوته لغير الحقايق هو الوصف
المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل لتضمنه
الوصف المعنوي قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية
ما لزم ان يجوز فيها الاستعارتان اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد
الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط قوله فالتشبيه لاولين لمعنى المصدر

قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف
قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات
الحرف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه ما نسب للافعال
ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب
الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة
القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان
تشبه بما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب اخرى كذلك
كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلني السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور
فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند
تفسير معانيها الضمير في بها عايد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى معاني
وفي معانيها الى الحروف واعلم ان لفظة بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار
ههنا باقحام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد
بيان حاصل المعنى لا ان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته
عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح
احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظ
ومخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولنا معناها ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم
الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى للانتهاء والغاية كذا ذكره الشارح
في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده
فكيف يكون جزءا بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية ولك ان تقول غايته ما في الباب
ان يكون مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز قوله والا لما كانت حروفا بل اسماء قال في شرحه للمفتاح

وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له
غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه بذكر متعلق
بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف
الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق مذهب المص
بوجه لا مزيد عليه وقطع بضعف التضعيف فلينظر فيه قوله غير صحيح كما سنشير اليه وتبعه بعض اصحاب الحواشي
كلام المص بالمصير الى حذف المضاف اي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل
للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي وخلاصة كلامه ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها
ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص
بالظرفية فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع
للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه
ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا خلاصة كلامه ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق المص فانه اعتبر
التشبيه في لام التعليل وفي نفس المجرور كما لا يخفى قوله للدلالة بالمنطق وجه الشبه ايضاح المعنى
وايصاله الى فهم السامع قوله باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اشرنا في اول هذا الفن
الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها قوله في الترتب على الالتقاط
اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عم اياه اراد اثرها والا فمحبة الملتقط وهو آل فرعون علة باعثة على الالتقاط
متقدمة عليه قوله وهذا غير مستقيم على مذهب المص وقد اجاب عنه جلال الدين في شرح الايضاح
بان العداوة والنعمة مشبهتان في التشبيه المقدر لكن المراد بالمشبه بالاستعارة التبعية ما هو مثل المدلول
اللغوي للفظ وهو امر يعتبره العقل ويستخرجه من التشبيه المقدر وهو ليس بمذكور ولو اعتبر ذلك في نطقت الحال
فان المشبه في التشبيه المقدر دلالة الحال والمشبه في الاستعارة التبعية في الحقيقة مثل قولنا دلت بحسب اللغة
وقد ترك ذلك واطلق عليه لفظ نطقت واذا عرفت ذلك في الفعل فاعتبره في الحروف انتهى كلامه وتوجيه

في الحروف على ما نقل عنه ان التشبيه في قولك زيد في نعمة فيما بين المدلول اللغوي لكلمة في وما هو كالحاصل من المعنى
الماثل من كون زيد في الرفاهية وهذا التشبيه محقق لا مقدر اذ لولاه لم يتحقق الاستعارة لان التشبيه
ما لا بد فيه من تحققها لكن لما كان في هذا التشبيه غموض وفي العبارة ضيق قدر التشبيه فيما بين النعمة وزيد مثلا
لينتقل الذهن منه الى التشبيه المحقق ويتضح المعنى على الاذهان ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله انه شبه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه تحكم
في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع بهذا الاعتراض المبني على عدم وجدانه الجامع حيث قال وهذا غير واضح
لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه قوله ومدار قرينتها في الاولين انما قيد الاستعارة
التبعية بكونها في الاولين لما سيجيء من ان القرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة قوله جمع الحق لنا
في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى
وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب لاضطراب امره ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات من
النهار وقد قدمنا بيان حال ابيه في احوال متعلقات الفعل قوله لم تلق قوما هم شر لهم الطرف عني منا
متعلق بشر والعشية ما بين الزوال والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي اما مضاف الى الجملة بعدها
او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابه على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الاول لكونها غير
منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد
بجريان الوادي فيها بالدم ظهور الشر وكثرة الفتن ونقريهم من قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه
اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت قوله كقول الحريري واقري المسامع اما البيت من قصيدة
ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها لبست لكل زمان لبوسا • ولابست صرفيه نعمى وبؤسا •
فعند الرواة ادير الكلام • وبين السقاة ادير الكؤوسا • وطورا ابوح بسيل الدموع • وطورا الهوى
اثير النفوسا • واقري المسامع اما البيت صرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والقصر النعمة واذا فتحت النون
مددت والبوسى بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل يبأس بؤسا وبئسا اي اشتدت حاجته فهو بائس
والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه

الكلام السابق او هو لاحق بنفسه على اختلاف البصرية والكوفية والحرون الفرس الذي يقف في اثناء
الجري والشموس الذي يصعب الركوب عليه والجامع بين القوي والطعن ايصال الشيء الى الباطن قوله
او الى الجميع الى ههنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرد مجيء الى بمعنى على قوله عم من ترك مالا فلورثته
ومن ترك كلا او عيالا فالي قوله يقري الرياح رياض الحزن مزهرة الحزن بلاد العرب وهي في الاصل
ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبات اذا اظهر نوره واذا اسرى ظرف ليقري قوله
فغير صحيح لان المجرور له وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي في شرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده
واقرب منه توجيه الاستاد بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا له
لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به ليقري
بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر الشبيهة بها
واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام
اطراف النور بعضها الى بعض وبقري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النضارة والطراوة
اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا ليقري والرياض مفعولا اول لوحظ ان الايقاظ لا يكون الا للنايم تعين
ان يراد بالاجفان التي سرى فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان يقري استعارة
بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت جري الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد
ولا يتاتى هذا على ما ذكره الاستاد وهذا ظاهر والحق ان ما ذكره ليس ببعيد قوله مطلقة وهي ما لم تقرن
بصفة ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح الاستعارة المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية
وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه من نشب الشيء بالشيء اي علق فيه فهو ملايم للمستعار منه والاولى
ان يقال هلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي ويصرف الاطلاق
الى المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفاره لما كان الامر على الاستعارة
واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف يا ارض ابلعي الآية ان الخطاب فيها ترشيح وليس الخطاب وصف
ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء

على الاغلب للحصر فتأمل **قوله** يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين حاصل المعنى
ان السائلين يأخذون مال الممدوح من غير علمه ويجيبون الى حضرته فيتبسم ولا يأخذ منهم فيتملكونه **قوله**
فالاخرى انه مكنية وسواه تشبيه فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه
ويثبت له شئ من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تصريحية والجواب
انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الآية وجه آخر ذكره المولى في شرح المفتاح حيث قال لو قيل انه
متمحض كما في قوله تعالى واما من خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده **قوله** من طعم المر الطعم بالفتح ما يؤدى به
الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذى طعم اذا كان غثا والطعم بالضم
الطعام **قوله** فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام
على ان اذاق تجريد وليس بشئ فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التي ذكرها
وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملائما للمستعار منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم
وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة
والقرينة من تتمتها **قوله** جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج جاورت بالجاء المهملة من المجاورة
بمعنى المحالة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان جاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج
ترشيح يقال بحر زاخر اى ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا **قوله** هذا تجريد
لانه وصف بما يلائم المستعار له مبني على ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت الذي رق والآخر كلي السلاح قرينة للاستعارة
لا تجريد **قوله** حتى لظن الجهول اللام في لظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن
وخص هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه
فلا حاجة له في شئ اصلا **قوله** وما ذكرنا صرح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه
مع الاعتراف بالتشبيه **قوله** ويدل عليه لفظ المفتاح وسوق كلامه اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه
لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته **قوله** اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا ويؤخر

اخرى بل ذلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى الخلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام
قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار
التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لا انها حاصلة مقدمة تقدم تارة وتؤخر
اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذوي الانصاف وعلى ما ذكر الشارح
لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة اخرى
فيتحد متعلق التقديم والتأخير **قوله** فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب
الحصر مستفاد من تعريف المبتدأ باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم انما لم يعنوا
للقسم الآخر من المجاز المركب اعني الغير الاستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه **قوله** لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به هذا اولى من تعليل صاحب الكشف عدم التغيير بان الامثال السائرة لا تكون الا الفاظا
فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء في
بالصيف ضيعت اللبن لا يغير غرابة كانت عند الكسر **قوله** بالصيف ضيعت اللبن الباء في بالصيف
بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني ويروى في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي محمول رواية
ودراية فقول الاستاذ العبارة الصحيحة في الصيف مكان بالصيف مما لا يعتد به **قوله** لان المثل قد
ورد في امرأة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فابغضته فطلقها
فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة وكان شابا فقيرا فاشتوا ارسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال
ذلك فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعني ان هذا الشاب
الجميل مع اللبن القليل الممذوق اي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق
كان في الصيف **قوله** واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة قد يقال انما سمي استعارة بناء
على انه يشبه الاستعارة في صفته وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به **قوله** واذا المنية انشبت
اظفارها اذا شرطية وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا تقديرا والفيت جزاء الشرطية والمنية في الاصل
من منى الشئ اي قدر سمي الموت بها لانه مقدر **قوله** تجمل معاذة المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى

ثم يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم قوله بتجلدي للشامتين اريهم التجلد اظهار
الجلادة والجرأة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب
قوله ولا ابقيا على ذي فضيلة البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته قوله ان قلت
فماذا يقول المص يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما يتلازمان
قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء
وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية
الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول
ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال الاول لما كان من
مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر الفصل من قول ابي تمام واندفع ايراد الفاضل المحشي هناك
حيث قال يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع
فلا فائدة في هذه الحوالة قوله ثم استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله
اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ان يسكتوا بدل من هذا
اي سكوتهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية
والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا
للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المص قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة اي الواو بمعنى رب المستعار
للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي ازلت ودفعت برودتها عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران
والقرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم
قر وليلة قرة اي باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت تامة فاعلها زمامها والتأنيث باعتبار المضاف اليه
او الضمير المستتر فيها العايد الى القرة او الغداة وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال
زمامها خبرها والشمال بالكسر ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اي سلما من الثلو

وهو زوال العشق والجنون قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطلاعه وتركه كما في بحث
لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر شرطه ان يكون فاعلا ذا قدرة واختيار قال في الصحاح
اقصرت عنه اي كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس فاعلا ذا قدرة واختيار
فهذا القدر يكفي للحمل على الغلبة اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معناه
المجازي وهو مطلق الامتناع قوله وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع الى ما كان يرتكب
قوله كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري
على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وكان المستند له
الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب
مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليس ذاك بمنكر البحر انت وهل يلام فتى
ينبغي للبحر كي يلقى صحاح الجوهر قوله ويرتكب كون الكلام قلقا اي مضطربا وجه الاضطراب
وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التأمل
الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو نعيد والمعطوف وهو ولا يتمها حقيقة قوله
فيجب ان يكون لا زايدة او يحمل على حذف اللام دون عن اي احترز لئلا يخرج قوله لفظ الغايط في
فضلات لان الغايط في الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل
منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغايط فقضى حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن العذرة
قوله وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مثلا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس
والبغل قوله فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث
اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الى هذا القيد لان مثل لفظ الغايط اذا استعمله اللغوي في منهضم
المتناولات يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد آخر نعم
يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل
الغايط اذا استعمله اهل العرف في المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق

في قوله غير ما هي موضوعة له وبعد اعتباره وهو لحق لا اشكال قوله لان تعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه بحسب الادعاء ايه حاصله ان من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعي كونها
مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة
كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث
وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي الاستعارة دلالة ظاهرة
ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها
دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتأمل قوله
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلي
والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم توجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف وهذا
وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره
يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل
كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل
فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل قوله لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة
ام لا قوله بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بارادة قيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف
بالاضافة لظهور تسبق اليه الذهن وهذه الارادة تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف
الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية
لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه وانا نقول وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يعتد فيما نحن فيه
لان قولنا من حيث هي موضوعة له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع
الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان لفظ الصلوة في الدعاء
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد
به ايضا لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل

لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم
ان استعماله فيه من حيث انه موضوع له قوله وهذا غلط لان اشارته اليه فيه بحث
لان قوله حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط لان النصب
فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب اشارته قرينة تدل على عدم ارادته
معنى الفرس تأمل قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة القيد الاول اعني الراجع الى معنى
الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك فالاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام
لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات
كلمة يستغنى عنه استغناء واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء والقيد الثاني اعني المتضمنة للفائدة احتراز
عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان قوله فانه كذلك ينبغي اي الشيخ كذلك
ينبغي وهو ان يكون للاظفار ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي قوله وكلامه في مثال التشبيه
كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت
مع الاظفار الخ ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار قوله كما يجيء من كلامه ما ينافي
جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب
قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية ويجيء توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى
قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى
فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة
وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكشف المعنى فلا يتأتى هذا التأويل
في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا اللفظ اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان
فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى
دالا على الغرضية لا صلة للاستعارة قوله ولا يلزم من قسمة الجز المفرد الخ حاصله ان قسم الشيء
قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان

اما اسود او ابيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد الاقسرائى الجواب المذكور
بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح فى التقسيم الذى لا يراد به الحصر كما فى المثال المذكور والتقسيم الذى يذكر فى
مشرع ابواب الكتب وفصولها يراد به استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذى لا يراد به الحصر فقوله
ليس شئ من المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا فى المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكى
بل هو دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذى وجب فى مشرع ابواب الكتب
حصر المقسم فى الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله يراد به استيفاء جملة الاقسام
فهو حاصل فى المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر الاقسام فى المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق
المقسم فلا نم وجوبه فى المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التى لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين
التصديق اما بديهى او كسبى وكل منهما اعم من التصديق وكقول اهل المعانى تعريف المسند اليه بالعلمية اما للتعظيم او التحقير
او التعجب او المدح او الذم وكل ذلك مما يفيده تعريفه بالموصول مثلا وكقول النحاة المفعول به الذى وجب حذف
عامله قياسا المنادى وما اضمر عامله على شريطة التفسير وغيرهما والمضمر عامله على شريطة التفسير اعم من المفعول به
لكونه مفعولا فيه وخبر كان وغيره قوله الا انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب للفاضل المحشى ههنا
كلام طويل الذيل لكن تخطئته فى آخر البحث عبارة الشارح فى شرح الكشاف وهى قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه
الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب
بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها فاسد لحسن الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف فى عبارة
الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف لا المعنى المصدرى وبالصفة المعنوية
التى هى وجه الشبه فلا تخيل الاستدراك الذى ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
التشبيه يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل فى المفردات لا ريب فى صحة التقسيم المذكور
اذ تمثيل التمثيل بالمركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد فى التقسيم وهو التمثيل فى المفرد اعتمادا
على الامثلة المذكورة فى فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصلح مثالا للتشبيه يصلح مثالا للاستعارة
بان يترك التشبيه فيه الى الاستعارة ومثل التمثيل بالمركب اعتمادا على عادته الجارية فى كل باب من تعميم مباحثه وايراد النظاير من غير

ذلك الباب دفعا للتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد قوله القطع بان لفظة تقدم فى قولنا تقدم رجلا الخ وقد يناقش
فيه بان هذا الكلام يستعمل فى المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيرها حقيقة فالحق ان التجوز
كما هو حاصل فى نفس الكلام كذلك حاصل فى مفرداته فانه شبه انزعاج الخاطر نحو الفعل تارة بالتقديم وتقبض الخاطر
بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والاظهر
ان اعتبار التشبيه فى مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابى تمام لا تسقنى ماء الملام الى تمام البيت
لا تسقنى ماء الملام فاننى ● صب قد استعذبت ماء بكائى ● القصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب
اى عاشق مشتاق كذا استعذاب الشئ عده عذبا ومعنى البيت لا تلمنى ايها اللائم على كثرة بكائى فانه مستعذب عندى
لا يؤثر فيه لومك او لا تسقنى ايها اللائم ماء الملام فانى ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله
واخفض لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائى نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه
بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال فى جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى نبعث لك
من ماء الملام وذلك لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه
ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من راسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر
على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة لتلك الحالة المشبه بها على انه يجوز
ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية قوله او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه
ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا فى الايضاح وقد صرح بعض الظرفاء
بخلافه حيث قال ● دم درکش از ملامتم ای یار زینهار ● کاین درد عاشقی ز ملامت فزون شود ● وقريب منه
قوله اجد الملامة فى هواك لذيذة ● حبا لذكرك فليلمنى اللوم ● على ان تسكين غليل الاوام لا يلايم وصف
المشبه به بالمكروه قوله ويخالف تغييره التخييلية تغير غيرها اجيب بان السكاكى فى هذا
الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل
الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الثانى فى شرح
الايضاح يشكل على قول السكاكى اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية

والسبع نثبت بطلان فانّ اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
واما على قول المص وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه
انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان يقدر في مثله اظفارا اخر بان يقول التقدير اظفار المنية كاظفار
السبع كما تقرر في نظايره **قوله** ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة اه اراد
باليد ههنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم اه واراد باليد ثمه اليد لا من
تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية **قوله**
لانا نقول لما ذكرتم من معنى الاستعارة بالكناية محصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا **قوله**
وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب
المنية الشبيهة بالسبع فانّ المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة
كما سنذكره الآن **قوله** وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به اه فيه بحث وهو ان هذا الكلام
مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقرن
بلفظ المشبه نحو مخلب المنية نشب بفلان فاثر سنة اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد
فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى فتأمل رده الاقسرائي في شرح الايضاح بان خاصة المشبه به في
التخييلية قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وجوابه ان المراد
بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة الحقيقية خاصة السبع الحقيقي فلا تثبت بدونه
الخاصة بدون ذيها فيثبت الاحتياج الى الخاصة التوهمية للسبع الادعائي نعم لا يثبت الاحتياج اذا صير الى المجاز
في الاثبات كما مر لكن الكلام مبني على التنزل **قوله** فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي
فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا يساغ
له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق
بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للحبل كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتأمل هذا وقد رد
الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة

من التشبيه فلا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح والجواب ان المشبه به هو الاسد الموصوف
في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم ان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد
فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا
على تناسيه ولا يضر مما توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد
بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح رح وايضا معنى ياذونه اه جواب تسليمي حاصله ان الحق
الفرق بين الاستعارة المقيد كما في المرشحة والاستعارة بالمجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج
الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة
المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتأمل **قوله** ولا اعتراف بحقيقة الشيء الكل اعترافي
مفعول فعل محذوف اي لا تجد اعترافا وقوله الكل مفعول ثان لقوله تجد **قوله** ورادف للفظ السبع فيه بحث
لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان اللهم
الا ان يراد بالترادف التصادق **قوله** ثم يذهب على سبيل التخييل اي على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل
التحقيق **قوله** وفيها فيه وجه على نقل عنه يعني ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية
حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا
تبين بطلان اعتراض الاستاد حيث قال فيه بحث لان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة وكناية يجب
ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح رح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا مرية فيه
نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به **قوله**
ويندفع الاشكال بحذافيره اي بجميعه في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد
حذفار **قوله** وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية اه فيه بحث
لان هذا لا يتاتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى قال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآية المذكورة تجعل الاتقاء استعارة
بالكناية عن المرجو وتجعل لعل قرينة لها وتجعل الوداد الكثير استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار وتجعل كم

لعل قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص اعني المأخوذ من حيث النسبة
على حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد اشتمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية
لا بد ان تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الآية فالاولى
ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الى آخر ربما يود فتامل قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا
ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة بضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدل ان على حصر العلاقة في المشابهة
ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت
امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل
المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ولم يرد ما توهمه بعض اصحاب الحواشي حيث قال
يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من
هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان التخييلية عند السكاكي عبارة
عن ان تؤخذ صورة وهمية شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة
المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب
قوله فما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ يعود الفساد المهروب عنه باختيار
مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه رده الاقران بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس لخرق اجماعهم كما يتبع علم
الاصول والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو ممنوع
كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن الخباز عن شيخه بان الالف المفردة
الاستفهامية للمتوسط وان الذي للتوبيخ بان فيه خرق اجماع النحاة قوله وان لا يشم رائحته
لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بان يبين
مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه

كما في رأيت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه
قوله قد زر ازراره على القمر فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه
فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك قوله ولهذا قلنا بان
نحو رأيت اسدا في الشجاعة اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة
في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه فتامل قوله وذلك لان اشمامها
لفظا ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه
ان اشمام الرائحة المذكور فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام من الاستعارة
والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشمام الرائحة المقتضي ثبوتها اصلا ولو على قبح اللهم الا ان يصار الى
حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء تفسير للغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما بكون المستعار
منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الاهتمام فتدبر قوله لئلا يصير الغازا يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن
جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رائحته يصير كل من التحقيقية والتمثيلية الغازا وتعمية
فاعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل
فاشتراط خلافه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان
يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن الغرابة بحيث لا يكون مبتذلا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص
هذه التوصية بالاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا او
مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق
فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على التشبيه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك
هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المشبه بالقرينة لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا حاورت
البلاغة لا تجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما والا فاطلقت المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة
القرينة ويجعلها مؤولة واما المكنية فقرينتها لازم له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل قوله
حتى اتحدا اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة قوله وتعين الاستعارة اي تعينت للاستعارة

اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصلح التشبيه كيف وقد صرح
سابقا ان كل ما يأتي فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا منافاة بين كلاميه **قوله** وقد لا تحسن
البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان يقال
اظفار المنية الشبيهة بالسبع نظائره **قوله** وللقائل ان يقول له قد يجاب بان التخييلية
في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبني حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية
والتابع لا يكون لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن
التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه **قوله** وظاهر عبارة المفتاح
حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح
ايضا بان النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح
لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي للكلمة ربك بمنزلة المعنى
المجازي في المجاز اللغوي كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكي
وسباقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شرحه ثم ان قولنا رح وهذا ظاهر في الحذف يشعر بان وصف الاعراب
بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به في مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي
كان في المضاف المحذوف لا الجر الاصلي ولا يخفى انه تعسف **قوله** للقطع بان المقصود سؤال اهل
القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية تطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية
موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف ولو كانت
مشتركة لم تكن كذلك **قوله** فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس
ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موقع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما علم
في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تتعرف فلا محذور **قوله** والحسن ان لا
يجعل الكاف زائدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل
مثل المثل والمقدر انتفاء مثل المثل لا يقال لانه صادق ان الله تعالى مثل المثل وانما يصدق لو كان مثله موجودا

لانا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما
متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة كما حققه
اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتأمل على انه ربما يقال
المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول
المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوى المتكلم وايضا لا نزاع انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل
محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر فتأمل **قوله** ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد
الوجهين في المآل وكون كل منهما كناية في النسبة لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد
اعتراض الفاضل المحشي ههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبيه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون
التشبيه فضلا عن المثل ولا قصد الى ذات بعينه كما في مثلك لا يبخل وقيل المراد من الآية نفي من يشبه ذاته ومعناه
ليس كذاته شيء نحو فان آمنوا بمثل ما آمنتم به اي بنفسه فتأمل **قوله** ايفعت لداته وبلغت اترابه
اليفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه اعني
اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون
والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه **قوله** ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل
ولا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معناه كما
فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة **قوله**
اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب بسياق كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق
اصل السكاكي **قوله** وارادة المعنى جائزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية
من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش
استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليتنظر فيه **قوله** لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي اه واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى
المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من

تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية
دون المجاز تحكم **قوله** ولا يقال جاء الامير مع حاشيته لان لفظ مع لا يدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب
كما حققناه في الفن الاول **قوله** ان معنى قولهم جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل
الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من جهة
المعنى **قوله** وفيها فيه يعني ان هذه عناية بعيدة لا تفهم من اللفظ مع ان المفهوم منه ان الانتقال في الكناية
من اللازم الى الملزوم فلا يلايم التوجيه لانه يدل على العكس **قوله** اختصاص بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص
ما يعم الحقيقي كالواجب في القديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار كالعلم فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره
فانما وصف الاختصاص بالعروض لان الصفة من حيث هي لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون
اختصاصها بموصوفها للاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا **قوله** بكل ابيض مخذم الابيض السيف
والجمع بيض **قوله** ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكنايتين المذكورتين عامان بحسب المفهوم من المكني عنه
فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص
بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة **قوله** الى ضمير المتسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب لاطلاق المتسبب
على الذات والسبب على المجاد ليس المعنى المتسبب بل المراد المتسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب
من ذاك اي متعلق به **قوله** نحو زيد حسن الوجه اسند حسن وجهه نقلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه في وجهه
الى الصفة كان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد
وما في معناه اسمان كسواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة
فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمايل السيف ونظائره **قوله** قلنا القطع بانه
على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل كناية
قوله وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل اتفاقا انما قال بالافراط لان عظم الرأس كاستوائه
ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت هالة النبي عم بانه كان عظيم الهامة فان قلت
الاستدلال بعرض القفاء على بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل

على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة
والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه
اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور **قوله** والجواب انه لا امتناع في ردها
الاقرائي في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة والا لكانت
كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب
انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا
لا يحتاج الى السماع **قوله** لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال
نوقش فيه بمنع الاستحالة لقولك نعم كثير الرماد مخبرا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد
ام لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم
ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيما يكون مذكورا
لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما **قوله**
وفيه نظر وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور
قال في المختصر والاقرب انه انما قال يتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح
والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها **قوله** اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر
ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التفسير للعرضية ولذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية
اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور
من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد
تعريض لموذ معين **قوله** ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة
عن الكذب **قوله** وهي التورية بالشيء عن الشيء وري الخبر تورية اي ستره واظهر غيره كأنه مأخوذ
من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر **قوله** فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى
المعرض به لما لم تكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان تكون بالسياق فظهر بذلك الاختصاص

قوله ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط تدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا واسطة
وسبق منا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم تسمى الرمز وان لم تخف تسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء
كان بانتفاء الواسطة راسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الفسوي بان قل قد يستعمل في النفي الصرف
لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد
انسانا مع المخاطب ولم يرد بما ذكره انه يجوز كما ان تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا
وتريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام
المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء وتارة لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب
مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله اذ لا يتصور فيه
انتقال من ملزوم الى لازم لما نبهناك آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله
ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقل من المبرد
والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال
هذه المقدمات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله واعترض المص بان الاستعارة
اصلها التشبيه فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه
في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في وجه الشبه قلت
قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله
وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده في تحقيق مقاصد علم البيان

والله المستعان وعليه التكلان

غفر الله لمؤلفه وكاتبه

وقاريه بمنه ويمنه

وكرمه

انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير

والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد

وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

فن البديع المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله
مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه قوله بين متضادين
هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين
قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه ان الآية تدل على زيادة لطف
من الله في شان عباده يثيبهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتمال والتصرف قوله
تردى ثياب الموت البيت تردى اي جعلها رداء السندس البزيون وهو ما رق من الديباج وخضر مرفوع
خبر بعد خبر لا اخضر وصفة لسندس لان القوافي على الضم فان ما قبله غدا غدوة والحمد نسج ردائه فلم ينصرف
الا واكفانه الاجر وما بعده كان بني نبهان بعد وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر ويجوز ان يكون على تقدير
الرفع صفة بعد صفة لسندس لانهم يجوزون مثل هذا للازدواج لكن حين امكن رعاية الازدواج على الاصل
لا يعدل عنه قوله فكقول الحريري فهذا اغبر العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب
الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة والازورار الانحراف
والعدو جانب الراس يعني اي رق قلبه الازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد
العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك
بازرق كذا في شرح الايضاح للخلخالي ثم والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس اي اشتد وقيل
اراد بالموت الاحمر القتل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة او واما مقابلة الخمسة بالخمسة فقال
الواحدي منها قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي
وبي صلتان ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة
انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح قوله وصدق بالحسنى الآية اي بالخصلة الحسنى وهي
الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام او بالمثوبة الحسنى فسنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس للركوب
اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله والشمس والقمر بحسبان اي بحساب
معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قوله قول البحتري في صفة الابل وقيل يصف الرياح حال

الخناؤها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالها معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم
قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس الشيخ كما تقوس
اي انحنى ورجل متقوس اي منحنٍ قوس قدم اللام الى موضع العين كراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل
قسو وقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها
ثم كسرت السين لتناسب الياء فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة
للاتباع فحصل قسي فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعول فترده اليه
وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قووس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع
قسو على قسي كما مر قوله اسمعيل الوعد وفي بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد روي عن ابن عباس
ان اسمعيل عم وعد صاحبا له ان ينتظر في مكان فانتظر سنة ووعده عم اباه ابراهيم عم بالصبر على الذبح ووفاه
بذلك العهد معروف وخص شعيبا عم بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وسخا ابراهيمي الجود
فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة قوله كقول ابن رشيق له الندى العطاء والماء نور المروق
من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذ عن قول الراوي عن فلان عن فلان
عن رسول الله عم وقوله على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله ففي ذكر
الحرف والنون ايهام اي بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة قوله اي افسد حال المفسدين
اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان النحت قد
يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه
ههنا بمعنى افسد قوله فلان يطبع الاجاء يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت
من الطين جرة قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام لم يفهم من هذا ان المعوقة حرف الروي
فلا يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي فهم ان القافية
حرام الجواز ان يتوهم انه محرم قوله ومنها كلما ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز

من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون لما كلمة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن
كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه
فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها انما عدت
مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان الله لا يستحيي الآية
قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات
بالنفس لقوله ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك حقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال
انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف
قوله اي يوقع المزاوجة الخ وللكسائي ان تزاوجا تزاوج على لفظ الخطاب او تسند الفعل الى ابن
على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قوله حيل بين العير والنزوان اصل المثل
ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الكسدي في الحرب فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل
فقال لها ما حال الكهل فقالت نعم عا قليل فقال كيف مريضكم فقالت لا حي يرجى ولا ميت يستراح منه وكان ذلك يسمع
صخر فقال لها والله ان قدرت لاقدمنك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف فناولته فاذا هي لا تقله فقال ابيات منها
اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان قوله اصاحت الى الواشي الخ قيل الصواب
رواية ودراية اصاح بالتذكير لان ما قبله كان الثريا علقت في جبينه وفي نحره الشعرى وفي خده
القمر وفي شرح التبيان ان في قوله فلج في الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق
لا من العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر في المعشوق قوله اذا احتربت يوما الخ الاحتراب
الحرب والضمير في احتربت ودماؤها الى الهيمان المذكورة في البيت السابق قوله او الغزالة من طول
المدى خرفت او الغزالة معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من ملابسه شهر
تموز انواعا من الحلل قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان
قوله اعني الرشاء الرشاء على فعل بالتحريك ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى قوله
كبيت السقط اذا صدق الجد الخ البيت من قصيدة قد سبق منها مطلعها مع عدة ابيات في الباب الثامن وهو مفا

اللوى من شخصك اليوم اطلال ۞ وفي النوم مغنى من خيالك محلال ۞ وقبل هذا البيت يطلبني رزق الذي
لو طلبته ۞ لما زاد والدنيا حظوظ واقبال قوله وبالخال الخيلة الخيلة الكبر قوله
المتحمل للتثنية من ضيق العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التحمل ان يقال المراد النعم الدنيوية والنعم الاخروية
قوله وهو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي قوله
وهو ذكر متعدد الخ الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية قوله
وهو النقا من الرمل النقا مقصورا الكثير من الرمل وتثنيته نقوان ونقيان قوله ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار الخ فان قيل قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من قبيل
اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ
والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين
لفظا اصلا قوله وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك الخ لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف
مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل
الآية الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الخ الى ان هذا النوع يزداد
لطافة ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي قوله فعدة من ايام اخر
فان قلت اخر جمع آخر لانه لليوم وآخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم
مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل
فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد قوله يعني جملة ما ذكر من امارات هديه اما ذكر الامر بالصوم
وبمراعاة العدة فظاهر واما الترخيص فقيل بقوله يريد الله بكم اليسر وقيل بقوله فعدة من ايام اخر معناه فعليه معدودات
ايام اخر لا الايام من رمضان بالتعيين كما في حتى الشهد قوله الا النقاب المحدث النقاب على وزن
الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها
قوله وقد يقال فعله لتكملوا العدة الخ الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعاة العدة
يعني في الاداء والقضاء وهو غير مذكور قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد

فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قول اديان في بلخ لا يأكلان ۞ اذا صحبا المرء غير الكبد ۞ فهذا طويل كظل
القناة ۞ وهذا قصير كظل الوتد ۞ من قبيل اللف المشتمل على اضافة ما لكل اليه من غير التعيين فيه مع ان اديان
مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة
لما اريد به فان اشتبه الحال على ان مع لم يضر في قصد التعيين كذا في شرح الشريف للمفتاح قوله
ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة اليه فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين ان يضاف
الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل
هذا اشارة الى غير الحي وذا الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التي
جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه
ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين في الآية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما رجع اليه ضمير فيه
بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم
التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقل في شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة
الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره بعض المحشين من ان تعيين المقصود يحصل بالخبر ولو سلم تساوي
الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر
ايضا كما تحققته تأمل قوله الدهر معتذر الخ كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو عادته
فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم غاية الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة
اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم
لك موضع اقامة بالصيف والربيع قوله اي سموات الآخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض
غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده
ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي للتشبيه قوله ما اقام ثبير
الثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير قوله وكذا الاستثناء الخ معناه الخ فيه ان جعل الفاسق
داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة

والسعادة **قوله** ما طلب حتى بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى
وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالثام وضع اللثام على الفم والانف
في الحرب وكان ذلك من عادة العرب **قوله** وهو ان ينتزع من امرأة هذا الانتزاع امر رائج في العرف
يقال في العسكر الف رجل وهم في نفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب
والمبالغة التي ذكرت مأخوذ من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة **قوله**
معه اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم **قوله** اقول لها اذا جشأت او جاشت اي اضطربت
وجاشت اي خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اي غثت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت
جشأت مكانك اي الزم مكانك تحمدي بالشجاعة او تستريحي من آلام الدنيا بالقتل **قوله** ودع هريرة
هريرة اسم امرأة **قوله** ولهذا استدرك اي لكون خير الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان بوجوه
مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن بالضحى بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ونحوه
النجدة الشجاعة فان قلت قد صرح الشارح في قول الشاعر على رؤس الاقران خمس سحائب ان صيغة جمع القلة
تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يمنع استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة في موضعين
قلت يكفي في الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة **قوله**
غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية **قوله** في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا الفرس
طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين **قوله** فاغراق من قولهم اغرق النازع في القوس اي استوفى
مدها **قوله** وعليه بيت السقط تجار ركبا هو البيت من قصيدة سبق منا مطلعها مع عدة ابيات في بحث
تعريف المسند اليه بالاضافة وضمير تجار اي تحار راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهن
فبات برامة يصف الكلالا والوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلد بالشام وبرامة موضع معين والرحال
بالحاء المهملة جمع رحل **قوله** عقدت سنابكها عليها عثيرا السنابك جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين
الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين **قوله** ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام
الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس له غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول كل

ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب مأخوذ من قول الولي عند التبري من المجنون خلعت عذاره
ان جنى لم اطلب وان جني عليه لم اطلب **قوله** فتنكر النعمان من ذلك اي تغير يقال نكره فتنكر اي غيره
فتغير **قوله** ومنتجع المنتجع المنزل في طلب الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه والمراد ههنا طلب
المعروف **قوله** اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء لان المعدوم استعداد بالوجود الاول الذي
كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي تتفاوت
مقدوراتها متفاوتة لها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية
واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اي قوله هو اهون عليه قد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل
وقيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين **قوله** وقد وجد بيتا فارسيا في هذا
المعنى فترجمه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه قوله كر نبودي عزم جوزا خدمتش
كس نديدي بر ميان او كمر **قوله** وهو قوله بلى شعفت الربى جمع ربوة وهي التل المرتفع
من الارض شعفت من الشفاعة بمعنى الضم لا بمعناها المتعارف كما ظنه الافرائي لان بكاء السحاب بسبب
تغيبه الحبيب لا بسبب شفاعة الريح والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل
وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت
الاول بقرينة الوصف بالجمع **قوله** طللان طال عليهما الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان
كالسبق والدرس محو الانحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة يوضع بعضها فوق بعض او متاع البيت
المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع كما لا يخفى **قوله** وهو احتراز
عن نحو قولنا غلام زيد راكب ابوه راجل الظاهر ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب ابوه راكب
كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد
المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية **قوله** ولا دواء له انجع اي انفع واكثر تأثيرا يقال انجع فيه الدواء
اي دخل واثر **قوله** واساة كلم الاساة جمع آس من الاسي بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج
والكلم الجراحة والجمع كلوم **قوله** والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط لم يرد ببنائه على الشرط المذكور

ان قوله فاثبت جزاء الشرط بل انه متفرع على الشرط المذكور بشهادة الفاء فيفهم منه ان اثبات شيء من العيب
على تقدير كون الفلول عيبا فلا حاجة الى قوله على تقدير كونه منه الا زيادة التوضيح وبهذا التوجيه اندفع
اعتراض الفاضل المحشي قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو
مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة
باللسان والتاخيذ من الاخذة بالضم وهي رقية كالسحر قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا
ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب
بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني
اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني بمعنى الرنين وهو الصوت قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
وان يكون من الضرب الثاني كما قال الفاضل المحشي الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول اللام في اللغو فقد اعتبر
جهتا تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الآية من الضرب الاول على التقديرين
وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على التقدير الثاني وليس فيه
تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها
الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لكنه
لم يقع متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل قوله الا قيلا سلاما سلاما
سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها الا سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون
فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام
قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا اي البحر الزاخر اي مرتفع ممتلئ الضرغام الاسد وضرغم الابطال بعضهم
بعضا والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد قوله انه نهب للاعادي دون الاموال التخصيص الذكري
وان لم يكن مستندا لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك الذوق السليم في كلام البلغاء قوله فقد سهى
لان الشكاية مصرح بها وقد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة
فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدمجة بالعرض وفيه تعسف قوله ولا بد لي من جهلة

في وصاله الجريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار وملازمة رقباءه وملازمة عتبته والرضاء بالطرد
والشتم وغيرهما مما هو من افعال الجهلاء والمخل بالكرة الجليل قوله وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام قوله خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء
المصراع لبشار تمامه قلت شعرا ليس يدري امديح ام هجاء وروي ان بشارا قال له خط لي ثوبا لا يدري
انه جبة او قباء اقل فيك شعرا لا يدري انه مديح ام هجاء قوله ويفارقه باعتبار اخر وهو انه هو باعتبار اخر
ايضا وهو ان المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفي التوجيه لا بد
ان يكونا متضادين قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب
والمطايبة بحسب الظاهر والغرض صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته يغني عن تفسيره قوله
ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية
والى سحر البلاغة ماله فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت هو
من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه اخر كما نبهناك عليه في المقدمة قوله ايا شجر الخابور مالك
مورقا هو البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف في لك والعامل
معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا ويقرب من البيت المذكور قول الشاعر اي روز چرا بيچو
شب تيره نه مكرا زمردن آن سرو روان بي خبري قوله وسوف اخال ادري اخال بكسر الهمزة
على لغة من يكسر حرف المضارعة اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس
قوله وصل حج التسليم او يكشف العمى وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يحج من الحج والتسليم
مفعوله وثلث الاثافي وهي الحجرات التي تجمع ويوضع عليها القدر فاعله قوله وكالتعريض في
قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ على هذا الايهام فايدة وهي انه يبعث
المشركين على الفكر في حال انفسهم وحال النبي عم والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من اغارات بعضهم على بعض وسبي
ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب
العقول وتحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الآثام والمآثم

بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان النبي صلى الله عليه وسلم
والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فايدة عظيمة قوله
كقوله قلت ثقلت ابيه ومن هذا الباب قول ابن دويدة المغربي من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض
القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو تقي
او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقع وما اليق بحال هذا القاضي قول من قال ولما ان
توليت القضايا وفاض الجرم من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين واني لارجو الذبح بالسكين ايضا وما قيل
في القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما في القضايا لا خصوصا يبوعون الغنم اموال اليتامى كانهم تلوا
فيها نصوصا وخفنا منهم لو صاحوا ثم نالوا من خواتمنا الفصوصا قوله من غير تكلف في السبك
المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب كقولك رأيت زيدا الفاضل
بن عمرو بن بكر والتحدر النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اى سال وتغضغضت حالهم اى اتضعت
قوله او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد
الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المتفق فيهما فلا محذور
قوله ويوم تقوم الساعة الآية الالف واللام زايدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في ساق تاءمل
قوله وذي ذمم الواو بمعنى رب واسناد الوفاء الى الذمة مجاز
وكقول ابي العلاء مطايا مطايا الخ من قصيدة مطلعها تحية كسرى في السناء وتبع لربعك لا ارضى تحية
اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان ملكا صالحا والاربع جمع ربع
وهو المنزل والخطاب في ربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان منزلك عندي تقتضي ان احيي ربعك بتحية
الملوك ولا ارضى بما يعتاده المحبون من تحية اربع والمطو المد والمنا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة
وضمير عنها للمطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال
اوجدني بعد ضعفي اى قواني واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشي
قوله ولا تلهو عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها لعمرك ما يغني المغاني ولا الغنى

عقد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين ٥

اذا اسكن المثرى الثرى وثوى به فخذ من مراضي الله بالمال الضيا بما يعتني من اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان
فانه بمخلبه الاشقى يغول عنابه وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصاري مسكن الحي حفرة سينزلها
مستنزلا عن قبابه ووا لها للعبد ساء مسوء فعله وابدى التلاقي قبل اغلاق بابه لعمرك كلمة قسم والمغاني المنازل
والمثرى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اي اقام والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول
بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان ووالها كلمة تعجب وتلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلاقي
بعدم القدرة عليه قوله كقولهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصايد
قوله او زايدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور قوله
من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اي عاصيه لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم قوله
كلفظي نصر ونكل الخ اورد ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتفق بها اما في الاول او في الوسط او في الاخر قوله
بيني وبين كني الخ الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدارس
لا يتبين فيه اثر يهتدى اقل خباء اي خداعا قوله وكقولهم عزك غرك الخ قيل هذه الكلمات مما كتبه
علي كرم الله وجهه الى معاوية رضي الله عنه قصار ذلك اي نهايته وعل لغة في لعل قوله كقولهم في سعود
متى يعود اليه في كل من الامثلة الثلثة تصحيف فان في سعود ثلث سنات بعد الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة
فيه وفي المستنصرية خمس سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا في المسيء يضربه والمستنصرية مدرسة ببغداد بناها
المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي المستنصحة ثم خمس سنات بعد الالف كما في ايش يصحيفه واثبت تصحيفه
فكل من الثلثة الاخيرة تصحيف الاخر قوله وبهرون اذا ما قلبا الالف في قلبا للاشباع وقلب هرون
النورة قيل وتمامه ان هرون اذا ما قلبا يجعل اللحية شيا عجبا قوله اذ لا صدارة لحشو
المصراع الثاني بخلاف المصراع الاول فيه بحث بانه لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان
لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه وفيه تامل قوله كقوله سريع الى ابن العم الخ وبعده ولكنه
على الدنيا مضيع لدينه وليس الى داعي الندى بسريع قوله اقول لصاحبي والعيس العيس بكسر
العين والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وتهوى بالفتح

يهوى هويا اى مضى منحدرا والمنيعة والضمار موضعان والمجاراة المماشاة قوله املتهم
ثم تاملتهم اى من هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامى بكم من غير نفع الرواح الرواح قوله
ثوى فى الثرى اى ثوى اى اقام والغمر الاول بمعنى الستر والثانى بمعنى الكثير والنائل العطاء قوله
قول الحريرى فلاح يلحى الى جرى العنان اى ظهر المشيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه اللهو فبعدا له
قوله ومصطلح بتلخيص المعانى اى المصطلح بالنوع القوى عليه لنا مضى وتلخيص المعانى اختصار الفاظها
وتحسين عباراتها وتخليص المعانى فكل الامير وبعد البيت المذكور وكم من قارئ فيها وقار اضر بالجفون والجفان
ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اى طعم للضيفان والاضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى
بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا الآية اى ما لكم لا تخافون
لله عظمة قوله وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثره نظيرا لانه بقى قسم آخر يتسمله قوله
المصرع والمتوازى وهو ان يكون نصفه فى احدى القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية
مثلا والآية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب فى الوزن والتقفية واما لفظ فيها فلا يقابلها
شئ من الفقرة الاخرى وكلمتان تقولها ذكره اعنى قوله وذلك بان يكون اه على سبيل التمثيل اه وانما لم يورد
القسم الذى ذكرته لدلالة الآية عليه لا لاكواب جمع الكوب وهو كوز لا عروة له قوله
كقول الصابى لا يدركه الا امين اه صدره احمد الله الذى لا يدركه الا امين اه قوله فى سدر مخضود
وطلح منضود السدر شجر النبق يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذى لا شوك له كانه خضد اى قطع شوكه
والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود
الذى نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة وفى القاموس نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه
على بعض وظل ممدود اى ممتد لا ينسخه الشمس قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الآية
الاد والادة الداهية والامر الفظيع قوله كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الآية تمام الآية هكذا
واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب
السيئات عنى انه لفرح فخور قوله واثرت به يدى اى صارت ذا ثروة وغنى قوله

لما اقتعدت غارب الاغتراب اى حكى المسعودى عن بعض اهل العلم اقتعد الراعى قعوده اذا ركبه فى كل حاجة وابتذله
والقعود البكر الذى يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاغتراب من الغربة وانأتنى ابعدتنى والمتربة
الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والتطويح الرمى وطوائح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس
وصنعاء قصبة اليمن مدينة كبيرة قوله افاطم مهلا اى الهمزة حرف النداء وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب
على المصدرية اى امهلى والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد قوله ولم ينهد الى بلد نهد
ينهد اى نهض قوله مغانى الشعب اى المغانى جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب
موضع كثير الشجر والمياه قوله فتى كان شربا اى الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو
طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة
والظاهر انه يصفه بالجود اى بقى والشهادة اللائحة قوله خارجة مما نحن فيه لعدم وجود السجع
بعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذى ذكره تعالى وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب قوله
نمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة
جمع زربية مبثوثة اى مبسوطة قوله والكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قوله
قول البحترى فاحجم لما لم يجد اه يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد قوله والجواب ان لفظ القافية يعبر
به عن ذلك لان القافية لا تكون الا فى البيت فيستلزم تحققها استقامة الوزن قوله فهذه الابيات
كلها من الطويل هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات ومن البين ان الابيات
ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما فى اكثر النسخ ونقل ان العبارة فى نسخة مقروءة على الشارح
كانت من الطويل فرد عليه قارئها وقال بل هو من الكامل فقال الشارح هو كما قلت فاصلحه باجازتى فاصلحه والقافية
الثانية هى التى لها ستة اجزاء وكل جزء من عروضه متفاعلن او مستفعلن مضمر وضربه اما فعلاتن مقطوع او مفعولن
مضمر مقطوع والقافية هى التى لها اربعة اجزاء كل جزء من عروضه متفاعلن او مستفعلن مضمر قوله
جودى على المستهتر اى فلان مستهتر بالشراب اى مولع به لا يبالى ما قيل فيه والصب العاشق والجوى فعيل من الجوى
وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جوٍ مثل دوٍ والكمى على وزن فعيل ايضا

من التجي وهو الحزن وهذه الابيات على سبع قواف كما صرح به العلامة في شرح المفتاح الاولى رائية في المستهتر
والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوى والتجي وعلى هذا القياس قوله
واللاعنات ايضا من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره قوله ما نكر عمرو اه
قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق بن عمرو بن سعيد العاص دخل عليه فرأى قميصه متخرقا فامر
تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله ان هي جلت للوصل اي لم تمنن وان كانت تلك النعم
جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان تكون نافية معطوفة على لم تمنن اي ولم تكن جليلة عند عمرو وان كانت كذلك في
نفس الامر قوله وجعل الايادي بدل اشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر الرابط اي اياديه لوجوبه في بدل
البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدأ وقد جوز الفاضل المحشي في شرح
المفتاح كون الايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديتها الا الى
مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح قوله يقال في الكناية عن نزول الشدة اه الكلام مبني على
تشبيه السقوط الزبتي الذي هو الفقر بالسقوط الحسي بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من
قبيل اطلاق المشتق على نفيه الا ان قوله وارغد يقال عيشة رغد ورغد اي كثيرة واسعة
طيبة قوله ما اشتار العسل من اختاره الكل يقال شرت العسل واشترتها اي جنيتها والمشور
عود يكون مع مشتار العسل قوله قلت يحتمل ان يريد اه قال بعض المحشين انما يستقيم هذا لو لم يمنع
قوله ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع والاشتهر بان الشارح حمل قوله سابقا
ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم قوله اولعدم رجوعها الى تحسين الكلام فيه بحث
ذكرناه في المقدمة وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسيمه ولهذا جعل في
الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا
عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع اه وقد اشرنا الى توجيهه
في مباحث المقدمة بان لفظة او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شايع في عبارة المفتاح
قوله فتنتني فجننتني اه فجننتني اي صيرتني مجنونا وتجن اسم امراة والتجني الاعراض بغتة اي يتنوع

غبت تجنى اي بعد اعراض قوله من يلق يوما على علاته اه اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل
وهو هرم بن سنان بن ابي حارثة المري صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته
هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبر السن قوله صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها اه الظاهر انه يصف
دينارا لكن في بعض نسخ ديوانه صهباء فهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حر في زي ذي
ذكر لها محبان لوطي وزناء قوله ومثل التعويل اه قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج
او تجنيس او مطابقة ونحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد
والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والابرام والنقض والهدم والبناء والمنع والاعطاء
ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيداء يعرفني والضرب والحرب والقرطاس والقلم قوله
ومثله في تنسيق الصفات اه مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام
المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيمة
احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني مجالس
يوم القيمة اسوءكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي عم
وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة الارامل قوله وعلم بذلك ان الخاتمة اه قد تحقق
منا في مباحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه قوله بالتهلل اي البشاشة والسرور قوله
مرحل اي مبعد بالزاء المعجمة والحاء المهملة قوله عار واستهضام هضمت الشيء اي كسرته ويقال
هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري
انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدني شعرا فالمفعول الاول ههنا محذوف اي انشده واوجل من الوجل وهو الخوف
وموضع على اينا نصب لانه مفعول لا ادري وقوله واني لاوجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة اي يصبح الموت
واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي اول كل شيء وحاصل المعنى وبقاءك ما اعلم اينا
يكون اقدم من الآخر في غدو الموت عليه واني لخائف مترقب قوله دع المكارم اه المكارم جمع مكرمة
بمعنى الكرامة والبغية الحاجة قوله وقوفا بها صحبي اه وقوفا جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا الوقوف

وانتصابه على الحالية من فاعل تقفا نبك اي تقفا نبك في حال وقف اصحابي مراكبهم علي قائلين لا تهلك اسى اي من فرط
الحزن وشدة الجزع وتجمل اي اصبر صبرا جميلا قوله شم الانوف لهم اجمع اشم من الشمم وهو ارتفاع
في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد ههنا المجد والشرف
اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله ويبتني غارة وهي الاغارة في اللغة نهب المال قوله المسخ
تحويل الصورة وهو جبلة التسمية كما بهم قوله بسمر الرماح اي بالرماح السمر وهو جمع اسمر من السمرة وهو لون
الاسمر قوله انسى ابا نصر له احد المصرعين فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام
انكاري ويتخيل من الانالة وهي الاعطاء قوله قال الشيخ في دلائل المشكلة اي قد يجاب
بان المراد بجعل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثل له فكيف يتصور من
الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان يأتي به وانت خبير
بانه لا بد ان يعتبر شيء يتعلق به البخل فان قدر مضاف اي بتجويز مثله للبخيل يلزم منه جواز وجود مثله في نفس الامر
وعدم تجويز الزمان لبخله فاصل للقصور كاله قوله اعدى الزمان سخاؤه اي الاعداء ان يتجاوز
الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا تعدى شيء شيئا قوله
لان المعنى على المضي والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا
الى الاستمرار او حكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بمثله المثبت اولا بعد
اعداء سخائه اياه كما هو مقتضى البيت عند الذائق لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال الماضية تأمل
قوله قال ابن جني اي بعلم الزمان له في البيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك
حتى انه ليخافك النطف التي لم تخلق قوله وقيل انها جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم
وقد تجمع على لهوات ولهيات مثل عطيات قوله وكذا قول القاضي الارجاني ان كان الرواية في اسم
على صيغة المعلوم فودعي بكسر الدال لا غير فاعله وان روي على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور
فودعي بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اي وقت توديعي ومسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر
الميم الاولى ايضا مؤخر العين قوله وقائلة لي اي رب جماعة قائلة كسمطين سمطين حال من

ضمير تثنية قطعها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حشيتها اي ملأتها قوله
مقيم الظن اي انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب قوله الاماني جمع امنية والقلق الاضطراب في الجد في العطاء
قوله وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي وفناء الدار ما امتد من جوانبها والمجلس اي انا مجتمعك
في المجلس الغاص اي الممتلي قوله رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين قوله
مدى جعفر اي الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله ان يكون احد البيتين نسيبا يقال نسب الشاعر بالمرأة
ينسب بالكسر نسيبا اي شبب بها قوله الى المعنى المختلس يقال خلست الشيء واختلسته اي استلبته
قوله سلبوا على صيغة المجهول قوله وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روي
انه لما بلغ هرون كثرة افضال الفضل البرمكي وغطارفه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى النكبة له واللام
فجبه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى ● عند احتفال المجلس الحاشد ● انت على ما بك
من قدرة ● فلست مثل الفضل بالواجد ● ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال
الاجتماع والحاشد الجامع قوله واذا جعلتها للعطف رجحت الحالية بما في العطف من ايهام تجويز عدم
تجتمع مع محبة الملامة فيه قوله ونغمة معتفيه نغمة مبتدأ واحلى خبره وجدواه اي عطاؤه معتفوه
معتف بمعنى سائل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى لهم العقبان جمع عقاب الراية وهو العلم الضخم
شبه بالعقاب من الطير الضخم كذا في الصحاح وقال الخلخالي المراد بعقبان الاعلام هي الصور المعمولة من الذهب
وغيره على رؤس الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذي يضرب بالارنب قوله
ثقة الغريبة اي الغريب ما افترسه السباع والميرة الطعام قوله لانا نقول هذا ممنوع نعم لو قيل الى
ذلك حتى كانها من الجيش اللهام بمعنى قوله راي عين فانها انما تكون من الجيش فاذا كان قريبا محيطا بهم لم يبعد من الصواب
قوله كما يحكى عن ابن ميادة له ميادة اسم امرأة والتهلل تلالؤ الوجه كالقمر والاهتزاز التحرك والمهند
السيف المطبوع من حديد الهند قوله فاستعفى فاعفى يقال عفي من الجروح يعفى اي دعى منه
واستعفاه من الجروح معطى سائلا الاعفاء قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا كالظالم او ابن الظالم
الى اخر القصة وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام له

فكان الضرب بمنزلة ظلما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضربة والرعب الخوف والدهش الحيرة والصمصام
والصمصامة السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اي غلافه وان ذي نان يعاب زايدة صب
اي مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى زل ومراغة ام جرير لقبها به الاخطل اي تتمرغ عليها الرجال
والمغارم جمع مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه كمحاسن جمع حسن وهو ما يلزم اداؤه كالدين مثلا وكذا الغوائل
وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها في غيره
كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفك مجازا وظبة السيف طرفه ومناط التميمة وهي العوذة التي تعلق على العنق وكليب
اسم قبيلة ودارم اسم رجل قوله واغرب اي اتى بشيء غريب بديع قوله من غير ما جرم ما زايدة
قوله وهي الحبابة التي يليها الى دعة قوله اذا ضاق صدري الخ حيث نبه بقوله تمثلت ابياتا
قوله كانت بلهنية الشبيبة سكرة الخ في الصحاح هو في بلهنية من العيش اي سعة صارت الالف ياء
لكسرة ما قبلها والنون زايدة والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والجميل الاتي بشيء
جميل قوله كانه كان مطويا الخ الاحن جمع احنة وهي الحقد اذا ما اسهلوا اي صاروا الى السهل وهو الارض
اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده
كاني لم اكن فيهم وسيطا ولم يك نسبتي في آل عمرو قوله قد قلت لما اطلعت الخ الوجنات جمع وجنة
وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض المجتنى الطري والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول
اطلعت والآس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح بجلال الدين والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه
والمعرة في اغارة المذاء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار وارادات رى بالنصب على انه صفة لعذاره
الا انه سكنه للضرورة وترفقا امر من ترفق يترفق اصله ترفقن قلب النون الخفيفة الفا قوله
كن معاسر في بوس نكابده اي اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبوس الشدة والمكابدة المقاساة
ودقة العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع قوله فزعوا الينا الخ العوالي جمع عالية الرمح وهي ما دخل
منه في السنان الى ثلثه والسوابق الخيل قوله اول لمعشر الخ هو ابن جلا اي ابن رجل وضح امره وكذا
وطلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهذا كله تهكم به والثنايا جمع ثنية وهي طريق العقبة قوله

انلني بالذي استقرضت الخ انلني اعطني والباء في بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته والمعسر الحاجة
وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت والى الذي في بالذي وقوله عنت
اي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله اتق المشبهات اراد بالمشبهات
بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها قوله كقول بعض المغاربة
المغاربة جمع مغربي والتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة قوله على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير
المجرور بها الى الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد باصاغره الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه
ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من جنس التوهم كاينا على اصاغر التوهم
فقد ركب شططا قوله لحقنا بقوم وقد حوم الهوى الخ حوم الهوى قلوبا اي جعلها دايرة حول
الحبيب وطير القلوب ما يختلج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان تلك
الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقي ذكاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو
التراب وذكاء الليل بحى الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب
والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم في نومه قوله والنار عطف على الرمضاء او معطوف
على عمرو كما ذكر في المختصر فيكون ارق خبرا لهما معا قوله وهي ان البسوس الخ البسوس اسم امراة
وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز
والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت
المراة فانكرها اي لم يعرفها تنحب اي تسيل قوله ضاحت البسوس واذلاه واغربتاه وانشدت
تقول العرب لو اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي ولكنني اصبحت في دار غربة متى يعد فيها
الذيب يعدو على شاتي والعقر قتل الابل والفحل ذكر الابل سداي اي اسكتني من سدا يهدا والغرة الغفلة فاجهزت
عليه اي على القتيل اي اسرعت قتله ونشب الشر اي علق وتغلب وبكر قبيلتان قوله كاني ماورت الخ
الماورة المواثبة والخشيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهي الحية التي فيها نقطة سواد وبياض
ناقع اي بالغ قوله انا ابن المطلع الخ المطلع المشرف من اطلع عليه اي اشرف ونمير قبيلة وهذا

انث الضمير العايد اليها واتيح له الشیٔ ای قدر وانصب بانصب علی التمييز قوله تكش الكش اى
تصوت من الكش وسوصوت لافعی من جلده لامن فيه تريش تصلح وتبری من بری القلم نحته قوله
برتع وجلال البرقع للدواب ونسآء الاعراب وكذلك البرقوع وجلال جمع جل قوله كليني لهم
كليني ای دعينی واتركيني والهم الحزن ناصب ای ذی نصب والنصب التعب وصف الهم بالتعب مجازا
اذ التعب لصاحب الهم وليل اقاسيه ای اكابد احواله وبطیٔ الكواكب السير كناية عن طول الليل قوله
فراق ومن فارقت غير مذمم مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدی الوالی بمصر حين فارق سيف الدولة
وقصده فالمراد من المفارق سيف الدولة ومن الميمم ای المقصود كافور قوله فؤاد ما يسليه المدام
ای انا فؤاد وما نافية والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب اللیام كناية عن قصر العمر قوله وفی الغول
مغازلة النسآء ای دعتهن ومراودتهن وفی المثل اغزل من امرء القيس والاسم الغول قوله الغزل
مدح الاعضاء الظاهرة والمديح مدح الامور الباطنة قوله ويجب ان يجتنب فی المديح مما يتطير به
روی انه لما بنی المعتصم بالله قصرا بميدان بغداد وجلس فيه انشد اسحاق الموصلی يا دار غيرك البلی ومحاك
يا ليت شعری ما الذی ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه قوله وكقول ابی الفرج الساوی وما بعد
البيت المذكور ولا يغرم كحسن ابتداء فی فعولی مضی والفعل مقبل بفخر الدولة اعتبروا فانی اخذت الملك منه
بسيف ملك وقد كان استطال علی البرايا ونظم جمعهم فی سلك ملك فلو شمس الضحی جاءته يوما لقال لها عتوا
اف منك ولو زهر النجوم ابت رضاه تأبی ان يقول رضيت عنك فامسی بعد ما قرع البرايا اسير القبر فی
ضيق وضنك اقدر انه لو عاد يوما الی الدنيا تسربل ثوب نسك يقال قرعت قومی ای علوتهم بالشرف
او بالجمال والضنك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب المراد من الكتب كتب النجوم
وحد السيف جانبه الذی يباشر القرينة والحد الثانی بمعنی الحاجز وقوله بيض مبتدأ خبره متونهن والصفائح
جمع صفيحة وهی السيف العريض والمراد بسود الصحائف كتب التنجيم وبالعب والريب الشك قول المنجمين
ان عمورية لا تفتح قوله فيم عرض اشكاة عظيم لعمری ايها الشاكة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور
ولكنهم اهل الحفائظ والندی فهم لملمات الزمان خصوم فان نابت منها فيهم وعكة ففيها جراح وكلوم

ملمات الزمان مصائبه النازلة والوعك معث الحمی قوله نودعهم والبين فينا كانه البين
الزاق والفيلق الجيش والجمع فيالق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام قيل
الشعرآء علی اربع طبقات الجاهليون كامرء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية
والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذی الرمة وهؤلاء كلهم
يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتری
وابی الطيب فلا استشهاد بكلامهم الآن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه قوله كقوله لو رأی الله فی
الشيب خيرا قيل لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون
ابو سعيد شيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض علی المص بان كلامه يدل علی ان ابا تمام من المخضرمين
مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراد المص ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافی ان
يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم فی ذلك ولذا اورد بيتا لابی تمام قوله كقوله بقيت بقاء الدهر
ومثله فی الفارسی طول وعرضی نخواستم این نامه را مصلحت نامه شكستم خامه را قوله
لانك اذا نظرت فواتح السور الی بيانه انك اذا نظرت الی فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور وكالابتداء بالنداء
فی مثل يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء
بحروف التهجی نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرض علی الاستماع اليه لانه يقرع السمع شیٔ غريب واما خواتم السور ففی غاية
الحسن لايمی الی الدعاء الذی ختم به سورة البقرة والوصايا التی اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرايض
فی خاتمة سورة النسآء والتبجيل والتعظيم الذی فی خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذی فی خاتمة سورة الانعام
وغير ذلك قوله وقد ابرز مصاقع الخطبآء واخرس شقاشق الفصحآء يقال خطيب مصقع ای بليغ
والشقاشق جمع شقشقة وهی شیٔ يخرجها الفحل عند هديره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل فی ذلك الحال فيقال
هدر بشقشقة وخطيب ذو شقشقة قوله والتذكر للاحكام المذكورة فی علمی المعانی والبيان واتمام التعرض
للبديع لكونه خارجا عن البلاغة تم الكتاب بعون الملك الوهاب غفر الله لمؤلفه وكاتبه وقاريه بمنه ويمنه وكرمه
انه علی ما يشآء قدير وبالاجابة جدير وصلی الله علی محمد وآله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين
كتبه الفقير المفتقر الی الله العلی المغلم بعلم علم العلی المعنون بعنوان العينی
وختمه فی يوم الاثنين الثالث عشر من جمادی الاول من سنة
احدی وثلثين وتسعمائة من الهجرة النبوية

غاسق هذا الغرق قول بشار
خاطر عروقبا ليت عينيه سكوی
قلت يا السيرع عامر عام ابا

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بعين الصدور عنه
١٢٧٥ وكفى عبده

حاشية مطول لمولانا حسن چلبي

نسخه وتشرف بتملكه الفقير الراجي
احمد بن سعدي بن تاجي
عفا عنهم في اوائل شهر محرم الحرام
سنة اربعين وتسعمائة من هجرة النبي عليه السلام

وحسبك قول الناس فيما ملكته
لقد كان هذا مرة لفلان